الديــن والدولــة
فـــي
تركيـــا المعاصـــرة

المؤلـــف

الدكتور / كمال السعيد حبيب

بطاقة الفهرسة

اسم الكتاب:	الدين والدولة في تركيا المعاصرة
المؤلف:	كمال السعيد حبيب
الطبعة:	طبعة أولى / ١٤٣١هـ - ٢٠١٠ م
الناشر:	مكتبة الإيمان - مكتبة جزيرة الورد
رقم الإيداع:	٢٠١٠/٤٣٨٤٠
الترقيم الدولي:	

مكتبة جزيرة الورد - القاهرة / ميدان حليم
خلف بنك فيصل شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا
٠٢/٢٧٨٧٧٥٧٤ - ٠١٢/٩٩٦١٦٣٥
٠١٠/٠١٠٤١١٥ - ٠١٠/٠٠٠٤٠٤٦

إهداء

إلى روح السلطان محمد الفاتح وعبد الحميد الثاني

إلى روح الشيخ عاطف الإسكليبي وسعيد الكردي

إلى روح الشيخ سعيد النورسي والأديب نجيب فاضل

إلى روح الأديب محمد عاكف أرصوي

إلى نجم الدين أربكان

ورجب طيب أردوغان وعبد الله جول

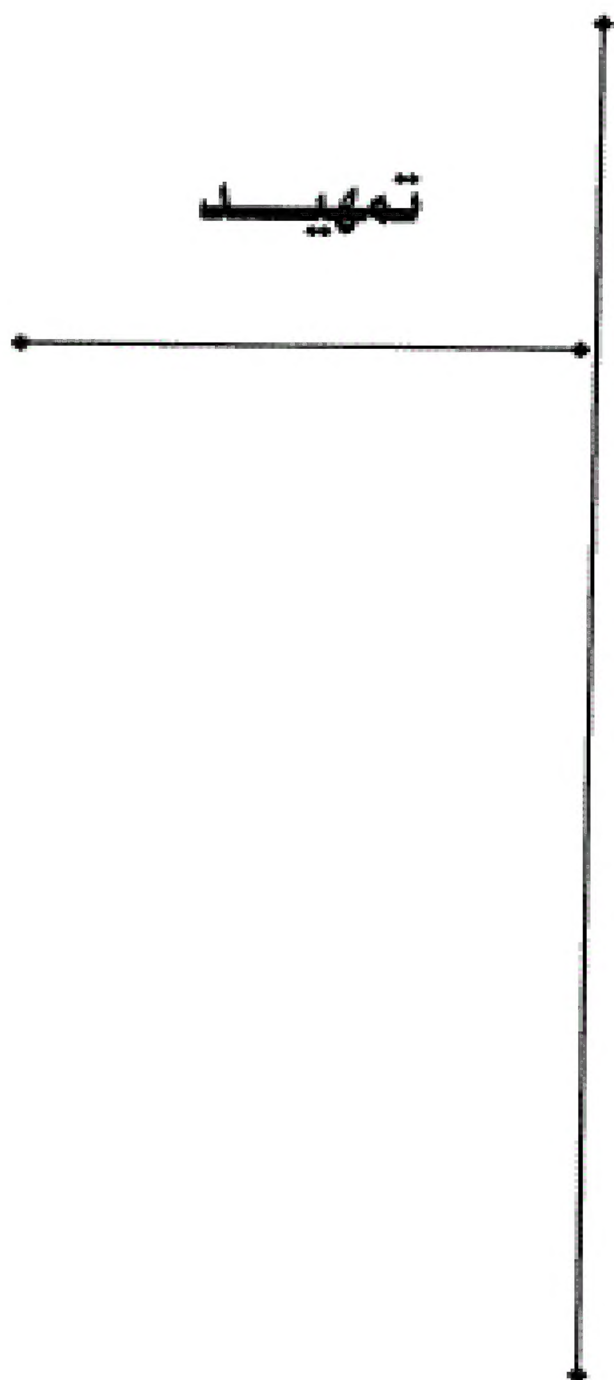
إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا الكتاب

راجيا أن يكون جسرا للتواصل بين عالم العرب وعالم الترك

المؤلف

كمال السعيد حبيب

* * *


تمهيد

تمهيد

هذا الكتاب هو خلاصة دراستي للدكتوراه في العلوم السياسية والتي كان عنوانها "الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا - دراسة حالة لحزب الرفاه ١٩٨٣ - ١٩٩٧م"، وهو استكمال للجهد الذي كنت بدأته في الماجستير عن الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية - دراسة حالة للدولة العثمانية، فقد توقفت في دراستي للماجستير عند أعتاب الدولة الكمالية الحديثه، وحين شرعت للعمل في الدكتوراه كنت حريصا علي الاستمرار لمعرفة ما جري من استمرار وانقطاع في التجربة التركية الحديثة والمعاصرة في علاقتها بالخبرة العثمانية وهي خبرة ثرية ومؤثرة، والواقع أن "الكمالية الأتاتوركية" هي قمة التطور الذي كان قد بدأ في الدولة العثمانية ذاتها منذ عصر السلطان سليم الثالث(١٧٨٩ - ١٨٠٧م)، ونشأت منذ ذلك الوقت بيني وبين الحالة التركية رابطة لا أظن أنها ستنفصم، فتركيا نموذج مهم في عالمنا الإسلامي، وهو نموذج جدير بأن نتأمله، وبحكم تخصصي وخبرتي في الحركات الإسلامية حاولت أن أقدم الخبرة التركية لعالمنا العربي لعلها تكون تحت يد العاملين في الحقل الإسلامي ذخرا لمزيد من الفهم والخطو نحو مجالات تتردد الحركات الإسلامية في عالمنا العربي عن الاقتراب منها، فنحن نقدم حزب الرفاه وحزب العدالة والتنمية كخبرات لحزبين كبيرين في نظام علماني ومن ثم فهما يقدمان خبرتهما باعتبارهما أحزابا سياسية تتنافس في المجال السياسي، دون ذهاب لا ستخدام الدين كأداة في الصراع الاجتماعي والسياسي، فهناك تمييز ولا أقول فصلا بين المجال السياسي والمجال الدعوي في الخبرة التركية، وخبرة أهل العدالة والتنمية تقول نحن نقدم نفسنا كحزب سياسي وليس كحزب إسلامي لأنه يكون قوة انقسام في مجتمع أغلبية

مسلمة ، وهناك خبرات عربية استفادت من الخبرة التركية منها خبرة العدالة والتنمية في المغرب ، وإلي حد ما خبرة جبهة العمل الإسلامي في الأردن ، وبانتظار ما تسفر عنه التطورات هنا في مصر علي جبهة الإخوان المسلمين وجبهة حزب الوسط والمشاريع الإسلامية الأخري . أذكر أن المناقشين لي في الماجستير والدكتوراه لا حظوا أنني نسيت أن أقدم الشكر لمن قاموا بالإشراف علي ، ولم يكن ذلك إغماطا لحق هؤلاء الأساتذة الكبار علي وإنما كان تعبيرا عن حب وتقدير عميق لهم في نفسي آثرت أن أبقيه لهم بيني وبين ربي ، وهأنذا اليوم أقدم الشكر الخالص لهم فهم من أحاطوني بالعناية والرعاية وعلي رأسهم الأستاذ الدكتور علي الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الأسبق وأستاذ العلوم السياسية الذي أشرف علي رسالتي للماجستير والمستشار الجليل طارق البشري الذي ناقش الرسالة وتابعها معي بصبر القاضي وأناة الحكيم ، ثم الأستاذ الدكتور كمال المنوفي عميد كلية الاقتصاد السابق وأستاذ النظم السياسية ، والأستاذ الدكتور حمدي عبد الرحمن أستاذ النظم الأفريقية اللذين أشرفا علي رسالتي للدكتوراه ، والأستاذ الدكتور جلال معوض (عليه رحمة الله) الذي وضع معي اللمسات الأولي لمشروع الرسالة وفتح آفاقا مهمة لي قبل أن يغادرنا فجأة وعلي غير ميعاد إلي الدار الآخرة ، كما لا أنسي فضل الأساتذة الذين شاركوا في مناقشتي للحصول علي درجة الدكتوراه وهم الأستاذ الدكتور جمال زهران رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القناة والنائب البرلماني المقاتل والأستاذ الدكتور جابر عوض أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ، كما أوجه الشكر للدكتورة ماجدة مخلوف رئيسة قسم اللغات الشرقية بجامعة عين شمس والتي لم تبخل علي بالترجمة للنصوص التركية والنقاش حول قضايا عديدة في الرسالة ، كما لن أنسي جهد الصديق سعد عبد المجيد الذي ترجم

لبعض اللقاءات والحوارات وسهل من خلال علاقته بجمعية نشر العلم إقامتي في تركيا لأشهر عدة من أجل إنجاز الرسالة ، ولن أنسي أبدا مساعدة "حسن بتماز" المسئول في حزب السعادة الذي سهل لي كافة لقاءاتي مع قيادات الحزب وعلي رأسهم أبو الإحياء التركي المعاصر "نجم الدين أربكان"، كما لا أنسي نقاشات هامة حول عالم تركيا مع صديقي ياسين أقطاي أستاذ علم الاجتماع في جامعة سلجوق بقونية ، ونقاشاتي مع الباحث "عمر توقات" في اسطنبول ، ونقاشاتي مع صديقي أستاذ علم الاجتماع في جامعة فاتح "رجب شانتورك ، ومئات الحوارات التي أجريتها مع فاعلين سياسيين وشخصيات تركية مرموقة أبرزهم "أحمد داود أوغلو" وزير الخارجية التركي و "أكمل إحسان الدين أوغلو" الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي و "سزائي قراقوج" المفكر التركي الكبير ، وهذه الحوارات آمل أن تخرج بنصها كاملا في كتاب مستقل في المستقبل ، ثم كانت زياراتي العديدة لتركيا من بعد فاتحة لنقاش مستمر حول أوضاعها مع أصدقاء أتراك وباحثين ومتخصصين في الشأن التركي ، وكان آخر تلك الزيارات في فبراير عام ٢٠٠٩ لحضور مؤتمر نصرة غزة الذي دعت إليه الحملة العالمية لمقاومة العدوان ، و في هذه الزيارات ثارت مناقشات عديدة مع قوي اجتماعية وسياسية وفكرية وباحثين أتراك أحاطوني بالعناية والرعاية علي رأسهم "سادات أقيوز" مسئول العلاقات الثقافية ببلدية "بيرم باشا".

لكل من ساعدني علي إنجاز ذلك العمل العلمي أقدم له شكري وتقديري ، ولا يجب أن أنسي هنا أسرتي: زوجتي وأولادي الذين تحملوا وضحوا من أجلي .

* * *

مقدمــــة

مقدمة

"الـدين والدولـة في تركيا المعاصرة" هو موضوع هذا الكتاب وتركيا اليوم تطـرح كـنموذج جديد للتوفيق بين العلمانية والإسلام والديموقراطية والحداثة وكـثيراً مايـتم الحـديث عـن الـنموذج التركـي[1] ، لتسويقه ونقله إلي مناطق أخري في العالم العربي والإسلامي . ومن ثم فالتعرف علي مايجري داخل هذا البلد مهم لأن له علاقة بما يجري خلف حدوده ، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمـريكية تـسعي لخلـق نمـوذج إسـلامي متوافق مع الحداثة والعالم الغربي في مـواجهة نمـاذج أخـري ذات طابـع راديكالـي أو نـضالي تمثل تحدياً للنموذج الحـضاري الغربـي وتتبني الصدام معه كما في حالة التيارات الجهادية والسلفية أو التـيارات الإسـلامية الـسياسية الـتي تحمـل رؤيـة مـضادة للغـرب كحزب الـسعادة في تـركيا وتـيارات مؤتمـر الشرق هناك ، وحتي الإخوان المسلمون في مـصر ، وتقريـر مؤسسة "راند" بعنوان "الإسلام المدني الديموقراطي . . الحلفاء والمـوارد والاسـتراتيجيات" للباحثة شيريل برنارد وأيضا تقرير "عقول وقلوب ودولارات" الـذي يعـبر عـن رؤي أمـريكية تهـتم بخلـق وتدعـيم الاتجاهـات الإسلامية التي تتوافق مع الرؤية الأمريكية يعبران عن ذلك[2] .

---

(١) عن النموذج التركي والجدل حوله راجع: محمد السطوحي ، فوكوياما يتحدث إلي وجهات نظر عن الإسلام والأصولية ، وجهات نظر ، ١/ ٣/ ٢٠٠٢ والدراسة المهمة: جراهام فولر ، النموذج ، وجهات نظر ، ١/ ١١/ ٢٠٠٤ يقول: مايسمي بتركيا العلمانية اليوم هوتقليديا أكثر ما أحبه الغرب عن هذه الدولة ورآه اعترافا بالمقام الرفيع للنموذج السياسي الثقافي الغربي ، لكن تركيا لم تكن أبداً علمانية أصيلة . . وفي موضع آخر يقول: سحق أتاتورك لقوة وهيبة الدين في تركيا الجديدة تركت ندبات روحية واجتماعية بطيئة الالتئام ، وأيضا مراد وهبة ، العلمانية بين تركيا ومصر ، المصور ، ١٤/ ١/ ٢٠٠٥ وللمطالعة والاستئناس يحي الرخاوي .

(٢) يمكن مراجعة نص تقرير راند علي مواقع مختلفة علي الشبكة مثلا:

يقدم الكتاب إسهاماً جديداً لفهم ظاهرة الإحياء الإسلامي في تركيا وانبعاثه في سياق كان مفروضاً أن يتوارى فيه وفقاً للنظريات الاجتماعية المادية التي تفترض أن المزيد من التحديث والعلمنة سوف يقود لاختفاء الدين ، والحالة التركية الإحيائية بما فيها الأحزاب الإسلامية تعبر عن استجابة ذات وجه مقاوم من المجتمع "الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين "[1] تستند لمرجعية حضارية وثقافية يقع الإسلام في قلبها ، وهنا يلفت الكتاب لتشكل جديد من الفعل الاجتماعي والسياسي هو "النص الديني كفاعل اجتماعي وسياسي "[2] في مواجهة محاولات الدولة لبناء مجتمع فوقي عصري وحداثي جديد مستنداً إلي قوة القمع لاستنساخ حالة عن مجتمعات أخري تنتمي لحضارات مختلفة جرياً وراء وهم اللحاق بالغرب .

ويلقي الضوء علي نمط العلاقة بين الدين الإسلامي والدولة[3] في بلد

---

www.alwihda.com وهي تنقل مقالاً بعنوان "ماذا يعدون لمواجهة المد الإسلامي" مجلة البيان ، ع ٢٠٠٢ ربيع الثاني ١٤٢٥ هـ ومايو / يونية ٢٠٠٤ م وموجز للتقرير علي مجلة السنة ع ١٣٧ جمادي الأولي ١٤٢٥ هـ - يوليو / أغسطس ٢٠٠٤ م وبالنسبة لتقرير عقول وقلوب ودولارات فقد نشرته مجلة يو إس نيوز آند ورلد ريبورت في عددها الأسبوعي ١٨ - ٢٥إبريل ٢٠٠٥ وموقع المجلة:

www. usnews. com/usnews/news/articles/050425roots. htm.

(١) الفاعل الاجتماعي هنا هو الذات المسلمة بالمعني الذي قصده "آلان تورين "وهابرماس "حيث يفترض أن الذات المسلمة عليها أن تقاوم التهميش والاغتراب كتعبير عن المسئولية ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الأحزاب: ٧٢] ، وكتعبير عن فعل إيماني وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(٢) مثل النص الذي ينظم حياة الناس في تركيا أهم أدوات المقاومة لديهم في مواجهة العلمانية الأتاتوركية وراجع مؤقتاً الدراسة المهمة: شريف ماردين ، الذاكرة والشعور الجمعي ، المؤتمر العالمي الثاني لبديع الزمان النورسي، ٢٧ - ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢ حيث يشير إلي وعي النورسي بضرورة تقديم خريطة توجهه وترشده في حياته اليومية ، ولم يركز كما فعل الغزالي في الإحياء علي الفقه والعبادات ولكنه ركز علي محاولة ربط المسلم بالنص والوحي والإيمان والانتماء للإسلام .

(٣) عن العلاقة بين الدين والدولة راجع السفر الضخم: دانيال هيرفيه ليجيه وجان بول ويلام ، سوسيولوجيا الدين ، ترجمة درويش الحلوجي ، القاهرة:المجلس الأعلي للثقافة ، المشروع القومي

غالبية سكانه مسلمين ٩٩٪ وينص دستوره علي أن العلمانية هي أيديولوجية الدولة، وهذا يقود للحديث عن طبيعة العلمانية في تركيا وعلاقتها بالإسلام كدين للأغلبية. [(١)] هل العلاقة هي علاقة توظيف أم صدام أم تعايش أم أنها تزاوج بين هذه الأنماط معا وفق كل حالة وموقف؟ وماهي شروط كل علاقة من هذه العلاقات؟، وهل التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع نحو الانفتاح والتعدد يغير من طبيعة أيديولوجية الدولة ويجعلها تتحول من الصدام إلي التوافق والتعايش؟ أم أن وعي القوي الاجتماعية والسياسية الجديدة القادمة للساحة السياسية هي التي تطرح للنقاش العام ما كان محرما من قبل، ومن ثم تهز أسس الأيديولوجيات المحمية بقوة السلطة؟ أم أنهما معاً يعملان لبناء يوتوبيا جديدة تحرر الدولة والمجتمع من الأيديوجيات المتصلبة ذات الطابع القمعي لمرجعيات أكثر تكيفا مع مطالب المجتمع والنظام السياسي، وماهو دور الإسلام في كل هذا التحول والتفاعل باعتباره العامل الذي يمكننا أن نصفه بالمستقل للتأثير

للترجمة، ط١، ٢٠٠٥، وفي مقدمة الكتاب كما فهمت يشير المؤلفون إلي ضرورة الدين وأهميته كمرجعية حاكمة علي أفعال الفاعلين الاجتماعيين، إذ لا تصلح مفاهيمهم هم وخبراتهم وحدها لتنظيم المجتمع وينقل عن دوركهايم في كتابه قواعد المنهج العلمي "ليس بواسطة المفاهيم التي يكونها أولئك الذين يشتركون في هذه الحياة الاجتماعية إنما بواسطة أسباب عميقة تخرج عن سيطرة الوعي"، ص ٩، وهذا هو نفس ما ذهب إليه "آلان تورين" ويورجن هابرماس" من دارسي الحركات الاجتماعية عن ضرورة وجود مرجعية ثقافية لحل الصراعات الاجتماعية بين الفاعلين الاجتماعيين. وهذا الكتاب الذي بين أيدينا يشير إلي عودة دراسات الظواهر الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالدين، وماذا نريد أكثر من إعادة قراءة ماركس من منظور علم الاجتماع الديني راجع علي سبيل المثال: كارل ماركس (١٨١٨ – ١٨٨٣) وفردريك إنجلز (١٨٢٠ – ١٨٩٥)، ملاءمة وحدود التحليل الماركسي للدين، في سوسيولوجيا الدين، م. س. ذ، ص ١٥ ومابعدها.

(١) ينص الدستور التركي في مادته الرابعة عشر علي "حظر تطبيق القواعد الدينية ولو جزئيا في كيان الدولة السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي والقانوني، ولا يجوز إساءة استخدام المشاعر الدينية في تحقيق مآرب شخصية أو سلطوية" وتركيا هي الدولة الوحيدة التي ينص دستورها علي العلمانية في العالم الإسلامي وتعتبرها أيديولوجية أصولية لا يجوز مسها أو الاقتراب منها فهي "ديانة سياسية".

في العوامل الأخرى باعتبارها متغيرة وتابعة؟، وهل ما يسمي "بالدين السياسي" [1] الذي تحاول النظم الثورية أن تفرضه علي مجتمعاتها لخلق عالم أفضل – كما في حالة الثورة الفرنسية أو الانقلاب الكمالي في تركيا –، أو "الدين المدني" [2] وكلاهما مفهومين مختلفين يمكن أن يكونا بديلاً عن الدين الإلهي الذي جاءت به الرسل كتعبير عن حاجة فطرية وإنسانية ومجتمعية وسياسية في حالة الدين الإسلامي؟

---

(١) الدين السياسي هو تعبير عن دين تحاول الدولة فرضه بالقوة من أجل السيطرة علي المجالات التي كان يعمل فيها الدين الموحي به ولعمق وأهمية المجالات التي يملها الدين الموحي للناس فإن الدولة بدينها السياسي الجديد لا يمكنها أن تملأ الفراغ الذي فرضته بمحاولة تدمير الدين الموحي به وهنا نكون أمام دين سياسي ذات طابع استبدادي وشمولي هو وجه آخر للعلمانية التي عبرت عنها الكمالية كأيديولوجية سياسية حاولت أن تحل محل الدين الإسلامي وهذه العلمانية توصف بأنها علمانية راديكالية أو عنيفة أو أصولية، وبقدر الحضور الديني في حياة الناس تكون مقاومتهم للدين السياسي الجديد، وبقدر الفشل الذي مني به الدين السياسي الجديد – وهو لا بد سيفشل تكون عودة الدين الموحي به مرة أخري لاستعادة الفضاءات التي تم استلابها منه، وهنا نقول: إن مجال عمل الدين الموحي به لا يجوز للدولة أن تقترب منه، كما أن ممارسة الدولة لمجال الحكم والسلطة يتم وفق القواعد السياسية ونظم الحكم والسياسة الشرعية بتعبير العلماء القدامي بحيث يكون هناك نوع من التوازن والتركيب الذي لا يحول الدولة إلي إله ولا يحول السياسة إلي تعبير ديني كما في حالة الدولة الدينية وحالة الدين السياسي كما في تركيا هي في الواقع دولة أصولية ولكن بدين علماني سياسي. عن الدين السياسي في تركيا راجع:

David E. Apter, Political Religion in The New Nations in Cliford Geertz(ed), Old Societies and New Staates:The Quest For Modernity in Asia and Africa, (New York: The Free Press of Glencoe, 1963) pp 57 - 60.

(٢) الدين المدني هو تطويع قيم الدين لعملية دنيوية تمارس من خلال السلوك في المجال الاجتماعي والسياسي بحيث تتماشى مع طريقة الحياة كما هو الحال في أمريكا حيث أصبح الدين المدني هو طريقة الحياة الأمريكية التي تستلهم جذوراً دينية ولكنها تتخذ طابعاً مدنياً وعن الدين المدني راجع: دانيال هرفيه وجان بول وليام، **الكسي دي توكفيل (١٨٠٥ – ١٨٥٩) خصائص الدين في المجتمعات الديموقراطية**، م. س. ذ، ص ٤٧ ومابعدها وهو يعتبر أن التقاليد الفرنسية تعبر عن الدين السياسي بينما التقاليد الأمريكية علي جانب الأطلسي المواجهة تزاوج بين الدين والحياة فيما يعرف بالدين المدني، وفي تركيا اليوم يقاوم الإسلاميون وقطاعات عريضة من المجتمع التركي الدين السياسي الذي تعبر عنه الأيديولجية الكمالية المتصلبة بحثاً عن علمانية متسامحة أو مؤمنة كما يتحدث البعض، هي أقرب لروح الدين المدني كما تحدث عنها الكسيس دي توكفيل.

المسألة السياسية والاجتماعية في تركيا تبدو ملغزة ومحيرة وإشكالية جعلت مصطلح "الدولة الخفية" أو الدولة العميقة" أحد التعبيرات المفتاحية لفهم ألغاز السياسة التركية ، فنحن أمام تنازع حقيقي بين الدين كتعبير عن حاجة روحية وثقافية تعبر عن الهوية والوجود للإنسان والمجتمع في تركيا وبين الدولة التي وضعت نفسها في مواجهة كاملة مع الدين باعتباره قوة رجعية لابد من الإجهاز الكامل عليه والتخلص منه ، وهذا التنازع طرح مشكلات ضخمة في الاجتماع والسياسة والثقافة والهوية لاتزال تركيا تعاني منها إلي اليوم . وستظل تعاني مالم تصل لحل هذه المشكلة بين الإسلام والسلطة السياسية بحيث تعترف الدولة بالإسلام كمكون رئيسي للثقافة التركية ، عبرت الظاهرة الإسلامية في تركيا عن نفسها بأشكال متعددة بعضها اتخذ طابعا صوفيا (الطرق الصوفية) وبعضها اتخذ طابعا علميا (السليمانيون) وبعضها اتخذ طابعاً إحيائيا إيمانيا (النورسيون) وكان قمة استواء التعبير الإسلامي عن نفسه متمثلا في ظهور الأحزاب الإسلامية المستقلة منذ عام ١٩٧٠ م ، والسؤال الرئيسي هنا هو كيف استطاع الإسلام أن يصمد في تركيا وينتقل بعد سقوط الخلافة في ظل الجمهورية العلمانية من الاغتراب إلي الاختراق لنصل إلي حالة مدهشة وجديدة الا وهي وصول أول رئيس وزراء ينتمي للأحزاب الإسلامية في تركيا وهو حزب الرفاه إلي سدة رئاسة الوزراء مؤتلفا مع حزب علماني (يونية ١٩٩٦ - يونية ١٩٩٧ م) ، ثم وصول حزب ذي جذور إسلامية (الإسلاميون الجدد في تركيا أو مابعد الإسلام السياسي) - حزب العدالة والتنمية إلي السلطة (نوفمبر ٢٠٠٢) بعد عام واحد من تأسيسه ليمنح الحياة السياسية التركية معناها عبر خلق حالة سياسية جديدة تعبر عن التيار الرئيسي في المجتمع ، وهو أمر افتقدته

الحياة الحزبية والسياسية التركية منذ نهاية الستينيات[1]، واستطاع هذا الحزب أن يصل بمرشحه إلي سدة الرئاسة وهو "عبد الله غول"، وأن يجعل اختيار الرئيس من الشعب مباشرة، كما حقق فوزا ساحقاً في الانتخابات الأخيرة التي جرت في يوليو عام ٢٠٠٧ حيث حصل علي ٤٧٪ من الأصوات، الإسلاميون المهمشون في تركيا هم من أعطوا للحياة السياسية معناها، فأي تصاريف للأقدار السياسية تلك التي عاشتها تركيا، فبدلا من تحديث الإسلام وتتريكه إذ بالإسلاميين الأتراك هم الذين يؤسلمون الحداثة والعصرنة ويقدمون وجها يزاوج بين الإسلام والديموقراطية والحداثة والعصرنة ويثبتون أنهم قادرون علي ممارسة السياسة والحكم وأنهم أكثر وفاءً لقواعد الديموقراطية والحفاظ علي النظام السياسي أكثر من غيرهم من التيارات العلمانية الأخري[2].

هذه الخبرة التركية يمكن مقارنتها بغيرها من الحركات الأخري في مناطق أخري من العالم العربي والإسلامي، بيد أن الخبرة التركية تظل نموذجا لحالة استوعب فيها النظام العلماني القوي الإسلامية، وتطورت هذه القوي بحكم مشاركتها في الحكم لتصبح أكثر نضجاً ومسئولية تجاه الدولة والنظام السياسي بحيث أصبحت هي التي تطالب بنظام أكثر ديموقراطية وإنسانية.

---

(١) عن فقدان السياسة التركية لنقطة مرجعية أو قوة سياسية مركزية تعبر عن التيار الرئيسي بعد الستينيات راجع: جلال معوض، الأحزاب السياسية والمشكلة الكردية في تركيا مصطفي كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة (محرران)الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٨٩ – ١١٠

(٢) أشار المفكر الأمريكي "ليونارد بايندر" في كتابه "الليبرالية الإسلامية: نقد للأيديولوجيات التنموية" إلي أنه من المستبعد اعتماد العلمانية كأساس فكري لليبرالية السياسية في الشرق الأوسط وهو يري أنه بدون التيار الليبرالي الإسلامي لا يمكن بناء ليبرالية سياسية في الشرق الأوسط، وهو يري أن العلمانية تواجه مأزقا وينخفض معدل قبولها في المنطقة وراجع: السيد يس، الأصول الأمريكية لنظرية الإسلام الليبرالي، النهار اللبنانية، ٢٥ يوليو ٢٠٠٤.

ينقسم الكتاب إلى أربعة فصول:

الأول بعنوان: الإسلام والتيارات الاجتماعية والفكرية في تركيا: ويناقش بزوغ القوي الاجتماعية التي قاومت العلمانية الكمالية علي أسس إسلامية مثل الطرق الصوفية كالنقشبندية والتيجانية وحركات إحياء العلوم الإسلامية مثل السليمانية و الحركة النورسية التي عملت علي إنقاذ الإيمان واستمرار بقاء الإسلام والحركة الثقافية التي مثلها المثقفون الأتراك والتي اعتمدت علي الإسلام في مقاومة التيارات العلمانية الثقافية والسياسية واستطاعت أن يكون لها موطئ قدم قوي في الجدال الثقافي والسياسي في تركيا .

والفصل الثاني بعنوان الإسلام والأحزاب السياسية قبل ظهور الرفاه: وهو يتعقب العلاقة بين الإسلام وحزب الشعب الجمهوري الكمالي من عام ١٩٢٢وحتي عام ١٩٤٦ وهي بداية التعددية السياسية في تركيا ، ثم يلقي الضوء علي علاقة الإسلام بالأحزاب السياسية في فترة التعددية السياسية من عام ١٩٤٦ وحتي الانقلاب الأول عام ١٩٦٠ م ، ويعرض لعلاقة الإسلام بالأحزاب السياسية بعد عام ١٩٦٠ وحتي الانقلاب الثاني عام ١٩٧٠ م ، ثم يوضح كيف استقل الإسلاميون في تركيا بأحزابهم السياسية بعد عام ١٩٧٠ فيما عرف باسم حركة "المللي جوروش "أي الفكر الوطني – والتي أسسها "أربكان" ويعرض لتطور هذه الأحزاب وأدائها حتي عام ١٩٨٠ م موعد الانقلاب الثالث في تركيا .

أما الفصل الثالث فهو بعنوان الخبرة السياسية لحزب الرفاه (١٩٨٣ – ١٩٩٧م): وهو يتعمق في دراسة حالة حزب الرفاه من التأسيس عام ١٩٨٣ م وحتي وصوله إلي السلطة عام ١٩٩٦ م ، ثم يعرض لأيديولوجية الحزب وبرنامجه ، ثم التنظيم السياسي للحزب والممارسة السياسية له حتي خروج "أربكان "من رئاسة الوزراء عام ١٩٩٧م .

أما الفصل الرابع والأخير فهو بعنوان: حزب العدالة والتنمية ومستقبل الإسلام السياسي في تركيا وهو يبحث في التوجهات الجديدة في تركيا والتي ستقود إلى اتساع مساحة التأييد للإسلاميين في الشارع التركي وهنا الإسلاميون يمكن وصفهم بالإسلاميين الجدد كما عبر عن حزب العدالة والتنمية العديد من المراقبين ودعني أقول: إن توجهات التيار المحافظ الذي يمثله حزب العدالة والتنمية والذي يعد الإسلام جزءاً رئيسيا من تكوينه وهويته يحظى بتأييد قطاعات وقوى كانت تؤيد التيارات العلمانية . التدافع بين العلمانية والإسلام في تركيا سوف يقود لانتصار التيار المحافظ الذي يجعل من الإسلام جزءا من توجهه وأفكاره وإدراكه بدليل أن مجموعة رجال الأعمال العلمانيين والمعروفين بالتوسياد دعموا حزب العدالة والتنمية في معركته مع العسكر والعلمانية الأصولية ممثلة في حزب الشعب الجمهوري .

* * *

الفصل الأول
الإسلام والتيارات الاجتماعية والفكرية في تركيـــا

ينقسم هذا الفصل لأربعة مباحث:

المبحث الأول: الطرق الصوفية ومقاومة العلمانية الكمالية

المبحث الثاني: السليمانيون وتحدي الحفاظ على العلوم الإسلامية

المبحث الثالث: النورسيون وتحدي إنقاذ الإيمان ونصرة الإسلام

المبحث الرابع: المثقفون الإسلاميون من الاغتراب إلى الاختراق

الفصل الاول:
الاسلام والتيارات الاجتماعية والفكرية في تركيا

طرح انتصار حزب "العدالة والتنمية" الكبير في انتخابات ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ م البرلمانية ما أطلق عليه "بولنت أراس وبولنت جوكاي" بداية جديدة لتركيا الإسلام يقع في القلب منها"، فكما أشارت دراستهما فإن انتقال التصويت من الأحزاب التقليدية لحزب جديد جذوره تعود للإسلام طرح أسئلة جوهرية من مثل: هل تركيا ستصبح دولة أكثر إسلامية، وماذا وراء النصر الانتخابي؟ ولماذا سقطت الأحزاب التقليدية؟ وكيف ستؤثر نتائج الانتخابات علي العلاقات مع أوروبا؟ ولكن السؤال الأكثر تداولا كان حول العلاقة بين الإسلام والديموقراطية الليبرالية بمعنى هل يمكن أن تكون هناك ديموقراطية في دولة إسلامية وهو مايتعارض مع جذور التصور الغربي للعالم الإسلامي[1].

---

(1) Bulent Aras and Bulent Gokay, Turkey After Copenhagen: Walking a Tightrope, Journal of Southern Europa and The Balkans, volum 5, Number2, August2003, p149 - 150.

حيث أشار الباحثان إلي أن هناك قرونًا عديدة من سوء الفهم والجهل والتبسيط من جانب الغرب للإسلام والتي صورته علي أنه عنوان للتعصب وأن السلطة السياسية في الإسلام هي تعبير عن الاستبداد والتقاليد الإسلامية عودة للوراء ويجادل الباحثان في أن الإسلام هو تعبير عن قدر عال من الفردية وأنه ليس بالضرورة متعارضا مع الحداثة، بل إن هناك اتجاهات قوية في العالم الإسلامي تفسر الإسلام بطريقة ليبرالية، كما كان الحال في الدولة العثمانية التي اعتبرت أن الدين هو تعبير عن المجال الخاص بينما النظام الاجتماعي والقانوني الذي كان مستمداً من الإسلام كان لديه مرونة عالية في التعاطي مع سياسات الدولة وكانت تفسيرات القانون متفقة ومتوائمة مع السلوك الليبرالي وراجع: Op. cit. P. 150 .

وسوف نلاحظ أن العثمانية الجديدة التي تعد تعبيراً عن أحد ملامح الإسلام السياسي التركي في الثمانينات هي استدعاء للخبرة العثمانية التي تعبر عن التوفيق بين الحياة الخاصة والعامة وبين الدين والدولة وبين الإسلام والغرب وبين الدولة والمجتمع وبين الأقليات والأغلبية ففيها الكثير من الإجابات التي تعبر عن أزمة تركيا المعاصرة وأنا أزعم أن تقاليد حزب العدالة والتنمية هي تعبير

وفي الواقع فإن انتقال التأثير الإسلامي من الأطراف إلي المركز مع صعود حزب العدالة والتنمية جاء نتيجة طبيعية لفشل الخيار العلماني الذي قدمه " أتاتورك " والنخبة وثيقة الصلة به لتركيا كطريق لتحديثها وتغريبها ، وهو خيار لم يعر غالبية الشعب التركي أي اهتمام أو إصغاء لصوته ، ومن ثم اعتمد علي قوة الجيش لفرض ما تريده هذه النخبة وحدها ومن هنا تعمقت الفجوة بين الجماهير التي همشت لصالح مركز مثلته نخبة علمانية قابضة بقوة علي السلطة عن طريق مؤسسات بيروقراطية في منتهي العنف .

تحولت العلمانية إلي مايشبه الدولة الدينية في تركيا ، فحرية التعبير عن المعتقد والضمير الديني مثل حق المرأة في ارتداء الحجاب أصبح سببا لمنع قبولها في الجامعة أو مؤسسات الخدمة المدنية ، كما أن القومية التركية الجديدة والتي أنكرت الميراث العثماني ذا الطابع الإسلامي مثلت مشكلة كبيرة في قدرتها علي التواصل أو الفهم من قبل الغالبية المسلمة في البلاد .

ومن هنا فإن الشرعية والسلطة من قبل الدولة الكمالية الجديدة والتي بدا أنها تبدأ من نقطة الصفر أسست علي صيغة صراعية بين المركزالعلماني وبين الهامش عميق التدين والتقليدية ، وأصبحت أطروحة "أتاتورك" علي المجتمع التركي والمستندة إلي القوة لفرض التحديث موضعاً للتساؤل والشك بل والرفض علي نطاق واسع بين التيارات والجماعات المكونة للمجتمع التركي"[1] .

هذه التيارات الرافضة للعلمانية الكمالية عبرت عن نفسها كقوة اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية وبأشكال مختلفة تراوحت بين استخدام القوة والعنف كما هو الحال مع انتفاضة الشيخ سعيد الكردي سنة

معاصر وبشكل واضح عن التقاليد العثمانية المحافظة التي تحترم القيم الدينية ولكنها هي ذاتها ليست دينية .

(1) Op. cit. p. 155.

١٩٢٥م والتي استدعت قوات الجيش لإخمادها وبين العمل من داخل النظام السياسي مستغلة المساحات التي منحتها الأحزاب في فترة التعددية السياسية بداية من عام ١٩٤٦ للتيارات الإسلامية وعبرت عن معارضتها للنظام الكمالي من داخلها، ثم تكامل التعبير السياسي لهذه القوي عبر بنائها لأحزاب تعبر عنها بشكل مستقل عن الأحزاب الأخري منذ العام ١٩٦٩ م والتي أعلن فيها "أربكان" عن تأسيسه لحزب النظام الوطني.

وعبرت الطرق الصوفية عن نفسها بشكل انسحابي سري بدت فيه وكأنها تحافظ علي الهوية الإسلامية من خطر التهديد الذي تواجهه مع الهجمة الكمالية ولا تزال تمثل إلي اليوم أحد معالم قوة الإسلام في تركيا، و عبرت هذه القوي أيضاً عن نفسها في المجال الفكري والحضاري كما هو الحال بالنسبة للتيار الذي عبر عنه "نجيب فاضل"، "وسزائي قراقوج" و "عصمت أوزال" وغيرهم.

فهناك تعبيرات متعددة عن الإسلام في تركيا يمكن القول انها أوجه لظاهرة واحدة ولكن كل وجه له لون وتوجه ومنهج في التعاطي مع الواقع ربما يختلف أو يتقاطع أو حتي يتعارض مع الوجوه الأخري، ولكنها تصدر جميعها عن موقف واحد من " الكمالية " باعتبارها خطراً يتهدد الإسلام، وقد استطاعت هذه التيارات والقوي الاجتماعية والفكرية التي تتخذ من الإسلام قاعدة لمعارضة سياسات الدولة وحاضنة لحماية هويتها ووجودها من الاستئصال أن تنتقل من الهامش إلي القلب عبر بناء نخبة إسلامية جديدة تداولت المواقع من النخب العلمانية التي أصبحت غير قادرة علي أن تؤسس قاعدة للتلاحم الاجتماعي يعبر عن الهوية والشرعية والمصلحة القومية لتركيا[1]، وتبدل

(١) عن أزمة العلمانية التركية راجع "أرتو جرول كيركو، أزمة الدولة التركية في رؤي مغايرة، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ع ٢، مايو، ١٩٩٧، ص ٤ – ٧ وأيضاً راجع هاينتس

المشهد السياسي التركي من حصار الإسلام ومحاولة استئصاله في بداية القرن الماضي إلى محاصرة العلمانية والأتاتوركية في تركيا وتراجعها[1].

ونحن نتعقب كيف أثر الإسلام في التيارات الفكرية والقوي الاجتماعية والسياسية التي قاومت العلمانية الكمالية؟ وماهي الأدوات التي استخدمتها في المواجهة؟ وكيف تحول الإسلام من الهامش بل ومحاولة الإلغاء إلي المركز بحيث أصبح هو قلب النقاش والجدال الفكري والسياسي والمجتمعي في تركيا والعالم الإسلامي.



كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، التحدي الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة، تعريب فاضل جتكر، العبيكان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م حيث يقول "الكمالية ما هي إلا قاعدة أيديولجية ولي زمانها وغير صالحة لإدارة نظام ديموقراطي قائم علي الانفتاح وتطوير دولة قومية موحدة ذات مجتمع متعدد الأعراق والثقافات، ص ١٧ - ١٨ حيث عنون لهذا الجزء من الكتاب "اهتراء النموذج الكمالي".

(١) لا يعرف الأتراك مصطلح الكمالية ولكنهم يعرفون مصطلح الأتاتوركية والمثقفون الأجانب لتركيا الحديثة هم الذين ابتدعوا مصطلح الكمالية.

المبحث الأول
الطرق الصوفية ومقاومة العلمانية الكمالية

مثلت الطرق الصوفية القاعدة الاجتماعية للدولة العثمانية في بدايات تكوينها، وظلت هذه الطرق مع تبلور مؤسسات الدولة تعبر عن الإسلام الشعبي متوازية مع الإسلام الرسمي تعبيراً عن الطبيعة التعددية للدولة العثمانية [1] التي لم تكن تحتكر لنفسها الإسلام لتتحدث باسمه وحدها، ومن هنا سمحت للتعبيرات الدينية الإسلامية الأخرى مثل المذاهب الفقهية غير الحنفية والفرق غير السنية مثل المذهب الشيعي والطرق التي تعبر عن الإسلام الشعبي بتقاليده الخاصة والتي تختلف بالضرورة عن الإسلام الرسمي الذي تبنته الدولة.

وكما هو معلوم فإن معظم سلاطين الدولة كانوا يؤيدون الطرق الصوفية كتعبير عن الإسلام غير الرسمي وانتمى الكثير منهم لهذه الطرق،

---

(١) عن الصوفية وعمق تغلغلها في المزاج التركي وتعبيرها عما يعرف بالإسلام الشعبي راجع: محمد فؤاد كوبريللي، المتصوفة الأوائل في الأدب التركي، ترجمة عبدالله أحمد إبراهيم، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، (جزءان) الأول برقم ٣٤٨ والثاني برقم ٣٧٦ وكلاهما مطبوع عام ٢٠٠٢، وهو يشير إلى أن الصوفية عبرت عن الفوران الشعبي لحركات الطرق في منطقة الأناضول في القرن الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر الميلادي، وكيف أنها مثلت ملجأً للجماهير من القلق السياسي والاضطراب الاجتماعي، واضطر الحكام في الدولة السلجوقية إلى أن يتواصلوا مع شيوخها لاستيعاب خطرهم وشعبيتهم من أن تمثل تحدياً لهم، كما أن الشخصية القومية التركية عبرت عن نفسها باستقلال عبر أدب أحمد يسوي ويونس امره وغيرهما، وتواكب الاكتساح الصوفي أو الإسلام الشعبي مع ظهور الدولة العثمانية التي عبرت عن الإسلام الرسمي الذي عبر عن محاولة لتخفيف العوامل الهرطقة في الإسلام الشعبي الصوفي، وعبرت التقاليد التركية ماقبل الإسلام عن نفسها في الصوفية، وتبني القصر السلطاني الأدب والفن الصوفي حيث لا تزال موسيقى القصر الصوفية هي أهم التعبيرات الفنية لتركيا وكذلك موسيقى المهتر التي كانت تسبق الجيوش العثمانية وبينما عبرت الأولى عن العشق والإلهام والوجد والذوبان فإن الثانية عبرت عن روح الفداء والتضحية والقتال، فالإسلام التركي المعاصر هو مزيج قوي لا يمكن فصمه بين التقاليد الصوفية وروح الشريعة والشخصية القومية التركية قبل الإسلام

ومع تشجيع السلاطين لهذه الطرق انتشرت في قطاعات مهمة بين العثمانيين مثل التجار والحرفيين بطوائفهم المختلفة ، بحيث تداخلت الحرف مع الانتماء لطرق صوفية معينة كانت تمثل الإطار الأخلاقي الضابط للمنتسبين إليها ، وحين كان "أتاتورك" يخوض معركة صراعه مع الخلافة الإسلامية ومعركته للتحرير فإنه تملق الطرق الصوفية وخاصة "النقشبنديه" التي شاركت علي نطاق واسع في حروب ومعارك التحرير معه ولذا فإن دستور ١٩٢٤ ترك الطرق الصوفية حرة بدون أية قيود .

وفي أغسطس عام ١٩٢٥ ألقي خطاباً في مدينة " قسطموني " التي تنتشر فيها الطرق الصوفية وقال " إن طلب العون والمساعدة من قبور الأموات صفعة علي جبين المجتمع الإنساني المتحضر . . يجب أن تتعلموا أيها السادة أنتم وأفراد أسركم ، وعلي الأمة التركية بأسرها أن تعلم أن الجمهورية التركية العلمانية لا يمكن أن تكون بعد اليوم أرضاً خصبة للمشايخ والدراويش وأتباعهم من أصحاب الطريقة ، وإذا كان هنالك من طريقة حقيقية فهي طريقة الحضارة المبنية علي العلم . . وعلي مشايخ الطرق أن يفهموا هذا الكلام بوضوح وبالتالي يغلقوا زواياهم وتكاياهم عن طيب خاطر وإلي الأبد قبل أن أدمرها فوق رؤوسهم "(١) .

وعقب عودته استصدر عددا من القوانين استهدفت الطرق الصوفية بالمنع والحظر ومن أهم هذه القوانين:

١ – إغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة سواء أكانت وقفا أو ملكاً لمشايخها .

(١) طارق عبد الجليل ، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة ، القاهرة: جواد الشرق للنشر والتوزيع الطبعة الأولي ١٤٢٦هـ = ٢٠٠١ م ، ص ٤٦ – ٤٧ .

٢- إلغاء كل أنواع الطرق وألقاب مشايخها ودراويشها والأعمال التي يقومون بها للجمهور .

٣- حظر الملابس والأزياء التي تدل علي الطرق وصفاتها وتنويعاتها .

٤- إغلاق جميع المزارات وقبور الأولياء والسلاطين ومشايخ الطرق .

٥- الحكم علي من يخالف هذه القرارات بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين ليرة .

٦- تحويل جميع ممتلكات الزوايا والتكايا من الأساس إلي متاحف الدولة[١] .

وتضمن قانون العقوبات التركي مايفيد تجريم تأسيس أو تشكيل أو تنظيم أو إدارة أي جمعية علي أساس ديني أو عقائدي يخالف العلمانية أو يخل بنظامها الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي كما يعاقب كل من ينتمي لهذه الجمعيات أو يدعو إلي الانضمام إليها أو يعمل دعاية لها أو يستغل الدين كأداة سياسية ، كما أن النشر أو المساعدة في النشر لمواد تخل بالعلمانية هي جرائم يعاقب عليها القانون[٢] .

---

(١) راجع: هدي درويش ، الإسلاميون وتركيا العلمانية ، نموذج الإمام سليمان حلمي ، تقديم الدكتور محمد حرب ، القاهرة ، دار الآفاق العربية ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ ، ط١ ، ص ١١٤ - ١١٥ .

(٢) يشير الدستور التركي العلماني إلي أنه كحكم ثابت استحالة تطبيق القواعد الدينية ولو جزئياً في كيان الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني ، كما لا يجوز إطلاقا لأي أحد أن يسيء استخدام المشاعر الدينية وقيمها المقدسة بغرض تحقيق مآرب سلطوية أو سياسية أو مصلحة شخصية ، ويشير قانون العقوبات التركية في مادته ١٦٣ إلي أنه يعاقب كل من يؤسس أو يشكل أو ينظم أو يدير جمعية بهدف ديني أو عقائدي تخالف علمانية الدولة وتخل بنظامها الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو القانوني بالسجن من عامين إلي سبعة أعوام ويعاقب كل من ينضم أو يحرض الآخرين بالانضمام إليها بأقل من ستة أشهر . . وكل شخص يقوم بدعاية بهدف زعزعة الأسس العلمانية بأي شكل من الأشكال أو استغلال الدين كآلة سياسية يعاقب بالحبس من عام إلي خمسة أعوام وكل من يقوم بنشر أوالمساعدة في نشر ما يخل بالعلمانية يعاقب بالسجن من ستة

- لجـأت الطرق الصوفية في دفاعها المستميت عن هويتها ووجودها إلي العمل السري وأصبحت أكثر تسيساً وعنفاً بشكل لم تعرفه في كل تاريخها ، كما هو الحال بالنسبة للطريقة "النقشبندية" والتيجانية "و" السليمانية و "المولوية" والرفاعية ، والقادرية والشاذلية والخلوتية والجراحية والملامتية وغيرها من الطرق التي كانت تخص بها الدولة العثمانية[1] .

- مثلت المواجهة الكبيرة الأولي بين الدولة والشيخ سعيد الكردي النقشبندي في فبراير ١٩٢٥ أحد أخطر التحديات التي واجهتها الدولة الكمالية ، فهي أكبر انتفاضة للأكراد التي تعرضت هويتهم للتهديد واستندت إلي النقشبندية كطريقة صوفية وهي التي عبرت عن الإطار المرجعي الفكري للحركة والذي استخدم في التعبئة والحشد والدعاية واستخدام الرموز ، وكما تشير أحد الدراسات عن الحركة فإنه لا يمكن إغفال أن العامل الديني كان أحد أبرز العوامل في قيامها ، فلقد اعتبر قادة الحركة أن إلغاء الخلافة هو أحد أسباب المروق علي الدين ، كما كان إلغاء نظام الخلافة الوراثي في الطريقة النقشبندية والتي كان ينتمي إليها معظم علماء الدين في كردستان تركيا أثر كبير في تأجيج نار الحقد علي الحكومة التركية واتهامها بالابتعاد عن الدين ، كان برنامج الحركة وشعارها المعلن هو إعادة الاعتبار إلي الدين

أشهر إلي عامين وراجع كتاب تركيا ٢٠٠٢ ، إعداد وكالة "تورك خبر لر ، ونص الدستور التركي باللغة الإنجليزية

. The Constitution OF The Repuplic of Turkey, Ankra: 1995, 2Print, Article 24.

(١) تحولت الطرق الصوفية إلي الهجوم علي الدولة الكمالية واعتبارها عدواً للإسلام واتخذ فعلها الدافع طابعاً سياسياً وعنيفاً من الناحية الحركية والرمزية وراجع باللغة الإنجليزية:

Cemal Kafader, The New Visibility Of Sufism in Turkish Studies and Culture Life in Raymond litchez(ed) , TheDervish Lodg: Architecture, Art and Sufism in Ottoman Turkey, Berkeley: University of California, 1992, p. 21 - 25.

وحكم الشريعة وتنصيب سليم أفندي أحد أبناء السلطان عبدالحميد سلطانا وخليفة[١].

وبعد المواجهة الكمالية مع النقشبندية والقبض علي الشيخ سعيد وإعدامه في إبريل ١٩٢٥ م، قامت حوادث متعددة ذات طابع فردي ضد الكمالية خاصة رفض لبس القبعة وأعلن أحمد حمدي النقشبندي نفسه خليفة للشيخ سعيد.

وفي أرضروم هاجم الأهالي مبني المحافظة تحت قيادة "خوجة عثمان" النقشبندي وقامت حوادث مماثلة في مرعش وكيره سون، وفي سنة ١٩٣٠ هاجم الشيخ "محمد النقشبندي" قصبة منمن" وسيطر عليها ورفع البيرق النبوي وقتل ضابطا تصدي له، وقبض عليه ثم مات مسموما في السجن، وفي عام ١٩٣٥ م قامت ثلاث انتفاضات نقشبندية مرة واحدة.

وفي الأربعينيات والخمسينيات ظهر نشاط الطريقة التيجانية ذات الطابع الصدامي مع الدولة حيث قام التيجانيون بتحطيم تماثيل "كمال أتاتورك" وقبض علي زعيمهم "الشيخ كمال بلاو أوغلو" رجل الأعمال الضليع في القانون سنة ١٩٥٠ وحكم عليه بالسجن عشر سنوات.

وفي فبراير ١٩٥٤م ألقت السلطات الكمالية القبض علي سبعة عشر من شيوخ الطريقة النقشبندية في ماردين وحاكمت شيخ الطريقة المولوية في يونية ١٩٥٠ م وشيخ القادرية في مارس سنة ١٩٥١ م كما قبضت علي جماعة من الطريقة البكتاشية[٢].

---

(١) إبراهيم خليل العلاف، خارطة الحركات الإسلامية المعاصرة في تركيا علي موقع:
www. alwatanvoice. com/pulpit. php?go=articles&id=34756

(٢) عن المواجهات بين الدولة والطرق الصوفية راجع: محمد نورالدين، قبعة وعمامة مدخل إلي الحركات الإسلامية في تركيا، بيروت: دار النهار، ١٩٩٧، ط١، ص ٣٨ – ٣٩ وأيضا إبراهيم

وبدءاً من الستينيات انتقلت الطرق الصوفية من السرية إلى العلنية وأصبحت جزءاً من الحركة الإسلامية في تركيا ، بل إنها أصبحت جزءاً مؤثرا في الحياة السياسية يأخذها السياسيون والأحزاب في تقديرهم لأسباب متصلة بالحصول على أصواتهم الانتخابية ، لكن الطرق الصوفية نأت بنفسها عن ممارسة العمل السياسي المباشر باعتبار أن العمل الاجتماعي والدعوي والأخلاقي هو مجال فعلها الأساسي وحتى لا تدخل في مواجهة مع الدولة تكشف بنيتها التنظيمية فهي محظورة بحكم القانون . واتسم الوجه الصوفي للإسلام في تركيا بعدائه للعلمانية وللغرب معا واتخذ الطريق التربوي والدعوي والسلوكي والاجتماعي والتعليمي الثقافي والاقتصادي مجالاً لفعله من أجل ما يمكن وصفه باستراتيجية "اختراق للنظام العلماني المعادي للشريعة من أسفل".

وتمتاز الطرق الصوفية ببنيتها التنظيمية القوية التي تستند إلى مفهوم الطاعة والعلاقة الصارمة ذات الطابع الروحي بين الشيخ والمريد ، وتنتشر الطريقة بين الجمهور عبر الدعوة إليها ونقل تقاليدها من جانب المريدين الذين بلغوا مرحلة الإجازة وفي تركيا تبدو الطريقة الوعاء الروحي لممارسة الشريعة بحيث تجد ارتباطاً لا ينفصم بين الطريقة والشريعة ، فكل مسلم في تركيا لديه طريقة ومذهب لممارسة دينه ، وربما يكون ذلك أحد تجليات نزعة النظام الحادة وقوة التقاليد وعمقها في الثقافة التركية[1].

الدسوقي شتا ، الحركة الإسلامية في تركيا ١٩٢٠ - ١٩٨٠ القاهرة: الزهراء للإعلام العربي ، ص ٦٥ وما بعدها وأيضا الحركة الإسلامية في تركيا حاضرها ومستقبلها ، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا ، عمان: دار البشير ، ١٩٩٢ ص ٣٩ ، ص ٤٢ .

(١) عن الثقافة التركية ونزعة التقليد والنظام القوي داخلها راجع: كمال السعيد حبيب ، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٢ ، ط١ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٧ ، وغالب الزعماء السياسيين لهم ارتباطات قوية بالطرق الصوفية وعلى سبيل المثال فإن أربكان نقشبندي وتورجوت أوزال نقشبندي وكوركوت أوزال نقشبندي وعدنان مندريس كان وثيق الصلة بالنورسية وكان يراسل أحد مشايخها مراسلات خاصة يقول له فيها: أقبل يدكم وكان ذلك ضمن

ويقدر تقرير للمديرية العامة للأمن في تركيا أن عدد مراكز الطرق الدينية في مدينة اسطنبول وحدها قد ارتفع من ٣٠٧ مركزاً عاماً ١٩٩١ م إلي ٥٦٠ عام ١٩٩٦ فيما بلغ عددها في أنقرة نحو ١٣٠ مركزا، وتمثل الطرق الصوفية شبكة اجتماعية ذات طابع مدني تعاوني تمثل سقفا من الحماية للطبقات الفقيرة والمحرومة من الحرفيين والعمال والطلاب الذين لم يكملوا تعليمهم والطبقات الوسطي الدنيا، وتعرف الطرق الصوفية حضوراً قوياً حول أحزمة الفقر وأكواخ الصفيح Gecekondu التي تحيط بها ولا سيما في اسطنبول[1]، كما تعرف الطرق نفوذاً قوياً في مناطق شرق تركيا حيث يتضاءل وجود الدولة المركزية هناك بسبب الاضطراب الأمني الناشئ عن المشكلة الكردية.

أولا: الطريقة النقشبندية:

نسبة إلي محمد بهاء الدين البخاري النقشبندي وهي أقدم الطرق الدينية في تركيا وأكثرها انتشاراً، ويقدر عدد منتسبيها بأكثر من ٢ مليون نسمة، وهم يرفضون الذكر الجهري ويهتمون بالذكر الخفي وهم يرفضون الرقص والسماع ويهتمون بالصحبة مع الشيخ والإخوان، وهم يتبعون السنة ويعرفون الطريقة بأنها كنز والشريعة مفتاحه لذا معرفة الشريعة أي قواعد الإسلام ومبادئه الظاهرة هي شرط الالتحاق بالطريقة لأن جهل الشريعة قد يوقع في البدع والخرافات[2].

أسباب إعدامه من قبل انقلابي عام ١٩٦٠ وعن الواقعة الأخيرة راجع التميمي، الحركات الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص ١٠٣.

(١) محمد نور الدين، قبعة وعمامة، مدخل إلي الحركات الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص ٣٧.

(٢) ولد عام ٧١٧ هـ - وتوفي عام ٧٩١ هـ والنقشبندي كلمة مركبة من العربية والفارسية وتعني نقش محبة الله في قلوب المنتسبين للطريقة بالذكر الدائم، وقد وقعت علي كتاب كبير عن النقشبندية كتبه تركي، فريد الدين آيدن، الطريقة النقشبندية بين ماضيها وحاضرها علي موقع:

والنقـــشبندية تأثــرت بالحركة التي بدأت مع جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشـــيد رضا وحسن البنا ولذا فهي على وعي بقضايا الإسلام المعاصرة وإن كانت جماعـــة تقليدية ، وربمـا هـم يرفضون وصفهم بالتأثر بهذه التيارات التجديدية وقـد يقولـون إنهـم سـلفيون ونحـن صـوفيون ، ولكـن الـتعمق في آرائهـم ووضـعهم الـسياسي يكـشف تأثـرهم بهذه الحركات التجديدية كما يكشف أنهم تعبير عن حركة عقلانية في فهم الدين .

وتأثراً بتفسيرات المنار التي قدمها "محمد رشيد رضا"، هناك نزعة تأويل واسـعة عـندهم ، وهم يهتمون بالوجه الدنيوي للإسلام مثل الاقتصاد والاجتماع والـسياسة والتـربية والعسكرية ، وهـم يقولـون "لو أحسن المسلم علاقته بالله سـوف تتحـسن علاقاتـه الأخـري مـع المجـتمع والدولـة"، هـم تأثـروا بالأطـروحات الـتي قدمتها الحركات الإسلامية التجديدية بعد انهيار الخلافة وبعد ظهور الدولة القومية .

- النقـشبنديون أصـوليون يقدمون الدولة الإسلامية أكثر مما ينبغي وهم في ذلك مثل الحركات الإسلامية يقولون "نبدأ من الدولة - فهم إسلاميون بهذا المعنى - والنقـشبنديون المعاصـرون لهم جريدة اسمها "SAGDUYU" صاغ دويـو "أي الـرأي السديد بالتركية ، ومعظم النقشبنديين يؤيدون حركة "الملي جـورش "الـتي أسـسها "أربكـان" وفي الانـتخابات النيابية الأخيرة التي جرت في نوفمـبر ٢٠٠٢ م أيـدت أكـبر جماعة نقشبندية حزب السعادة ولم تؤيد حزب العدالـة والتنمـية وهـم يـؤيدون حـركة "الملي جورش" - أي الفكر الملي -

www.saaid.net/book.4/777.doc . ومن كتبه المنار إلي أنه من الـسلفيين الأتراك ولهم موقع: www.ikrajslam.com .

لأنهم يرونه أقرب لإقامة الدولة الإسلامية[1].

وتتفرع الطريقة النقشبندية في تركيا إلي عدة أفرع أهمها:

١ - جماعة اسكندر باشا:

أسسها الشيخ "محمد زاهد كتكو" واتخذ جامع "اسكندر باشا" في اسطنبول مقراً للجماعة منذ عام ١٩٥٨ م، وهي صوفية نقشبندية وشيخ الجماعة بعده اسمه "أسعد جوشان" صهره وزوج ابنته، خرج من تركيا بعد سقوط حكومة أربكان في ٢٨ فبراير ١٩٩٧ م وله جماعة تتبعه في استراليا ولكنه توفي هناك في حادث سيارة أوائل عام ٢٠٠٢ م، ويترأس الجماعة اليوم ابنه "محمد" وهذه الجماعة كان لها أنشطة مهمة جداً وكثير من المثقفين الأتراك عملوا معها وكتبوا في مجلتهم "إسلام" ومجلة "العلم والفن". ويقدر توزيع "مجلة إسلام" بأكثر من مائة ألف نسخة[2].

يتمركز هؤلاء في مسجد "اسكندر باشا" الذي تسمت الجماعة باسمه، والشيء المهم في هذه الجماعة هو أن الشيخ "محمد زاهد كوتكو" هو شيخ "

(١) نحن مدينون بهذه المعلومات الثمينة عن الطرق الصوفية بتركيا والتي تنشر للمرة الأولي بهذا التفصيل والاستقصاء باللغة العربية للباحث التركي "عمر توقات" الذي التقيناه في اسطنبول في شهر اكتوبر عام ٢٠٠٣ م، وسوف نحيل دائماً إليه بخصوص هذه المعلومات بالإشارة إلي حوار الباحث مع عمر توقات.

(٢) عن أهمية هاتين المجلتين راجع: جلال معوض، الإسلام والتعددية في تركيا ١٩٨٣ - ١٩٩١، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، يوليو ١٩٩٤، ص ٥٠ حيث يشير إلي أن توزيع صحيفة "إسلام" ١٠٠ ألف نسخة وأن إصدارها بدأ في أنقرة عام ١٩٨٣ م وانتقل مركزها إلي اسطنبول وتنتشر مكاتبها وفروعها في قونيا وازمير وارضروم وقيصري وسيواس وبورصة، وصحيفة العلم والفن وتوزع ٣٠ ألف نسخة شهريا وبدأ إصدارها عام ١٩٨٥ ثم انتقل مركزها في العام التالي إلي اسطنبول، وصحيفة المرأة والعائلة وتوزع ٦٠ ألف نسخة، ولهم دار نشر كبيرة يرأسها أستاذ بكلية الإلهيات في جامعة أنقرة بقسم أصول الدين وهو متزوج من كريمة أحد كبار مشايخ الطريقة النقشبندية، وتدعو الرؤية التي تمثلها هذه الصحف إلي عدم تقليد الغرب في نظمه وتقاليده وإلي الانضمام للعالم الإسلامي وليس إلي الاتحاد الأوربي، ص ٥٠.

تورجـــوت أوزال " رئيس وزراء تركيا ورئيس جمهوريتها فيما بعد وهو - أي أوزال - مـن مـريدي الـشيخ وأخـوه الكـبير "كوركوت اوزال" هو أيضاً من مـريدي الـشيخ ، كمـا أن بعض السياسيين في "الملي جورش" هم من مريدي الـشيخ "محمـد زاهد كوتكو" الذي يتمتع بتأثير كبير في أوساط النخب المثقفة والـنخب الـسياسية الإسـلامية وهو الذي وجه الكثير منهم للعمل السياسي وتأسـيس حـركات إسـلامية لهـا طابع سياسي وعلي رأسهم " أربكان " نفسه فالمعلومات التي حـصلنا علـيها مـن مـصادر موثوقة تشير إلي أن "أربكان" استـشار الـشيخ "محمـد زاهـد كـتكو" قـبل أن يعلـن حـزبه الأول "الـنظام" عـام ١٩٦٩م[1] . وهـو عـالم متمكن كـان يهـتم بقـراءة الحـديث فيفـتح كـتاب "ريـاض الصالحين" ويقرأ منه وهناك كتاب آخر اسمه "رامز الأحاديث" Ramizu, L - Ehadis وهـو مكتوب بالعربية وله شرح بالتركية ألفه الشيخ "ضياء الـدين جومـشخانوي" الذي كان شيخاً لـ "محمد زاهد أفندي كوتكو" وألف هذا الكتاب بالتركية والعربية .

تقـدمـ المجموعات النقشبندية الدولة الإسلامية بتأثير الإسلاميين من الجماعات والحركات المعاصرة علي الصوفية التركية ، وكانـت مجموعة اسكندر باشا "تؤيد" أربكـان "حتي عام ١٩٩٠ ثم اختلفت معه وارتبطت بحزب الوطن الأم الذي أسسه "تورجوت أوزال" أيام وجوده ، ولكنها صوتت لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة ، وكان الشيخ "أسعد جوشان" تناقش مع "كوركوت أوزال" بشأن تأسيس حزب سياسي إسلامي يعبر عن الطريقة النقشبندية ولكنهم

(١) حوار المؤلف مع محمد فرنجه أقدم طلاب النور الأحياء وفق ما أفادنا إحسان قاسم الصالحي مترجم كليات رسائل النور وقد التقيته في اسطنبول بوقف العلوم الإسلامية التابع لجماعة النور ، حيث كان شاهدا علي المناقشات التي دارت بين المجموعة الإسلامية في تركيا من أجل الاستقلال بحزب سياسي وقال: إن "أربكان" وكان رئيساً للغرف التجارية وقتها قال: إنه لا بد من استشارة شيخه في اسطنبول .

قرأوا الواقع ووجدوا أن هذا لن يكون في صالح المسلمين في تركيا . وأنشأوا بدلا من ذلك حزب "الوطن الأم" أي أن **أهم حزب تركي بعد عام ١٩٨٣ كان نتاج تشاور بين سياسي وبين شيخ طريقة صوفية هي النقشبندية** وهو مايؤكد عمق التأثير الصوفي في الحياة السياسية التركية وعبر الحزب داخله عن أربع اتجاهات وهي:

- الإسلاميون:

ويمثلهم "سليمان جنلز" وهو الآن في حزب العدالة والتنمية و "حسن جلال جوزال" الذي كان وزيرا للتعليم والتربية . وكان يصدر مجلة "ترجمان" وقد استقال من السياسة بعدئذ، وهم من بقايا حزب السلامة الوطني .

- ليبراليون:

ويمثلهم مسعود يلماظ وهؤلاء هم من كان يمثل الاتجاه اليميني في حزب العدالة .

- محافظون:

"محمد كتجلر" والذي كان وزيراً في الحكومة قبل أن يصل حزب العدالة والتنمية إلي السلطة .

- يساريون:

قطاع منهم ترك اليسار وتبني الأفكار الليبرالية أو الكمالية وهم من بقايا الاتجاه الاشتراكي لحزب الشعب الجمهوري[1] .

---

(١) راجع في تكوينات حزب الوطن الأم الذي سمح بوجوده بعد انقلاب ١٩٨٠ جلال معوض، الإسلام والتعددية في تركيا ١٩٨٣ - ١٩٩١ م، س . ذ، ص ١٩ .

٢ – جماعة "أضي مان" ADIYAMAN:

واتجاه هذه الجماعة من الناحية السياسية يختلف دائماً فهم أيدوا في بعض الأحيان "الحزب الوطني القومي" الذي تزعمه "ألب أصلان توركش"، و "الاتحاد الكبير" الذي يرأسه "محسن يازجي أوغلو" وفي بعض الأحيان أيد بعضهم "أربكان" وبعضهم أيد أحزاباً أخري مختلفة، وهذه الجماعة شعبية جداً ومنتسبوها من المواطنين العاديين ولعبت الجماعة دوراً كبيراً في هداية هؤلاء الناس وإدخالهم في الطريقة، واشتهر عن شيخها "محمد راشد أفندي" بأنه يخلص الناس من الخمر والحياة الكريهة والذي يواجه مشكلة ويريد التخلص من هذه الحياة يذهب إلي الشيخ، فدور الشيخ هنا مركزي في الخلاص من الآثام والعادات السيئة، وتصدر الجماعة مجلة اسمها "سمرقند" وهم يفضلون هذا الاسم، وحتي المحلات التجارية يسمونها باسم "بخاري" أو سمرقند" غالباً تيمناً باسم الشيخ "بهاء الدين النقشبندي"، ومعظم المنتسبين إلي الطريقة يدخنون السجائر لأن الشيخ كان متسامحاً في هذه المسألة[١].

٣ – جماعة يهي للي YAHYALI[٢]:

هذه الجماعة يرأسها "علي رمضان أفندي" ومنذ نشأتها الأولي أيدت "أربكان" والفكرة الملية "الملي جوروش" وهي تؤيده لأنها تري أنه يمكن أن يقود إلي تأسيس الدولة الإسلامية، ولهم مجلة اسمها "يني دنيا" أي الدنيا الجديدة – يعتنون بالطلاب ولهم وقف "الصفة" ويساعدون الطلاب ويشجعونهم علي الدراسة خاصة الطلاب الفقراء وغير القادرين في المدن التركية أومن الضواحي أو من الأناضول.

---

(١) حوار المؤلف مع عمر توقات بمدينة اسطنبول عام ٢٠٠٣ م.
(٢) وهي ضاحية ضمن منطقة "قيصري".

٤ – جماعة إسماعيل أغا أو "تشارشمبا":

صوفية نقشبندية مركزها في "تشرشمبا فاتح" وهي ضاحية في اسطنبول ويرأسها الشيخ "محمود الأفندي الأوفي"، نسبة إلى "أوف" وهي ضاحية بمدينة "طرابزون" بالبحر الأسود، وهذه الجماعة تهتم بالمدارس الدينية والشعارات والملابس الدينية الإسلامية مثل الجبة والسروال والعمامة للرجال والشرشف للنساء وهم ممن كانوا يؤيدون "اربكان"، وعندما استضاف "أربكان" وهو رئيس وزراء المشايخ ورجال الدين كان "الأوفي" واحداً منهم وذهب لمقر رئاسة الوزراء بالجبة والسروال، وهم يتجولون بشكل واضح في مدينة "اسطنبول" الرجال والنساء بل والأطفال بملابسهم العثمانية التقليدية، فهي تعبير عن التمسك بالتقاليد العثمانية التي يرونها تقاليد إسلامية، ويمكن القول إنهم تعبير عن بعث "تيار العثمانية الاجتماعي"، وهم يهتمون بإحياء الحروف العربية الإسلامية في تركيا[١].

فتحوا في كل مدينة بل وضاحية مدارس رسمية وغير رسمية ودرسوا علوم الشريعة للطلاب، وكل من يدرس في هذه المدارس حتى الأطفال يرتدي الثياب التقليدية العثمانية وهم يهتمون بكتاب الشيخ "سرهندي "المكتوبات" ويدرسه الشيخ للطلاب ككتاب رئيسي بعد القرآن الكريم والحديث كل يوم[٢] وهم يفهمون الصوفية كما بلورها وجددها الشيخ"

---

(١) وقد قمت بزيارتهم بمسجدهم في منطقة "تشرشمبا" بفاتح اسطنبول ولاحظت انهم يتشددون في استخدام اللغة العربية حتى إن الساعة المعلقة على حائط المسجد كانت إشاراتها وأرقامها مكتوبة باللغة العربية.

(٢) وفي حوار المؤلف مع الشيخ "حسن أفندي" ممثل الجماعة في منطقة "تشرشمبا" بفاتح افادنا ان الجماعة لا تتعاطى السياسة ولكنها تشارك في التصويت والشيخ يترك لهم حرية الاختيار ولكنهم لا يعطون للشيوعيين وفي الانتخابات الأخيرة نوفمبر ٢٠٠٢ صوتوا للعدالة والتنمية والسعادة، وغير المكتوبات "هناك الرسالة القدسية للشيخ "مصطفى عصمت أفندي" والرسالة الخالدية لمولانا خالد البغدادي، وللجماعة دور في ألمانيا وهولندا وإنجلترا، ولها ممثلون في كل المدن التركية، وعندهم تشاور بين الشيخ وممثلي الجماعة في المناطق وهناك لجنة تحت رئاسة الشيخ "محمود الأوفي" تقوم

"أحمد الفاروقي السرهندي في كتابه "المكتوبات" الذي وفق بين التصوف والفلسفة والشريعة مستنداً لعقيدة أهل السنة[1] وهم يكرهون التلفزيون ولا يدخلونه في بيوتهم مثل التيارات السلفية المتشددة في مصر والعالم العربي والإسلامي، كما أنهم يجتنبون أشد الاجتناب للموسيقي ويبتعدون بشدة عن أي شيء له صلة بالغرب والثقافة الغربية فهم يحافظون علي أنفسهم مما يعتبرونه غول الاكتساح الحضاري الغربي، وتشير المعلومات التي حصلنا عليها إلي أن " عبد الله جول " رئيس الوزراء التركي ينتمي هذه الطريقة .

٥ - جماعة " طوب بشلر ":

يرأسها "عثمان نوري طوباش باشا" وهي تهتم بالمدارس في جمهوريات آسيا الوسطي والقوقاز، ولهم مدارس عديدة هناك بل إن لهم كلية في موسكو ذاتها، أيدوا "تورجوت أوزال" في عهده كما أيدوا "أربكان" أحياناً وأيدوحزب السعادة في الانتخابات النيابية الأخيرة، وهي جماعة غنية وشيخها من رجال الأعمال وأسرته معروفة بالتجارة ولهم شركات كبيرة

يفسير للقرآن اسمه "روح الفرقان"، وهم يفصلون فصلاً تاما بين الرجال والنساء، ويسهلون أمر الزواج علي قدر المستطاع وينصحون أن لا يزيد المهر علي ٦٠٠ دولار، وهم يحبذون عدم تعدد الزوجات لقوله تعالي ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء: ١٢٩]، وعن الإصرار علي ارتداء الملابس العثمانية قال لنا نحن قاومنا وتمسكنا بهذه الملابس وهذا الإصرار أنتج ثمرات مفيدة جدا ونفع المسلمين أكثر من غيره لأن معناه رفض القيم الغربية الحاكمة والمسيطرة، وقال نحن نتبع السنة ظاهراً وباطناً واجتناب البدعة.

(١) المكتوبات هو أهم المصادر التي تستند إليها الجماعات الصوفية التركية وهو يضاهي لدينا في العربية "إحياء علوم الدين" للغزالي الذي حاول التأسيس لعلوم الدين وإحيائها في مواجهة الهجمة الصوفية العاتية التي أشرنا إليها من قبل في العالم الإسلامي، منذ القرن العاشر الميلادي وحتي القرن الخامس عشر خاصة منطقة الأناضول ويزاوج كتاب الشيخ "أحمد الفاروقي السرهندي" الإمام العالم الرباني مجدد الألف الثاني بين الصوفية والشريعة لضبط شطحات الصوفية بميزان الشريعة، وهو في ذلك اشبه بالجهد الذي قام به "ابن قيم الجوزية" في كتابه "مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين" علي كتاب "منازل السائرين" لأبي إسماعيل عبد الله الأنصاري المعروف بالخواجه الأنصاري، وراجع أحمد الفاروقي السرهندي، المكتوبات، بدون بيانات نشر ولكن مكتوب عليه باللغة التركية Carsamba - Fatih, Istanbul .

معروفة في تركيا مثل "بهاريا" و"ويولارس" وللجماعة مجلة اسمها "أولتن أولك" ALTINOLUK ، الكاتب الرئيسي في جريدة "يني شفق" أي الفجر الجديد وهو "أحمد طاشكترن" من الجماعة وهو المسئول عن تحرير ونشر مجلة الجماعة[1] .

٦ - أوشك جيلار أو الضوئيون[2] :

مؤسس الجماعة من أسرة "أوشك" واسمه "حسين حلمي أوشك" وتوفي ويرأسها اليوم رجل أعمال اسمه "أنور أورن" وهو يملك مجموعة شركات اسمها "إخلاص هولدنج" و"إخلاص فيناس" وهي عبارة عن مصرف وجريدة يومية اسمها "تركيا" ولهم تلفاز TGRT وهي نقشبندية صوفية وعن الجماعة قال "سليمان ديمريل" رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية التركية "إنها لا تنتظر في المحطة ، أي قطار يأتي فهي تركب فيه" فهم براجماتيون يؤيدون من يحقق لهم المصلحة وهم يؤيدون أي حزب في السلطة حتى ولو كان يسارياً ، فهم مثل جماعة الأحباش في لبنان، ويكفرون سيد قطب والمودودي ويقولون عنه: " مردودي ".

وينتسبون للشيخ السرهندي ويقولون: إن المسلمين اليوم تفرقوا على ثلاث فرق: الأولى: على طريق الصحابة الكرام وهؤلاء هم المسلمون

(١) عن الجماعة راجع محمد نور الدين ، قبعة وعمامة ، مدخل إلى الحركة الإسلامية التركية ، م . س . ذ ولكنه يطلق عليها "إيرينكوي" وذكر أن الدركاه "تدار بواسطة أربعة أشخاص ولكنه ذكر أن مؤسسها "محمود سامي رمضان اوغلو" وترجع المعلومات التي استقيناها عن الجماعة حيث يعتمد محمد نور الدين على المصادر المكتوبة وليس المقابلات الميدانية .

(٢) حوار المؤلف مع عمر توقات في اسطنبول وأشار محمد نور الدين في كتابه إلى تشعبات النقشبندية ولكنه لم يشر إلى الدركاه التي أشرنا إليها وذكر "دركا هـ منزيل" وهي نقشبنديه كردية مع الحقوق الكردية لكنها ضد النزعة الانفصالية ، علاقتها جيدة مع الوطن الأم ومع حزب الحركة القومية (اليميني المتطرف) وراجع محمد نور الدين ، قبعة وعمامة ، ص ٤٠ .

الحقيقيون ونحن نسميهم أهل السنة أو السني ، الفرقة الثانية الشيعة ، الفرقة الثالثة وهم الوهابية الفرقين الأخرتين يقال لهما " الفرقة الملعونة " فهم يكفرون المسلمين ويصفونهم بالشرك وأثبتوا هذا في كتاب لشيخهم بعنوان "القيادة والآخرة" وهو يقول "إن الذي فرق المسلمين وشتتهم إلي هذه الفرق هم اليهود والإنجليز وهم يكفرون الشيخ "محمد بن عبد الوهاب" ويدافعون عن الإسلام التركي الذي يدعمه العسكر والدولة والذي يعتمد صيغة معدلة من الإسلام تتفق مع الأوضاع العلمانية لتركيا ولهم علاقة قوية مع "البيرلويون" وهم ينشرون كتب الصوفية والماتريدية والأشعرية ويوزعونها مجاناً في جمهوريات آسيا الوسطي وفي أفريقيا وآسيا مثل "عمدة المقامات" و "بركات أحمدية" ومنتخبات" ولهم مستشفيات استثمارية كبيرة ويقدم تلفزيونهم الرقص والأغاني وساعة للتفسير كل يوم"[1] .

ثانيا : الطريقة القادرية :

أكبر جماعة قادرية في تركيا هي جماعة "حيدر باشا" ومقرهم في اسطنبول وشيخهم يترأس حزباً سياسيا اسمه "حزب تركيا المستقلة" ويبدو أن المؤسسة العسكرية هي التي تقف وراء إنشاء الحزب لينازع حركة "الملي جوروش" وحزب العدالة والتنمية" وأعضاء الحزب يقدسون الجيش ويصلون به إلي مرتبة المحرمات التي لا تمس والمثير للاستغراب أن الجيش وقياداته يرفضون رئيس الحزب الذي هو شيخ أكبر جماعة قادرية في نفس الوقت وهو حدث فريد في تاريخ تركيا العلمانية التي تفصل بين الدين والسياسة وتحرم استخدام الدين في السياسة . **فلأول مرة يجمع شخص واحد بين مشيخة الطريقة**

---

(١) المعلومات التي اعتمدنا عليها هنا استقيناها من لقائنا الميداني مع الأستاذ / عمر الفاروق توقات الباحث المتخصص في شئون الطرق الصوفية في تركيا ، وقد حققنا معلوماته بسؤال مصادر أخرى في تركيا لها صلة ومعرفة بهذه الجماعات والطرق .

الصوفية ورئاسة حزب سياسي في وقت واحد . ولجماعة " حيدر باشا " قناة اسمها MELTEM أي نسيم ولها جريدة يومية اسمها "الرسالة الجديدة" YENI MESAY وهم يعطون منحاً لطلاب الجامعات ويقدمون لهم إمكانية السكن والأكل وللجماعة أيضاً مجلة شهرية اسمها " إجمال "، وقد تختلف بعض المجموعات القادرية عنهم في الفكر السياسي فيؤيدون "أربكان" أو الطيب أردوغان " [1] .

ثالثا : الطريقة التيجانية :

بعد شهر من فوز الحزب الديموقراطي الكاسح في الانتخابات البرلمانية دعا زعيم الطريقة التيجانية "كمال بيلاف أوغلو" إلي إلغاء الأتاتوركية والعودة للإسلام ، إلا أن حكومة الحزب الديموقراطي ساقته للمحاكم ، لكنها اضطرت لتأجيل المحاكمة بسبب التظاهرات العنيفة التي قام بها أنصاره خارج قاعة المحكمة وكان أغلبهم من الشباب ، والتيجانية طريقة تأسست في القرن الثامن عشر في الجزائر ثم جاءت لتركيا في وقت غير معروف وكان السلاطين يدعمونها ، وهي تتركز في أنقرة والأناضول الأوسط ، في مايو عام ١٩٥١ م وزعت التيجانية منشوراً في "أنقره" تضمن البرنامج السياسي لها

(١) أشار محمد نور الدين في كتابه قبعة وعمامة إلي الطريقة القادرية وأشار إلي أنها ترى في امريكا عقبة كبيرة أمام إحياء القومية التركية ، وهي تعارض الدخول إلي الاتحاد الأوروبي ، ص ٤١ وعن صحيفة إجمال أشار جلال معوض إليها بقوله "صحيفتا الإجمال" و "النصح" وتصدران عن احد أفرع الطريقة القادرية منذ عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٦ علي التوالي ويصل حجم توزيع الأولي (٧٠ الف نسخة) والثانية (٣٠ الف نسخة) شهرياً وبدأ إصدارهما في "طرابزون" بمنطقة البحر الأسود حيث لا تزال تتواجد مراكزها الرئيسية ، وتوجد مكاتب وفروع لها في "أنقرة" وقونيا" ويغطي توزيعهما مدنًا عديدة تركيه أهمها اسطنبول ، وتشير أفكارها إلي أن الحضارة الغربية ليس لديها الجانب المعنوي لتحقيق سعادة الإنسان وتركز علي الجانب المادي بينما الإسلام يملك القدرة الثقافية والمعنوية لعلاج هذا القصور من خلال التربية المعنوية للنفس البشرية وتنظيم الرغبات والمطالب وإشباعها في إطار أخلاقي مشروع ، ص ٤٩ .

والذي يدعو لوضع دستور جديد يقوم علي أساس الشريعة الإسلامية ، ونددت بعباد الأصنام وأتاتورك "واعتبرته المسئول عن ذلك ، وعمد التيجانيون إلي الحفلات الدينية لنشر أفكارهم واعتمدوا العنف في تحطيم ومهاجمة تماثيل أتاتورك "ففي مدينة "كير شهر "حطم أتباع التيجانية تمثالاً لأتاتورك واعتبروه ملحدا ، ووقع ٧٠ اعتداءً علي تماثيل "أتاتورك "في مختلف أنحاء البلاد وهو ما جعل الدولة تصدر قانونا تمنع بعض نصوصه الطعن أو الإساءة "لأتاتورك "وبموجب هذا القانون حكم علي زعيم التيجانية بالسجن ، ولكن أتباعها استمروا في المقاومة فنظموا اجتماعا حاشدا عام ١٩٥١ في مسجد "أنقره الكبير "استمر شهرا وهو ما جعل الحكومة تعتقل حوالي ألف منهم ، وتشكلت لجنة تحقيق حكومية لمعرفة بواعث نشاط هذه الحركة والتي أفادت بوجود علاقة بينها وبين الإخوان المسلمين وبين حركة "فدائيان إسلام "، وقدرت بعض المصادر عدد المنتسبين للتيجانية في تركيا أوئل الخمسينيات بـ ٣٠٠ ألف عضو موزعين في مختلف أنحاء البلاد[1] .

رابعا :الطريقة المولوية[2] :

ينتسبون لجلال الدين الرومي وهم أصلاً قادريون ومنهم جراحون كانوا يهتمون بالطب النبوي ولهم زوايا تحت عنوان " نقابات " لدعم وتطوير الموسيقي الصوفية الكلاسيكية والتي حازت شهرة واسعة بين المثقفين العلمانيين وبعض المغنيين والمغنيات والفنانين والفنانات الذين لهم توجه ديني وتعبر هذه

(١) عن التيجانية راجع الدراسة المهمة: إبراهيم خليل العلاف ، خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة علي موقع:
www. alwatanvoice. com/pulpit. php?go=articles&id=34756

(٢) عن المولوية راجع الكتاب الضخم والمهم عبد الباقي جلبنارلي ، المولوية بعد جلال الدين الرومي ، ترجمة عبد الله أحمد إبراهيم ، القاهرة: المجلس الأعلي للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، ط ١ ، ٢٠٠٣ .

الطريقة عن طبيعتهم ومزاجهم ، وهم لا يتدخلون أبداً في السياسة ، وعادة ما يرأس حلقات الذكر مغن معروف خبير متخصص في الموسيقي الكلاسيكية التركية ومن أبرزهم " أحمد أوزخان " وهو رجل مُصَلٍّ ومتدين ، وقد قدم أغنية صوفية بعد تدخل الجيش عام ١٩٨٠ م بحضور "كنعان إفرين" وهو ما أغضبه فقال الرجل "السياسة لا تهمني ، أنا قدمت فناً لا صلة له بالسياسة ولا أي شيء"، والطريقة معروفة في أمريكا ولها أنصار هناك وزوايا وتكايا خاصة فتحت في عهد شيخها السابق "مظفر أوزداك".



المبحث الثاني :
السليمانيون وتحدي الحفاظ علي العلوم الاسلامية

مثلت حركة السليمانيين رد فعل مقاوم للحفاظ علي العلوم الإسلامية والحروف العربية في مواجهة الإجراءات الكمالية التي ألغت هذه الحروف وقلبتها إلي اللاتينية وهو ما جعل مؤسس الحركة يشعر بضرورة العمل علي بقاء العلوم الإسلامية والحروف العربية للحفاظ علي الهوية الإسلامية ، و الحركة السليمانية أحد الوجوه البارزة للعمل الثقافي الاجتماعي في تركيا من أجل الحفاظ علي هويتها الإسلامية .

وهي تعبير عن رد فعل إحيائي في مواجهة العلمانية الكمالية قصد منها مؤسسها الإمام "سليمان حلمي طوناخان "[١] الحفاظ علي اللغة العربية

(١) ولد سليمان حلمي توناخان بقرية فرحاتلر التابعة لسليسترة عام ١٨٨٨ م من عائلة أرستقراطية ، تخرج من مدرسة "دار الخلافة العالية" عام ١٩١٣ م ونجح في امتحان مدرسة القضاء وكان ترتيبه الأول ، واصل دراسته حتي نال مرتبة كبير المدرسين في فروع التفسير والحديث عام ١٩١٩ م وحصل علي شهادة مدرسة القضاء فأصبح مدرساً عاماً ، لم يقبل منصب القضاء ، درس القانون الروماني والقانون البحري والتجاري والقانون الدولي المقارن مع الشريعة الإسلامية في كلية السليمانية ، وقام بالتدريس عام ١٩٢١ ولكن حياته التدريسية لم تستمر طويلا حيث انتهت بإغلاق المدارس الدينية ، وعندما أغلقت الجمهورية المدارس الدينية ووحدت قانون التعليم عام ١٩٢٤ م رفض "سليمان حلمي" التوقف عن تعليم العلوم الإسلامية وبدأ بتعليم ابنتيه في البيت سرا وكانتا تعلمان زوجيهما وأولادهما ، عارض "سليمان حلمي" إلحاق مدارس الأئمة والخطباء بوزارة التعليم القومي كما عارض ربطها برئاسة الشئون الدينية وأغلق مجلس الأمة الكبير ٤٦٥ مدرسة علمية و٢٩ مدرسة من مدارس الأئمة والخطباء وكانت الحكومة تنزل أقصي العقوبات بمن يتولي مهمة التدريس الديني بصفة غير رسمية ، بدأ "سليمان حلمي" تدريس العلوم سرا في البيوت والمزارع وإرسال الطلاب للخارج ، وافتتح أول مدرسة لتحفيظ القرآن بشكل غير رسمي عام ١٩٥١ ثم أصبحت المدارس رسمية ، توفي في ١٦ سبتمبر عام ١٩٥٩ م وأصرت السلطة علي دفنه في مكان مجهول ورفضت دفنه إلي جوار ضريح السلطان محمد الفاتح ، وكان الإمام نقشبنديا

والعلوم الإسلامية والقرآن الكريم أمام التهديد الذي مثلته الدولة الكمالية والتي أعلنت بشكل لا هوادة فيه إلغاء كل المناهج والمدارس والجامعات الإسلامية التي كانت موجودة في ظل الدولة العثمانية واستبدالها بنظم تعليم غربية علمانية تعتمدها وزارة التعليم التركية والتي استبعدت بشكل كامل من مناهجها برامج العلوم الإسلامية.

وكما رأينا فإن ضغط الدولة الجديد علي مجتمعها ومحاولة فرض تغييره بالقوة كان لها ردود فعل مختلفة ففرض القبعة وإلغاء الطربوش العثماني ولد رد فعل إسلامي مثله الشيخ " عاطف الاسكليبي " والذي دفع حياته ثمنا لرفض القبعة والتمسك بالزي العثماني، وإلغاء الطرق الصوفية وزواياها وتكاياها[1] ولد رد فعل تمثل في نشاط الطرق الصوفية السري للحفاظ علي تراثها، وإلغاء الأحرف العربية ومناهج التعليم الديني ومدارس حفظ القرآن الكريم مثل رد فعل " الحركة السليمانية " التي وضعت علي عاتقها استمرار حضور التراث الإسلامي العثماني سراً بعيداً عن أعين الدولة فيما يشبه المعجزة المحيرة التي تؤكد أن للأمة وللمجتمع صوته الذي لا يمكن لدولة مصنوعة مهما كانت قوتها أن تسكته أو تخرسه.

– حالة الحركة السليمانية " هي تعبير عن رد فعل الجسد الاجتماعي عبر النصوص والحفاظ علي التراث الإسلامي للحفاظ علي الهوية الإسلامية من

وراجع عن حياة الإمام هدي درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي، م. س، د، ص ١٧٦ ومابعدها وأيضا، النعيمي، الحركات الإسلامية في تركيا، ص ٤٧.

(١) الشيخ عاطف الاسكليبي ولد عام ١٨٧٦ م وتخرج من كلية الإلهيات عام ١٩٠٥ م وكتب في مجلتي " بيان الحق " وصراط مستقيم "، دافع عن الخلافة الإسلامية في كتابه طريق الإسلام ورفض تقليد الغرب بارتداء القبعة وكتب Frenk ve Mukallitligi ve Islam أي تقليد الفرنج والإسلام وقبض عليه عام ١٩٢٦ م بتهمة كتاباته ضد القبعة وصدر الحكم عليه بالإعدام رغم أنه كتب كتابه قبل صدور قانون ارتداء القبعة بسنة وأربعة أشهر وراجع أحمد بركات فهد الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، م. س. د، ص ٤٧، ومحمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، القاهرة: المركز المصري للدراسات العثمانية، ١٤١٤ – ١٩٩٤ م، ط١، ص٢٢١ – ٢٢٦.

الفناء"، هل يمكننا القول إن روح الأمم الذي يعبر عن صوت الحق لا يمكن أن يخفت أو يموت تحت قهر واعتساف الباطل المستند إلي غشم القوة ونزقها وغرورها؟!.

إننا أمام الجدل الرئيسي الذي يمثل الأساس في علاقة الدولة بالمجتمع (الأمة) في الاجتماع الإسلامي فحيث تنحرف الدولة عن مهمتها الرئيسية كتعبير عن الأمة بالتزامها بالمنهج (القرآن والسنة وأقوال العلماء وخبرات التاريخ والأمم والممالك الإسلامية) فإن المجتمع يعبر عن رفضه في مواجهة الدولة لإعلانه التمسك بالمنهج والخبرة والتراث الإسلامي، والدولة الكمالية هنا لا تعبر عن مجرد انحرافها الجزئي عن المنهج (الثقافة والحضارة والخبرة الإسلامية) وإنما تتحول لأداة في يد نخبة متغربة معادية لتقاليد مجتمعها من أجل القضاء التام علي استمرارية مثلتها دولة عالمية هي الدولة العثمانية وكل تراثها العلمي والإسلامي.

وكما قال أتاتورك "إن غلطة آل عثمان وآل سلجوق من قبلهم كان نسيانهم لتركيتهم وانتماؤهم للجامعة الإسلامية ونسيانهم جنسيتهم فكانت النتيجة أنها ارتضت الذل والأسر وتدحرجت إلي هدف حقير جعلها مستعبدة في سبيل الله" وكان يخاطب طلبة المدارس بقوله "إن المرشد الوحيد لكم هو العلم ومن السخف والجهالة والتعصب أن تبحث عن مرشد غير العلم"، ومن هنا كان رد المجتمع معانداً مثابراً مصرا للحفاظ علي الهوية والوجود ذاته، إنها دولة الكفر كما عبر " عصمت أوزال " يواجهها مجتمع الإيمان بعقيدة امتلاك الحق في مواجهة القوة[1].

(1) عن مفهوم دولة الكفر والذي يملك الإسلام وحده وصم الدولة الأتاتوركية بها وكيف يمثل ذلك أداة رمزية لإسقاط شرعية الدولة راجع رسالة الدكتوراة المهمة للباحث التركي "ياسين اقطاي" بعنوان:

أولا: السليمانيون ومهمة الحفاظ علي العلوم الإسلامية:

– الإمام "سليمان حلمي" (١٨٨٨م – ١٩٥٩ م) هو من علماء الدولة العثمانية الممتازين عمل بالتدريس والاشتغال بعلوم الدين في أواخر عهد الدولة العثمانية وكان من معارضي الانقلاب ومؤيدي الخلافة وضد التغريب ومدارسه، رفض ثورة الحروف واعتبر أن تغيير حروف الكتابة العربية إلي اللاتينية هو قطع للصلة بين الإنسان التركي وبين تراثه وثقافته وهويته وعبر عن ذلك بقوله: "**إن أضر ما يكون بالإسلام والإيمان والعادات والتراث والصناعة والتجارة والزراعة أن تلغي الحروف الإسلامية علي النحو الذي شاهدناه**"[1].

وأمام الخطر المروع لتهديد العلوم الإسلامية والتراث الإسلامي توجه الإمام "سليمان حلمي" إلي زملائه المدرسين محذراً من ضياع علوم الدين والقرآن وقال لهم: "إخواني المدرسين، إنكم اليوم ضمانة الدين فعندنا خمسمائة شخص لو علم كل واحد منا أمور الدين لثلاثة أشخاص في البيوت لأمكننا أن نربي ألفا وخمسمائة شخص فيمد الله بهم عمر الإسلام خمسين عاماً وهو عمر جيل أو جيلين" وبعث المدرسون برقية إلي حكومة أنقرة يطالبون فيها الحكومة بالسماح لهم بتعليم تلامذتهم العلوم الدينية بلا مقابل ولكن الحكومة ردت عليهم قائلة "لقد تم قبول قانون توحيد التدريس، وكل من يخالف هذا القانون يستحق العقوبة الشديدة فتراجع المدرسون خوفا من الحكومة.

– قرر الإمام "سليمان حلمي" أن يقوم بمفرده بواجب الحفاظ علي

Aktay Yasin, Body, Text, Identity, The Islamist Discourse Of Authenticity in Modern Turkey (Metu, Ankara:1997) p. 261.

(١) طارق عبد الجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، م. س. ذ، ص ٢١٧.

علوم الدين والقرآن والشريعة حذر اندثارها أمام هجمة الدولة العلمانية المتوحشة الكاسرة واعتمد برنامجه الإحيائي علي إحياء القرآن الكريم بنشر الكتاتيب ومدارس تعليم علوم الشريعة في القري والمناطق البعيدة عن مركز الدولة وخاصة في الأناضول سرا بعيداً عن أعين الدولة ووشاتها ومخبريها ثم نشر اللغة العربية بين الأتراك وهي مفتاح فهم القرآن الكريم وعلوم الشريعة وأخيراً إحياء علوم التراث في العقيدة والإيمان وفي الفقه والعبادات وذلك بتدريس أمهات الكتب في اللغة والفقه والحديث والتفسير والأصول . كان ينتقل بتلاميذه من مكان إلي مكان في سرية تامة وكان يقول لهم "نقلتكم من مكان إلي مكان كالقطة التي تنقل صغارها ، علم بناته علوم الإسلام ليعلموها لأزواجهم وأبنائهم وأحفادهم ، لم يكن يأخذ أجرا من التلاميذ بل كان يمنحهم هو أجر مخاطرتهم بالحضور إلي دروسه ، وكان يغير هيئتهم وصنعتهم ليمكنه تعليمهم بعيداً عن أعين الرقابة التي تلاحقه وتحاصره .

- تم القبض علي الإمام "سليمان حلمي" وسجنه وتعذيبه ومصادرة كتبه فسجن عام ١٩٣٦ م واعتقل عام ١٩٣٩م ثم سجن عام ١٩٤٤ م ، وعام ١٩٥٧[١] . ولكنه واجه ذلك بإصرار علي استمرار مشروعه الإحيائي بالدعوة الدائمة لطلابه في الذهاب إلي القري والمدن لفتح المدارس والكتاتيب بها باعتبارها فرض عين عليهم ويقول لهم "المهم أن تنجح دعوتنا ولا تهتم بالمناصب ونقبل أن نكون عند أحذية المصلين بالمساجد ، ونجحت دعوته حتي وصل عدد دور الطلبة أكثر من ثلاثة آلاف مدرسة اندرجت تحت اسم "اتحاد مدارس القرآن" وسميت أيضاً بـ"اتحاد رابطة مساعدة طلاب مدارس القرآن ودور التعليم".

(١) نفس المرجع ، ص ٢٢٢ .

يقول نجيب فاضل "تعرفت علي " سليمان حلمي " افندي عام ١٩٤٦ م ومن النظرة الأولي ادركت انني أمام مثقف حقيقي ومفكر إسلامي طاف الكثير من البلاد"، نحن أمام نموذج لمثقف رسالي يري نفسه موقعا عن الله للناس ويري أن مسئوليته هي الحفاظ علي استمرار علوم الأمة وإحيائها في مواجهة بطش السلطة وعنفها، فهو مدرك لمعني حديث النبي صلي الله عليه وسلم: "العلماء ورثة الأنبياء" وحين قال مدرسو العلوم الإسلامية في عهد الجمهورية الكمالية: "إن التدريس لم يعد وسيلة للكسب قائلين فلتودع هذه المهنة أجابهم "سليمان حلمي" غاضباً "التدريس ليس سلة خبز فهي تبليغ كتاب الله وسنة نبيه صلي الله عليه وسلم للناس"(١).

- يرجع تاريخ افتتاح أول مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم التابعة لجامعة الإمام "سليمان حلمي" إلي عام ١٩٥١ م وكان ذلك بشكل غير رسمي أما أول مدرسة رسمية فكان عام ١٩٥٢ م أي بعد اكتساح الحزب الديموقراطي للحياة السياسية بعامين، وبافتتاح هذه المدرسة بدأت قوافل الابتعاث إلي الأناضول لفتح المدارس هناك علي خريطة كان يتابعها الإمام(٢).

واستطاع تلاميذ مدرسة "سليمان حلمي" أن يتقدموا لمسابقات الوعظ والإفتاء التي كانت تعلن عنها رئاسة الشئون الدينية وأن يحتلوا أماكن متقدمة فيها بحيث صار قطاع كبير من العاملين في رئاسة الشئون الدينية هم من خريجي مدارس الإمام "سليمان حلمي" ويقول نجيب فاضل عنهم: "عرفني سليمان أفندي علي هؤلاء الطلبة فدهشت لأمرهم كمن يدهش من العثور علي كنز في حديقة بيته، كنت أظن أن عمل هذه المدارس هو التكرار والحفظ، لكني رأيت أنها بأيدي مسئولين أطهار، هم مهرة في تعيين أهدافهم وتشخيص مشاكل مجتمعهم.

(١) هدي درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي، م. س. ذ، ص ١٨٣.
(٢) طارق عبد الجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، م. س. ذ، ص ٢٢٦.

ويمكن أن أقول: إنه لا توجد في تركيا مؤسسة مثلها في الوحدة والحجم والرباط الذي يربط هؤلاء الأشخاص هو الشريعة والمدارس القرآنية هذه تستمد قوتها من هذه الرابطة ، وإنني أعتبرها أنقي وأصفي العروق في الجيل الإيماني الجديد فمرجعه هو هذا الرباط" وعارض "نجيب فاضل" موظفي رئاسة الشئون الدينية التركية الذين حاولوا استبعاد طلاب السليمانية من التواجد داخل رئاسة الشئون الدينية بضغط من الدولة العلمانية وقال" إن الذين يتطاولون علي المجموعة المعروفة في مجال التعليم الديني بالسليمانيين ويعرقلون نشاطاتهم ماهم إلا ردود أفعال ناتجة من البعد عن الحقيقة والحسد وعدم الثقة بالنفس "[1] .

– منهج "سليمان أفندي" التدريس لطلابه من أمهات الكتب العربية علي نفس المناهج العثمانية ولم يصرف وقته لتأليف الكتب لأنه لم يكن لديه وقت لذلك ، وحين سئل عن السبب قال "نحن نعلم ما نعلمه للأجيال فتقوم هذه الأجيال بتأليف الكتب ، نحن نعد الآثار التي تؤلف الكتب ، وقد رأيت بعض الكتب التي لا تقدر بثمن دفنت في التراب وتلفت فخير لنا أن نربي طلاباً يفهمون الكتب العلمية ويفهمونها لغيرهم ، فينقلون العلوم من السطور إلي الصدور" ولكنه خط عدة كتب تمت طباعتها أهمها بعنوان "ترتيب جديد وطريقة حديثة في تعليم قراءة حروف وحركات القرآن الكريم" و هذا الكتاب يحاول اختصار وقت قراءة وحفظ القرآن من شهور إلي أيام ، وله رسالة أخري بعنوان "رسالة كبريت أحمر" وهي رسالة تتضمن السلوك الذي يجب اتباعه في الطريقة وله أيضا كتاب بعنوان "رسالة الرسائل" وهو كتاب يتحدث عن أهل الحقيقة ويتناول الصحبة وآدابها وأسرار الطريق إلي الله[2] .

(١) هدي درويش ، الإسلاميون وتركيا العلمانية ، م . س . ذ ، ص ١٨٨ .
(٢) طارق عبد الجليل ، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة ، م . س . ذ ، ص٢٢٤ .

– ينتسب الإمام "سليمان حلمي" إلي الطريقة النقشبندية وشيخه ومرشده فيها هو "صلاح بن مولانا سراج الدين" وهو الذي نشأه علي قواعد الطريقة وتتحدث المصادر عن أن شيخه كان علي صلة بالسلطان عبد الحميد وحكي له عن "سليمان حلمي" وأنه أخوه في الطريقة ، وكان يذهب مع شيخه إلي مدينة "بورصة" ، وحذره شيخه من الانشغال بالكرامات التي يمكن أن تبعده عن مهمته الأساسية وهي إحياء العلم بالقرآن الكريم والتراث الإسلامي ، وتجاوز شيخه في الإلمام بحقائق الطريقة وله نسب موصول بسلسلة الطريقة النقشبندية ، وكما تشير المعلومات فإن أتباعه كانوا يلتزمون السنة ويجتنبون البدعة والأساس الجامع بينهم هوالمحبة ، وكان "سليمان حلمي" يقرأ الأوراد واحداً وعشرين مرة في اليوم ويواظب علي صلاة التهجد والضحي والأوابين وطلابه أولوا اهتماماً خاصاً بصلاة التسابيح وكانوا يؤدونها جماعة في الليالي المباركة ، وكان الشيخ يتلو أوراد الطريقة النقشبندية مساء كل يوم أربعاء ويقول عنها إنها هدية من "الخضر" عليه السلام إلي الطريقة النقشبندية ، وكان له ارتباط بالطريقة القادرية ، والذكر القلبي عندهم له أهمية كبيرة ويرون أنه أقصر الطرق للوصول إلي الله ، ومفهوم النور الإلهي مركزي عندهم فهو يقول "إن كل شئ في الوجود قائم علي الرابطة ، فالأرض والقمر والكواكب الأخري علي رابطة بالشمس ، والشمس علي رابطة بالعرش الأعلي ، والعرش الأعلي علي رابطة بنور الصفات الإلهية ونور الصفات الإلهية علي رابطة بنور الذات الإلهية[1]".

– طلاب "سليمان أفندي" ملتزمون بالدين الإسلامي التزاما كاملا ومذهبهم هو مذهب أهل السنة في العقيدة والعمل وهم يتبعون المذهب

(1) عدي درويش ، الإسلاميون وتركيا العلمانية ، م . س . ذ ، ص١٩٦

الحنفي ويرون أن مصدر كل الحقائق هو القرآن الكريم ، ويرفض أبناء الإمام "سليمان حلمي" إطلاق لفظ السليمانيين على حركتهم ، فلم تكن هذه التسمية معروفة عندهم ولم تطلق إلا بعد وفاته بعشر سنوات ، وأول من ابتدع هذه التسمية هو " صفوت أوماي " برئاسة الشئون الدينية ففي تصريح رسمي له قال" إن السليمانية طريقة تأسست من قبل سليمان حلمي في الثلاثينيات ويديرها حاليا صهره "كمال قاجار" واتهمها أنها تقوم بتنظيمات لها أهداف سياسية واقتصادية بهدف الانتشار والتوسع كما اتهمها بأنها تهدف إلى تغيير النظام الأساسي للدولة"[1] .

- تشير المعلومات إلى أن هناك حوالي ثلاثة آلاف مركز ثقافي يعبر عن السليمانيين في تركيا ، ولهم تواجد في أوروبا الغربية وخاصة في ألمانيا ولهم مراكز في أنطاليا واسبرطه ومانيسا وأفيون وبوردو وكوتاهية ، وأعدادهم تقدر بمئات الآلاف ولهم دار نشر خاصة بهم تسمي " فضيلت " ، ولهم صحف يومية ، ويعبر عن المدارس السليمانية ما يعرف باسم" اتحاد مدارس القرآن" ثم صار اسمه اليوم "اتحاد رابطة مساعدة طلاب مدارس القرآن ودور التعليم"، ويحقق هذا الاتحاد الأهداف التالية:

١- حماية حقوق ومصالح الأعضاء.

٢- عقد محاضرات ومؤتمرات في المجالات الاجتماعية والأخلاقية والمعنوية والاقتصادية .

٣- تقديم المساعدات النقدية والعينية التي يحتاجها الأعضاء .

٤- انشاء المباني واستئجارها وافتتاح مرافقها للخدمة .

---

(١) نفس المرجع ص١٩٨ - ١٩٩

٥- القيام بأعمال الصيانة والإصلاح اللازمة لهذه المباني .

٦- تأسيس الأوقاف[١] .

يعتقد تلامذة الإمام أنه الوارث الحقيقي للنبي صلي الله عليه وسلم وهو يملك التصرف في كل كوكب فيه وهذا التصرف مستمر بعد موته ، ولذا فهم يشعرون أن روحه وتصرفاته المعنوية باقية .

- له آراء متعددة في قضايا الدين والاجتماع والسياسة فهو يري أن الجهاد هو جهاد النفس فكان يخصص وقته الأكبر لجهاد النفس وتعليم طلابه اللطائف الخمس وهي القلب والروح والسر والخفي والأخفي ويبين لهم مكان هذه اللطائف في القلب ووظيفة كل منها وكيفية مقاومة أخطارها وكان يري أن الجهاد بالمال مثل جهاد النفس وجهاد المال عنده هو الإكثار من المؤسسات الخيرية لخدمة الصالح العام ومبدؤه هو " أن الطالب يعطي المال ولا يؤخذ منه " .

وفي التعليم يري أن أنسب وسيلة للتعليم هي التلخيص واختصار مدة التعليم لأقصر مدة ممكنة ، واتباع أسلوب اعتماد الطالب علي نفسه وثقته بها حتي يستطيع القيام بدور المرشد والمعلم في أقصر وقت ممكن .

وفي الحياة يري أن الدنيا سفلية ذليلة ، والدنيا والسياسة أداتين لنشر الدين ولا يصح أن يصبح الدين وسيلة للمصالح الدنيوية والسياسية . ويقول " لا يلهكم القلق علي معيشتكم ، فالمعيشة مضطرة للحاق بمن ارتبطوا بالله" ويقول أيضا " إن هدفنا في هذه الدنيا هو شحن القلوب بالفيوضات الإلهية وحذر تلامذته من الخلاف علي الدنيا فقال " إياكم والفرقة والخلاف في الحياة الدنيا واستمروا في القيام بأي خدمات تطلب منكم ". وعن السياسة

(١) نفس المرجع ، ص ٢٠٠

ومواقفه منها يقول "ظاهرنا مع الخلق وباطننا مع الحق"، ويقول أيضا "الدين أصل والدنيا والسياسة فرع، قد تكون الدنيا والسياسة وسيلة لانتشار الدين، ولكن أن يكون الدين مطية لصالح الدنيا وسياستها فذلك حرام".

- حث طلابه علي متابعة أحداث ووقائع عصرهم وأن يعايشوا زمانهم ويتابعوا مشاكله وأزماته ويكون لهم رؤية وعمل إيجابي تجاه مجريات الأحداث ويرفضوا السلبية تجاه الأحداث وفي هذا الصدد قال "إن الاهتمام والإيجابية من ديننا وليس عدم المبالاة، وكان يتابع أحداث العالم ويطلب جريدة "الصباح الجديد" ليقرأ عليه تلامذته التعليقات علي السياسة الخارجية والأخبار الهامة بصورة منتظمة وكان شعاره في ذلك "من لا يعرف أوضاع العصر لا يكون عارفاً بالله" وشارك بالرأي في قضايا المسلمين الجارية في عصره من علي منصة منبر الدعوة والوعظ فقد عارض موقف الحكومة التركية من القضية الجزائرية وكانت تؤيد الموقف الفرنسي وقال "لا أقل من أن تدعو لإخواننا الجزائريين" واستجوب بسبب ذلك أكثر من مرة، وأيد كفاح الفرنسيين للحصول علي الاستقلال وأعلن "إن تركيا قد حل عليها الوبال لأنها صوتت في الأمم المتحدة ضد الجزائر ولصالح فرنسا" وقبض عليه بسبب ذلك[1].

وقف "سليمان أفندي" إلي جانب العاملين في حقل الدعوة والعمل الإسلامي وساندهم علي قدر إمكانه وأولي اهتمام بالصحافة الإسلامية والنشر وقدم الدعم المادي والمعنوي " لنجيب فاضل " لكي يستمر في إصدار مجلته " الشرق الكبير " حتي إنه باع بيته الوحيد وأنفق ثمنه علي استمرار إصدار تلك الجريدة، وقدم الدعم الكبير " لجواد رفعت أتيلخان " للاستمرار في إصدار كتبه التي توقظ وعي الأمة بأخطار الماسونية والصهيونية في تركيا، وقدم الدعم

(١) طارق عبد الجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، م. س. ذ، ص ٢٢٩

لكل كتاب أو مجلة أو صحيفة تدافع عن الفكرة الإسلامية ومنها مجلة " أهل السنة " ومجلة " الرجل الحر ".

كانت له صلة حسنة "بالنورسي" يتواصل معه ويطلعه فيها علي المنهج والخدمات التي يقوم بها وعبر "النورسي" عن عمّا يمكن أن نصفه "بالوعي الوظيفي" بين العاملين في حقل الدعوة الإسلامية في تركيا والقائم علي التخصص وتقسيم العمل بقوله عن جهود السليمانيين "إن واجبنا الرئيسي اليوم هو العمل علي صيانة الإيمان، ونحن نقوم بهذا الواجب ولا نقوم بالتدريس أما مهمة تعليم القرآن الذي هو أساس الإسلام ومصدر النجاة المادي والمعنوي ونشره ليس في تركيا فحسب، بل في كافة أرجاء المعمورة، فيقوم بها أخي "سليمان أفندي" ومعاهد القرآن التي أسسها ويقوم بهذا العمل كله خلال وقت قصير جداً، فالعلوم الإسلامية التي كانت تدرس سابقاً في عشر سنوات أو خمس عشرة سنة تدرس الآن بمراكزه في سنة أو سنتين فتخرج علماء وفقهاء ومفسرين إنها معجزة قرآنية" [١] وبشكل عام فقد جعل طلابه يتابعون الحياة السياسية ويصوتون في الانتخابات ويشاركون فيها ومنهم من ترشح كنائب في البرلمان وترشح في البلديات.

- تقييم نجيب فاضل لمدارس السليمانيين يبين لنا كيف استطاعت هذه المدارس أن تملأ فراغاً مهما في حياة المسلمين الأتراك وهو مجال الحفاظ علي علوم القرآن والشريعة والتراث الفقهي التقليدي الذي يخرج متخصصين في علوم الشريعة والفقه واللغة والتفسير والحديث، إنه الاستجابة التقليدية العتيدة في مواجهة الحداثة الناجزة التي جاء بها "أتاتورك" يقول نجيب فاضل " المدارس القرآنية هي الوعاء الذي يصنع بداخله الجيل الإيماني الجديد

(١) نفس المرجع، ص ٢٢٩

وهدفها علمي وروحي بحت"، وفي موضع آخر يقول "في هذه المدارس يدرس كتاب الله ويعلم الناس الحق ويشحن الضمير بالحق وليس في هذه المدارس سياسة بل علم وتشوق" ويقول "حرارة الشعور بالوجد تجاه الإسلام وحب الله وحب رسوله في هذه المدارس مثل حرارة أفران الصهر التي يحرص أصحابها علي عدم انطفاء نارها"، ويقول أيضا "المدارس القرآنية باعتبارها مادة أثارتها روح معينة هي مؤسسات أنجزها "سليمان أفندي" وأتباعه.

ثانيا : التطور التنظيمي لحركة السليمانيين :

- اتخذت الطريقة السليمانية شكلها التنظيمي والاداري مع "كمال قاجار" صهر الإمام "سليمان حلمي" بعد وفاته عام ١٩٥٩ م، وشارك "كمال قاجار" في الحياة السياسية فدخل البرلمان نائباً عن حزب الأمة في محافظة "كوتاهية" عام ١٩٦٥ م وانتقل بعد ذلك إلي حزب العدالة الذي ترأسه "سليمان ديميرل" وظل نائباً عنه لمدة ثلاث دورات متتالية، واختير لعضوية المجلس الأوربي وبعد انقلاب عام ١٩٨٠م ألقي القبض عليه لمدة تسعة أشهر في سجن محافظة "أنطاليا" ثم برئت ساحته بعد ذلك[(١)]، وأصبح "حسين قماش" هو الرجل الأول في الطريقة منذ أوائل التسعينيات[(٢)].

- يتسم السليمانيون بالتشدد الصارم في معارضتهم لأتاتورك والنظام العلماني، وهم في نزاع مع رئاسة الشئون الدينية ويتحفظون علي تمثيلها للإسلام في تركيا، ودخلت رئاسة الشئون الدينية في تركيا معارك مع أتباع "سليمان حلمي" منذ عام ١٩٦٥م وذلك بالتضييق علي مدارسها ومراكزها لتحفيظ

(١) طارق عبد الجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، م. س. ذ، ص ٢٣٧.
(٢) محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل إلي الحركات الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص ٤٧.

القرآن وإقصاء أعضائها عن رئاسة الشئون الدينية واضطرت الجماعة تحت هذا الضغط أن تفتح مساكن للطلاب اعتباراً من عام ١٩٧٣م ، وتهتم الجماعة بتعليم الفتيات العلوم الدينية وفتحت لهن مراكز للتأهيل والتدريب ، ويعارض " السليمانيون " السلفية ويطلقون عليها " الوهابية "، ويرون أن تركيا هي " دار حرب " يجب الجهاد لتحويلها إلي دار الإسلام ، وتتسم الطريقة بنظام صارم في مركزيتها وعلاقة أعضائها ببعضهم وعلاقتهم بمن هم من خارج الطريقة ولذا فهم يعبرون عن جسد واحد يحمل روح إمامهم ، ويستخدم أعضاء الطريقة صورة "سليمان حلمي "في حلقات الذكر للتوحد معه ، وللطريقة مشاريع تجارية متعددة توفر لها مصدر دخل قوي .

- ظلت أفكار السليمانيين مجهولة وغير معروفة وذلك للطابع السري للجماعة ولكن حواراً أجري مع "كمال قاجار "في أواخر الثمانينيات (عام ١٩٨٩م) ، كشف ملامح تفكير الطريقة وتتلخص في:

- أتاتورك بعيد عن الدين الإسلامي .
- الجمهورية لم تبق إماماً يصلي في الجنازات .
- الجوامع تحولت إلي ثكنات .
- تركيا ليست بلداً إسلامياً .
- تركيا دار حرب[1] .

- أيدت "الحركة السليمانية "الحزب الديموقراطي وحزب العدالة حتي انقلاب ١٩٨٠ م لكنها بعد ذلك واعتباراً من عام ١٩٨٤ م أيدت "تورجوت أوزال "زعيم حزب الوطن الأم ، كما أنها ساندت "حزب الرفاه"

(١) نفس المرجع ، ص ٤٨ وعن بعض أفكار الحركة وتطورها وبعض قادتها راجع ، إبراهيم خليل العلاف ، خارطة الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة ، م . س . ذ .

في الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٧ مارس ١٩٩٤ م .

ويمثل " السليمانيون " مركز ثقل بالغ الأهمية في الانتخابات علي الرغم من ابتعادهم عن العمل السياسي المباشر لحرصهم علي الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات ومشاركتهم الفعالة فيها ، ولذا عملت الأحزاب اليمينية علي استرضائهم للحصول علي أصواتهم في الانتخابات والتي تمثل كتلة تصويتية كبيرة لا يمكن التغافل عن أهميتها ، فالمعلومات تشير إلي أن عدد السليمانيين يبلغ ٢ مليون شخص بينما تذهب بعض التقديرات إلي أنهم ٤ مليون شخص ، والتقت " طانسو شيلر " مع " كمال قاجار " في يناير عام ١٩٩٥ م لمدة عشرين دقيقة ودعته لحضور افتتاح المركز العام لحزب الطريق القويم ، ولم يتعرض " السليماتيون " للانقسام بعد وفاة المرشد الروحي لهم ، وهم يفصلون بين شخصية المرشد الروحي وبين القائد الإداري ، وتمتاز الطريقة بهيكل تنظيمي وإداري يقسم أماكن انتشارها إلي مناطق لكل منطقة مسئول وهكذا وفق النظام الإداري التركي .

ويلاحظ أن هناك تحولات في الجماعة تجعلها أكثر انفتاحاً علي مجتمعها وتفاعلا معه ، ويبدو منهجها اليوم أكثر وضوحاً عما كان عليه من قبل ، وأيضا تنظيماتها وتشكيلاتها الاجتماعية والذي كان غموضها يعرضها للشبهات والاتهامات[1] .

* * *

(١) طارق عبد الجليل ، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة ، م . س . ذ ، ص ٢٣٩ .

المبحث الثالث:
النورسيون وتحدي انقاذ الايمان ونصرة الاسلام

– بديع الزمان سعيد النورسي (١٨٧٣م – ١٩٦٠ م)، داعية ومفكر إسلامي كردي العرق وله مكانة بارزة في تاريخ التثبت الإيماني والعقدي والدعوة الإسلامية في تركيا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عاش النورسي "في إطار كيانين سياسيين متعاقبين مختلفين هما كيان الدولة العثمانية (١٢٩٩ – ١٩٢٢ م)، وكيان دولة تركيا التي أسسها "أتاتورك (١٩٢٣ – ١٩٣٨م) على أنقاض الدولة العثمانية، والنورسي هو مؤسس الحركة الدينية المعروفة باسم " جماعة النور " أو باسم آخر هو " جماعة طلاب النور"، وهم المسلمون الذين ارتضوا فهم مؤسس الحركة للإسلام والإيمان من خلال رسائله التي ألفها وتعرف باسم "رسائل النور" والذين اتخذوا رسائل النور كنبراس في حياتهم الشخصية وعلاقاتهم الاجتماعية وحتى رؤيتهم لتكوين المجتمع المسلم والتعامل مع الدولة العلمانية[1].

– رسائل النور "هي التي ألفها النورسي" وتضمنت أفكاره وأساليبه في معالجة قضايا الإسلام ونشر الدعوة الإسلامية والتربية وتقع هذه الرسائل في ١٣٠ رسالة تعالج شتى القضايا الإسلامية الإيمانية والعقدية والفكرية والسلوكية والأخلاقية، ويفسر مترجم "رسائل النور" إلي العربية لنا سبب اقتصار طلاب النور "علي رسائله وحدها كمصدر أساسي للمعرفة إلي غياب الأسس العقدية لدي الأتراك ومن ثم فهم يقتصرون عليها في البداية وقد يتجهون إلي أشياء

(١) محمد حرب، اتجاهات الشيخ بديع الزمان سعيد النورسي، رسالة الخليج العربي مستلة من العدد السابع والثلاثين، السنة الحادية عشرة، ١٤١١ هـ – ١٩٩١، ص ١١٦.

أخري بعد ذلك مثل "انسكلوبيديا الصحابة" وتاريخ الأنبياء" وتاريخ الخلفاء".

ويصف الرسائل بأنها لا مثيل لها في العربية فهي "عقائد حياتية ومنهج متكامل إيماني حياتي، كيف تعرف الله وتحب الرسول صلي الله عليه وسلم وتعيش مع النفس في صيغة إيمانية بعيدة عن التعليمات فتعبد الله كأنك تراه"[1]، النورسي شعر أن الإيمان في خطر فنذر نفسه للقرآن حين قال رئيس وزراء بريطانيا "جلادستون" في مجلس العموم رافعاً نسخة من المصحف الشريف "مادام هذا القرآن موجوداً في أيدي المسلمين فلن تستطيع أوروبا السيطرة علي الشرق ولا أن تكون هي نفسها في أمان"[2].

– تمثل رسائل النور وفق مترجم رسائل النور – المرجعية الإسلامية الأساسية للأتراك، وإذا كانت جذور الرفاه في النقشبندية فإن النقشبندية جذورها في رسائل النور[3]، والأصل في رسائل النور "إنقاذ الإيمان"، وفي ذلك يقول النورسي "إن منهج رسائل النور هو الحقيقة وليس الطرق، ورسائل النور هي شعبة من منهج الصحابة، فعصرنا هذا هو عصر إنقاذ الإيمان ليس إلا"[4]، هنا النورسي يكرس جهده لقضية جوهرية ومركزية هي الحفاظ علي الإيمان الذي يهدده هجمة الدولة الكمالية عليه من خلال مشروعها العلماني الذي اتخذ طابعاً إلحاديا يحاول تحطيم واستئصال كل ماله صلة بالإسلام كمنهج للحياة.

---

(١) حوار المؤلف مع إحسان قاسم الصالحي مترجم رسائل النور إلي العربية ومسئول وقف العلوم الإسلامية في اسطنبول التابع لجماعة النور

(٢) تشير العديد من المراجع لهذه الواقعة كأحد أسباب اهتمام النورسي بالقرآن وقضايا الإيمان راجع مثلا: حسن عبد الرحمن بكير، بديع الزمان النورسي ١٢٩٤/١٣٧٩ – ١٨٧٧/ ١٩٦٠ م وأثره في الفكر والدعوة، نسخة إليكترونية، ص٤٣، هذا جعله يقرر تسخير حياته لإعجاز القرآن وربط المسلمين بتعاليمه وقال "لأبرهنن للعالم أن القرآن شمس معنوية لا يخبو سناها ولا يمكن إطفاؤها.

(٣) حوار الباحث مع إحسان قاسم الصالحي مترجم رسائل النور.

(٤) سمير رجب محمد، الداعية الإسلامي بديع الزمان النورسي، القاهرة: دار الهاني لطباعة الأوفست، ١٩٨٦ م ص ٢٦٩.

- جدل العلاقة بين العالم أو المفكر وبين المنهج أو ما نطلق عليه "الجدل الذاتي"، أي الشعور بمسئولية المثقف أو المفكر تجاه دفع التهديد الذي يدركه تجاه دينه وثقافته وتاريخه عبر عنه "النورسي" في موقفه تجاه الدولة الكمالية للحفاظ علي الإيمان، ويقول في ذلك: "إن الداعي الأشد إلحاحاً إلي تأليف هذه الرسالة هو ما لمسته من هجوم صارخ علي القرآن الكريم والتجاوز الشنيع علي الحقائق الإيمانية بتزييفها وربط أواصر الإلحاد بالطبيعة وإلصاق نعت الخرافة علي كل مالاتدركه عقولهم القاصرة العفنة وقد أثار هذا الهجوم غيظاً شديداً في القلب ففجر فيه حمما سرت إلي أسلوب الرسالة فأنزلت هذه الحمم والصفعات علي أولئك الملحدين وذوي المذاهب الباطلة المعرضين عن الحق"(١).

وللجدل الذاتي في الحركات الاجتماعية الإسلامية دائماً وجه اجتماعي يمكن أن نصفه بـ "الجدل الاجتماعي" أي المدافعة والمناضلة في الفضاء الاجتماعي المتجاوز للذات عبر مخاطبة المجتمع وإيقاظه ودعوته للدفاع عن إيمانه ودينه في مواجهة التهديد العلماني للدولة الجديدة.

وكما يقول النورسي: "أن هذا الزمان لأهل الحقيقة هو زمان الجماعة وليس زمان الشخصية الفردية، وإظهار الفردية والأنانية فالشخص المعنوي الناشئ من الجماعة ينفذ حكمه ويصمد تجاه الأعاصير"(٢).

---

(١) سعيد النورسي، نهج رسائل النور في التبليغ، حيث نجد فيها هذا المعني الذاتي للدفاع عن القرآن الكريم وإنقاذ الإيمان، وهي ضمن الخطبة الشامية، ترجمة إحسان قاسم الصالحي، القاهرة، سوزلر، ط٣، د. ت، ص ٢٢.

(٢) حسن عبد الرحمن بكير، بديع الزمان النورسي وأثره في الفكر والدعوة، م. س. ذ، ص ٢٠٣ وهو يحيل إلي الملاحق لسعيد النورسي وأيضاً سمير رجب محمد، المفكر الأدبي والديني عند الداعية الإسلامي بديع الزمان سعيد النورسي، القاهرة، سوزلر، ١٩٩٥ - ١٤١٦ هـ، ط ٢، ص ٢٢٧ وهو يحيل بالطبع أيضاً إلي الملاحق.

- لم يطرح "النورسي" مشروعه عبر طريقة صوفية تقليدية وإنما عن طريق فضاء أوسع وأرحب من عالم الطريقة المغلق على المؤمنين بها ، ومن هنا نجد ملمحاً لخطاب وعلاقة يمكن وصفها بأنها جديدة حديثة ، فالخطاب يناقش قضايا الإيمان والعقيدة واليوم الآخر والرسالة المحمدية وصدقها والإيمان بها بطريقة مختلفة عن الخطاب الديني التقليدي السابق عليه ولا يجاوزها إلي غيرها إلا بالقدر الذي يخدمها ، كما أنه يؤسس لعلاقة محورها " مدارس النور " عن طريق قراء رسائله الذي يكونون شبكة للاجتماع حولها والحركة بها ، وهو هنا يركز علي إيمان الفرد وتثبيته وحماية عقيدته ، ويعمل في نفس الوقت علي ملء الفراغ الاجتماعي الذي نجم عن انهيار المؤسسات الدينية العثمانية بقوة قانون الدولة العلمانية وسطوتها المخيفة . "مفهوم الشبكات الاجتماعية " كما تعبر عنه العلوم الاجتماعية له وجهه الظاهر وهو ما ذكرناه توا ، وله وجهه الخفي الذي يعبر عن تحدي الدولة الجديدة ونزع الشرعية عن اجراءاتها عبر العودة إلي الدين الإسلامي والتمسك به عقيدة وعبادة وشريعة ، والشبكة الاجتماعية التي تعبر عنها "رسائل النور ومدارسها" مختلفة عن الطرق الصوفية التقليدية .

وفي هذا يقول النورسي "إن الزمن ليس زمن طريقة بل زمن إنقاذ الإيمان . . . ولا يدخل الجنة من لا إيمان له خلافاً للتصوف فإنه بدونه يدخل الناس الجنة ، فلا يعيش الإنسان بدون خبز ولكن يعيش بدون فاكهة ، التصوف هو الفاكهة والحقائق الإسلامية هي الخبز"(1) .

قبل النورسي في تركيا لم يكن هناك ممارسة دينية إسلامية إلا عن طريق وعاء مؤسسي له طقوسه وتعبيراته النظامية الحادة وهو الطريقة الصوفية .

- يعد النورسي هو أول من دعا لتجاوز الطريقة الصوفية إلي فضاء

(1) سمير رجب محمد ، الداعية الإسلامي بديع الزمان النورسي ، م . س . ذ ، ص ٣٠٧ وهو يحيل إلي المكتوبات .

الانتماء لعالم الإسلام (العقيدة والأمة) المتجاوز للزمان والمكان واللحظة الراهنة، ومن الواضح أن "النورسي" كان مدركا لخطر الطرق الصوفية التقليدية القديمة علي "فاعلية المسلم" لذلك حاول تجاوزها إلي ماقبل الطرق الصوفية وهي العلاقة المباشرة مع القرآن قبل أن تكون هناك طرق تمارس سطوتها علي وعي المسلم فتسلبه فاعليته وحريته في العلاقة المباشرة مع الوحي.

وهنا أحد ملامح الإحياء والتجديد في دعوة "النورسي" **تجاوز الطريقة إلي التواصل المباشر بين المسلم والوحي**، ويمكننا القول أن "النورسية" من منظور العلوم الاجتماعية واقتراب الحركات الاجتماعية هي تعبير عن "**حركة اجتماعية محافظة تعمل علي الحفاظ علي القيم وحماية الأخلاق الإسلامية في مواجهة محاولة تبديلها ومحوها من قبل الدولة العلمانية الكمالية، ومن ثم فهي حركة إصلاحية من ناحية ومحافظة من ناحية ثانية وتهدف إلي استعادة القيم الإسلامية لمكانتها في الممارسات اليومية وفي الفضاء الاجتماعي لعالم المسلم التركي من ناحية ثالثة.**

ويلخص "النورسي" رؤيته للتعامل مع الواقع في الدرس الأخير قبل وفاته بقوله "إن القضية الأساسية هي الجهاد المعنوي لهذا الزمن، ووضع عقبة ضد التخريبات المعنوية إضافة إلي تقديم العون الكامل بكل قوتنا إلي الراحة الداخلية، إن الجهاد المعنوي في الداخل هو العمل ضد التخريبات المعنوية والذي يتطلب خدمات معنوية وليست مادية"[(1)].

- لم يكن النورسي في كل مراحل حياته وتحولاته الفكرية والسياسية ثوريا بمعني أنه يسعي لتغيير شامل في الواقع الاجتماعي والسياسي، وإنما هو

(1) طارق عبد الجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، م. س. ذ، ص ١٧٦ وهو يحيل إلي الملاحق للنورسي وراجع أيضا في هذه النقطة أورخان محمد علي، سعيد النورسي رجل القدر في حياة الأمة، م. س. ذ، ١٢٩

تعبير عن " النموذج الإصلاحي " الذي يحافظ علي ما هو قائم في سياق رؤيته الإسلامية المستندة إلي القرآن والسنة ، ولم يدر بخلده استخدام الوسائل السياسية كأداة للتغيير الاجتماعي أو للوصول إلي السلطة فهو هنا تعبير عن " النموذج الدعوي الفكري الاجتماعي " فلم يكن مطروحاً في خطته أو برنامجه في يوم من الأيام السيطرة علي النظام السياسي مطلقا ولا الاشتراك فيه وإنما المقصود تكوين اتجاه إسلامي عام يكون أداة للضغط علي الدولة لئلا تنحرف عن أسس الإسلام لا غير وفي ذلك يقول: " كل مؤمن مكلف بإعلاء كلمة الله ، وأن السبب المهم في هذا الزمان هو التقدم ماديا لأن الأجانب تحطمنا تحت تسلطهم بالأسلحة العلمية والصناعية الاستبدادية أما نحن فسنجاهد بسلاح العلم والفنون ضد الجهل والفقر والأفكار المضادة التي تعد من ألد أعداء كلمة الله ، وسنحيل الجهاد الخارجي إلي السيوف الماسة للبراهين القاطعة للشريعة الغراء لأن التغلب علي المتحضرين يكون بالإقناع وليس لدينا وقت للخصوصية "[1] .

ويمكننا القول: إن الحركة النورسية هي تعبير خالص عن تبني منهج الإقناع والتدرج بعيداً عن أي شكل من أشكال استخدام العنف أو القوة فيما يمكن أن تعتبره نموذجاً لدعوات الإصلاح والتجديد المستندة إلي مفهوم " الصبر الجميل " تجاه السلطة السياسية والواقع الاجتماعي معاً.

أولا : الأفكار الأساسية للتيار النورسي :

عبر " النورسي " عن عصره القلق ، فقد تقلب في أزمان لها طابع " الانقلاب الكامل " في تركيا أو حتى في العالم كله ، فهو قد عاصر عهد

(١) أحمد نوري النعيمي ، الحركات الإسلامية المعاصرة ، م . س . ذ ، ص ٦٩ - ٧٠ وهو ينقل عن مجلة كوبرو التي تعبر عن الفكر النورسي في تركيا .

السلطان عبد الحميد، ثم شهد ثورة الاتحاد والترقي عليه وخلعه وعاصر ممارسات الاتحاد والترقي العلمانية التي روعت فؤاده وصدمته، كما شارك في الحرب العالمية الأولي وأسر فيها، وشارك في حرب التحرير التي قادها "أتاتورك"، وعاش عن قرب البدايات الأولى لتأسيس الجمهورية وإلغاء السلطنة ثم الخلافة، وشهد الجمهورية وانقلابها الشامل الصادم علي كل ما هو إسلامي وأيقن أنه يعيش في عصر "إنقاذ الإيمان ومواجهة الإلحاد".

وفي كل مرحلة من هذه المراحل كانت له مساهماته الفكرية والإصلاحية، ومن ثم فنحن أمام شخصية تعرضت لتحولات فكرية ونفسية قاسية وصادمة جعلته ينتقل من المشاركة المجتمعية والسياسية إلي الاقتصار فقط علي العمل الدعوى الذي ينقذ إيمان الناس ممثلا في "رسائل النور"، فقد تكون لديه اعتقاد بأن مرحلة سعيد القديم (حتي عام ١٩٢٥ م) لن تجدي نفعاً مع التحولات المرعبة التي أحاقت بالعالم الإسلامي، ومن ثم فمرحلة سعيد الجديد (١٩٢٦ - ١٩٦٠) تحتاج إلي بناء تكون قاعدته الأساسية جيلاً قرآنياً مسلحاً بعقيدة راسخة سليمة ومن هنا كان عكوفه علي "رسائل النور" وهي عبارة عن أربع مجموعات رئيسية عمدتها هي المجموعة الأولي المعروفة باسم: الكلمات Sozler ومنها تنبثق المجموعة الثانية والموسومة بالمكتوبات Mektubat ومنها تنبثق المجموعة الثالثة المسماة باللمعات Lem, alar ثم المجموعة الرابعة "الشعاعات" Su, alar وهي متفرعة عن سابقتها، وألحق بهذه المجموعات ثلاثة ملاحق هي ملحق "بارلا"، وملحق قسطموني" وهي رسائل توجيهية إلي طلبة النور في أساليب خدمة القرآن وفقه الدعوة والقضايا العملية التي تواجههم.

وألف النورسي أيضاً بالإضافة إلي هذه المجموعات الأربع الرئيسية رسائل أخري مستقلة منها "المدخل إلي النور"، و"مفتاح لعالم النور" وهي آخر

رسالة كتيت ، والمحاكمات "وترجمة حياة" و "ستوحات" و "مناظرات" و "ديوان حربي عسرفي". ومن ثم فرسائل النور هي عمل موسوعي كبير يبلغ حوالي ثمان مجلدات كبار تضمنت آلاف الصفحات وعالجت قضايا متعددة علي فترات زمنية طويلة ، وهي التي تعبر عن مجمل أفكار التيار النورسي في تركيا والتي تتلخص خطوطها العريضة في الآتي:

١ – الإسلام هو خلاص البشرية المعاصرة في الداخل الإسلامي وعلي المستوي الكسوني فهو يقول "إن البشرية التي أخذت تصحو وتتيقظ بنتائج العلوم والفنون الحديثة – أدركت كنه الإنسانية وماهيتها وتيقنت أنه لا يمكنها أن تعيش هملاً بغير دين بل حتي أشد الناس إلحاداً وتنكراً للدين مضطر إلي أن يلجأ إلي الدين في آخر المطاف لأن نقطة استناد البشر عند مهاجمة المصائب والأعداء من الخارج والداخل مع عجزه وقلة حيلته وكذا نقطة استمداده لآماله غير المحدودة الممتدة إلي الأبد مع فقره وفاقته – ليس إلا معرفة الصانع "والإيمان به والتصديق بالآخرة فلا سبيل للبشرية المتيقظة إلي الخلاص من غفوتها سوي الإقرار بكل ذلك ، وما لم يوجد في صدفة القلب جوهر الدين الحق فسوف تقوم قيامات مادية ومعنوية علي رأس البشر وسيكون أشقي الحيوانات وأذلها"[1] .

٢ – القرآن هو المصدر المعرفي الوحيد الذي يمكن الاستناد إليه في استخلاص الأفكار والمعارف التي يتحقق بها صلاح الفرد والجماعة فهو يقول: "لأبرهن للعالم أن القرآن شمس معنوية لا يخبو سناها ولا يمكن إطفاء نورها".

٣ – الإيمان والعلم قرينان ولا يعارض أحدهما الآخر ، ولا يوجد أي تناقض بين مسائل العلم الحديث والمعني الظاهري لحقائق الإسلام وفي هذا يقول:

---

(١) سعيد النورسي ، الخطبة الشامية ، ترجمة إحسان قاسم الصالحي ، م . س . ذ ، ص ٣٢ – ٣٣ .

"إن المستقبل الذي لا حكم فيه إلا للعقل والعلم سوف يسوده حكم القرآن الذي تستند أحكامه إلي المنطق والعقل والبرهان"[1].

٤ - **الحرية الحقيقية هي التي تنبع من الإيمان** وتعني عدم فرض السيطرة علي الآخرين من ناحية والالتزام بقواعد الإسلام من ناحية أخري، فالحرية والإيمان مرتبطان. وفي هذا يقول "الحرية المطلقة ما هي إلا الوحشية المطلقة بل بهيمية وتحديد الحرية ضرورة من وجهة النظر الإنسانية"، "الحرية الخارجة عن دائرة الشرع إنما هي استبداد أو أسر بيد النفس الأمارة بالسوء أو بهيمية أو وحشية، فليعلم جيداً هؤلاء الزنادقة والمهملون للدين أنهم لا يستطيعون أن يحببوا أنفسهم لأي أجنبي يملك وجداناً بالإلحاد والسفاهة"[2].

٥ - **التغيير في الأفراد والمجتمعات يأخذ في اعتباره الزمن والعصر** ويعتمد سنة التدرج واستخدام الوسائل السلمية فهو يقول "إن من يشق طريقاً في الحياة الاجتماعية ويؤسس حركة لا يستثمر مساعيه ولن يكون النجاح حليفه، مالم تكن الحركة منسجمة مع القوانين الفطرية التي تحكم الكون". وفي موضع آخر يقول: "وضع الله سبحانه وتعالي وجود الأشياء تدريجاً وترتيباً أشبه ما يكون بدرجات السلم وذلك بمقتضي اسمه الحكيم فالذي لا يتأني في حركاته إما أنه يطفر الدرجات فيسقط أو يتركها ناقصة فلا يرقي إلي المقصود"[3].

٦ - **احترام النظام الجمهوري الصالح الذي يعتمد الإسلام مرجعية له** "إنكم تستطيعون أن تعلموا مدي تقديري لحقيقة الجمهورية الصالحة، علي أن أكبر دليل علي تقديسي للجمهورية هو احترامي لخلفاء الإسلام، فقد كانوا إلي جانب كونهم خلفاء رؤساء جمهورية أيضاً، وكانت حياتهم حياة جمهورية لا

---

(١) نفس المرجع، ص ٥٣

(٢) نفس المرجع، ذيل الذيل، ص ١١

(٣) أورخان محمد علي، سعيد النورسي رجل القدر في حياة أمة، م. س. ذ، ص ١٢٨

في الادعاء اللفظي فقط بل في الحقيقة والواقع[1].

٦ – تأكيد مفهوم الانتماء للأمة الإسلامية وإحياء الوعي بمفهوم الوحدة والجامعة الإسلامية فهو يقول "نحن جمعية تحوي كل عصر أربعمائة مليون من الأعضاء المنتسبين إليها! وهم في كل يوم يعبرون خمس مرات عن أتم علاقتهم بالدستور العظيم لهذه الجمعية وهم يتسابقون دائماً لتحقيق أهم شعائرها ألا وهو ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠] فنحن أفراد هذه الجمعية المقدسة العظيمة، وظيفتنا تعريف هؤلاء الإخوة المؤمنين بحقائق القرآن تعريفاً علمياً راسخاً وذلك تعاوناً منا على إعتاق أنفسنا من سجن الأبدية الذي يتهددنا.

ويقول في موضع آخر "إن ما يعطيه أرباب السياسة الحاليون في هذه البلاد من رشاوي إلى الغرب وإلى الأجانب من تنازلات سياسية ومعنوية عليهم أن يعطوا عشرة أمثالها بل ينبغي لهم أن يدفعوها من أجل إقرار إخوة أربعمائة مليون من المسلمين ستتشكل على صورة جمهوريات إسلامية متحدة[2].

٧ – البعد عن السياسة وعدم خوض غمارها فقد رفع شعار "أعوذ بالله من الشيطان والسياسة"، وفي الخطبة الشامية أوضح ضرورة تنزيه الدين عن استغلاله من قبل الساسة وقال: "أرجو أن لا يذهب بكم الظن بأنني بكلامي هذا استنهض هممكم للاشتغال بالسياسة – حاش لله – فإن حقيقة الإسلام أسمى من كل سياسة، بل جميع أصناف السياسة وأشكالها يمكن أن تسير في ركاب الإسلام وتخدمه وتعمل له وليس لأي سياسة كانت أن تستغل

(١) مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، م. س. ذ، ص ١٣٨ وأيضاً النعيمي، الحركات الإسلامية المعاصرة، م. س. ذ، ص ٨٢

(٢) البيان الذي ألقاه النورسي أمام المحكمة التي حاكمته وتبرأ منها بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٤٤ وراجع محمد مصطفى، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، م. س. ذ، ص ١٣٧

الإسلام لتحقيق أغراضها[1] ويقول أيضاً: "إني أفضل حقيقة واحدة من حقائق الدين على ألف قضية سياسية من قضايا الدنيا"[2] وهو هنا أقرب ما يكون للقبول بالفصل في الممارسة بين السياسة ومشاكلها وقضاياها التي هي في التحليل النهائي نسبية ومتقلبة وبين العقيدة والإيمان والدين التي هي مطلقة وثابتة .

و يعبر عن نفس الرؤية التي يمثلها حزب العدالة والتنمية اليوم في تركيا حيث يري قادته ضرورة الفصل بين المجال السياسي وبين المجال الديني والعقدي بحيث لا تقحم قضايا الدين في السياسة أو توظف لصالحها دون أن يعني ذلك استبعاد الدين عن الحياة كما تذهب العلمانية .

٨ – حقائق الإسلام تمتاز باستعدادها استعداداً كاملاً لدفع أهلها لمراقي التقدم المعنوي والمادي معاً ، فبقدر مايتمسك أهل الإسلام بالحقائق الإسلامية يزدادون رقياً وتقدماً وبقدر ضعف تمسكهم بتلك الحقائق يصابون بالتوحش والتخلف والاضمحلال والوقوع في ألوان الهرج والاضطرابات ويغلبون على أمرهم[3] .

٩ – المستقبل للإسلام كدين وحضارة تستجيب للفطرة الإنسانية وللأشواق الروحية للإنسان المعاصر ، والمستقبل للإسلام كعالم وأمة لا بد وأن يكون لها حضورها المستقبلي كقوة عالمية ، فعلي مستوي استجابة الإسلام للحاجات البشرية الروحية وانتشاره في كل العالم قال النورسي: "إن أوروبا وأمريكا حبالى بالإسلام وستلدان يوماً دولة إسلامية ، كما حبلت الدولة العثمانية بأوروبا

(١) سعيد النورسي ، الخطبة الشامية ، م . س . ذ ، ص٦٨ وعن موقفه من السياسة راجع النعيمي ، الحركة الإسلامية في تركيا ، م . س . ز ، ص ٥٧ – ٦٠ .
(٢) النورسي ، الخطبة الشامية ، هامش ص ٥٦ – ٥٧
(٣) سعيد النورسي ، الخطبة الشامية ، م . س . ذ ، ص ٣٠ – ٣١ .

وولدت دولة أوربية . . . الإسلام وحده سيكون حاكماً علي قارات المستقبل حكمـاً حقيقيا ومعنويا وأن الـذي سيقود البشرية إلي السعادتين الدنيوية والأخروية ليس إلا الإسلام.

وعلي مستوي تحقيق الأمة الإسلامية لحضورها العالمي توجد وفق النورسي "في قلب الشخصية المعنوية للعالم الإسلامي خمسة قوي لا تقهر وهي في منتهي الرسوخ والمتانة وهي الحقيقة الإسلامية، والحاجة الملحة، والحرية الشرعية، والشهامة الإيمانية، والعزة الإسلامية الـتي تعلن إعلاء كلمة الله والذي تتوقف علي التقدم المادي والدخول في مضمار المدنية الحقيقية"[1].

والنورسي في الواقع يجيب علي سؤالين: أحدهما خاص بالعالم الإسلامي وهو سؤال النهضة الأثير كيف يمكن النهوض بالعالم الإسلامي من تخلفه؟ والثاني خاص بحيرة الإنسان المعاصر وقلقه وتوتره واغترابه وتهميشه في ظل سيادة طور جديد من أطوار الحضارة الغربية وهو طور المجتمع مابعد الصناعي - كيف يمكن الحفاظ علي إنسانية هذا الإنسان وبقاء قوي الخير فاعلة في داخله لتحقيق المقصد من خلقه ووجوده وهو الاستخلاف؟

١٠ - رفض مفهوم العلمانية الذي يبعد الدين كلية عن الحياة فهو يقول: "إن الإسلام ليس فيه رجال دين بالمفهوم الغربي المسيحي لذا فالمقارنة باطلة، ليس في الإسلام طبقة الرهبان ذلك لأن النص الوارد في أنه "لا رهبانية في الإسلام يشكل قاعدة رئيسية من قواعد تفكيرنا، ويجب أن يكون كذلك في الواقع أيضاً والمنطق يرفض أن نحمل النتائج الضارة الناتجة من التطبيق السيء علي هذه الفكرة وأن نجعلها موضع نقاش . . إن الإسلام نظام كامل للحياة فشريعتنا لم تدع وظائفنا التعبدية شيئاً نظرياً وأمراً منفصلاً عن الحياة بل

(١) نفس المرجع، ص ٤١ - ٤٤

أدمجتها ضمن هذه الحياة وضمن نظامها ، فإن انفصلت عقائدنا تماماً عن قلب الحياة فلا يبقي في أيدينا سوي شيء نظري"[1] .

١١ – **اعتماد الوحي (القرآن والسنة) والشريعة كمصدر للممارسة الإسلامية** بعيداً عن الذوق والإلهام والكرامات التي تتبعها الطرق الصوفية ويؤكد أن الآداب الشرعية التي هي ثمرة الوحي أسمي وأعلي من آداب الطريقة المستندة إلي الإلهام لذا **فأهم اساس للطريقة هو اتباع السنة النبوية المطهرة**" ويضيف في موضع آخر: "إن اتباع السنة المطهرة هو طريق الولاية الكبري وهو طريق ورثة النبي من الصحابة الكرام والسلف الصالح ومن ثم فهو يحذر من انفصال الطريقة عن الشريعة لأن ذلك يعني تمزيق المنهج الشمولي لفهم الإسلام الكامل الموحد"[2] .

١٢ – **تداول الحضارات بين صعود وسقوط** ، فهو يري أن الحضارة لا تسير في خط مستقيم حتي يتباعد المبدأ والمنتهي بل يدور ضمن دائرة كدوران كرتنا الأرضية فتارة يرينا الصيف والربيع في حال الترقي وتارة يرينا الشتاء والخريف في حال التدني وكما أن الشتاء يعقبه الربيع والليل يخلفه النهار فسيكون للبشرية ربيع ونهار إن شاء الله ولكم أن تنتظروا من الرحمة الإلهية شروق شمس حقيقة الإسلام فتروا المدنية الحقيقية في ظل سلام عام شامل ، ومن ثم فلا يزال المستقبل مفتوحاً أمام صعود الحضارة الإسلامية وعالم المسلمين في الدنيا وامتلاك أسباب النهوض"[3] .

١٣ – **البعد عن استخدام القوة المسلحة في التغيير** ، فهو يري أن السلاح سوف يقتل حامله ، فالخروج المسلح ضد الحكام المسلمين في الداخل

(١) أورخان محمد علي ، سعيد النورسي رجل القدر في حياة أمة ، م . س . ذ ، ص ص٥٠ .
(٢) حسن بكير ، النورسي وأثره في الفكر والدعوة ، م . س . ذ ، ص ١٤٦ .
(٣) سعيد النورسي ، الخطبة الشامية ، م . س . ذ ، ص٤٦ .

سيصيب أول ما يصيب المسلمين أنفسهم ولن يجني ثمرة هذا الخروج المسلح الداخلي سوى أعداء المسلمين وهو يقول في ذلك: "إن الجهاد المسلح لا يحشد كليا إلا ضد العدو الخارجي . . والجهاد في أي مجتمع مسلم هو جهاد معنوي يتصل بتنوير الأفكار وإصلاح القلوب والأرواح ويكون جهاداً إيجابياً ضد التخريبات المعنوية"[١] .

فهو يعتمد النضال الداخلي في مواجهة الاتجاهات المادية والإلحادية التي تستهدف عقيدة الأمة ودينها وتراثها سواء أكانت ممثلة للدولة أو كانت تعبيراً عن تيارات فكرية داخل المجتمع ، وهذا نوع من الوعي الذاتي العميق لدى النورسي بحدود القدرات التي تملكها الحركة النورسية في السياق الاجتماعي والسياسي الذي عبرت عنه دولة علمانية ذات أيديولوجية أصولية متطرفة ومن ثم استبعاد المواجهة المباشرة معها ، لكن ذلك لم يكن يعني إقرارها على سياساتها التي عبر عنها بالتخريب المعنوي وإنما رفضها عن طريق طرح بديل لها تمثل في رسائل النور التي تحمل في طياتها مشروعاً مناوئاً للمشروع الذي تحمله الدولة الكمالية .

١٤ - حذر " النورسي " من الحضارة الغربية المادية ومن مدنيتها الزائفة التي تمثل خطراً على الإنسانية واعتبرأن الحضارة الإسلامية هي التي تحقق السعادة البشريه لغالبية البشر المعاصرين وفي هذا يقول: "يا أوروبا الثانية! اعلمي جيداً أنك أخذت بيمينك الفلسفة المضلة السقيمة وبشمالك المدنية المضرة السفيهة ثم تدعين أن سعادة الإنسان بهما ، ألا شلت يداك وبئست الهدية هديتك ولتكن وبالاً عليك وستكون" وهو يصف إنسان الحضارة الغربية إلي فرعون طاغية ومتمرد ذليل وجبار عاجز غاية ما يصبو إليه تلبية رغبات

---

(١) طارق عبد الجليل ، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة ، م . س . ذ ، ص ١٧٦ .

النفس وإشباع هواها بأي وسيلة وجدت لأنه لا يحب إلا نفسه وهو مستعد للتضحية بكل شيء في سبيلها أما إنسان الحضارة الإسلامية فهو عبد لربه ، هين لين ، فقير مستغن ، ضعيف مستند لقوة الله"[1] .

ولكنه رغم ذلك يدعو إلي الحوار بين الحضارة الإسلامية والمسيحية[2] في مواجهة قوي الإلحاد ويقول في هذا الصدد "إن علي المسلمين والمسيحيين في هذا العصر عدم الركون إلي الخلافات بينهم بل يلزمهم توحيد قواهم لمحاربة عدوهم المشترك والذي يكمن في المادية والإلحاد وغير المتدينين ذوي النوايا العدوانية"

١٥ – رفضه الاستبداد السياسي فهو يعرف الجمهورية بأنها عبارة عن العدالة والشوري وحصر القوة في القانون فهو يقول "أليس من الجناية علي الإسلام أن تستجدي الأحكام من أوروبا ولنا شريعة غراء تأسست قبل ١٣ عشر قرناً؟ إن هذا الاستجداء شبيه بالتوجه إلي غير القبلة في الصلاة . إن القوة لا بد وأن تكون في القانون وإلا فسيتفشي الاستبداد في الكثيرين ، وهو يري المشروطية بأنها المشورة والعدل والقانون ويقول: "تعلموا المشروطية وعلموها علي أنها المشروعية ، والمشروطية هي هدف الحكومة المستمدة من قوله تعالي ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ، ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: ٣٨]، والمشروطية هي المشروطية الشرعية وهي التي تظهر طالع آسيا وتكشف حظ الإسلام بشرط أن تغذي بالشريعة الغراء وحرية رأي الفرد والجماعة . **فالديموقراطية عند النورسي مرهونة بالعدالة والشوري والقانون**[3] .

(١) حسن بكير ، النورسي وأثره في الفكر والدعوة ، م . س . ذ ، ص ١٧٠ وهو ينقل عن اللمعات والكلمات .
(٢) أحمد نوري النعيمي ، الحركات الإسلامية المعاصرة في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٩٠ .
(٣) سمير رجب محمد ، الفكر الأدبي والديني عند الداعية الإسلامي بديع الزمان سعيد النورسي ، م . س . ذ ، ص ٢٤٦ – ٢٤٨

١٦ – يرفض النورسي النظام الرأسمالي والاشتراكي معا ويري أن النظام الإسلامي هو الطريق الوسط بينهما فهو لا ينكر حق الملكية وإنما يكتفي بضبطه وتحديده ومن ثم فهو لا يقبل الجمع المفرط لرأس المال ويري أن للفقراء حق فيه وهو يشجع المشروع الحر لكنه يرفض الاحتكار ويري ضرورة تدخل الدولة لحماية الطبقات الفقيرة ولكن دون استبداد[(١)].

هذه هي الخطوط العامة لأفكار التيار النورسي والذي عبرت عنها بشكل رئيسي رسائل النور التي كتبها "بديع الزمان النورسي" والتي كانت تهدف بشكل أساسي إلي حماية إيمان الناس وإنقاذ أصل وجودهم وهو الإسلام أمام "تأله الدولة الكمالية وسلطانها البشع المروع".

استطاعت رسائل النور أن توجد مساحة مهمة لبقاء المشروع الإسلامي حاضراً بقوة في الحياة الفردية والاجتماعية للإنسان التركي في مواجهة مشروع الدولة الكمالية والطبقات العلمانية المتغربة الملتحقة بها فيما يمكن أن نصفه بوضوح بأنه تعبير عن "صمود النص كفاعل اجتماعي وسياسي وفكري وأخلاقي".

لم يكن النورسي ولا طلابه هم الفاعلون الاجتماعيون بتعبير الأداة التحليلية الرئيسية التي نستخدمها في هذه الدراسة وهي "الحركات الاجتماعية" ولكن النص ممثلا في القرآن والسنة بشكل أساسي ثم رسائل النور والتي كانت تعبيراً عنهما من وجهة نظر العصر الذي كتبت فيه، ومن هنا كان رفض النورسي القاطع لكل ما يحول دون التفاعل المباشر بين المسلم والوحي أو بين الواقع الاجتماعي والنص القرآني والنبوي وتمثل ذلك بشكل أساسي في رفضه التام للطريقة الصوفية التقليدية ومفاهيمها القائمة

(١) النعيمي، الحركات الإسلامية المعاصرة في تركيا، م. س. ذ، ص ٩٥ – ٩٦.

علي الفناء والإلهام ووحدة الوجود التي تحول الإنسان إلي جزء من الطبيعة يخضع لقوانينها وليس هو الإنسان الذي خلقه الله ليكون خليفته وليسخر قوانين الطبيعة من أجل رفاهية البشرية وسعادتها وسلامها .

ثانيا : تجليات النورسية المعاصرة في تركيا :

لم يترك " النورسي " جماعة واحدة أو تنظيما واضحاً فهو لم يعين خليفة لتلاميذه[١] من بعده وتشير معلوماتنا إلي أن أول جماعة خرجت من النورسية هم "جماعة النساخ" وهؤلاء كانوا يرون كتابة رسائل الإمام بالحروف العربية العثمانية وعدم كتابتها بالحروف اللاتينية و انطلقوا من اهتمام " النورسي " باللغة العربية وحروفها والتي هي لغة القرآن وتتضمن بداخلها روح الرسائل والجو التاريخي الذي كتبت فيه ، بينما يري أعضاء آخرون داخل الجماعة أن " النورسي " لم ينص علي ضرورة الكتابة بالحروف العربية وطبعت في عهده بعض كتبه باللاتينية مثل رسالة " كنجلك رهبري " أي مرشد الشباب ، كما أنه سمح لطلابه بالدراسة في المدارس والجامعات التركية ولكن هذا الفصيل داخل الجماعة انتهي مع الزمن ولم يبق منه أحد يذكر[٢] .

انقسم " التيار النورسي " بعد ذلك حول المسألة السياسية خاصة في أواخر الستينيات مع اتجاه الإسلاميين لتكوين كيان سياسي مستقل لهم وكما قال لنا أقدم طالب في مدارس النور اليوم في تركيا كان للنورسي علاقات قوية

---

(١) حوار الباحث مع الأستاذ محمد فرنجه وكذلك حواره مع الأستاذ أورخان محمد علي في اسطنبول في أواخر عام ٢٠٠٣ م ، وهي في ذلك اختلفت عن حركات إسلامية أخري مثل الإخوان المسلمين والتي حسمت اختيار مرشد لها بعد مؤسسها الأول .

(٢) عن مجموعة النساخ راجع: حسن عبد الرحمن بكير ، بديع الزمان النورسي وأثره في الفكر والدعوة ، م . س . ذ ، ص ٢١٦ .

مع القوي الإسلامية في تركيا في الخمسينيات مثل علاقته بنجيب فاضل و "جواد رفعت أتيلخان" الذي عرض علي النورسي "تأسيس حزب الإسلام الديموقراطي" ولكنه رفض لعدم تفتيت القوي المعارضة لحزب الشعب الجمهوري العلماني الذي كان النورسي "يري أن التناقض الرئيسي للحركة الإسلامية هي مع الحزب الجمهوري الذي يمثل الدولة العلمانية.

وبعد انقلاب عام ١٩٦٠ وتأسيس حزب العدالة بقيادة "سليمان ديمريل" دخل الإسلاميون جميعا تحت عباءته في مواجهة حزب الشعب وكان شعار "ديميريل" في ذلك الوقت "الذي أصبعه علي زناد البندقية غير الذي أصبعه علي السبحة"[(١)] وعندما جرت انتخابات مجلس الشيوخ التركي أصبح أحد طلاب النور عضواً فيه وهو "احمد توفيق باكسو"، ويبدو أنه كان يمثل التيار الذي يري المشاركة في العمل السياسي داخل "جماعة النور" وكان من بين المجموعة الإسلامية الأولي التي قررت خوض الإسلاميين لغمار العمل السياسي مستقلين عن غيرهم من الأحزاب الأخري، وهذه المجموعة انتقلت من "جماعة النور" إلي أول حزب إسلامي أسسه "أربكان" عام ١٩٦٩ م وهو حزب النظام الوطني.

الغالبية من طلاب النور "لم تكن توافق علي إنشاء حزب سياسي وذلك لأسباب معتبرة عندهم وهي أنهم لم يحسموا بينهم الدخول في العمل السياسي المباشر، وأن الخط الرئيسي في تفكير "جماعة النور" هو إرشاد أهل السياسة وليس الانخراط فيها... فالنورسي يقول للحكام: ابقوا في مكانكم والطريق الصحيح هو كذا وكذا.."[(٢)] وبشكل عام يمكن القول أن هناك

---

(١) حوار الباحث مع محمد فرنجة في اسطنبول عن الحركة النورسية وتحولاتها وتطوراتها.

(٢) أورخان محمد علي، سعيد النورسي رجل القدر في حياة أمة، م. س. ذ حيث أشار إلي أن الجماعة عرض عليها أن تؤسس حزباً سياسيا ولكنها رفضت بالإجماع، وهو يشير إلي رفض تعاطي

مجموعة من الأفرع تفرعت عن مدارس النور تتفاوت في اجتهاداتها حول التعامل مع الواقع ولكنها جميعاً تعبر عن الفكر النورسي وهذه الأفرع هي:

١ - مجموعة فتح الله كولن:

انفصلت عن المجموعة الرئيسية للنورسية وهي "يني آسيا" عام ١٩٧١ م، وتنتسب المجموعة إلي مؤسسها وهو "فتح الله" أحد تلامذة النورسي، و رغم أنه لم يره فهويعبر عن تطور مهم داخل "التيار النورسي" حيث يملك أفقاً واسعاً وله شخصية قيادية تملك استراتيجية يمكن وصفها بالشمول، لا تقتصر فقط علي المجالات التقليدية للإسلاميين مثل التربية والوعظ ولكنه تتسع لتشمل مجالات الحياة كلها بما في ذلك السياسة، فلديه جريدة يومية مهمة هي Zaman ولديه مجلة أسبوعية هي Acision أي الحركة وهو يتناول السياسة من جانب إبدائه للرأي فيما يجري في العالم الإسلامي ويطرح آراء جديرة بالانتباه حول الإسلام والعلم والديموقراطية والحداثة والدين وأيديولجية التسامح وأهمية التعليم والاهتمام بالأحداث الجارية، بيد أنهم لا يطرحون أنفسهم منافسين للحكومة أو الدولة ولا يتجهون لبناء حزب سياسي، علي العكس هم يرون أنفسهم جناحاً للدفاع عن الدولة التركية ويتبنون مفهوم "الإسلام التركي" أو ما يطلق عليه "جولن" إسلام الأناضول " Anatolian Islam الذي يقوم علي التسامح والتصالح مع الدولة والواقع وليس معارضته أو حتى نقده فضلاً عن التعرض له بالتغيير(١).

معظم اعضاء الجماعة للسياسة حتي لا تستعدي القوي السياسية العلمانية عليها وحتي تحفظ لنفسها حيادها فهي تريد ان تحتضن الجميع، والأمر متروك للضمير الفردي لعضو جماعة النور فهو يعطي لأفضل مرشح من الأحزاب التي يتوسم فيه القدرة علي خدمة الإسلام، ص ٣٢١ - ٣٢٢.

(1) Bulent Aras and Omar Caha, Fethullah Gulen and His Liberal Turkish Islam Movement, MERIA Journal, 4 December 2000, volume 4, p. 3.

ولدي هذه المجموعة بنوك غير ربوية وشركات للتأمين وعندهم مؤسسة اقتصادية كبيرة اسمها "آسيا فاتنس" رأسمالها يبلغ حوالي ١٢٥ مليون دولار وتسعي لعمل استثمارات في جمهوريات آسيا الوسطي ، ولهم بنك غير ربوي ، وعندهم جامعة خاصة في اسطنبول اسمها "فاتح يونيفرستي" ولهم جامعات منتشرة في منطقة آسيا الوسطي وعندهم محطة تلفزيون اسمها Saman Yolu (STV) أحد مجموعات "مجرة درب التبانة" وعندهم إذاعة اسمها Burc تشمل عموم تركيا وأخري محلية ، ويمكن وصف الجماعة بأنها تعبير عن " الإسلام الاجتماعي " الذي يهتم بشكل أساسي بالتواجد في مجالات التعليم والتربية والإعلام والاقتصاد .

ففي مجالات التربية أسست مجموعة "فتح الله جولين" أكثر من ماة مدرسة ابتدائية وإعدادية وثانوية ولغة الدراسة بها هي الإنجليزية ومنذ عام ١٩٩٠ تشارك هذه المدارس في المسابقات الدولية ويحقق طلابها أفضل النتائج في علوم الكيمياء والفيزياء والرياضيات والحاسوب وتصف هذه المدارس معترف بها من قبل الدولة وهي من أرقي المدارس التركية من حيث مستوي التدريس ، وخارج تركيا توجد حوالي ٢٠٠ مدرسة في أغلب قارات العالم في أوروبا وأمريكا وأفريقيا وأغلبها يتركز في آسيا الوسطي ، وأنشأت سبع جامعات في آسيا الوسطي وعندما سمحت الدولة بتأسيس الجامعات الخاصة في تركيا سنة ١٩٩٦ م فتحت الجماعة "جامعة الفاتح" المشار إليها سابقاً وفتحت أبوابها للدراسة عام ١٩٩٦ - ١٩٩٧ م .

وأقامت مجموعة "كولن" مدارس للطلبة في أغلب المدن التركية بلغ عددها أربعمائة مسكن بطاقة استيعابية قدرها مائتي ألف طالب وأقامت أيضاً بيوتاً للطلبة الجامعيين بلغت حوالي ستة آلاف تستوعب ما يزيد علي مائة وأربعين ألف طالب وطالبة ولها مدارس يحضر فيها الطلاب لدخول

امتحانات القبول في الجامعات وعددها يبلغ حوالي مائتي مدرسة تستوعب ما يزيد علي ٣٠٠ ألف طالب وطالبه، ولدي الجماعة ستون ألف طالب تخرج منهم في عام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ م أكثر من أربعة آلاف طالب وطالبة من كليات مختلفة محلية ودولية. وكما علمنا فإن مدارس مثل " روبرت كوليج وامريكا كوليج وجالاطا سراي " هي مدارس تابعة للجماعة وهي تخرج أهم طلاب تركيا اليوم والذين يتبوأون أعلي مناصب الدولة فهم يتعلمون بالفرنسية والألمانية والإنجليزية"[١].

وفي مجال الإعلام لديها جريدة زمان السابق الإشارة إليها منذ عام ١٩٨٨ م، وهي تطبع في تركيا في خمسة مراكز، وفي الخارج في ثلاث عشرة دولة منها وسط آسيا وألمانيا، وتطبع يومياً حوالي ٤٠٠ ألف نسخة وفيما يتصل بالقضايا الإسلامية مثل الحجاب والأحزاب التي لها جذور إسلامية والمدارس الإسلامية فإن جريدة زمان تكون مسموعة الكلمة.

وللجماعة مجلة اسمها SIZINTI وهي مجلة علمية وأدبية شهرية باللغة التركية ويطبع منها أكثر من مائة ألف نسخة وكان "فتح الله" قد اتخذ منها منبراً لإطلاق آرائه الإيمانية والفلسفية منذ عام ١٩٧٨ م وتصدر الجماعة مجلة بعنوان yeni umit أي الأمل الجديد، وهي فصلية تصدر كل ثلاثة أشهر وتوزع حوالي ٢٠ ألف نسخة، ومجلة إيكولوجي وتهتم بقضايا البيئة والحفاظ عليها والتلوث والقضاء عليه وهي فصلية ويصدر منها خمسة عشر ألف عدد، ومجلة "فونتين fountain" وهي علمية فصلية تصدر بالإنجليزية وتنتشر في أوروبا وأمريكا. وللجماعة دور نشر وعدد من المطابع وكما قال

(١) عن تفصيلات أكثر بخصوص أنشطة مجموعة فتح الله جولين الاجتماعية وخاصة التعليمية راجع: محمد نورالدين، حجاب وحراب، الحملة الكمالية الثانية فتح الله جولين هدفاً، ضياء الريس للكتب والنشر، ط١، يوليو ٢٠٠١ حيث أورد قائمة مفصلة بحجم وجود مؤسسات التعليم التابعة لجولين، ٢٤١ - ٢٤٨.

لنا العديد من المصادر فإن الإسلاميين يسيطرون علي مايقرب من حوالي ثلث الصحافة الكلية في تركيا ولكنها لم تصل بعد إلي النصف .

وبالنسبة للإعلام فالإسلاميون يسيطرون علي مايقرب من ١٠% منه ، وتعد مجموعة "جولين" هي أكبر مجموعات جماعة النور وينتسب إليها ما يبلغ حوالي ٦٠% من مجمل منتسبي الجماعة وتشير المعلومات إلي أن عدد أتباعها يتراوح مابين ٢٠٠ ألف من الأتباع والأنصار – ٤ مليون من المتأثرين بأفكاره وهم ينتمون بشكل أساسي للشباب الصغير الذي يعيش في المدن خاصة من الأطباء والأكاديميين والمتخصصين في مجالات عدة ، وللجماعة برنامج تثقيفي منتظم يتمثل في الدروس الدورية بحيث يلتزم كل منتسب للجماعة بحضور درسين في الأسبوع لتلقي رسائل النور وعلوم الشريعة الأخري أو يستمع للدروس المسجلة السمعية أو البصرية ، وتنظم الجماعة عدة رحلات ومخيمات صيفية داخل تركيا وخارجها ويرجع الصعود الكبير في اتساع قاعدة أنصار الجماعة إلي اهتمامها بالطلبة والشباب ومشاكلهم وقضاياهم بتأسيسها بيوت الطلبة والمخيمات الصيفية لطلبة الجامعات والمدارس العليا والمراكز الثقافية والتربوية[1] .

وليس للجماعة تنظيم كما هو الحال بالنسبة للحركات الإسلامية الأخري . فلا توجد لها هياكل تنظيمية وإنما الرابطة الأساسية التي تجمع بين المنتسبين للجماعة هي العلاقة مع الشيخ ومع النصوص التي ينتجها فيما أطلقنا عليه "النص كفاعل اجتماعي" فالحركة لا تزال تعبر عن الطابع الصوفي في العلاقة بين الشيخ كإمام وقائد روحي وبين المريدين أو الأتباع

(1) Bulent Aras and Omar Caha, Fethulla Gulen and His Liberal "Turkish Islam" Movement, Op. cit, p. 4
http://meria. Idc. ac. il/journal/ 2000/ issue 4 / jv4n4a4. html.

وهذه العلاقة ذات طابع رأسي يشبه الهرم حيث يقف الشيخ علي رأسه ثم طبقات الأتباع التي تتخذ طابع العلاقة الأبوية أو العلاقة مع الأكبر سنا "abi elder brothers" حيث تكون الفكرة والعلاقة الروحية هي الرابط الأقوي بين الأتباع وليس قوة التنظيم . ولمجموعة "فتح الله جولن" موقع باللغة العربية علي الشبكة العنكبوتية عنوانه http://ar.fgulen.com وآخر إصدارات المجموعة مجلة تخاطب الجمهور العربي لبناء جسور للتواصل مع الثقافة العربية ومع العالم العربي اسمها "حراء" وموقعها علي الشبكة www.hiramagzine.com .

وتمثل مجموعة فتح الله جولن " وزنا معتبراً في السياسة التركية بالنسبة لأحزاب اليمين خاصة وهو مايفسر حرص قادة العديد من الأحزاب السياسية علي وجود علاقة خاصة معها فمنذ عام ١٩٩٤ التقي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والعديد من قادة الأحزاب السياسية ورجال الأعمال الكبار في تركيا مع زعيمها "فتح الله جولن" الذي كثيراً ما يتم استضافته كأحد الوجوه التركية المهمة في الميديا ، ففي عام ١٩٩٧ م مثلا زار "سليمان ديميريل " رئيس الجمهورية أحد المؤسسات التابعة لجماعته وأثني علي النشاط التعليمي للجماعة ، وقابله " بولنت أجاويد " زعيم اليسار التركي الذي صرح بعد اللقاء بقوله "الحوار بالكامل كان حول الدين والفلسفة ولم يكن له أبعاد سياسية ووجدت الرجل ودودا مخلصاً وكان لقاؤنا مفيداً"، هذا يدل علي مدي قبول خطاب الجماعة حتي لدي اليسار .

لكن مؤسسة الجيش التي تري نفسها حامية العلمانية في تركيا لا تزال تنظر لمجموعة " جولين " باعتبارها خطرا يتهدد المؤسسة العسكرية الاستراتيجية عبر اختراقها ، ومجلس التعليم العالي في تركيا "yok" أحد ركائز العلمانية التركية المهمة ينظر هو الآخر بعين محاذرة للجامعات التي تنشئها الجماعة حول العالم

ويقيم العراقيل أمام خريجيها .

ويتفق مع هذه الرؤية مفكرون علمانيون غلاة من النخبة المثقفة التركية يقولون: "إن الجماعة تستخدم تكتيكات توصلهم لنفس أهداف الإسلاميين ويزعمون أنهم خائفون من أن يكون هذا الوجه الودود ستاراً لمطامح سياسية تقلب الدولة التركية إلى النموذج الإيراني للدولة الإسلامية ، ويعلنون مخاوفهم من دعم الأحزاب العلمانية للجماعة حتى تضمن ولاءها في مواجهة الرفاة".

بينما تنظر قطاعات مهمة أخري من النخب العلمانية الفكرية في تركيا لمجموعة "جولن "باعتبارها أحد أدوات الأحزاب السياسية العلمانية المهمة في تحجيم التيار الذي يعبر عنه "نجم الدين اربكان" وهي حركة "الملي جوروش" ويذهبون إلي أن مجموعة "جولن "يتم دعمها من وزارة الخارجية التركية وأن مخصصات سرية كبيرة حولتها "تانسوشيلر" لدعم الجماعة لاستخدام نفس أدوات أعدائها من الرفاه لمواجهتهم بها ، وهو ما يفسر العلاقة المتينة بين حزب الطريق المستقيم وبين الجماعة[1].

وعلي الجانب الآخر يحظي "جولن "بدعم مجموعة من الوجوه الليبرالية المثقفة المهمة في تركيا مثل الصحفي "محمد ألطان وعلي بيرام أوغلو ومحمد علي بيراند وجنكيز شاندار" وهؤلاء يجادلون حول أن حل المشكلة التركية يكمن في التوصل لحالة من التوافق في الآراء ولذا فهم يقدرون الوجه الهادئ للإسلام الذي تعبر عنه الجماعة ، ويمثل الموقف الناقد للجماعة من الرفاه قبل حله أحد مصادر الدعم لها من الاتجاهات القومية المحافظة[2] .

(1) Ibid, p. 5 - 8.
(2) Ibid, p. 7.

وعلي صعيد علاقة "جولن" بالتيار الذي يمثله "أربكان" وحركة الملي جوروش "فإنها عدائية حيث ينظر أتباع أربكان إلي حركة "جولن" بأنها مدعومة من الدولة لتعويق حركة الرفاه ومن جانبه يشن "جولن" حملة علي الرفاه ويقول إن النسبة العالية التي حصل عليها في انتخابات عام ١٩٩٥ (٢١٪) ، لا تعبر عن قوته الحقيقية في الشارع والتي لاتزيد عن ١٥٪ وربما أقل بينما الفارق الذي حصل عليه الرفاه يعبر عن التصويت العقابي من جانب المواطنين ضد حكومات فاشلة . وحمل "جولن" الرفاه مسئولية الصدام مع الجيش والذي قاد إلي الانقلاب الأبيض عليه في يونيه ١٩٩٧ م والذي حمي تركيا في تقديره من الانحراف إلي صراع شبيه بما حدث في الجزائر[1] .

٢ - مجموعة الجيل الجديد Yeni Nasil وآسيا الجديدة Yeni Asya :

رغم أن البعض يفصل بينهما ولكنهما مجموعة واحدة ، وهي تمثل الجيل القديم من طلبة النور والمهتمين أساساً بنشر فكره ورسائله ومؤسسها هو "محمد قوتلولار" وتصدر هذه المجموعة جريدة يومية اسمها "يني آسيا" ولها دار نشر بنفس الاسم ولها علاقات قوية مع البرجوازية الإسلامية وتعتمد تكتيكات العمل داخل مؤسسات الدولة وهي دعمت حزب الطريق القويم . ومجموعة "يني آسيا" هي التي دشنت النشاط الصحفي داخل التيار النورسي ، وأيدت هذه المجموعة حزب العدالة بزعامة "دميريل" حتي انقلاب عام ١٩٨٠ م وبعده بنحو شهر أغلقت الجريدة فقام النورسيون بإصدار جريدة جديدة بعنوان Yeni Nesil أي الجيل الجديد ولما أعيدت جريدة "يني آسيا"

(1) Turkish daily News, February, 18, 1995 for Rafah Opinion & Milliyet, August, 31, 1997 for Goln View.

ولمزيد من آراء جولن حول مختلف القضايا راجع:
www.zaman.com/?syf=fgulen حيث يتوافر العديد من الحوارات حول الديموقراطية والحداثة والإسلام والغرب وغيرها من القضايا .

أصبح الجيل الجديد هم المسئولون عنها ومنذ بداية التسعينيات تقلص تأثير هذه المجموعة بسبب انسحاب أغلب الأعضاء منها وانضمامهم لمجموعة الشوري"، ولهم دار نشر باسم "دار نسل للنشر" وتضاءل توزيع جريدة "آسيا الجديدة" من ٤٠٠ ألف نسخة إلي ٢٥٠٠ نسخة ووفق معلوماتنا فإنهم لا يمثلون سوي٥٪ من التيار النورسي[١].

٢ - مجموعة وقف الزهراء:

يتولي قيادتها "عز الدين يلدرم" وهم تبنوا مشروع إنشاء جامعة باسم الزهراء وهو المشروع الذي حاول "النورسي" إنشاءه في عهد السلطان عبد الحميد ومشروع الجامعة في طريقه إلي الاكتمال، وهم يتولون الدعوة إلي الإسلام وإلي أفكار النورسي وربما تكون هذه المجموعة هي الأقرب لأفكار الرجل وهم يوسعون من مصادرهم خارج رسائل النور ويستعينون في الدعوة بخبراء من خارج الجماعة، وهم أوسع أفقا وأكثر تقبلا للنقد، وتشير معلوماتنا إلي أنهم يمثلون نسبة ضئيلة من التيار النورسي ربما لا تبلغ ٥٪. ويكثر الأكراد المنتسبين لهذه المجموعة لدرجة أنهم يعرفون بالنورسيين الأكراد، وتصدر المجموعة مجلة بعنوان " نوبهار " باللغة الكردية أي الربيع الجديد، وهم يهتمون ببناء البيوت للطلاب في المحافظات التركية ويرسلون بعض الطلاب للدول العربية للتخصص في الدراسات العربية والإسلامية[٢].

---

(١) عن مجموعة "يني آسيا" و"يني نسل" راجع: حسن عبد الرحمن بكير، النورسي وأثره في الفكر والدعوة، م. س. ذ، ص ٢٢٠ وطارق عبد الجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، م. س. ذ، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

(٢) حسن عبد الرحمن بكير، النورسي وأثره في الفكر والدعوة، م. س. ذ، ص ٢٢٠.

٤ - مجموعة الشوري:

هذه المجموعة يمثلها ما يقرب من ٣٥٪ من منتسبي الجماعة وهم يعبرون عن الفكر التقليدي للنورسية وهم يهتممون بإنشاء المدارس النورية في تركيا وخارجها ، والمدرسة عبارة عن بيت يتم الاجتماع فيه لقراءة رسائل النور" وتدارسها في مواعيد محددة كل أسبوع ، وتهتم هذه المجموعة بالطباعة فلديها ثلاثة دور للنشر هي "سوزلر والإخلاص والأنوار" وتقوم بطباعة رسائل النور" وطباعة الكتب والأبحاث التي تتناول حياة النورسي" ومؤلفاته وفكره وهي تعمل علي امتداد نشاطها إلي العالم العربي واللغة العربية ولها مركز أبحاث للترجمة اسمه (مركز أبحاث رسائل النور باسطنبول) ، وينظم المركز مؤتمرات دولية حول فكر النورسي "يدعو فيها الباحثين من العالم كله للمشاركة ويتعاون مع المركز في هذه الأنشطة (وقف العلوم والثقافة باسطنبول) .

وأشارت بعض الدارسات إلي أفرع أخري للنورسية مثل "جماعة الخدمة HizmetVakfi" ولكنها ليست ذات أهمية كبيرة[١] .

ويؤيد " النورسيون " اليوم في تركيا حزب العدالة والتنمية " الآق بارتي" ويرون أنه يعبر عن روح الجماعة التي لا تزال تري أنها لا تعمل بالسياسة ولكن فقط إرشاد السياسيين وتقوية التيارات السياسية التي ترفع سقف العمل الإسلامي والدعوة بعيداً عن الدخول في صدام واضح مع العسكر والدولة التركية العميقة ، ولذا فهم يتحفظون علي سلوك "التيار الأربكاني" ذات الطابع الصدامي ويرون أنه لم يكن مناسباً للروح التركية .

وتعبر المجموعة التي يمثلها " فتح الله جولن " عن أهمية الدولة التركية حتي

(١) طارق عبد الجليل ، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة ، م . س . ذ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

بصيغتها العلمانية فهي خير من غيابها ، فهو لا يري الدولة عدواً مخالفاً في ذلك أغلب الحركات والتيارات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي ويقول في هذا الصدد " لا أستطيع القول إنني أصوب الدولة أوغيرها فيما قامت به من أمور باطلة، إلا أنني أستطيع أن أقول إنني أرجح اشد الدول " لا ديموقراطيه " علي " اللادولة " ومن هذه الناحية فأنا ضد ضياع معني الدولة وسقوط هيبتها ، ويرفض تسييس الإسلام ويقول: "يمكن أن يختلف الناس في آرائهم ولكن بالنسبة لي تسييس الإسلام خيانة كبيرة لروح الإسلام" وهو يدعو لعلاقة جيدة مع الغرب[1] .

وبشكل عام فإنه يمكننا القول: إن التيار النورسي " بافرعه المتعددة هو تعبير عن حضور وجه الإسلام الاجتماعي والثقافي في الحياة التركية حيث يفتح آفاقاً لمساحات ثقافية واجتماعية جديدة تعبر عن خطاب ورؤي إسلامية متسامحة تتجه نحو الإجماع والتوافق ودمج أتباعها في النظام السياسي القائم دون معاندة له أو تمرد عليه ، كما أن مجموعة "جولين" خاصة تشير إلي محاولة حقيقية للتسوية والتصالح بين القيم التقليدية وبين الحداثة المعاصرة وهي أيضا تعبير عن تمثيل لقطاعات مجتمعية تركية ليس لها علاقة مع الدولة ومن ثم فهي تعبر عن حالة من حالات المجتمع المدني التي استطاعت أن تستقل عن الدولة وتلعب دوراً مميزاً في المجتمع .

والجماعة عبرت في الواقع عن القطاعات الأناضولية المهمشة من قبل بيروقراطية الدولة الكمالية منذ ظهورها والتي استطاعت أن تنتزع بعض تأثيرها عن طريق قدرتها الاقتصادية المستندة إلي قيم الأناضول الأخلاقية المستمدة من الدين الإسلامي منذ عقد التسعينيات ، وتمثل فكرة الخدمة

(١) نفس المرجع ، ص ٢٠٦ .

hizmet والعمل الجاد والتنظيم الجيد والزهد كما عبر عنها "ماكس فيبر" أسسا لقوة الفرد والمجتمع والنابعة بشكل أساسي من ابتغاء مرضاة الله ودخول الجنة[1].

والنورسيون هم أيضاً تعبير عن أحد أوجه الإسلام السياسي ولكن عن طريق دعم القوي السياسية التي تحترم حضور الإسلام الاجتماعي والدعوي والفكري وتعبر عن روح المجتمع التركي القائم علي التوافق والتوازن والحلول الوسط بعيداً عن المواجهة والصراع والاستبعاد والإقصاء، ومن هنا فإن المشهد التركي اليوم يعبر عن حالة مثالية للبيئة التي يرجوها التيار "النورسي" فهو يمارس العمل الدعوي والاجتماعي والفكري والخيري بدون ضغوط من القوي العلمانية وفي نفس الوقت يدعم حزب العدالة والتنمية باعتباره نموذجاً للحالة السياسية المثالية من وجهة نظره فهو يمارس السياسة والحكم وفق الموازين النورسية.



(1) Bulent Aras and Omar Caha, Fethulla Gulen and His Liberal "Turkish Islam", op. cit. p. 9.

المبحث الرابع :
المثقفون الاسلاميون من الاغتراب الي الاختراق

تمثل تركيا فضاءً متسعاً لاستقبال الأفكار الإسلامية من البلدان الأخري في العالم العربي والإسلامي وخاصة مصر وإيران وباكستان بشكل أساسي ، وكما يقول "علي بولاج " : "لو عطس عربي فإنها ستترجم إلي التركية"(١) ويختلف اتجاه المثقفين باختلاف اقترابهم من فهم الإسلام ، وبالطبع يوجد تشبع عال بالأفكار ذات الطابع التوفيقي بين الإسلام والقومية وبين الإسلام والعلمانية وبين الإسلام والديموقراطية والحداثة ، فالحالة التركية هي تعبير عن البحث عن نقاط للتوافق وتوسيع ماهو مشترك من أجل الوصول لحل وسط بين جميع القضايا ذات الطابع الاجتماعي والسياسي والثقافي .

- حين نقول: مثقف إسلامي في تركيا فنحن أمام نخب هي بالضرورة تعبير عن الحداثة بكل معني الكلمة ، فهم تخرجوا جميعاً من الجامعات وحصلوا علي شهادات عليا منها وهم يمارسون التفكير والاجتهاد الذي يعبر عن رؤيتهم المستقلة في مختلف قضايا أمتهم من ناحية و غالباً ما يكون مصدر معاشهم وحياتهم من عملهم الفكري والثقافي من ناحية أخري ، وهم يمتلكون تأثيرهم الواسع علي تيارات وقوي اجتماعية وسياسية تمثل الإسلام جزءا من هويتها استناداً إلي مكانتهم الثقافية .

ويمثل الإسلام المرجعية الرئيسية لهؤلاء المثقفين ومن ثم فهم بالضرورة يقفون ضد الدولة الكمالية وممارستها الاستبدادية فهم يمارسون في التحليل النهائي دوراً كفاحياً ذا طابع سلمي يعتمد سياسة النفس الطويل في مواجهة ما يعتبرونه

(١) حوار علي بولاج مع الباحث في اسطنبول في أكتوبر ٢٠٠٣ .

أصولية علمانية تمارسها الدولة في مواجهة مجتمعها الذي يمثل الإسلام جوهر هويته وركيزة حياته ووجوده .

- هم يواجهون أيضاً معركة الأفكار مع الاتجاهات المادية والمعادية للفكرة الإسلامية من المثقفين العلمانيين والوضعيين والماديين وحتى الإلحاديين ، لكننا نلاحظ أنه في الفترة من نهاية القرن التاسع عشر وحتى نهاية الستينيات كانت المهمة الأولى للمثقف المسلم في تركيا هي الدفاع عن الإيمان والعقيدة و الفكرة الإسلامية في مواجهة اكتساح الأفكار المادية واللادينية التي مثلت الرافعة الفكرية للنظام السياسي العلماني والذي أنتج أصولية علمانية متطرفة ضاق بها الإسلاميون ذرعا حتى شعروا بالاغتراب داخل أوطانهم وبلدانهم وثقافتهم ، وسوف نلاحظ أنه بينما كان دور المثقف الإسلامي هو المقاومة كان دور المثقف العلماني هو الالتحاق وبينما كان حظ المثقف الإسلامي التهميش والحصار والهجرة من الوطن كان حظ المثقف العلماني التواجد في المركز متقاطعا مع النظام المغانم والأضواء والحضور.

- من الأسماء المهمة للمثقفين الإسلاميين الأتراك الذين يعبرون عن حضور الإسلام كفاعل في عالم الثقافة والفكر "محمد عاكف أرصوي"، نجيب فاضل "عصمت أوزال "أمينه شانيلك أوغلو "سزائي قراقوج"، علي بولاج" ورجب شانتورك" وأحمد داوود أوغلو" وياسين اقطاي"، "محمد خيري كرباش أوغلو"، وأغلب هؤلاء المثقفين يرتبطون بمؤسسات وقفية وجامعية تعكس ارتباطهم بمجتمعهم من ناحية ومحاولتهم تخريج أجيال جديدة تمثل التواصل مع أفكارهم من ناحية أخرى ، فدور المثقفين الأتراك يعبر عن محاولات اختراق للمجتمع عبر القطاعات الوسيطة فيه والتي يمثل الطلاب في الجامعات المجال الرحب لذلك .

وعلى سبيل المثال فإن البروفسور "أحمد داوود أوغلو "هو المسئول عن

أحد أهم المؤسسات التي يمكن وصفها بأنها ThinkTank التي تصنع العقول والأفكار كما أنها تمد صانع القرار بالرؤي والأفكار الاستراتيجية، تلك هي معهد وقف العلوم والفنون[1] BilimVe Sanat Vakf فمديرها هو المستشار السياسي لرئيس وزراء تركيا وأحد المسئولين الكبار عن إدارة السياسة الخارجية لتركيا وهو ينتمي لجيل "طيب أردوغان" وجيل "عبد الله غول" الذي وصفه "علي بولاج" بأنه الجيل الثالث في الحركة الإسلامية التركية، ولداود أوغلو[2] "كتاباً مهماً بعنوان "الاستراتيجية العميقة" وهو يعبر عن تصوره لتحول تركيا من دولة هامشية إلي دولة مركز لها حضورها المستند إلي تاريخها وثقافتها وروابطها مع العالم الإسلامي والعالم كله وله كتاب مهم بعنوان "الأزمة العالمية بعد ١١ سبتمبر" ترجم لعشر لغات.

ورجب شانتورك "يعمل بمؤسسة " الموسوعة الإسلامية " التابعة لوقف شئون الديانة أو " إدارة الأوقاف " ورغم ذلك فهي تتمتع بقدر كبير من الاستقلاليه عن الحكومة وطبع من الموسوعة حتي اليوم أكثر من عشرين مجلداً محكما يعبر عن رؤية الإسلام الصحيحة عن كافة القضايا وهي تتمتع بثقة كبيرة لدي الباحثين والمثقفين والجمهور التركي والموسوعة تستكتب متخصصين من غير الأتراك في العالم الإسلامي وتصدر الموسوعة كتباً إسلامية كثيرة، والأهم من ذلك أنهم يرسلون الطلاب إلي العالم الغربي للدراسات العليا ولديهم مراكز بحثية وباحثون متخصصون في مختلف التخصصات يعملون في

(1) Bilim ve Sanat Vakfi, 1997 Bahar Programi Kayit Analizleri, 1997, 39, p4 - 5.

(٢) عن أحمد داوود أوغلو راجع مقابلته مع قناة الجزيرة بتاريخ ٢٩/ ١/ ٢٠٠٣ م وهي تشير إلي أنه من مواليد ١٩٥٩ م وتخرج من قسم العلوم السياسية من جامعة البسفور عام ١٩٨٤ م وحصل علي الماجستير في الإدارة والدكتورا في العلاقات الدولية عام ١٩٩٠ وعمل رئيساً لقسم العلوم السياسية بماليزيا حتي عام ١٩٩٦، وعنوان الحلقة "السياسة التركية تجاه المخطط الأمريكي الجديد للمنطقة".

تحرير الموسوعة[1].

و "محمد خيري قراباش أوغلو" ينتمي لكلية الإلهيات في أنقرة وهي تعبر عما يطلق عليه الأتراك "مدرسة أنقره" وهم يعتمدون علي العقل في التأويل ويهتمون بقضايا حديثة مثل العلاقة بين الإسلام والديموقراطية والإسلام والحداثة ، والتفسير اليساري للإسلام وهم متأثرون باليسار الإسلامي وبحسن حنفي بشكل خاص من مصر وبفضل الرحمن من باكستان "وهم يصدرون مجلة فصلية اسمها "إسلاميات ". وكانوا يصدرون من قبل مجلة اسمها "مجلة الدراسات والبحوث الإسلامية ".

" وياسين أقطاي " ينتمي إلي قسم الاجتماع في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة "سلجوق "في قونية "أحد المعاقل المهمة للإسلام في تركيا وهي الدائرة التي فاز فيها "أربكان "في انتخابات عام ١٩٦٩ م وظلت الدائرة الانتخابية المفضلة له دائماً بعد ذلك رغم أنه لم يولد فيها . ويصدر "ياسين "مجلة بعنوان " تذكر " وهو ينتمي لجيل الشباب من المثقفين الإسلاميين .

- دور المثقف التركي يعبر عن موقف جدلي مع الدولة العلمانية والتيارات الفكرية الأخري من خلال منظور يمكن وصفه بأنه " إصلاحي "وليس إحيائي بالمعني الجذري الذي عبر عنه مثلا " سيد قطب " في مصر ، وحتي قراءة المثقف التركي

(١) أهمية الموسوعة الجديدة تبدو مقارنة بالموسوعة التي نشرتها تركيا عام ١٩٣٢ م وكانت تسمي Hayat Ansiklopedisi أي موسوعة الحياة ، وكما يشير أورخان محمد علي في كتابه "سعيد النورسي رجل القدر في حياة أمة "نقلا عن الموسوعة السابقة في مادة "آدم وحواء "حسب الأساطير الدينية فإن الله قام بخلق الإنسان بعد خلقه الأرض كما خلق امرأة باسم "حواء "ووضعهما في الجنة ولكنهما طردا منها ونزلا إلي الأرض بعد قيامهما بأكل الثمرة التي حرمت عليهما ، ومن تناسلهما وجد الناس الحاليون ، ويستحيل الإيمان اليوم بهذه الأسطورة الدينية ذلك لأن العلم كشف تقريباً عن كيفية ظهور الإنسان "ومادة الإنسان كلها تقوم علي فكرة التطور والداروينية وراجع الكتاب ، ص ١٤٦ - ١٤٧

للمصادر الفكرية لتيارات إسلامية ذات طابع جذري إحيائي مثل "المودودي" وسيد قطب" ومحمد قطب" تمت عبر المصفاة التركية التي يمثلها المزاج الإصلاحي التركي فأخرجتها في صيغة معدلة ذات طابع متاصل ولكنه في التحليل النهائي " إصلاحي " وليس " جذرياً أو ثوريا ".

ربما تكون أهمية الدولة في الثقافة والفكر التركي هي التي جعلت المثقف يقف من الدولة العلمانية موقفاً إصلاحيا لتغيير وجهتها نحو التصالح مع الإسلام وليس من أجل القضاء عليها هي ذاتها ، ولعل غالب المثقفين الإسلاميين في تركيا قبلوا بمقولة نقل مهام الخلافة إلي البرلمان التركي الأول الذي تشكل بعد إعلان الجمهورية[(١)] ومن ثم فالخلافة لاتزال حاضرة وقائمة والدولة الحديثة تعبر عن استمرار جوهرها ، بالطبع هنا تفسير له طابع رمزي يحاول التوفيق بين الوضع الجديد واستمرار ماكان قائما ، ومن ثم فهذه الرؤية تعبر عن موقف ثقافي ونفسي مضاد للأطروحة الكمالية التي تقول بعكس ذلك .

- يهتم المثقف التركي عادة بما يوصف في الحركات الاجتماعية الجديدة بالإجابة علي المشاكل اليومية الحياتيه للمسلم التركي Every day life بلغة بسيطة بعيدة عن ا لتعقيد والتي تمكنه من الحفاظ علي هويته واستمرار بقاء القيم والثقافة الإسلامية حية في وجدانه وفي نفس الوقت ممارسة حياته وفق

(١) عن تصورات "أتاتورك" عن الخلافة ورؤي الكثير من رفاقه وأعضاء المجلس الوطني الكبير حول بقائها وضرورة الحفاظ عليها ونقل سلطاتها إلي الشعب عن طريق المجلس الوطني الكبير راجع ، ماجدة مخلوف ، الخلافة في خطاب أتاتورك ، م . س . ذ ، وهذا الخطاب مترجم للإنجليزية بعنوان "NUTUK" وقد استمر أتاتورك في إلقائه علي المجلس الوطني الكبير لمدة ستة أيام متتالية من ١٥ أكتوبر إلي ٢٠ أكتوبر عام ١٩٢٧ م وراجع أيضا حول الخطابات المتعلقة عن الخلافة: وجيه كوثراني ، الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا (رشيد رضا - علي عبد الرازق - عبد الرحمن الشهبندر) ، بيروت: دار الطليعة ، يوليو ، ١٩٩٦ ، ط١ .

الإسلام سواء في المجال العام أو الخاص ، وهنا نجد بعداً هاما متصلا بمهمة المثقف التركي وهو تقديم الحلول والأجوبة العملية لتمكين المواطن التركي من أن يحيا مسلما في ظل دولة علمانية وهو ما يمكن أن تعبر عنه "بفقه الحياة أو المعاش وفق النظام الإسلامي" وكما يقول "جراهام فولر" عن مؤشرات الإحياء الإسلامي في تركيا "يضاف إلي ذلك ظهور نخبة جديدة من المثقفين الإسلاميين تختلف طريقة عملهم عن طريقة عمل مثقفي سائر البلاد الإسلامية حيث يتبع هؤلاء أسلوباً جديداً في طرح نظرة الإسلام للتاريخ والسياسة والاقتصاد والأخلاق والحكم من خلال كتب ذات لغة سهلة تخاطب أولئك الذين يبحثون عن الجواب حول القضايا المذكورة"[1] .

أولا : محمد عاكف رائد المدرسة الإصلاحية :

يمثل محمد عاكف المرجع الفكري لكل المثقفين الإسلاميين الذين جاءوا من بعده ، فهو ولد في اسطنبول في أواخر القرن التاسع عشر عام ١٨٧٣ م ، وأجاد اللغة العربية ودرس اللغتين الفارسية والفرنسية وتخرج من المدرسة البيطرية باسطنبول وعمل في وزارة الزراعة العثمانية وأتاح له عمله الاطلاع علي العالم الإسلامي والتعرف علي أحواله من قرب ، زار البلقان والبلاد العربية وتجول في الأناضول ، وكان الأدب هو شاغله وأهله اطلاعه الواسع علي الأدب أن يعمل أستاذاً في جامعة استنبول والقاهرة ، رأس تحرير مجلة "الصراط المستقيم" التي تعد المرجع الفكري والثقافي للمقاومة الإسلامية للمثقفين الإسلاميين وحين تغير اسمها إلي "سبيل الرشاد" كتب فيها محمد

---

(١) جراهام فولر ، الحركة الإسلامية في تركيا ، مؤسسة راند التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية وراجعها على: www. darislam. com/home/alfker/data/feker1516/k8. htm

ونحن نعرض لملامح من فكر المثقفين الأتراك الإسلاميين لمعرفة توجهاتهم الفكرية وكيف استخدموا الإسلام كمرجع للمقاومة نستخدم ما يمكن أن نصفه "التصنيف الجيلي" - والجيل هنا يعني الزمن أو الفترة التاريخية التي مثلها المثقف في دفاعه عن الإسلام بصرف النظر عن عمره .

عاكف . والمجلدان هما الديوان الفكري التركي للآراء والأفكار والمساجلات التي جرت بين المثقفين أنصار الفكرة الإسلامية وأنصار الأفكار المادية .

نظم "محمد عاكف" ديوان شعر بعنوان "صفحات" وموضوعاته تدعو إلي الالتزام بالوحدة الإسلامية ونقد بعض مظاهر الحياة الاجتماعية ، وعقد المقارنات بين الشرق والغرب من أجل التوصل إلي الطريق السوي لنهوض المسلمين ، زار "برلين" بدعوة من امبراطور ألمانيا لمشاهدة معسكرات اللاجئين المسلمين بها وزار الحجاز ونجد في مهام رسمية لحل بعض المشكلات السياسية ، وزار سوريا ولبنان ، وشارك في حرب التحرير ونظم قصائد ألهبت حماس المقاومين والمجاهدين ، ونظم نشيد الاستقلال ليصبح النشيد الوطني لتركيا وهو يقول فيه:

لا تخف! فلن ينطفئ أوار هذا العلم الأحمر

السابح في الشفق

إلا إذا أخمد آخر موقد في بلادي

يا أيها الهلال! لا تقطب جبينك هكذا

فأرواحنا فداء لك

عشت حرا منذ الأزل وسأحيا حرا حتي الأبد

أي مجنون هذا الذي يتصور أن يكبلني بالقيود

أنا السيل الهادر ، أحطم قيودي لأنطلق[1] .

ويدعو "محمد عاكف" المسلمين إلي العودة إلي ما كان عليه السلف الصالح ففي قصائده يقول:

(1) محمد حرب ، الصراع بين الفكر الإسلامي والمادية في تركيا المعاصرة ، بدون بيانات نشر ، ص ١١ .

الذين كانوا يئدون بناتهم

انظروا كيف صاروا في ثلاثين عاما

ملكوا الأرض ثلاثين ألف عام

فليرجع المسلمون لصدر الإسلام"[١] .

وعن تضامن العالم الإسلامي يقول:

لن يحيا التركي بدون العربي

ومن ينكر قولي هذا فهو أبله

فالتركي للعربي عينه اليمنى وساعده الأيمن

فلندفن الفرقة في قبر النسيان . . . .

وانصت فهناك حكم قاطع لا يستبدل

البعد عن الجماعة بعد عن الإسلام والإيمان"[٢] .

وعن نبذ العصبية القومية يقول: "أين ماكنتم عليه من ملية الإسلام . . وما هذه القومية!

ماذا لو اعتصمتم بمليتكم الدينية

ماهي الألبانية؟ ألها مكان في الشريعة!

إنه كفر وليس بشيء آخر أن تفضل قومك

(١) محمد حرب ، الشعر التركي المعاصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، قسم اللغات الشرقية ، د . ت ، ص ٧٠ – ٨٠ .

(٢) أحمد فهد بركات الشوابكة ، حركة الجامعة الإسلامية ، م . س ، ٤ ، ص ٥٣ .

أهناك تفضيل في الإسلام لعربي علي تركي"[١].

وعن النهوض الإسلامي يقول:

لم يلقنونا الأمل وإلا فإن هذا الدين

قد نشر علي الكائنات ظله الأخضر

وصوت الحق قد خنق صوت الضلال

مادام وعد الله لنا هو الحق.

فإن فجر الشرق الأزلي سيشرق

المؤمن لا يقع في اليأس ولو قيد ذرة

اليأس مستنقع قذر

لو وقعت فيه لاختنقت"[٢].

هاجر "محمد عاكف" عام ١٩٢٥ بعد إعلان الجمهورية بسنتين إلي القاهرة واستضافه الأمير "عباس حليم باشا" في حلوان وظل يدرس لطلاب الجامعة المصرية اللغتين التركية والفارسية حتي مرضه الأخير وتوفي عام ١٩٣٦ م.

وهو أحد الذين تأثروا بجمال الدين الأفغاني " ومحمد عبده " وترجم لهما

(١) نفس المرجع، ص٥١ – ٥٢.

(٢) حسين مجيب المصري، تاريخ الأدب التركي، القاهرة، ١٩٥١، ص ٥١٥.
وأيضا: حسين مجيب المصري، الأدب التركي، القاهرة: دار المعارف، سلسلة، كتاب رقم ٨٢، ص ٧٢ ولمزيد من مطالعة شعر الرجل والتعرف علي سيرته راجع: سعد عبد المجيد، عاكف شاعر النشيد التركي علي الشبكة:
www. islam - online. net/iol - arabic/dawalia/mashaheer - jan 2000 /mashaheer - s. asp.

العديد من آثارهما الفكرية إلي اللغة التركية ، وتأثر أثناء إقامته بمصر أيضا "بعبد العزيز جاويش " وترجم له "القومية والدين " والإسلام والمدنية " ونقل عن "محمد فريد وجدي "معركته مع "قاسم أمين "حول حجاب المرأة المسلمة بعنوان "المرأة المسلمة " عام ١٩٠٩ م ، وأكثر من ترجم لهم هو الإمام " محمد عبده " حيث نقل له أكثر من ثلاثين مقالة إلي اللغة التركية وكان أكثرها إثارة في اسطنبول مناقشات الإمام "مع هانوتو "وزير الخارجية الفرنسية بعنوان "رد محمد عبده علي افتراء هانانو سنة ١٩١٥ م "، ثم عملين بعنوان "الأضرار الناجمة عن تناول المسكرات في الحياة الاجتماعية "سنة ١٩٢٣ م و "إجابة علي الكنيسة الإنكليكانية "عام ١٩٢٤ م وأيضاً أعمال "سعيد حليم باشا " "المؤسسات السياسية في المجتمع الإسلامي "عام ١٩٢١م ، والتكوين السياسي في الإسلام"، ومن هنا يمكننا القول أن "محمد عاكف " كان أحد المصادر المهمة لنقل تأثير المدرسة الإصلاحية والتجديدية إلي المثقفين الأتراك المسلمين والتي لايزال لها حضور كبير عندهم حتي اليوم . وكما يذهب "فاروق بليسي "، فإن "عاكف" تأثر بالجانب التربوي عند "محمد عبده "أكثر من تأثره بالطابع الراديكالي لجمال الدين الأفغاني رغم دفاعه عنه علي صفحات "سبيل الرشاد "وهو قال: "أنا أريد ثورة ولكن علي غرار محمد عبده وليس مثل قطاع الطرق الذين يريدون بواسطة سلاح غير حاد أن يتولوا الباب العالي ويخدموا الرجال ، فليتسحب كل أشقائك وانسحب أنت نفسك ، لا تبق في هذا المكان ، ابنيْ سر في طريق ضيق ، وإذا كانت هناك وسيلة فاذهب إلي أوربا غداً"(١) .

---

(١) فاروق بليسي ، الثقافة السياسية للإسلاميين في مصر وتركيا الإرث المشترك والخصوصيات ، في الإسلام والحداثة ، رؤي إسلامية وغربية عن مصر وتركيا ، القاهرة ، مركز يافا للدراسات والأبحاث ، ١٩٩٣ ، ص١١٥ – ١١٧ وأيضاً الكتاب المهم

Yasin Aktay, Body, Text, Idenitty, The Islamist Discourse of Authenticty in Turkey, Op. cit, p. 149.

ثانيا: نجيب فاضل رائد المدرسة الإحيائية التركية:

يمثل نجيب فاضل الجيل الثاني من المثقفين الإسلاميين في تركيا والذين ولدوا بعد بداية القرن العشرين فهو ولد عام ١٩٠٥ م، من أسرة عريقة تعرف باسم "ذو القادر" وهي من الأسر التي حكمت آسيا الوسطي وكان جده رئيساً لمحكمة الجنايات والاستئناف في عهد السلطان عبد الحميد وهو أمضي طفولته في قصر جده، وتعلم في مدارس مختلفة منها المدرسة الأمريكية في اسطنبول والمدرسة البحرية الثانوية، والتحق بجامعة اسطنبول قسم الفلسفة عام ١٩٢١ م ثم ابتعث إلي فرنسا لدرس الفلسفة في جامعة السوربون وعاش في باريس علي حد قوله حالة بوهيمية كاملة وعاد إلي تركيا دون أن يكمل دراسته واشتغل موظفاً في عدة مصارف مالية ثم عمل أستاذا للغة التركية في كونسرفتوار الدولة في أنقرة عام ١٩٣٨ م ثم مدرساً في كلية الفنون الجميلة في اسطنبول ثم معلما في روبرت كولج ثم مدرساً في جامعة أنقرة. اتخذ نجيب فاضل من الكتابة مهنة يعيش منها ابتداء من العام ١٩٤٢ م ولكنه بدأ نظم الشعر عام ١٩٢٢ م، وبدأ كتابة القصة عام ١٩٣٢م وكتب المسرحية عام ١٩٣٥ م وفي أوئل عام ١٩٤٣ م أصدر مجلته " الشرق الكبير" وهي أطول المجلات عمرا في تركيا، وكانت تناقش قضايا الاجتماع والأدب والسياسة وصودرت مرات عديدة لمخالفاتها قوانين الصحافة والنشر.

عام ١٩٣٤ م هو العام الأهم في حياة نجيب فاضل وفكره ففيه التقي بالشيخ " عبد الحكيم الأروسي " وهو نقشبندي وجه حياة المفكر والأديب التركي الكبير من الحيرة إلي الإسلام وبدأ نجيب فاضل عهدا جديدا من الوعي والاعتراف بدور القيم في الحياة، وبتحوله إلي الفكرالإسلامي بدأ يلعب دوراً مهما في تاريخ تركيا السياسي والاجتماعي والثقافي، وهنا يمكننا القول أن " نجيب فاضل " استعاد وعيه الحقيقي وروحه عبر اكتشاف ذاته الحقيقية علي يد شيخ

مـن الطـريقة النقـشبندية وتحـول ذلك المثقف الكبير إلي مريد للشيخ علي المستوي النفسي والروحي .

بـدأت رحلـة المفاصـلة للواقع والحياة التي كان يعيشها إلي حياة جديدة ورؤيـة جديدة يتحول فيها المثقف إلي رائد لكشف الحقيقة للجمهور في مواجهة الدولـة مـن ناحية والتيارات الفكرية الملتحقة بها من ناحية أخري ، فهـو من ذكر الأتراك بـأن لهم تاريخ عميق يمتد في جذور الحضارة الإسلامية لما يزيد علي الألف عام ، وكانت الأسطورة الكمالية تقول إن التاريخ بدأ مع الجمهورية ، وهـو مـن أعلـن أن طـريق النهـضة وسـؤالها الملغـز والمحير ليس بالارتماء في أحـضان الغـرب الذي يعني الانسلاخ من التاريخ والحضارة والثقافة التركية وإنمـا بمـراعاة القـيم والعـودة إلي الحضارة الإسلامية ونبذ التقليد بلا ضرورة ولا معني .

وقـف مـتحديا جوقة الدولة الكاسحة وصوتها المرعب الذي لا صوت يعلـو فـوقه بكشفه عن حقيقة التاريخ العثماني وكيف أسهم في بناء الحضارة وأعـاد الاعتبار للـسلطان " عبد الحميد الثاني " والسلطان محمد وحيد الدين " بـل وأعلـن إدانـته لفتـرة التنظيمات التي كانت محاولة عقيمة للالتحاق بالغرب ومفاهـيمه وتقالـيده ومـن هنا كانت فكرته المهمة " الشرق الكبير " أي العـالم الإسـلامي الواسـع بكـل بلدانـه وتاريخـه وحـضارته وقـيمه الـتي لا تعـرف الاسـتبعاد والعنـصرية والغـزو والاحـتلال ولـه في ذلـك كتاب مهم بعنوان " تسبيح الفكرة " .

وأهمية " نجيب فاضل " كمثقف أنه هو الجسر الذي حفظ الاستمرارية لحضور الفكـرة الإسـلامية في المجـتمع التركي ونقلها إلي الأجيال الجديدة مـن التيارات الإسلامية في تركيا ، خاصة وأنه توفي عام ١٩٨٣ م . لنجيب فاضل مؤلفات عديـدة في كـل فـنون الكتابة وتلاوينها من السيناريو والمذكرات والدراسات

والأبحاث في التاريخ والأدب والدين والتاريخ وله دفاعيات كتبها للدفاع عن نفسه في المحاكم التي وقف أمامها متهما بمعارضة النظام العلماني . ونشير لأهم كتبه وهي "الإطار" عام ١٩٤٠ و " نسيج الفكرة عام ١٩٥٩ م ومشاهد من تركيا" عام ١٩٦٨ م و "الاشتراكية والشيوعية والإنسانية"[١] .

و "نجيب فاضل" يعبر عن "التيار الثوري" في فكر الحركات الإسلامية التركية فهو أول من تكلم عن " الثورة الإسلامية " قبل إيران في السبعينات و له كتاب اسمه " الانقلاب "، وهو ينتقد المودودي وسيد قطب ويقول: إنهم جعلوا من الإسلام أيديولوجية وهو يري أن الإسلام له جانب تربوي وأخلاقي وله جانب دنيوي أيضا وهناك جماعة مهمة في تركيا تعرف باسم "جماعة إبداع" يقولون: إنهم تلامذة "لنجيب فاضل" وهم يعملون علي تحويل الدولة من العلمانية إلي الدولة الشرعية أو الإسلامية ، ورغم كونهم صوفيون نقشبنديون لكنهم يهتمون بالدولة الإسلامية ويقدسونها أكثر مما ينبغي كأن الدولة هي الركن السادس في الإسلام ولهم مجلة يصدرونها باسم "يني نظام" أي النظام الجديد ، ولهم دار نشر اسمها "إبداع" وهم منتشرون في بعض المدن المختلفة في اسطنبول وبورصة وأنقرة وفي مناطق الأكراد في شرق تركيا[٢] .

وطورت حركات محلية إسلامية شبابية أفكارها الثورية من خلال مطالعتها لنجيب فاضل وهم ينسبون أنفسهم إليه منهم جماعة تسمي نفسها "بالثورية" ويصدرون مجلة اسمها "AK Dogus:Islamci Militar Dergi"[٣] ،

---

(١) عن نجيب فاضل راجع: محمد حرب ، الصراع بين الفكر الإسلامي والمادية في تركيا المعاصرة ، م . س ، د . ص ١٧ - ٣٢ وأيضا: Yasin Aktay, Body, Text, Identtity, Op. cit, ٢١٩ - ٢٢٥ .

(٢) حوار للباحث مع عمر دوزان في اسطنبول في شهر اكتوبر عام ٢٠٠٣ م .

(٣) عن منظمة "جبهة مقاتلي الشرق الكبير الإسلامي" والتي يرمز إليها في تركيا بـ IBDA ومنظمة "جبهة مقاتلي الشرق الكبير الإسلامي المسلحة" ويرمز إليها بـ IBDA_C ويراس الأولي "صالح

وهذه أول مرة في تركيا تستخدم تلك التسمية في نهاية الثمانينيات وهم لا يزيد عددهم عن ألفين وتسبت إليهم بعض الأعمال العنيفة مثل وضع القنابل في البنوك وتفجير الخمارات والقيام ببعض المظاهرات المؤيدة لفلسطين والجزائر والبوسنة وشعارهم Barbarosa, un Izind Sunni Cezayir أي الجزائر السني على طريق "باربروس" وهم يرفضون الوهابية والشيعة ويكفرونهم حتى أنهم دخلوا في معارك مع مجموعات الشباب الراديكالية الأخري المتأثرة بالثورة الإيرانية وهم يرفضون السلفية ولا يحبون المودودي ويتوقفون في "سيد قطب" والنورسي" ومشايخ الصوفية" ولكنهم يهتمون كثيرا بأحمد بن بيللا .

ثالثا: سزائي قراقوج رائد المدرسة الحضارية :

أسس "سزائي قراقوج" جماعة أطلق عليها البعث أي "دلريش" Dirilis عام ١٩٦٠ م ، وهو يقصد هنا بعث العالم الإسلامي من غفوته وتفرقه ، وكما أوضح للباحث في حواره معه قال: "دلريش" **هي أعمق من مفهوم النهوض أو البعث إنما يمكن وصفها بالإحياء** ، وهو منذ عام ١٩٦٠ يدعو لفكرة إحياء الوحدة بين الدول الإسلامية وخلق ما يصفه "بالدولة الإسلامية العالمية" أي التي تعبر عن العالم الإسلامي كله كما عبرت عنه "الدولة العباسية" والدولة العثمانية "عثمانلي دولتي"، وهو يري أن الدولة الإسلامية العالمية هي السبيل لحماية العالم الإسلامي من الاكتساح الغربي له وأسس "سزائي قراقوج" دارا للنشر اسمها "دلريش" أيضا وأصدر أكثر من **٥٥ كتابا عن هذه القضية** .

سيرزا أوغلو "المحكوم عليه بالإعدام عام ٢٠٠١ م في تركيا وهو يوضح أن المنظمة الأولي لا تعتمد الأساليب المسلحة في تحقيق أهدافها ، وراجع إبراهيم البيومي ، الإسلام التركي ، إحياء للمشروع النهضوي المؤجل في الشرق ، النهار اللبنانية ، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٢ .

وهو يري أن الدولة الواحدة هي تعبير عن الاستجابة لأوامر الشريعة الإسلامية والحضور التاريخي لها لمدة أكثر من ١٣٠٠ سنة والتحدي المعاصر الذي يفرض علي العالم الإسلامي التوحد، وهو يري أن التمزق الذي تعبر عنه الدولة القومية الحالية هو حالة مصطنعة ويمكن تغييره وأن المثقفين والمفكرين هم الذين يمكنهم القيام بذلك، ويري أن الدولة الإسلامية هي تعبير عن الملة والأمة ويري أن الملة هي التعبير الظاهر عن الحضارة والأمة ويفهمها علي أنها دينية "ملة إبراهيم"، والملة هي قماشة واسعة لكل المسلمين من ناحية ولغيرهم من ناحية أخري في سياق "الدولة الإسلامية العالمية الكبيرة الواحدة"(١).

ويري أن "العمق" في العمل السياسي هو الأهم من السطح، فالأحزاب السياسية التي تطفو علي السطح تذهب وتأتي ولكن العمق هو البنية التحتية التي تستند إليها، والبنية التحتية من وجهة نظره هي خلق رؤية وثقافة عامة عبر التربية لجيل من الشباب يؤمن بأهمية الدولة العالمية الإسلامية الواحدة التي تجعل الشباب يؤمن بأن وطنه هو كل العالم الإسلامي وليس مصر أو تركيا أو إيران.

ويقول كما كان عندنا في الحضارة الإسلامية "إحياء لعلوم الدين" في مواجهة النزعة الكلامية والفلسفية، فنحن بحاجة إلي "إحياء علوم المدنية وروح الحضارة الإسلامية" وهو يقول الحركات الإسلامية ركزت علي الإيمان والاعتقاد ونحن نركز علي المرتكز الحضاري.

(١) حوار مع الباحث بمكتبه في اسطنبول عام ٢٠٠٣ في شهر أكتوبر وراجع أيضا سعد عبد المجيد، سزائي قراقوج يحلل وينتقد التجارب الإسلامية التركية، علي موقع إسلام اون لاين نت بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٩ وهو من مواليد عام ١٩٣٦، طبع من كتابه "الإحياء الإسلامي ثمان طبعات وحوكم بسببه عام ١٩٦٧م.

نحن نتحدث عن الإحياء الحضاري ، وهو يري أن الخط الإسلامي يكمل بعضه بعضا ، فسبيل الرشاد التي أصدرها مجموعة من العلماء عام ١٩٢٥ م توقفت في العهد الجمهوري وكانت تهدف للدفاع عن الإسلام ثم عادت للظهور مرة أخري عام ١٩٤٥ م ، ثم ظهر "نجيب فاضل وحركة الشرق الكبير" ثم "دليرش حركتي" ، وكلها تصب في اتجاه واحد ، فمجموعة النور تركز علي رسائل النور "وقضايا الإيمان ، وحركة الشرق الكبير تركز علي الجانب النفسي والروحي وتدعو للمقاومة ، وسبيل الرشاد تدعو لفهم الشريعة والوعظ وشرح مفهوم الإسلام .

وأسس حزبا سياسيا عام ١٩٩٠ اسمه "ديرليش" أيضا استمر لمدة سبع سنوات ثم أغلق ، و يري أن في تركيا خطين رئيسيين منذ عصر التنظيمات والمشروطية:

الخط الأول هو خط الاتحاديين والذي مثله في تركيا بعد ذلك الحزب الجمهوري فهو استمرار للخط الاتحادي .

وما أطلق عليه هو خط المخالفين ومثلهم الحزب الديموقراطي وحزب العدالة وحزب الوطن الأم وهو ما يطلق عليه الديموقراطية المحافظة ، فالدولة والعسكر يسمحون فقط بهذين الخطين أو الاتجاهين السياسين ، وهناك تياران آخران خارج ماهو مسموح به و هما التيار اليساري (الاشتراكي والشيوعي) والتيار الإسلامي . . وهذان التياران وفق وجهة نظره يتعرضان للإقصاء والغلق فتنشأ أحزاب ثم تغلق[1] .

يفرق بين الأحزاب الإسلامية والأحزاب السياسية ، ويري أن الحزب الذي أنشأه باسم "ديرليش "هو حزب إسلامي بينما أحزاب "اربكان" هي

(١) حوار الباحث مع سزائي قراقوج بمكتبه في اسطنبول ، سبتمبر ٢٠٠٣ م .

أحزاب سياسية لأن من انشأها وأسسها لم يكونوا جزءا معبرا عن الدعوة الإسلامية ولكن بوصفهم سياسيين .

ويري "سزائي قراقوج" أن حركة إنقاذ العالم الإسلامي التي بدأت في نهاية القرن الثامن عشر عندما بدأت الدولة العثمانية في الضعف فشلت لأنها استلهمت الأفكار الغربية في الوقت الذي يسعي فيه الغرب لتفكيك العالم الإسلامي والدولة العثمانية ، وهو يري أن حماية مقدرات العالم الإسلامي وموارده مرهونة بقيام تجمع إسلامي واحد يكون تعبيراً عن الإحياء الإسلامي ، و يري أن التوجهات التي تمثلها الدولة القطرية عاجزة عن حماية العالم الإسلامي في مواجهة المطامع الغربية لأنها لم تفكر في المستقبل ، وكان تفكيرها منصباً علي اللحظة الحاضرة ، التفكير في الغد هو ما يمكن أن ينقذ العالم الإسلامي وهو مهمة الساسة والمثقفين معا . ويضيف أن المراهنة علي انضمام تركيا إلي الاتحاد الأوروبي هو نوع من الخيال وهو ليس أمرا جديدا ، فرجال التنظيمات راهنوا علي الغرب والتوجه إليه ولكنهم فشلوا .

و يؤكد دائما علي أن الوضع القائم هو حدود مصطنعة بين الممالك والشعوب الإسلامية صنعها الأعداء ، ومن عوامل إنقاذ العالم الإسلامي الوصول إلي قناعة بأن ماهو قائم ليس حقيقة ، الحقيقة هي النظر لبلادنا وأوطاننا ومدننا علي أنها ملك لنا جميعا وأن الواقع مصنوع ، وهو وهم التخلي عنه هو طريق الإنقاذ للعالم الإسلامي .

و يري أن الصراع القائم اليوم بين العالم الإسلامي وخصومه الغربيين هو صراع حضارات وحروب حضارية وهذه ليست قائمة اليوم ولكنها من الماضي ، توينبي "أشار إلي أن الأوضاع القائمة في العالم الإسلامي هي نتيجة طبيعية لتمزق وانهيار الدولة العثمانية (فلسطين نموذجا) واليوم يتكلم "هنتنجتون" عن صراع الحضارات . منطلقاته في هذا منطلق الاحتلال

والاستعمار ولكنه بالنسبة لنا إنقاذ ودفاع عن أنفسنا وليس بقصد الاستعمار والاحتلال، ولكي تدافع عن أنفسنا لابد من وحدة إسلامية لأنها السبيل الوحيد للدفاع عن النفس والمواجهة وتركيا لا يمكنها أن تنقذ نفسها وحدها[1].

ويقدر ما كان "قراقوج" رائدا في الشعر والأدب وصاحب مدرسة أدبية إسلامية مهمة فإنه كان رائدا أيضاً في الفكر الإسلامي فأصدر كتابين مهمين الأول بعنوان "انبعاث الإسلام من جديد" والتكوين الاقتصادي للمجتمع المسلم" عام ١٩٦٧م، وصودر الكتابين وقدم للمحاكمة عام ١٩٧٢ وصدر عليه حكم بالأشغال الشاقة ولكنه عام ١٩٧٤ م صدر عفو عام أنقذه من السجن. وفي نهاية كتابه "اقتصاديات مجتمع الإسلام".

يقول "علي الجيل البطل تخلص المجتمع الإسلامي من قبضة الرأسمالية الغربية والشيوعية أن يبدأ برنامجاً إسلاميا ينفذه كالتالي "إزالة المؤسسات الاقتصادية الغربية العالقة بجسد المجتمعات الإسلامية كالقمل، ووضع القواعد التي تحرم الربا بكل أشكاله وجمع الزكاة كضريبة اجتماعية تحقق العدالة في التوزيع والاستفادة من المواد الخام بأحدث الطرق .. وتحقيق انفتاح اقتصادي بين الدول الإسلامية كافة عن طريق إقامة سوق إسلامية مشتركة حيث يتم تبادل العمالة والمواد الخام، بيد أنه لتحقيق كل ذلك يجب أن يكون هناك مجتمع إسلامي به كل المقومات الإسلامية يرتكز على مبادئ تقر في القلوب بحيث تري العامل مسلما والمثقف مسلما، والخلاصة أن يقبض كل منا علي إسلامه بيده[2].

---

(١) نفس المرجع.

(٢) عبد الرازق بركات، أربعون ساعة من الخطر، القاهرة، دار الزهراء للنشر، ١٤١٢/ ١٩٩٢، ص ٢٨٦ - ٢٩٠، واحمد بهجت، الأهرام، ٧يناير ١٩٩٣ م وأيضا:

Yasin Aktay, Body, Text, Identtity, op. cit, p. 225 - 234.

فنحن أمام مفكر وشاعر أصيل يعبر في وقت مبكر عن شمول الإسلام كمنهج وقدرته علي تنظيم أوضاع الحياة الاقتصادية عبر نظامه الاقتصادي المتميز والمستقل عن النظم الاقتصادية الأخري المطروحة علي العالم في ذلك الوقت وهما النظام الشيوعي والرأسمالي ، كما أنه طرح النظام الاقتصادي الإسلامي كنظام فرعي داخل نظام كلي هو الإسلام لا يمكن النظر إليه معزولاً عن العقيدة والأخلاق والعبادات والنظرة الإسلامية للحياة .

المثقف التركي يعود إلي الإسلام كنظام للحياة وللدنيا والمعاش والاستخلاف وللإنسان وهو يريد أن يدحض ما يروجه النظام العلماني من عجز الإسلام كنظام للحياة الحديثة ، العودة للإسلام كانت وسيلة المثقف الإسلامي للاحتجاج علي النظام العلماني ورفضه للدولة الكمالية والأيديولوجية الفاشية التي كانت تعبيراً عنها .

ثالثاً : أحمد داوود أوغلو رائد المدرسة المؤسسية :

يعبر "أحمد داوود أوغلو" عن الجيل الثالث في الحركة الإسلامية التركية كما أوضحنا – وهو من مواليد مدينة "قونية" عام ١٩٥٩ م ويمكن وصفه بأنه رائد المؤسسية في أوساط المثقفين الإسلاميين الأتراك فهو هنا لا يعبر عما أطلق عليه "ياسين أقطاي" في رسالته المهمة للدكتوراة "دياسبورا"[(١)] المثقف

(١) تستخدم الدراسات الثقافية مفهوم "الدياسبورا" بمعني المتحدثين باسم مواطنيهم الذين لم يبرحوا أرض الوطن ، ومن ثم لم يعد المفهوم يشير فقط إلي المهاجرين بعيداً عن أوطانهم وإنما المواطنين الذين احتلوا المواقع الخلفية وأصبحوا مهمشين ، ومن هنا فإن الدلالة التي يعنيها هنا مفهوم الاغتراب أو الشتات بالنسبة للمثقف التركي يعني تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ضد هويته وضد ثقافته بحيث أصبحت ثقافته مهمشة ووجوده نفسه ومن هنا شعوره بالاغتراب وهو داخل وطنه الذي لم يعد يعطيه معني الوطن وراجع في الموضوع: زيودين سارداز وبوريون فان لون ، الدراسات الثقافية ، ترجمة وفاء عبد القادر ، مراجعة وإشراف وتقديم إمام عبد الفتاح إمام م . س ، ذ ، ص ١٣٧ .

التركي "وإنما يعبر عن تجذر وجوده داخل مؤسسات الحكم وإدارة الدولة .

هـنا الجـيل الـذي يمثله " أحمد داوود أوغلو " ليس هو جيل اغتراب المثقف التركـي داخـل وطنه بعد سقوط الخلافة الإسلامية ولكنه جيل جديد يتجاوز هذا الاغتراب .

فأحمد داوود أوغلو "هو أول شخص من خارج النخبة العلمانية يخترق وزارة الخارجية التركية ليكون كبير مستشاري رئيس الوزراء ووزير الخارجية بـرتبة سفير وفي كتابه الأشهر "**العمق الاستراتيجي** " يتحدث داوود أوغلو "عن السياسة الخارجية التركية وكيفية تحول تركيا من دولة طرف أو هامش إلي مركـز استناداً إلي ميراثها التاريخي والثقافي وموقعها الجيوبوليتكي فهو يقول "بعد الحـرب العالمية الثانية وجدت تركيا نفسها بميزان العولمة والإقليمية في شكل غير مـؤهل مـن الناحية الاستراتيجية والنفسية وذلك عندما تأكد لها أنها غير مؤهلة حتي مع الوضع في الاعتبار تراكمها المعرفي والنفسي بالشكل الـذي يـؤهلها لعمـل تكتيكي أو لوجيستي وهو الدور الذي تخلت عنه تركيا وهـي تـواجه مـشكلات تـتعلق بـالأمن والـسياسة الخارجية بشكل جاد في مـناطق تقـع خـارج حـدودها مثل البوسنة وأذربيجان ، وهو ما وضع تركيا أمـام حقـيقة أنها مضطرة لإعادة تقويم مقاييس الثقافة والجغرافيا والاقتصاد والـسياسة والأمـن والتحـرك من خلال الموقف الذي كشف مرة أخري عن مكانـتها الدولـية"[1] . ويـضيف "يمكن لتركيا أن تكون ذات إمكانيات تشكل مجـال نفـوذ ذاتـي وتقـوية مكانـتها الدولـية في القرن القادم إذا مااستطاعت الـتجديد الـسياسي الداخلـي الراسـخ والمؤثـر مـستفيدة مـن إمكانـياتها الجيوبوليتكية والجيواقتصادية وميراثها التاريخي الغني وعن هذا الطريق فقط

(١) أحمد داوود أوغلو ، الدولة العميقة ، Stratejik Derinlik حصلنا علي بعض فصول من الكتاب باللغة التركية ولكن بدون بيانات نشر وقمنا بترجمتها من ص ٧٩ – ١٠٠ .

" يستمر لتوضيح منظوره الجديد للعلاقات الدولية بقوله: " رغم التغيرات الديناميــة الـتي شـهدها النظام الدولي في السنوات الأخيرة ، فقد ظلت تركيا في مظهرها الخارجي ثابتة بمنأى عن التغيير سواء باعتبار مكانتها في العلاقات الدولية أو بنائها الداخلي . . . ورغم أنه يمكن القول أن كل الأحزاب السياسية سرعان ماأصبحت في حالة اختناقات حادة فإنها لم تقطع خطوات تحقق تغيرات ثقافية وسياسية واقتصادية بالمعنى الحقيقي والنظام الذي رسمته النخبة الحاكمة لتركيا لم يتلاءم مع المثالي والمتوقع المتعلق بحقيقة الدور الملائم للمجتمع التركي والموروث التاريخي ، وصار المجتمع التركي في محاولة للتعرف من جديد علي ذاته وهذه المحاولة هي امتداد طبيعي لأزمة الهوية التي يعيشها ، فقد أفلست سياسة فرض الهوية التي تنحاز لأوروبا والتي دأبت عليها النخبة السياسية منذ مايزيد علي نصف قرن .

ولم يكن هذا الإفلاس ذا جانب واحد فرغم كل الضمانات التي أعطتها النخبة ضد الهوية الإسلامية فإن أوروبا لم تنظر إلي المجتمع التركي بوصفه قطعة من أوروبا ، كما أن الانتظار علي أبواب أوروبا لا يمكن أن يتلاءم مع المجتمع التركي الذي يشعر بشكل قوي بهويته التي تكونت من موروث تاريخي قوي هو صاحبه ، وكان فرض الهوية المعمول به في السياسة الداخلية هو عبارة عن بيئة ضاغطة ترفض كل أنواع التعددية والخيارات ، أما تأثير فرض الهوية علي السياسة الخارجية فقد تمثل في وجود سياسة خارجية ذات جانب واحد . . وتبدو تركيا الآن أكبر من أن تقوم بدور الجسر بين الشرق والغرب فحسب . . . وأصبح المثار هو المصير الذي ينتظر أي مجتمع يرضي لنفسه أن يقوم بدور الجسر متجاوزين بذلك عن نفسية تثق في هويتها بقوة"[1] ، أولئك حققوا

(١) عن علاقة الهوية بالسياسة الخارجية راجع: م . حاقان يافوز ، الهوية التركية والسياسة الخارجية: صعود العثمانية الجديدة ، مراصد ، السنة الأولي ، ع ١ ، شتاء ١٩٩٩ ، ص ٧ حيث يري أن الهوية

إنعاش المدنية التي فتحت أفق الإنسانية ، أما الدولة العثمانية فقد قدمت نظاماً عالمياً خاصاً بها في مفهوم العلاقات الدولية ، وكونت مدنية جديدة بنظرية الإسلام الحاكم وبمفهوم يري أن في التنوع ثراء وليس صراعاً ، وذلك في منطقة هي أكثر المناطق في تاريخ المدنية الحديثة تتصف بالتنوع وعدم التجانس .

وفي موضع آخر يتحدث "داوود أوغلو" عن علاقة الموروث التاريخي والثقافة السياسية لتركيا فيقول "**أهم عامل تاريخي يفرق بين الثقافة السياسية لتركيا وغيرها من المجتمعات هو ذلك الموروث التاريخي** فتركيا كانت مركزاً لحضارة أسست نظام سياسي خاص بها في الماضي ، وقد جلبت الحضارة الجديدة جبهة ضد هذا المركز السياسي وجعلته يفقد علاقته بمرور الوقت ويؤثر علي البنية السياسية . . . العنصر الأساسي الذي يفرق بين الثقافة السياسية التركية وبين المجتمعات الأخري هو ذلك **التوتر الموجود بين عناصر الاستمرار التاريخي الذي يهب من العصور السابقة ويستمر تأثيره في المجتمعات وبين الانكسار التاريخي الراديكالي الذي يعد الأساس الأيديولوجي للنظام السياسي** ، ولا يوجد ذلك الانكسار التاريخي الذي يوجه النظام السياسي في أي مجتمع وبين المؤسسات والهوية التي تحقق الاستمرارية في البنية التحتية الثقافية المؤثرة في

هي أساس المصلحة القومية ، والعثمانية الجديدة التي رفع لواءها تورجوت أوزال يقع الإسلام في قلبها يقول ". . . . أعتقد أن أقوي العوامل المحددة للهوية في هذا المجتمع هو الإسلام ، فالدين هو الذي يؤلف بين مسلمي الأناضول والبلقان ، إذن فالإسلام هو الرابط القوي الذي يمكن من التعايش والتعاون بين مختلف الجماعات المسلمة ، فأن تكون تركيا في الفضاء العثماني السابق يعني أن تكون مسلما أو عكس ذلك ، ص ١٢ ، ويلعب المثقفون الإسلاميون دوراً مزدوجاً فهم من ناحية يفهمون الأحداث الدولية من خلال الإطار الإسلامي الثقافي الذي صنعوه ثم يعيدون تفسير المفاهيم والرموز الإسلامية في علاقة بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ص ٢٢ ، تغلغل أشخاص متدينين في أعلي المناصب في مختلف مستويات الدولة أصبح له تأثير مهم علي إعادة صياغة المصلحة القومية ، ص٢٩ .

المجتمع كما هو في تركيا ففي حالة الثورة الفرنسية والبلشفية والمجتمع الياباني الذي اعترته رغبة تجديد إلي حد الولع، لكنه في كل هذه الحالات لم يحدث ذلك الانكسار التاريخي الذي محا عناصر الاستمرارية مثلما حدث في السياسة العثمانية – التركية[1].

. . . المشكلة الأساسية التي تعيشها تركيا اليوم هي مشكلة الانسجام والتوافق بين موروث الثقافة السياسية وبين النظام السياسي الذي تأسس علي طلب الالتحاق بمحيط حضارة أخري من قبل النخبة السياسية الحاكمة . . . "

و يري أن الحضور التاريخي للموروث بدأ يعبر عن نفسه بقوة في تركيا في السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي بديناميه جديدة تتفق مع معطيات مابعد الحرب الباردة سواء علي المستوي الخارجي أو الداخلي ، فالعثمانية الجديدة كما عبر عنها "تورجوت أوزال" ، والإسلامية كما عبر عنها "أربكان" ، وفي مواجهتها اتجاه التغريب المتطرف العلماني ، وفي الانتخابات التي جاءت بحزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٣ كان ذلك تعبيراً عن وعي الجماهير التركية بضرورة التصويت للاتجاه الذي يعبر عن الاستمرارية للموروث التاريخي الحضاري من ناحية وفي نفس الوقت يعبر عن توازن معين في العلاقات الدولية يعطي الاعتبار لعلاقات تركيا بمحيطها الشرق أوسطي والممتد لآسيا الوسطي والبلقان والذي يجعل منها دولة مركز صانع للسياسة الخارجية وليس مجرد تابع أو ملتحق بسياسات الدول العظمي .

(١) راجع أحمد داوود أوغلو ، Stratejik Derinlik ، م . س . ذ ، ص٨١ – ٨٢ ولمزيد من التفصيل حول الرؤية السياسية لداوود أوغلو راجع: أحمد داوود أوغلو ، تركيا والديناميات الأساسية في الشرق الأوسط، فصلية شئون الأوسط، أكتوبر ٢٠٠٤ ، ع ١١٦ ، ص – ٦٥٣٣ والدراسة فصل من كتابه العمق الاستراتيجي: مكانة تركيا الدولية .

وكما هو معلوم فإن "داوود أوغلو" يرفض مفهوم "الحزب الإسلامي" لأن الحزب برأيه هو قوة انقسامية وليست موحدة أما الإسلام فهو عنصر موحد أي قاسم مشترك ولا يجب تقليص دور الإسلام إلي مجرد التعبير عن مجموعة سياسية أو حزب سياسي لأننا ستجد مجموعات ستذهب لاحتكار الإسلام والحديث باسمه" ويري "داوود أوغلو" أن الإحياء الإسلامي هو تعبير عن موجة إحياء عالمية للدين في جميع المراكز الحضارية الرئيسية وليس أمراً خاصاً بالعالم الإسلامي وحده، وتوقع أن هذا الإحياء سيستمر؛ لأنه استجابة طبيعية للحداثة التي سادت في الخمسينيات والتي أدت إلي إعادة الدين والأخلاق إلي الحياة السياسية، فهي رد فعل علي رفض القيم الأخلاقية التي سادت العالم خلال مرحلة التنوير والتحديث.

ويرفض "داوود أوغلو" أن يكون هناك تصنيفات للمفاهيم من منظور غربي مثل "الإسلام الليبرالي" أو "الإسلام الراديكالي"، تطلق في العالم الإسلامي أما عندما يتعلق الأمر بمجتمعات أخري مثل - المسيحية أو الهندوسية أو اليهودية، فلا نجد حديثاً عن المسيحية الراديكالية أو المسيحية الليبرالية بل نجد الحديث عن "القيم الأخلاقية التي قد تكون محافظة أو راديكالية"[1].

وهو من أسس لفكرة "الديموقراطية المحافظة" والتي تعتمد علي التكامل التدريجي بدون إخلال بالمؤسسات الاجتماعية الموجودة في البلاد والمحافظة هي سياسة الوفاق بين قوي المجتمع المختلفة، وهو يري أن المجال الحاكم للتعامل مع الواقع هو تحقيق المقاصد بصرف النظر عن الآليات التي يمكنها

(١) عبد الوهاب المسيري، انسجام القيم الثابتة والآليات المتغيرة علي الدوام، موقع الوحدة الإسلامية علي الشبكة http://alwihdaah. com/view. asp?cat=1&=1315 وهو تعليق علي حوار في الأهرام ويكلي مع أحمد داوود أوغلو نقلا عن الجزيرة نت بتاريخ ٢٧/ ١/ ٢٠٠٥.

تحقيق ذلك وهذه المقاصد هي الضروريات الخمس التي عبر عنها بحماية الحياة وحماية الفكر والدين والممتلكات وتحقيق العدل ويمكن لأي آلية أن تكون شرعية طالما حققت تلك المقاصد والقيم، وانطلاقاً من هذا يري أن مسئولية المفكرين الإسلاميين هي تفسير وترجمة النظم السياسية وآليات وقتنا الحاضر ومحاولة تحقيق انسجام وتجانس جديد بين قيم المجتمع والآليات التي يمكن العثور عليها في الهياكل القائمة، وهو بذلك يري أن الإسلام والديموقراطية يلتقيان باعتبار أن الديموقراطية آلية لتحقيق القيم المقاصدية الإسلامية، وهو يري أن هناك أربع آليات في الديموقراطية تلتقي مع القيم والمقاصد الإسلامية وهي:

- الشرعية العقلانية للسلطة السياسية.
- المشاركة السياسية كأحد سبل تكوين السلطة السياسية.
- المسئولية السياسية للقادة والمسئولين السياسيين.
- احتمال تغيير السلطة السياسية من خلال الانتخابات[1].

نحن إذن أمام نموذج واقعي للمفكر السياسي الذي يشارك في الحكم والسلطة واتخاذ القرارات السياسية لتغيير المجتمع نحو مايراه هو مواريث تاريخية كونت الهوية التركية ومن ثم نحن أمام نمط لشكل جديد من المثقفين لا يعبرون عن الاغتراب أو "الدياسبورا" وإنما يعبرون عن الاختراق الذي ينقل المجتمع إلي توازنه النفسي بدون هزات كبيرة ومن هنا اعتبرنا "أحمد داوود أوغلو" تعبيراً عن المدرسة المؤسسية في الثقافة الإسلامية التركية وإذا

(١) عبد الوهاب المسيري، نفس المرجع، ولمزيد من المعلوما ت عن فكر "أحمد داوود أوغلو" راجع فهمي هويدي، الشرق الأوسط ٦/ ٤/ ٢٠٠٥ م، ع ٩٦٢١ وأيضا محمد نور الدين، منظر الاستراتيجية التركية الجديدة أحمد داوود أوغلو، تركيا من بلد طرف إلي بلد مركز، السفير ١٢/ ٨/ ٢٠٠٤.

كان الحزب الذي يمثله لا يصف نفسه بأنه حزب إسلامي لكن "أوغلو "هو تعبير عن المثقف التركي المسلم الذي يؤسس لاسترداد المجتمع التركي لتكامله واتزانه عبر ماهو قائم وفي حدود الممكن .

رابعا : عصمت أوزال والنظام الإسلامي المستقل :

"عصمت أوزال "كان يسارياً ثم ترك اليسار وأعلن أنه تحول إلي الإسلام ، وهو أديب وشاعر وفيلسوف ويطرحه دارسو الحركات الإسلامية في تركيا علي أنه المناظر لسيد قطب في مصر بحيث يمكن المقارنة بينهما ، وكان له تأثيره القوي ولا يزال علي التيارات الإسلامية والفكرية في تركيا .

والسؤال الجوهري لدي "عصمت أوزال "هو كيف يمكن للمسلم أن يحقق وجوده كمسلم بعد سقوط الخلافة الإسلامية ؟ وفي ظل نظم علمانية ، فلم تكن الخلافة فقط مجرد تعبير عن الجسد السياسي لعالم الإسلام والمسلمين بل كانت هي التجسيد الحقيقي لوجود الأمة والشريعة ذاتها ، بحيث أن غيابها يعني تغيير صفة العالم الذي يعيش فيه المسلم ، فلم يعد العالم الذي يعيشه المسلم بعد سقوط الخلافة يمثل داراً للإسلام بل أصبح داراً للحرب ، ومن هنا حالة "الدياسبورا "أي الاغتراب التي تم التعبير عنها في عالم ما بعد الخلافة ، كما عبر عنه المثقفون الإسلاميون في تركيا .

ويتحدث "عصمت أوزال "عن الترابط القوي بين اختفاء دولة الخلافة وبين الحداثة والعلمنة التي أصابت عالم الإسلام وفصلت بين الثقافة الإسلامية وبين الساسة الإسلاميين حتي إن أولئك الذين يعملون لإحياء المجتمعات الإسلامية عبر إعادة تجسيد الوجود السياسي للمسلمين فإنهم لا يتحدثون عن عودة الخلافة مرة ثانية ، ويبقي السؤال المركزي في فكر "عصمت أوزال "هو كيف يمكن للمسلم أن يتعامل مع عالم ما بعد سقوط الخلافة؟ .

وإذا كان سيد قطب أعطي أهمية للنظرية علي الممارسة فإن "عصمت أوزال" تحدث عن صياغة الممارسة الإسلامية في الواقع العملي ، وهو يري أن هناك نظاما عالميا مسيطراً وهذا النظام العالمي له حضوره القوي وتأثيره علي حياة المسلمين وتظمهم وعاداتهم ، ومن ثم فهو يري أن مقاومة هذا النظام تفرض علي المسلمين أن يمتلكوا هم نظمهم الخاصة ، وهو يري أن الجمهورية الكمالية ليست إلا استجابة لمطالب النظام العالمي وأنها وظفت تركيا من أجل الموقع المحدد لها والمطلوب منها في النظام العالمي .

وفسر التحولات التي شهدتها تركيا نحو التعددية وظهور أحزاب وحكومات يمينية علي أنها مطالب الكمالية للبقاء والاستمرار، وقرأ ما قدمه "حزب الوطن الأم" بقيادة أوزال علي أنه إحياء للكمالية ، بل إنه ذهب إلي أن حكومة " أربكان " ومشاركتها في النظام الجمهوري ليست تعبيراً عن مقاومة للإسلاميين بقدر ماهي استجابة للمطالب الكمالية ، ومن ثم فهو يري استمرار المقاومة من جانب المسلمين وليس الاستيعاب داخل ماكينة النظام السياسي المرعبة ، وهو يفسر تراجع التصويت لحزب الشعب الجمهوري باعتباره أدي مهمته التي تبدو "موضة قديمة" لم تعد "الدولة الكمالية" بحاجة إليها بعد أن تشربت مؤسساتها العلمانية ولم تعد بحاجة لحزب يدافع عنها .

كما أن النظام أصبحت لديه القدرة والخبرة علي أن يبقي مسيطراً بما في ذلك استيعاب أولئك الذين يقاومونه ، ومن ثم فهو يري أن وجود نظام سياسي مستقل للإسلاميين في تركيا كتعبير عن هو يتهم هو نقطة فارقة في تفكيرهم في عالم ما بعد الخلافة . ذلك لأن المسلم في تركيا مواجه بدولة وبنظام سياسي ذات طبيعة غير شخصية ومن ثم فهو يتدخل في كل لحظة وفي كافة التفاصيل التي تخص الناس ، كما أن كل الطرق التي جاءت من خارجه محاولة مقاومته تم السيطرة عليها وإجهاضها ، ومن ثم "فعصمت أوزال" لديه

موقف متشائم من النظام والدولة التركية وهو يدعو إلي ضرورة التسلح بقدرة لا متناهية من أجل التغلب علي نزعة التشاؤم هذه .

ويتساءل " أوزال " دائما عن كيف يمكن للمسلم أن يبقي متسلحا بنزعة المقاومة في مواجهة نظام شيطاني كهذا ، إنه يري أن ذلك ممكن فقط برفض الاستيعاب والبقاء داخل هذا النظام ، النظام يمكن أن يهزم فقط بعناصر من خارجه حتي لو لم تكن علي علم بمنطقه ، ومن ثم فإن الإسلاميين لن يمكنهم تحقيق أي انتصار علي النظام من الداخل[1] .

هو لا يدعو إلي نظام سياسي بديل وإنما يدعو إلي تبني معتقدات تدين النظام وتدمغه بعدم الشرعية وذلك غير ممكن إلا عن طريق الإسلام الذي يمكنه أن يصف هذا النظام من خارجه بالكفر الذي لا يعني فقط الإلحاد وإنما يعني إخفاء ما هو ظاهر ، ومن ثم فإن بقاء الإسلام والتقاليد الإيمانية واضحة لاشية فيها لتصم النظام بأنه لا يعبر عن الإسلام هو أحد أهم أدوات المقاومة وفق " عصمت أوزال " ، إنه يدعو إلي الرفض علي مستوي العقل والشعور أو بالتعبير الإسلامي علي مستوي العقيدة والإيمان .

و يري أن السنة النبوية هي أحد المصادر المهمة لمقاومة النظام من خارجه عبر إحياء التقاليد الإيمانية في الممارسة اليومية للناس ، ومن ثم يمكن بناء جسد اجتماعي بل وهوية سياسية تستند إلي المصادر الإسلامية الصحيحة بعيداً عن التعصب لجنس أو قومية .

إنه يعود ليقول: إننا نعيش في دولة " الدياسبورا " تلك الدولة التي لا تحكم بالإسلام ولا تمكن الناس من ممارسة حياتهم وفق الشريعة ، إنها دولة

---

(١) عن عصمت أوزال ورؤاه الفكرية والفلسفية راجع:
yasin Aktay، Body, Text, Idenitty, The Islamist Discource of Authenticty in Modern Turky, Op. cit, pp255 - 269.

ما بعد الخلافة ، ومن ثم فممارسة العبادات والشعائر الإسلامية خارجها وقبل ذلك كله الاحتفاظ بالعقيدة والإيمان المستندة إلي الإسلام الصحيح هي وسيلة المقاومة .

ولأوزال مواقف قوية تجاه النخب المتغربة وهو يري أن "في تركيا أمتين ولابد من توحيدهما" واحدة تلك التي تحكم والأخري المحكومة وبينما الأولي تعبر عن النظام العالمي فإن الثانية تعبر عن الداخل ومهمة الفئة الحاكمة أن تبقي المحكومة تحت سيطرتها في سياق النظام الدولي .

وله مواقف حادة من العلمانية فحين تحدث البعض عن ضرورة عقد اجتماعي علماني للجميع ، قال "تركيا ضد الإسلاميين لأنها في حاجة لسماع صوت هذه الأمة منذ عام ١٩٤٥م، والآن تتحدثون عن حوار بين الإسلاميين والعلمانيين ، هؤلاء الذين قاتلتهم هم أنفسهم الذين يحاولون استعادة حقوقهم الأساسية منذ عام ١٩٤٥ م ، تلك الحقوق التي اغتصبت من قبل المجموعة التي رفعت شعار تحديث تركيا بإسقاط الخلافة وتأسيس الجمهورية .

والآن تحت شعار العقد الاجتماعي تريد استعادة المواقع التي حققها الإسلاميون منذ عام ١٩٤٥م ، والتي أسقطت فترة الحزب الواحد ، قبل الحديث عن عقد اجتماعي علماني علينا الحديث أولا عن الانتهاكات التي تعرض لها الإسلاميون وعلي الجميع أن يتساءل ماذا حدث؟ نحن لم نثأر بعد لأنفسنا "، وهو يجادل حول أن العلمانية أخضعت المسلمين تحت سيطرتها باسم سيادة الدولة القومية ، ثم هي تأتي اليوم لتتحدث عن التوفيق والتصالح ، إن ذلك معناه مكافأة المخطئ ، ويتساءل هل ناضل أحد من الناس من أجل العلمانية أم أنها فرضت عليهم قسراً من جانب السلطة ، إننا هنا في تركيا نبدو وكأن شخصا سرقت نقوده ثم اعترف من سرق بالسرقه ، فهل نتوقع من الشخص

الذي سرقت نقوده أن يقول حسناً سوف أشارك في الأموال المسروقة بمجرد المشاركة فقط ، إن الشخص الذي له الحق في استعادة هذه الأموال هو مالكها الأصلي والحقيقي"[1].

وتطرقت مؤلفاته وكتاباته المتعددة والواسعة الانتشار في تركيا للكتابة حول قضايا ذات طابع فلسفي مثل العلاقة بين الحضارة والاغتراب والتكنولوجيا والتي تدعو إلى مقاومة مفاهيمها – كما تطرحها الحضارة الغربية – عن طريق التمسك بالطريقة الإسلامية في الفهم والتفكير ، وهو يري أن هذه المفاهيم الثلاثة هي تعبير عن System في ذاتها ولكي يمكننا كمسلمين التفكير وفق الطريقة الإسلامية الصحيحة فإنه لا بد من مواجهة هذه المفاهيم الثلاثة وتحديد موقفنا كمسلمين منها .

ويري أن التكنولوجيا تنحو بالإنسان المعاصر بعيدا عن المفهوم الحقيقي للإنسانية فيما يطلق عليه مفهوم الاغتراب Alienation والذي يمثل أحد المفاهيم الرئيسية في العلوم الاجتماعية الغربية وهو يعبر عن اكتفاء الذات واستقلاليتها ومن ثم فمواجهتها لمحنة أو حادثة تنزع منها صفتها الإنسانية بقدراتها الطبيعية ، ويتبنى "أوزال" الرؤية الإسلامية للإنسان والتي تدعو إلى فكرة الاستعلاء علي الجانب المادي في الإنسان وقيود الطبيعة والظروف التي يوجد بها عن طريق علاقتها الروحية والعقدية مع الله سبحانه وتعالي ، فالاغتراب في مفهوم "أوزال" هو رحلة للهروب من الظروف الطبيعية المسيطرة ، وابتلاء الإنسان كخليفة لله هو عين مايحقق له صفته الإنسانية لأنه ورث عن الله شيئاً غير الطبيعة المادية له ، ووفقا له فإن الكلمة العربية التي تعني الإنسان مشتقة من التزامل والمرافقة والاجتماعية والجمال والصداقة واللطف ، ومن

(1) Ibid, 269 - 272.

بين كل المخلوقات فإن الإنسان وحده هو خليفة الله ، فالاغتراب الذي يعني أخذ الإسلام بقوة يكون أمراً مرغوباً فيه وليس شيئاً سيئاً ، هو يؤكد على المفهوم الإسلامي للإنسان والذي يعني عنده دائماً الوعي بعدم التصالح مع الكفر أو التهادن معه والاعتقاد أن وعد الله حق وأنه لا محالة قادم"[1].

"عصمت أوزال" تسيطر عليه فكرة النظام System والتي تعني تعبيرات ثلاث هي النظام العالمي ، الحضارة العالمية ، النظام الداخلي وهو يرى أن المقاومة هي الوسيلة الوحيدة لهذه المستويات الثلاث عن طريق إحياء العقيدة الإسلامية والإيمان بالله وتصديق وعده وإحياء الممارسات الإسلامية التشريعية والتعبدية في الحياة العملية للمسلم والوعي الدائم بخطورة الكفر وعدم التهادن أو التصالح معه ، ومن ثم فهو يقول بضرورة استقلال المسلمين بنظام خاص لهم لكي يمكنهم مقاومة النظام المسيطر عليهم بمستوياته الثلاث ، ومن ثم تمثل فكرة "الدياسبورا" تعبيراً عن عقيدة لديه تقول إن الحق ومنهج الأنبياء والرسل لا بد من انتصاره في النهاية[2].

خامسا : مثقفون وتيارات إسلامية أخرى :

هناك مثقفون إسلاميون من تيارات مختلفة فكرية وثقافية في تركيا ولهم تأثيرهم في الواقع الاجتماعي والثقافي تركيا وأهم هذه التيارات وهؤلاء المثقفون:

١ - اليسار الإسلامي .. التيار العقلاني :

هم متأثرون بفكر حسن حنفي في مصر وفكر فضل الرحمن في باكستان ويطلقون على أنفسهم "اليسار الإسلامي ، ومعظمهم أساتذة في كلية الإلهيات

(1) Ibid, pp273 - 277.
(2) Ibid, pp277 - 279.

بأنقره ويصدرون مجلة "إسلاميات" وللتعرف علي أفكار هذا الاتجاه نرصد الموضوعات والقضايا التي تعرضت لها هذه المجلة، من هذه القضايا "الإسلام والديموقراطية" و"التصوف والصوفية" و"العثمانيون والدولة العثمانية" بمناسبة مرور ٧٠٠ سنة علي تأسيسها، قضايا المرأة، الاستغلال الديني أو استغلال الدين، عدد خاص عن "عيسي عليه السلام" بمناسبة مرور ٢٠٠٠ سنة علي ميلاده، رئاسة الشئون الدينية ودورها وفعاليتها ونقد أعمالها، قضية الحجاب "، مشكلة علمانية القيم الدينية وأثرها علي الفكر الإسلامي، الخطابات الدينية في تركيا، الدين والتشدد والعنف، التفسير اليساري للإسلام، التبشير والحوار، المظاهر الدينية في تركيا، السياسة والأخلاق، العولمة والدين، العلويون في تركيا وأصول اعتقاداتهم، الشريعة مفهوماً وتاريخاً وتطبيقاً"، قضايا العلوم الإسلامية وفيها تحدثوا عن القرآن والتاريخ، والتجربة الأندلسية، والإسلام والثقافة اليونانية، والإسلام والحداثة، وموضوعات أخري تتعلق بقضايا العلوم الإسلامية معرفيا ومنهجيا مثل مشكلات حول فهم القرآن وحول ثبوت وفهم الرواية الحديثية وغير ذلك من القضايا التي تتعلق بمستقبل الإسلام والفكر الإسلامي"[1].

وفي حوارنا مع الدكتور "محمد خيري" سألناه عن المعيار الذي يميزون به بين ماهو تقليدي وتجديدي قال: عدم الاكتفاء بالحلول القديمة والأخذ بالعلوم العصرية للضرورة، وهو يري أنهم يمثلون تياراً تجديدياً الهدف منه هو الأمة كلها وليست الدولة القطرية ومحاولة مواجهة التحديات الغربية والسعي لبناء نظام معرفي جديد بتفسير جديد ومناهج جديدة لمواجهة المشاكل التي تواجه

(١) حصلنا علي هذه الموضوعات والقضايا من الدكتور محمد خيري قرباش أوغلو في حوارنا معه بأنقرة في إبريل ٢٠٠٥ وعن اليسار الإسلامي التركي وتأثير فضل الرحمن عليه راجع مقال أستاذ العلوم السياسية التركي مصطفي أقيول، حجة مقنعة لتجديد الإسلام علي الشبكة العنكبوتية:
www. islamdaily. net/AR/Contents. aspx?AID=2093.

العالم الإسلامي .

وهو يقول: إنهم متأثرون بأمين الخولي في قضايا المنهج وبسيد قطب في التفسير وبحسن حنفي وفضل الرحمن في الفلسفة والفكر ، وعن نفسه ذكر أنه تأثر بموجة الترجمة للفكر الإسلامي من خارج تركيا من مصر وباكستان وإيران والتي قامت بها الحركة الإسلامية في تركيا ، ويعتقد أن إنتاج الفكر الإسلامي الجديد والأصيل لا يكون إلا بخلق جو يعتمد على النقد الذاتي ونقد الغرب ، ومعرفة العلوم الإسلامية وحدها لا تكفي بل لا بد من معرفة التقنيات الجديدة وبناء صيغة جديدة للعلوم الاجتماعية .

وقال هم بدأوا قبل عشرين سنة أصدروا مجلة جديدة اسمها "**مجلة الدراسات الإسلامية**" بتمويل من وقف إسلامي في أنقرة اسمه "**وقف التعاون الاقتصادي والثقافي التركي**" يموله أطباء متدينون واستمر ذلك لمدة عشر سنوات وتركنا هذا الوقف لأسباب إدارية ومنذ ٨ سنوات تصدر مجلة "**إسلاميات**" وجميع الأساتذة من كلية الإلهيات بجامعة أنقره ويقودهم رئيس القسم "محمد سعيد خطيب أوغلو" وتلقى المجلة اهتماما في الأوساط العلمية والأكاديمية في تركيا وتصدر أعدادا عن العالم الإسلامي ومشاكله وقضاياه من المغرب إلى أندونسيا وتستفيد من إسهامات المفكرين في هذه البلدان وتحاول إقامة علاقات معهم على المستوى الرسمي وغير الرسمي وهم بصدد تأسيس دار للنشر باسم "إسلاميات" ، لترسيخ هذه الأفكار والدعوة إليها ، والمجلة لا تمثل أي تيار سياسي ولكنها تتبنى المعايير العلمية المحكمة .

وهم يقبلون **العلمانية على مستوى الإدارة** بمفهوم الحياد تجاه الدين وينادون بمجتمع إسلامي وهم يرفضون تبني الدولة لمذهب معين كما في إيران ويرون أن **النموذج الماليزي هو الأقرب** لتوجهاتهم ، وهو يقولون بالديموقراطية ولكن عبر إشمامها بالمبادئ الإسلامية ، فالديموقراطية لا

تختلف عن الاستبداد في أيدي القلمة ، وهو يدافعون عن إعطاء حقوق واسعة للمرأة بما في ذلك العمل كقاضية و حتى كرئيسة للدولة فلا يجب منعها من المشاركة في المجتمع بشكل كامل باسم الإسلام ، وهم يتبعون أهل الرأي في الفقه الإسلامي ويقدرون أفكارًا المعتزلة و يتحفظون علي العديد من أفكار الإسلاميين في تركيا باعتبارها أفكار تقليدية من وجهة نظرهم كما في حالة موقفهم مثلا من حزب الرفاه فهم يعارضونه في كثير من أطروحاته ، ويرون المعارضة السياسية السلمية ولكنهم لا يتبنون العنف لأنه يقود إلي الفتن ، وهم يتحفظون علي دور رئاسة الشئون الدينية التركية الذي يقتصر علي إدارة المساجد وتنظيم رحلات الحج والإفتاء علي مستوي الأقضية والبلدان ونشر بعض الكتب الإسلامية ويطالبون باستقلالها عن الدولة وتوسيع اهتمامها بقضايا المجتمع ، وهم لا يرون النص في الدستور علي أن يكون الإسلام هو دين الدولة ولكن أن يكون الإسلام قوياً وحيا[1] .

وأفادتنا مصادر مستقلة أن أحد أهم أعمدة هذا التيار "يشار نوري استوك" وهو عميد كلية الإلهيات في جامعة اسطنبول وكان عضواً في البرلمان وممثلا لحزب الشعب الجمهوري ويؤمن بمفهوم الإسلام التركي المعادي للعرب والعربية بما في ذلك الدعوة لقراءة القرآن بغير العربية في الصلاة وله كتاب اسمه "البناء الجديد للإسلام Yeni Dan Yapilanma وكتاب آخر اسمه "الإسلام القرآني" Quran Islami وهو يكتب يوميا في جريدة "ستار" و يرفض الإسلاميين التراثيين ويتهمهم باستغلال الدين ويزعم أنه يفهم الإسلام الحقيقي والآخرون يستغلونه ، وهم يرفضون السنة ويتحدثون عن

---

(١) حوار مطول مع الدكتور محمد خيري قرباش أوغلو في أنقره ، ثم اسطنبول في إبريل عام ٢٠٠٥ وذلك لحضور "المؤتمر الدولي للمنظمات الأهلية في العالم الإسلامي" في اسطنبول بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠٠٥ .

تاريخية القرآن وهم يرفضون الحجاب ، وهناك أحد ممثليهم "متين أوزمير" يرفض عذاب القبر ، ويجددون منهجية علم الحديث ويرون أن تأثير الفهم السياسي للحركة الإسلامية علي تركيا يتراجع بسبب التطور الفكري للحركة الإسلامية وتأثير مفكرين ليبراليين غربيين علي الحركة الإسلامية من أمثال "نعوم شومسكي"[(١)].

ومن الواضح أن التيار العقلاني الذي تمثله مجلة "إسلاميات" كغيره من التيارات العقلانية الموجودة في العالم الإسلامي لا يحظي بقبول شعبي وتأثيره يكون في نطاق النخبة الفكرية ، لكنها بشكل عام تثير حراكاً وجدلاً بين التيارات المهتمة بالفكر الإسلامي في المجتمع ، وبظني أن مفكريها يتأثرون بانتشار الإسلام الكاسح في أوساط المجتمع وهو مايجعلهم أكثر اقترابا من فهم التيارات الرئيسية للإسلام .

٢ – اتجاه الموسوعة الإسلامية :

من التيارات الأكاديمية المهمة التي لها تأثير قوي علي أجيال الطلاب والشباب في تركيا مايطلقون عليه في تركيا "اتجاه الموسوعة الإسلامية التركية" ISAM وهذه الموسوعة هي هيئة مستقلة وإن كان الذي ينفق عليها وقف تابع لرئاسة شئون الديانة ولها مبني كبير وباحثون يعملون في مختلف التخصصات الإسلامية مثل الفقه والتاريخ والشريعة وعلاقة الإسلام بالغرب وهم – أي الباحثون – يمثلون مركز الأبحاث وهيئة التحرير التي تخدم الموسوعة ، ومعظمهم تم ابتعاثه للغرب لدراسة قضايا تتعلق بالإسلام .

يبلغ عدد المجلدات التي أنجزتها الموسوعة عشرين مجلدا ضخما لكتاب من مركز أبحاث الموسوعة وكتاب آخرين متخصصين من العالم الإسلامي

(١) حوار الباحث مع عمر توقات باسطنبول في اكتوبر عام ٢٠٠٣ م .

وتتميز مادة تحريرها بالحياد والعلمية وأهم من يمثل تيار باحثي الموسوعة "رجب شانتورك" وهو حصل علي رسالته للماجستير في "التحديث وعلم الاجتماع في العالم الإسلامي بحث مقارن بين تركيا ومصر" Islam Dunyasinda Modernlesme ve Toplumbilim ودراسته عن الدكتوراه بعنوان "تشريح شبكة رواة الحديث من ٦١٠ – ١٥٠٥ م، من البعثة وحتي وفاة السيوطي وهي باللغة الإنجليزية Narrative Social Structure: Anatomy of Hadeath Transmisson Network CE 610 - 1505.

وكما أوضح لنا "رجب شانتورك" قال "ادعائي أنه كان عند المسلمين واسطة فكرية علمية لحل المشاكل الاجتماعية وإيضاحها قبل وصول العلوم الاجتماعية الغربية وهذه الواسطة هي الفقه الإسلامي بمعناه العام. هم كانوا يوضحون المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتربوية وينتجون حلولها من وجهة النظر الفقهية واستمر ذلك حتي عام ١٨٣٩ م حيث حدث صراع بين الفقه الإسلامي وهو النموذج القديم وبين العلوم الغربية فكلاهما له منطق ورؤية مختلفة[(١)].

في البداية المفكرون العثمانيون حاولوا التوفيق بينهما وأول عالم اجتماع تركي "ضيا جوكالب" حاول تأسيس علم اجتماع من منظور أصول الفقه "أصول الفقه الاجتماعي"، وحاول تأليف أفكار "دوركهايم" بأفكار الفقهاء لإيضاح وحل المشاكل الاجتماعية، وقال بتعاون الفقهاء وعلماء الاجتماع في حل المشاكل[(٢)]، بحيث يقوم علماء الاجتماع بدارسة الحالات ويجمعوا

(١) حوار الباحث مع رجب شانتورك في مبني الموسوعة الإسلامية باسطنبول في اكتوبر ٢٠٠٣ وقد قدر لنا أن نتحاور مع العديد من الباحثين العاملين فيها مثل د. عاكف أيدين مدير الموسوعة الإسلامية

(٢) عن تطور علم الاجتماع التركي ودور ضيا جوكالب فيه راجع: رجب شان تورك، تطور علم الاجتماع في تركيا، قصة البحث عن هوية جديدة، المجلة الاجتماعية القومية، سبتمبر ١٩٨٩، ع الثالث، المجلد السادس والعشرون، ص ٧٧ – ٨٥.

المعطيات ويقدموها للفقهاء ليخرجوا الأحكام الفقهية بناء عليها .

عارضه "سعيد حليم باشا " الذي كان يدعو إلي تجديد الفقه الإسلامي بحيث يغنينا عن العلوم الاجتماعية الغربية ولكن نأخذ العلوم الطبيعية من الغرب ، فالغرب عليه أن يأخذ منا العلوم الاجتماعية والأخلاقية لأن درجة تطورها عندنا تشبه تطور العلوم الطبيعية عنده ، بينما تخلف العلوم الطبيعية عندنا يمكن مقارنتها بتخلف العلوم الاجتماعية والأخلاقية في الغرب ، هو رفض فكرة التأليف والتوفيق بين العلوم الاجتماعية الغربية والفقه الإسلامي[1] وهذه هي فكرة الصراع الجوهرية والأساسية في تركيا .

علم الاجتماع الغربي ـــــــــ صراع الفقه

النظام الاجتماعي كالأسرة والعلاقات الشخصية ، والاقتصادي كالخراج والزكاة ونظام الملة والسياسة مع العالم الخارجي كل هذا كان مصدره الفقه وأصوله ومبادئ الاستصحاب والمصالح المرسلة وغيرها وتلك كانت مسئولية العلماء ، وهذا النقاش انتهي عام ١٩٢٠ مع انتهاء الدولة العثمانية وكان من يقول بكفاية علوم الإسلام لتنظيم أوضاع المجتمع لديهم مجلة اسمها "إسلام مجموعة سي"، **وبعد الجمهورية توقف هذا النقاش الفكري لأن هناك دولة جديدة سياستها الرسمية التغريب فلا حاجة للنقاش .**

كان التركيز علي تطبيق سياسة الغرب ولم يكن هناك مجال للنقاش الفكري ، كان هناك أمل في العلوم الاجتماعية الغربية وإيمان قوي بالحل

(١) عن سعيد حليم باشا مقال قيم علي موقع الوراق بعنوان "أعلام ضائعون: سعيد حليم باشا "،
www. alwaraq. com/core/dg/ras - indetail?id=750,
وعن اجتهاداته الفكرية راجع ، محمد رشيد رضا، سعيد حليم باشا، المنار، المجلد ٢٣، الجزء٢، فراير ١٩٢٢ ، جمادي الأخرة ١٣٤٠ وذكره محمد إقبال في تجديد الفكر الديني كأحد رواد الإصلاح .

العلمي Scientisim ، فالحل هو العلوم الغربية الوضعية ، بها ستحل كل مشاكل تركيا ونتخلص من التخلف وتلحق بركب التقدم مثل الأمم الغربية .

لكن هذا لم يحصل ومرور الزمن عمل ضد تلك الفكرة وبدأ الناس يتساءلون أين الحل العلمي والعلماني الغربي وبدأ الشك في الخطاب الرسمي وهذا ما فتح الباب واسعا للبديل ومن هنا ظهر " **علم الاجتماع التركي** " الذي يقول: إن تركيا لها ظروف مختلفة عن ظروف المجتمعات الغربية ويجب أن يكون لدينا علم اجتماع خاص بتركيا وفي الثمانينيات ظهر **علم الاجتماع الإسلامي** الذي يقول إن المجتمعات الإسلامية الغربية لها ظروف خاصة ومختلفة عن المجتمعات الغربية ويجب أن يكون لنا علم اجتماع خاص كمسلمين وليس كأتراك[1] .

ورجب شانتورك " لا يوافق على أي من الاتجاهين ، لا العلوم الغربية ولا القومية التركية ولا الإسلام السياسي تصلح كإطار مرجعي وهو يستخدم مصطلح "الآدمية " أي البشر جميعا وأخذ المصطلح من الفقه الحنفي ويعتبر مرجعيته هي "العالمية " أي العالمين، الناس جميعاً ، فالعلماء العثمانيين والقدامى كان عندهم إطار مرجعي عالمي اهتموا فيه بمشاكل البشر جميعاً ، فأبوحنيفة دافع عن حقوق الآدميين وتكلم عن "العصمة الآدمية " فمن له صفة الآدمية له حقوق حفظ الضرورات الخمس من الدم والمال والنسل والعقل والدين[2] والعصمة بالإيمان أو الأمان ، وهو يرى أن الفكر

---

(١) رجب شان تورك ، تطور علم الاجتماع في تركيا ، قصة البحث عن هوية جديدة ، م . س . ذ ، ص ٩٠ - ٩٣

(٢) فكرة العالمية وتجاوز الحدود القطرية والقومية وحتى مفهوم الولاء الإيماني نجده واضحاً في الفكر العثماني فهناك فكرة الرعاية والمسئولية تجاه العالم والخلق قوية جدا في الفكر العثماني وهنا اللمحة الجديدة التي يقدمها رجب شانتورك هنا ، فكرة "الآدمية "وعصمة الإنسان وكونه إنسان أو آدمي

الإسلامي اليوم انقطع مع فكر العلماء القدامي فأصبح يهتم بمشاكله الخاصة ويقدم المسلمين علي أنهم ضد باقي البشر .

نحن نأتي من تقاليد امبراطورية . . طبيعتها القدرة علي التوليف بين الأضداد هم عاشوا قدر قدرتهم علي التوليف بين الأضداد في العناصر والأفكار والمعتقدات والأعراف والأجناس والطبقات والمذاهب والعصائب المختلفة ، وحين فشلوا في هذا انتهت الامبراطورية ، لم يستطيعوا الحفاظ علي هوية شاملة لجميع العناصر الموجودة في الامبراطورية ، أهم ميزة في الفكر التركي هو التوليف بين الجديد والقديم بين الإسلام والغرب وهذه تسمي "استراتيجية البقاء" وهذا مايجعل حزب العدالة والتنمية تعبيراً عن روح الشعب التركي ، ولذا تجد الحركات الإسلامية عندنا لم يكن لديها صراع مسلح مع الدولة أو انقطاع مع المجتمع .

ولذا العلمانية التركية هي علمانية لا تعبر عن تقاليد المجتمع التركية لأنها إقصائية ففي قضية الحجاب أكثر من ٧٠٪ يطالبون بحق المحجبات في ارتداء الحجاب ، وهو يري أن المستقبل في تركيا لمن يكون لديه القدرة علي عمل أوسع ائتلاف بين طبقات الشعب وفئاته وتياراته وقواه الاجتماعية المختلفة وكما في العلوم السياسية Big Leaders are Big Collection Buliders ، وكثير من الناس لا يفهمون كيف يدخل هؤلاء الاتحاد الأوربي وهم مسلمون ، هؤلاء لا يفهمون الطابع التوليفي والموروث التوفيقي الذي عبرت عنه الدولة العثمانية . وهو يري أن الخطاب العثماني لم يكن فيه كلمة "غرب" فهي جديدة والخطاب الإسلامي التقليدي لم يكن ضد جغرافيا أو قوم ولكنه كان ضد الجاهلية والكفر .

يفرض له حقوقا هي فكرة جديدة ومهمة رغم ان ابا حنيفة هو الذي وضعها والعثمانيون هم من مارسوها .

وهو يري أن التراث مهم في فهم الحاضر ولابد من التوليف بينه وبين المعاصرة ، فلا يمكن بناء لغة جديدة أو دين جديد أو حقوق جديدة منفصلة عن البناء الاجتماعي الموروث وعلي سبيل المثال لا يمكننا فهم القرآن بدون التراث، فالفقه يكون واسطة بينك وبين القرآن ، الأخذ المباشر من القرآن يكون هناك فجوة . . المجتمع لا يقبل هذا ، لا بد من البناء علي ماتجد في المجتمع والثقافة ونـنطلق مـن هناك وإلا تبدو كأنك مثالي لا علاقة لك بالواقع ، وحين يأتي أحد ويقول الآية تقول كذا والقرآن يقول كذا والحديث يقول كذا ، قول لهم: كيف كان فهم وتطبيق المسلمين عبر القرون لهذه الآيات والأحاديث . أنت لست الأول الذي تقرأ هذه الآيات ، ملايين المسلمين قرأوا وطبقوا . . هذا هو المنظور الاجتماعي والتاريخي المأخوذ من أصول الفقه[1] .

ويبدو أن التوليف كما قدمه لا يعني الاعتساف فعنده لا يجوز الأخذ من أصول الفقه بعض الأدلة التي توافق غرضنا ونترك الأدلة الأخرى وفق مقتضيات العصر الحديث ، فتركيز المحدثين علي فكرة المصلحة بغض النظر عن الأدلة الأخري لأنهم تصوروا أن ذلك يسهل لهم تغيير الفقه الإسلامي وتحديث المجتمع لكن أحداً لم يثق فيهم ولم يتبعهم فهذا تركيز متحيز علي جزء واحد من نظام شامل ، وهو مايقود إلي تشوش واضطراب فكري وهذا لا ينتج أصالة ، الأصالة تأتي من استعمال نظام وتطبيق قواعد من خلال آليات تفاعل داخلية بين عناصر النظام نفسه لكنه لو تشوش فهذا لا

(١) هنا رجب شانتورك يبدو تقليديا ولكنه كباحث في علم الاجتماع يري أن التواصل مع خبرة من سبق وممارسته هي السبيل الوحيد للتعامل مع الواقع والعصر الجديد ، وأحد المنطلقات التي يراجعها الإحيائيون في مصر علي سبيل المثال هي قضية تفهم الخبرة والتعامل مع التراث السابق في الممارسة وراجع مثلا كمال حبيب ، تحولات الحركة الإسلامية والاستراتيجية الأمريكية ، القاهرة: مصر المحروسة ، ٢٠٠٦ ، ط١ .

ينتج فكراً أصيلاً[1].

هذه هي أهم التيارات الاجتماعية والفكرية في تركيا وهذه التيارات بتنوعها وتشعبها وطيدة الصلة بالأحزاب السياسية فهي تبدو وكأنها القاعدة الاجتماعية لها ، وفي الحالة الإسلامية فإن هذه التيارات تمثل تعبيرات متنوعة عن الوجه الإسلامي في تركيا وهي عادة ما تقف في الانتخابات مع الأحزاب الإسلامية والتي تقف مدافعة عن مطالبها ، ومن هذه التيارات تجد الأحزاب الإسلامية مناصرين لها لا يقلون في العادة عن ٢٠٪ من المصوتين في الانتخابات المحلية أو العامة ومن هنا كان التعرض لها بالشرح وثيق الصلة بالفصل التالي وهو "الأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور الرفاه".



(١) المصلحة كدليل معتبر في الشرع وهي المعروفة بالمصلحة المرسلة وهي تلك التي تتوافق مع أدلة النظام الفقهي الأصولي ولا تعمل ضده.

هذا الفصل يتضمن اربعة مباحث:

المبحث الأول: الإسلام وحزب الشعب الجمهوري (١٩٢٢ - ١٩٤٦م)

المبحث الثاني: الإسلام والأحزاب السياسية في فترة التعددية الحزبية (١٩٤٦ - ١٩٦٠م)

المبحث الثالث: الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا بعد الانقلاب الأول (١٩٦٠ - ١٩٧٠م).

المبحث الرابع: أحزاب الملي جوروش والحياة السياسية في تركيا (١٩٧٠ - ١٩٨٠م).

الفصل الثاني:
الاحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور الرفاه

يتحدث هذا الفصل عن نمطين من الأحزاب عرفتهما تركيا قبل ظهور الرفاه ، النمط الأول عبر عنه حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه "كمال أتاتورك" وهيمن علي الحياة السياسية في تركيا منذ عام ١٩٢٣ م وحتي فترة التعددية الحزبية عام ١٩٤٦ م وهو تعبير عن الحزب الذي يعبر عن الأيديولوجية الكمالية العلمانية في صيغتها المتصلبة والتي تعادي الدين وتكرس الشمولية والعسكرة في المجتمع والدولة وترتقي بأيديولوجيتها إلي مستوي المقدس فيما عرف باسم "الدين المدني" الذي حاول به حزب الشعب الكمالي ملء الفراغ الذي خلقه بهدم كل البني والمؤسسات التي عبرت عن الدين الإسلامي .

و النمط الثاني وهو "الأحزاب المحافظة" والتي عبر عنها الحزب الديموقراطي برئاسة عدنان مندريس والذي حكم تركيا طوال عقد الستينيات وحزب العدالة بعد انقلاب عام ١٩٦٠ ثم حزب الوطن الأم بعد انقلاب عام ١٩٨٠ فهذه الأحزاب تبنت أيديولوجية مضادة للأيديولوجية الكمالية ولنمط علمانيتها العقوبية القائمة علي إكراه الناس علي السلوك الذي تقرره لهم الكمالية كأيديولوجية شمولية وطالبت هذه الأحزاب المحافظة بضرورة احترام القيم الإسلامية والتراث الحضاري للعثمانيين واحترام عادات وتقاليد المجتمع والتوصل لعلمانية إنسانية تحترم كرامة الناس واختياراتهم ولدولة تحترم القانون وتعبر عن المجتمع والشعب وفق صيغة عادلة ودستورية تساوي بين الجميع .

خبرة الأحزاب الإسلامية التي عبرت عن "الملي جوروش" مثلت مذاقاً جديدا فهي أكثر من كونها حزبا محافظاً ؛ لأنها تحمل مشروعا يتواصل مع المرجعية الإسلامية بشكل واضح لا لبس فيه ، وهي تعادي الكمالية والعلمانية وتسعي لتغيير قيم المجتمع ومؤسساته لتعبر عن مفاهيمها النهضوية التي تختلط فيها القومية بالإسلام لكن المرجعية الإسلامية لها تبقي هي الأعلي .

قواعد اللعبة السياسية والنظام الحزبي في تركيا كما عبر "سزائي قراقوج" لم يصمم ليتسع للأحزاب الإسلامية ومن هنا كان الرفض لها وإرغام "أربكان" وأحزابه كل مرة علي الخروج من العملية السياسية ، ربما يكون فهم الجيل الثاني من الإسلاميين الجدد لطبيعة النظام الحزبي التركي هو الذي دفعهم لتبني أيديولجية "الديموقراطية المحافظة" ليكونوا تعبيراً عن الاستمرارية المتوافقة مع النظام الحزبي التركي .

يقول "محمد ياشار" في كتابه الهام "الأحزاب السياسية في تركيا .. دور الإسلام" في بلد مثل تركيا لا يسمح الدستور وقانون العقوبات بأي خروج أو انحراف عن العلمانية ، ولا يمكن للمرء أن يتوقع رؤية تصريحات دينية مكشوفة وصريحة لقادة الأحزاب أو في برامجها ، إنما يجب علي المرء محاولة اكتشاف أي دلالات ضمنية يمكن أن تقودنا إلي تأكيد أكبر علي الدين ، فقد يلجأ بعض السياسيين أحيانا أثناء خطبهم السياسية ، ولأنهم يشعرون أنهم مقيدون بقوانين تمنعهم من استخدام الدين أو توظيفه في أغراض سياسية يلجأون إلي التلميح عما يريدون قوله وكأنما يقولون لجمهورهم: "انظروا في عيني وأنتم سوف تفهمون ما أعنيه" وهذا يعني أن السياسيين لا يستطيعون التحدث بحرية أكثر من هذا فيما يخص ذلك الموضوع وأن المستمعين عليهم أن يستنتجوا حقيقة مقاصدهم .

نحن إذن نخوض في حقل الغمام حين نحاول رصد العلاقة بين الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا أو حين نحاول فهم العلاقة الجدلية بين الإسلام والسياسة في تركيا، ولكن الحقيقة التي لا يمكن لأي باحث أن يتجاهلها هي أن الحضور الإسلامي في تركيا رغم علمانيتها الصارمة لايزال قويا وأنه لم يمت أبدا كما أنه لم يغط في سبات عميق. والدليل على ذلك ظهور صحوة إسلامية في تركيا عبرت عن نفسها بشكل قوي لا يمكن أن تخطؤه العين في رحلات الحج وبناء المساجد والإقبال على التعليم الديني بمدارس الأئمة والخطباء، وظهور كتابات إسلامية في الصحف والمجلات التركية وأيضا فيضان الإعلام التركي المسموع والمرئي الذي يتبنى المقولات والأفكار الإسلامية[1].

بل إنها أي - الصحوة الإسلامية تجاوزت المجال الفردي التعبدي إلى المجال السياسي العام، ويكفي أن نشير إلى أن تركيا العلمانية هي التي عرفت وصول أول حزب سياسي يحمل أجندة إسلامية إلى الحكم وهو " حزب الرفاه " في ٢٧ يونية ١٩٩٦ م والذي حصل على ٢٢% من أصوات الناخبين الأتراك في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٥ . لكن العلمانية الكمالية ضاقت به ذرعا وانقلبت عليه فيما عرف "بانقلاب ما بعد" الحداثة "واضطر" أربكان " أن

(١) عن الصحوة الإسلامية في تركيا راجع مثلا:

Uriel Heyd, s. Revival Of Islam IN Modern Turkey (Jersualem: The Hebrew University Press, 1968). and Bernard Lewis, Islamic Revivel In Turkey, International Affairs, vol, xxv111, NO. 1, 1952.

فلدينا مجلات وصحف مثل "ترجمان" واللي جازيت" وصباح" وكتاب أعمدة مهمين مثل نجيب فاضل كسيكورك، وكمال بولاف أوغلو وزبير يلك . وهناك دراسة مهمة عن تطور التعليم في تركيا لعثمان أورجن باللغة التركية وعنوانها "Turkiye Maarif Tarihi" أي تاريخ التعليم في تركيا وهي من خمسة مجلدات وترصد تطور التعليم من عام ١٩٣٩ - ١٩٤٣ .

يخرج من السلطة في يوليو عام ١٩٩٧م[٢] . بل إن حزب العدالة والتنمية الذي يحكم تركيا اليوم ، ورغم تأكيد قادته علي أن الحزب ليس دينيا لكنه يستلهم القيم الإسلامية والتاريخ العثماني كمرجعية له فيما يسميه "الديموقراطية المحافظة" Muhafazakar Demokrasi[٣] .

سوف تلاحظ دائما أن أحد الثوابت في الممارسة السياسية التركية هي حضور الإسلام بدرجة (ما) ولكنه حضور لطيف لا يمكن الإمساك به وإنما استشفافه واستنشاقه والشعور الحميم به .

وكما أشرنا من قبل فإن الدولة الكمالية لم تشأ أن تُلْغِيَ الدين الإسلامي ولكنها أرادت احتكاره لنفسها هي وحدها دون المجتمع وبدت في ذلك كما لو كانت تعبيرا عن "ثيوقراطية علمانية" تعيد إلي الأذهان ثيوقراطية الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطي ، لكن الثيوقراطية لا تمارس في الخبرة الكمالية عن طريق مؤسسة الكنيسة وإنما عبر الجمهورية الكمالية وحزبها الأوحد الذي احتكر الحياة السياسية لنفسه بما في ذلك السلطة الدينية بتنظيمها وتفسيرها وتأويلها . وسنحاول التعمق لمعرفة العلاقة بين الأحزاب السياسية

(٢) مؤقتا راجع المقالة المهمة علي الشبكة الاليكترونية بعنوان "الديموقراطية ضحية ثيوقراطية تركيا العلمانية" علي موقع: http://www. ii - pt. com/web/arabi

(٣) عن مفهوم الديموقراطية المحافظة راجع: برنامج حزب العدالة والتنمية باللغة التركية والإنجليزية علي موقع الحزب علي الشبكة الاليكترونية حيث يؤمن بمفهوم الديموقراطية وحقوق الإنسان والعلمانية ولكنها ذات الوجه الإنساني التي تؤمن بالتعددية والتنوع واحترام حقوق الإنسان والأسرة واحترام قيم الناس التي يتحازون إليها باعتبارها جزءا من حرية المعتقد والتفكير والتعبير ، هي علمانية متسامحة كما في أوربا وليست العلمانية الثيوقراطية المتوحشة كالتي فرضها أتاتورك . وفي لقاء للباحث مع أحد نشطاء الحركة الإسلامية في تركيا واسمه "عمر دوران" شرح لنا مفهوم الديموقراطية المحافظة بأنها تعبير عن التكامل التدريجي والتغيير التدريجي بدون إخلال بالمؤسسات الاجتماعية الموجودة في البلاد ، وهي تعبير عن سياسة الوفاق بين قوي المجتمع المختلفة . وراجع موقع حزب العدالة والتنمية علي الشبكة الاليكترونية ، http://www. akparti. org. tr .

التركية وبين الإسلام منذ إعلان الجمهورية الكمالية عام ١٩٢٣م .

هذا الفصل يتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: الإسلام وحزب الشعب الجمهوري (١٩٢٢ - ١٩٤٦م)

المبحث الثاني: الإسلام والأحزاب السياسية في فترة التعددية الحزبية (١٩٤٦ - ١٩٦٠م)

المبحث الثالث: الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا بعد الانقلاب الأول (١٩٦٠ - ١٩٧٠م).

المبحث الرابع: أحزاب الملي جورروش والحياة السياسية في تركيا (١٩٧٠ - ١٩٨٠م).

* * *

المبحث الاول :
الاسلام وحزب الشعب الجمهوري (١٩٢٢ - ١٩٤٦م)

مجلس الأمة الكبير الذي أسسه أتاتورك عام ١٩٢٠ استغل فيه الدين الإسلامي للظهور بمظهر المدافع عنه في مواجهة سلطة الخليفة "محمد وحيد الدين"، فالمجلس افتتح يوم الجمعة الموافق ٢٣ إبريل، وكان برنامج الافتتاح متضمنا صلاة الجمعة بمسجد "حاجي بايرام ولي"، وأعلن عن قراءة القرآن والبخاري في مركز الولاية يوميا ويتم قراءة دعاء ختم القرآن أمام الدائرة المخصوصة.

ويتم الدعاء عقب الخطبة لصاحب الخلافة حضرة سلطاننا، وبالنظر إلي تكوين مجلس الأمة الكبير فإن هناك ٦١ شيخا معمما و٨ من مشايخ الطرق الصوفية أي أن ١٨٪ من أعضاء المجلس كانوا علماء دين ومشايخ للطرق الصوفية، وهؤلاء كانوا طلائع المدافعين عن قوانين الشريعة وقواعد الدين[1] وكانوا هم المرجع للشعب في كل تعاملاته الدينية والشرعية من المهد إلي اللحد وهو ما أعطي الانطباع بأن حركة " أتاتورك " هي حركة إسلامية.

أولا : تأسيس حزب الشعب الجمهوري :

استمر مجلس الأمة الكبير الأول حتي عام ١٩٢٣ م، وكان المجلس الأول

(١) راجع تفصيلات المظاهر الدينية التي استغلها كمال أتاتورك في افتتاح مجلس الأمة التركي الكبير في: الصفصافي أحمد المرسي، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ج١، ص ٤٧ - ٤٩ حيث أورد تقدم الشيخ عبد الرحمن مبعوث سينوب بطلعته الدينية وحمل علي رأسه غطاء أخضر فوقها مصحف وشعرة مباركة من لحية النبي صلي الله عليه وسلم ومن خلفه أعضاء المجلس من العلماء والمشايخ والمعممين وعلية القوم والقادة العسكريين للانتقال من الجامع للمجلس حيث تتصاعد علي الطريق التكبيرات والتهليلات والدعوات والتأمين، ص ٤٨ - ٤٩.

يضم بين جنباته توجهات متباينة أثارت مخاوف "أتاتورك"، وهو ما جعله يؤسس "جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملّلي" التي صارت فيما بعد "حزب الشعب الجمهوري" مع أول انتخابات عامة جاءت به إلي السلطة في تركيا بحيازته الأغلبية في مجلس الأمة الكبير الثاني، وأصبح "كمال أتاتورك" هو رئيس مجلس الأمة ورئيس حزب الشعب الذي حصل علي رخصة قانونية رسمية في التاسع من سبتمبر عام ١٩٢٣م، وتشكلت أول وزارة تمثله برئاسة "فتحي أوقيار" في ١٤ أغسطس عام ١٩٢٣م.

– نحن الآن أمام حزب واحد يسيطر علي الحياة السياسية بشكل مطلق ولا توجد معارضة له داخل البرلمان (مجلس الأمة) كما كان في المجلس الذي سبقه بعد بداية حرب التحرير ١٩١٩م، وأقر المجلس بمعارضة عالية الصوت لكنها غير حاسمة معاهدة لوزان وانتهت توابع حرب الاستقلال[1]. وكان أول قرار يتخذه المجلس الجديد نقل عاصمة الحكومة والبلاد إلي أنقره مع التعهد بالدفاع والحفاظ علي اسطنبول.

(١) معاهدة لوزان تم توقيعها في ٢٤ / ٧/ ١٩٢٣م وكانت بمثابة الاعتراف الدولي العالمي بحكومة أنقرة وإسقاط معاهدة سيفر التي وقعتها حكومة السلطان في ٢٠/ ٨/ ١٩٢٠م ووقعت معاهدة لوزان مع حكومة أنقره بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا ودولة السلاف الصرب والكروات وصادقت عليها أمريكا وروسيا وبلجيكا، وكانت مفاوضات الصلح بدأت بعد توقيع "اتفاقية مودانيا" التي ثبتت وقف إطلاق النار مع اليونان وأكدت انتصار الجيش التركي في ١١/ ١٠/ ١٩٢٢ وتشير المصادر إلي أن اللورد "كرزون" الوزير البريطاني في المؤتمر أفهم "عصمت إينونو" ممثل تركيا أنهم لن يمنحوهم الاستقلال إلا بشروط أربعة عرفت فيما بعد بشروط كرزون الأربعة وهي: أن تقطع تركيا صلتها بالإسلام، وأن تقوم بإلغاء الخلافة، وأن تتعهد بالقضاء علي كل حركة يمكن أن تقوم لإحياء الخلافة وأن تستبدل تركيا القوانين الوضعية بالشريعة الإسلامية وأن تضع لنفسها دستوراً مدنياً بدلاً من الدستور العثماني المستمد من الشريعة الإسلامية، وراجع: معروف عمر كول، في السياسة والقانون الدولي، ترجمة عادل كرمياني علي موقع:
www. sardam. info/sardam%20al/%20arabic17109. htm
وأيضاً: www. fustat. com/e - hist/qarn14 - 14. shtml نقلا عن مجلة الأمة، ع١٤، ربيع الثاني ١٤٠٢هـ

وأضيفت مادة إلى الدستور التركي تقول "أنقره هي مركز الحكومة، وستظل مركز الحكومة الأبدي، ولم تستمر وزارة "فتحي أوقيار "أكثر من شهر، وبسبب القلق في الأوساط السياسية والثقافية من توجهات "أتاتورك" الديكتاتورية، استقالت وزارة "أوقيار" في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٣م.

وفي ٢٩ أكتوبر صارح "أتاتورك" المجموعة النافذة داخل حزب الشعب في اجتماع خاص بقوله: "أيها الأصدقاء.. غدا سنعلن الجمهورية"، وأمام مجلس الأمة طرح الموضوع على النواب الذين وافقوا بالإجماع على إعلان الجمهورية، وقام أحد أعضاء المجلس المعممين وهو الشيخ راسخ خوجه وقال "إن أكثر أشكال الحكومات توفيقا من الناحية الدينية هو الشكل الجمهوري" ثم صاح هاتفا "تحيا الجمهورية" وهدرت الأصوات خلفه "ياشاسين جمهوريت"، وأصبحت تركيا دولة جمهورية في ليلة ٢٩ / ١٠ / ١٩٢٣م، وزكي "أونونو "أتاتورك" ليكون رئيساً للجمهورية، الذي يختار رئيس الوزراء، الذي يختار بدوره الوزراء ويعرضهم على رئيس الجمهورية ثم يعرضون على المجلس، وأصبح "أونونو" رئيس الوزراء ورئيس حزب الشعب الذي تخلى "أتاتورك" عن رئاسته ليكون رئيساً للجمهورية[(١)].

– لدينا تقاليد سياسية جديدة تعتمد "السلطوية" و"المؤامرة"، وما يمكن أن نطلق عليه "الإخراج المسرحي" للسياسة، وهو ما صدم قطاعات مهمة من الساسة والصحافة والمثقفين والبرلمانيين الذين أسسوا حزبا جديدا أطلقوا عليه "ترقي برور جمهوريت فرقه سي" أي "الحزب الجمهوري التقدمي"، وحتى الآن الخلافة لم تلغ ولا تزال موجودة في اسطنبول وهو ما جعل بعض القادة

(١) نفس المرجع، ص ٨٢ – ٨٣ وأيضا هـ. س. أرمستورنج، الذئب الأغبر، م. س، ذ. ، ص ١٩٣ وفي الموضوع راجع أيضا عبد العزيز محمد عوض الله، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، ٢٠٠٢، ص٦٧.

المعارضين لأتاتورك ينضمون للخليفة ويزورونه ، كما شنت صحافة اسطنبول حملة علي قادة "أنقرة".

وهو ماجعل "عصمت أينونو" يقول "إن رأس الخليفة التي لا تزال الرغبة تداعبها في التدخل بمقدرات الأمة سوف تبادر إلي قطعها"، واعتبر "الخلافة" زائدة في التاريخ العثماني وأنه لا بد من إزالتها[1]، وتوقفت خطة إلغاء الخلافة بين "أتاتورك" وأينونو" وعرضت علي المجموعة البرلمانية لحزب الشعب وأعد مشروع قانون إلغاء الخلافة[2] ووقع عليه الشيخ "ثروت" مبعوث بورصة" والشيخ "صفوت" مبعوث "أورفه"، ووافق البرلمان علي ثلاثة قوانين هي:

١ – إلغاء الخلافة وإخراج أفراد الأسرة العثمانية إلي خارج البلاد في ظرف عشرة أيام، وتؤول قصورهم وممتلكاتهم إلي الشعب.

٢ – إلغاء وكالة الأوقاف الشرعية.

٣ – إلغاء وكالة الأركان الحربية العمومية.

– أصبحت تركيا دولة جمهورية علمانية لا تصدر قراراتها أو سياستها عن مرجعية دينية، وكان لا بد من إصدار دستور جديد لها عرف "بقانون

(١) محمد رشيد رضا، مجلة المنار، المجلد ٢٣، الجزء ١٠، ص ٧٧٢ تورد الجدل حول الخلافة من جانب أتاتورك ومن معه خاصة رضا نور وكيف أن الأغلبية كانت تعارضهم وأن أتاتورك والذين معه وظفوا الدين لصالحهم.

(٢) نفس المرجع، ص ٨٥ – ٨٦ وعن إلغاء الخلافة راجع أيضا أرمسترونج، الذئب الأغبر، م. س. ذ، ص ٢٠٠، وتذكر بعض المراجع أن إلغاء الخلافة الإسلامية وفرض القوانين العلمانية كان جزءا من صفقة بين بريطانيا وبين النخبة التركية العلمانية الجديدة وعلي رأسها كمال أتاتورك صديق الإنجليز وعميلهم وفق هذه المراجع، بحيث يمنح لتركيا الاستقلال في مقابل إلغاء الخلافة وفرض القوانين العلمانية والحصول علي إقليم الموصل وراجع علي سبيل المثال: إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م، ص ٢٧ – ٣٣ وهو يعتمد علي مذكرات رضا نور بشكل قوي والتي نشرتها مجلة المجتمع الكويتية. ويؤكد ذلك علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٨٢.

التشكيلات الأساسية رقم ٤٩١ " في ٢٠ من إبريل عام ١٩٢٤م، وظل هذا الدستور هو دستور تركيا حتى عام ١٩٦٠ م .

وبمطالعة الدستور نجد أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام في المادة الثانية منه ، كما أن المرأة لم تكن تتمتع بحق التصويت والترشيح ، وتعرض هذا الدستور لحوالي سبع تعديلات كانت باتجاه ترسيخ العلمانية وجعلها دينا بديلا للدولة الجديدة ، ففي عام ١٩٣٧ تم تعديل المادة الثانية من الدستور[1] لتقرأ على النحو التالي " الدولة التركية هي جمهورية قومية مركزية علمانية ومتطورة"، وكما يقول "محمد ياشار "أنه من الممكن أن نتصور أنه عندما توفي أتاتورك عام ١٩٣٨م ، كانت البلد كلها قد تحولت إلي كيان علماني بحت ، وأن الإسلام اختفى من أجل الصالح العام إلا أن الوضع لم يكن كذلك ، فعلى الرغم من كون الجزء المسيطر من الصفوة المتعلمة تحول تماما إلي كيان غربي، إلا أن العامة ظلت محافظة وقريبة بطبعها من الإسلام.

– أعلن التيار المحافظ Mohafezkar ferkasi والذي مثله "الحزب الجمهوري التقدمي " عن نفسه بشكل رسمي في ١٧ ديسمبر عام ١٩٢٤م، وكان زعماؤه من قادة حرب الاستقلال وكبار قادة الجيش والشخصيات الكبيرة في تركيا ، كما انضم إليه بعض قدامى الاتحاديين وهو ما أزعج "أتاتورك "، وأعلن الحزب برنامجه الذي تضمن احترامه للقيم والمعتقدات والأفكار الدينية.

ورغم أن الدستور التركي لا يزال يتضمن مادة أن دين الدولة الإسلام ، لكن أفكار الحزب أثارت القلق لدي حزب الشعب الجمهوري مع ظهور

---

(1) Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, The Role Of Islam, Op. cit, p4.

وعن دستور تركيا الأول عام ١٩٢٤ م راجع: الصفصافي أحمد مرسي ، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة ، م . س . ذ ، ص ٨٨ – ٩٠ .

التمرد المشهور "للشيخ سعيد الكردي النقشبندي" عام ١٩٢٥ م ، وهو ما جعل " فتحي أوقيار " الشخص المعتدل ورئيس الوزراء يطلب من رئيس الحزب " قاظم كره بكير " حل الحزب وإلا فإن الدماء ستسال ؛ لأن المستقبل مظلم جداً ".

واستقال "فتحي أوقيار" من رئاسة الوزراء لرفضه التعامل مع ثورة الشيخ سعيد الكردي باستخدام القوة المسلحة ، وتولي رئاسة الوزراء "عصمت أوتونو" للمرة الثانية وظل بها حتي عام ١٩٣٧ م ، ولما لم يستجب الحزب لحل نفسه بنفسه حلته الحكومة في ٣ يونية عام ١٩٢٥م[1].

- أعلن حزب الشعب قانون "إقرار السكون" في ٤ مارس ١٩٢٥ م ، والذي تضمن ضرورة سحق "ثورة الشيخ سعيد" عسكرياً ، ثم القضاء علي التحركات التي تهدد أمن الدولة ، واتهم الحزب "الجمهوري التقدمي" بالرجعية ، وبدعم التمرد ضد الجمهورية ، وتعرضت الصحف الإسلامية للإغلاق ومنها صحيفة "سبيل الرشاد" وصحيفة "توحيد أفكار" وتعرض الشاعر "محمد عاكف أرصو"[1] للمساءلة ، وشن حزب الشعب الجمهوري حملة تكميم الأفواه للمثقفين والصحف التي تعارض الحزب وسياسته ، كما عرفت البلاد حملة تصفيات واسعة بلغت أوجها ضد من اتهموا بمحاولة اغتيال "أتاتورك" عام ١٩٢٦[2].

(١) عن الحزب الجمهوري التقدمي وكيفية تكوينه وأعضاؤه وأفكاره راجع: نفس المرجع ، ص ٩٣ - ٩٩ .

(٢) عن تفصيلات القمع والإرهاب الدموي التي أشاعتها محاكم الاستقلال التي كانت محاكم عسكرية راجع: أرمسترونج الذئب الأغبر مصطفي كمال ، م . س . ذ ، ص ٢٠٦ - ٢١٠ حيث ذكر أن كمال أتاتورك كان يوقع الحكم علي معارضيه بالإعدام من رفاقه السابقين دون أن تهتز في وجهه عضلة واحدة وهو يضع سيجارته جانبا ويوقع علي الحكم بالموت علي ذلك الصديق القديم الحميم ، وكان "بالد علي" رئيس هيئة المحكمة يفتخر ويتباهي بأنه حكم بالشنق علي عدد من الأتراك يفوق العدد الذي حكم عليه أي تركي منذ عهد السلطان "محمود الثاني" . وحتي عام ١٩٢٦ كان حزب الشعب قد نشر الرعب والخوف بين الناس وأرسي تقاليد الجاسوسية والخلط بين الإدارة

- هنا سوف نلاحظ أن ما أطلقنا عليه " التيار المحافظ " هو تعبير عن رؤية فكرية وسياسية تدعو للتعددية واحترام حقوق الإنسان وفي نفس الوقت الدعوة لاحترام الدين والمعتقدات الدينية وأخذها في الاعتبار بحسبان أن الشعب التركي أغلبيته مسلمة ، وهذا التيار هو المعادل الموضوعي في الحياة السياسية التركية للتيار العلماني الاستئصالي الذي يمثله حزب الشعب الجمهوري وخلفاؤه ، وهذا التيار سوف يعرف بالضرورة دخول التيارات الإسلامية والمناهضة للعلمانية الاستئصالية تحت مظلته ، سوف نري ذلك في الحزب الديموقراطي بقيادة "عدنان مندريس" ثم حزب العدالة وريث الحزب الديموقراطي ثم حزب الوطن الأم بقيادة "تورجوت أوزال" وأخيرا "حزب العدالة والتنمية" بقيادة "رجب طيب أردوغان".

ثانيا : حزب الشعب وعلمنة الجمهورية التركية :

- تبني حزب الشعب الجمهوري أيديولوجية عبرت عنها مؤتمراته وهي "الجمهورية والعلمانية والملية والشعبية والدولتية والانقلابية"، وكما يقول "ارمستروتج" فإن أتاتورك الذي يقبض علي حزب الشعب وعلي الجمعية الوطنية وعلي الدولة بكاملها أراد أن يهدم كل التاريخ والتراث التركي قبل أن يبدأ في بناء الجمهورية العصرية الجديدة ، وفي سعيه لذلك قام بالإجراءات التالية:

١ - حذف من الدستور المادة التي تنص علي أن الإسلام هو دين الدولة "قانون ٩ إبريل ١٩٢٨ م" وأبطل وظيفة شيخ الإسلام واستبدلها بوظيفة مدير الأمور الدينية ، وأعلن فصل الدين عن الدولة ولم يعد رئيس

والحزب الذي انتشر في ربوع تركيا ، ويمكننا القول إن التقاليد التي أرساها أتاتورك في تركيا استلهمتها نظم الحزب الواحد والأنظمة العسكرية التي عرفتها دول العالم الثالث بعد الاستقلال .

الجمهورية يقول "أقسم بالله العظيم" في صيغة اليمين التي يحلفها كرئيس للجمهورية ولكن يقول "أقسم بشرفي بألا أعمل عملا يضر بسعادة الأمة ولا بسلامة الوطن ولا يمس سيادة الأمة المطلقة التي لا يحدها شرط ولا قيد وأقسم بشرفي أن أكون وفيا لمبادئ الجمهورية".

٢ - أمر بكتابة القرآن الكريم باللغة التركية الجديدة، وترجمته إلى اللغة التركية، وأحل اللغة التركية محل اللغة العربية في الصلوات والدعوات، فإذا ذكروا اسم الله قالوا "تاكري" ويقولون "تاكري أولودر" أي الله أكبر.

٣ - طهر اللغة التركية من الكلمات الدخيلة عليها من الكردية أو الفارسية أو العربية أو اليونانية وألف لجنة لوضع معجم لها ودعا رجال الصحافة والإعلام ورجال العلم لمعاونة اللجنة في مهمتها وبث الدعوة لاستعمال اللغة التركية في كل شيء (المراسلات، السينما، التليفون، الشكاوي والظلامات، قوائم الطعام، العرائض والعقود، وجميع مراسلات الجهات الحكومية) ومن يخالف يحكم عليه بغرامة فإذا عاد منع نشاطه حتى لو كان بائعا متجولا.

٤ - غير الأعلام العربية بأعلام تركية.

٥ - جعل لكل عائلة لقبا تركيا لسهولة تمييز الأشخاص ولسهولة معرفة العائلات التي ينتسبون إليها، وصار لكل عائلة تركية اسم خاص تعرف به، فمصطفى كمال حذف اسم "مصطفى" وسمى نفسه "كمال أتاتورك" أي أبو الأتراك وعصمت "سمى نفسه "عصمت أونونو".

٦ - أبطل المحاكم الشرعية "١٧ إبريل ١٩٢٤م" وأحل محلها محاكم نظاميه.

٧ - أبطل الحجاب والنقاب وصارت المرأة التركية سافرة الوجه، واختلط النساء بالرجال واشتركن معهم في كافة مظاهر الحياة، في السينما، والمسرح، والنوادي العامة السياسية والعلمية والرياضية وفي الأعمال التجارية والمالية والإدارية، وفي الإدارات والمصالح الحكومية.

٨ - سن قوانين وضعية، فأخذ القانون المدني من سويسرا (في ٤ إبريل ١٩٢٤م)، وقانون العقوبات من إيطاليا، والقانون التجاري من ألمانيا وإيطاليا وقانون المرافعات من سويسرا وألمانيا، وقانون الجنايات من ألمانيا، وأدخل فيها كلها أوفق الأحكام الواردة في القوانين الفرنسية.

٩ - ألغي وزارة الأوقاف والأمور الدينية.

١٠ - أحل التقويم الميلادي محل التقويم الهجري (مرسوم ٢٦ ديسمبر ١٩٢٦).

١١ - أبطل استعمال المقاييس والموازين الشرقية واستعاض عنها بالمقاييس والموازين الغربية ليسهل المعاملات التجارية بين تركيا والبلاد الأوروبية.

١٢ - أبطل استعمال الأرقام العربية واستبدالها بالأرقام الأفرنجية (مرسوم ٢٤ مايو ١٩٢٨) كما أبطل الحروف العربية واستبدلها بحروف أفرنجية، وأجبر جميع الموظفين على استخدام الحروف الأفرنجية، وأمر بعزل كل موظف يستعمل الحروف العربية، كما أمر بحرمانه من جنسيته التركية، وأمر بعدم الإفراج عن المسجونين بعد انتهاء مدة عقوبتهم إذا لم يتعلموا القراءة والكتابة بالحروف الإفرنجية.

١٣ - أبطل لبس الطربوش بالنسبة للموظفين من ٣ سبتمبر عام ١٩٢٥م، وبالنسبة لكافة الأتراك من ٢٠ نوفمبر من نفس العام،

واستعاض عنه بالقبعة ، واستبدل الملابس الشرقية بالملابس الغربية وحذا النساء حذو الرجال وليسن الملابس الغربية والقبعة الأفرنجية .

١٤ - أبطل جميع التكايا ، والطرق الصوفية وصادر أملاكهم .

١٥ - ساوي بين الرجل والمرأة في كل شيء في الحقوق السياسية والواجبات الوطنية وفي الحقوق المدنية والانتخابات والتجنيد والمواريث (قانون ٥ ديسمبر ١٩٣٤) وأصبح النساء يَنتخِبْن ويُنتخَبن ، وانتُخِبَتْ ١٧ سيدة في الجمعية الوطنية الكبري (عام ١٩٣٥) ، واشتركن في الوزارة مثل "خالدة أديب" وفي القضاء والتدريس والمحاماة والهندسة والمجالس البلدية وفي حزب الشعب وفي التدريس والمجمع العلمي .. الخ .

١٦ - جعل العطلة الأسبوعية يوم الأحد بدل يوم الجمعة ، واستبدل التحية الشرقية بالتحية الغربية[1] ، ولم يكن أمر هذا التحول الثوري العنيف والمفاجيء تعبيرا عن حاجة تركية إليه ، وإنما استجابة لوهم خاص في رأس " أتاتورك " سول له أنه بتغيير القوانين والنظم العثمانية القديمة واستبدالها بقوانين غربية فإن ذلك سوف يغير حياة الناس إلي النمط الغربي ويجعل منهم أناسا متحضرين ومتمدنين علي حد قوله - لقد أراد أن يجعل من التركي المسلم العثماني الشرقي غربيا في روحه وتقاليده وتاريخه ولغته ونظام حياته الخاص والعام ، ولو استحضرنا مقولة السفير العثماني إلي فرنسا أيام السلطان أحمد

(١) اعتمدنا بشكل أساسي في رصد عمليات الهدم التي قام بها أتاتورك علي كتاب: عزيز خانكي بك ، ترك وأتاتورك، المطبعة العصرية ، مصر ، الفجالة ، د . ت ، ص ٣٠ - ٥٧ وراجع في الموضوع نفسه: محمد مفتي الجزايرلي ، تقرير عن تركية وانقلاباتها الحديثة بعد الحرب ، مرفوع إلي وزارة الخارجية المصرية ، مطبعة مصر ، د . ت ، وهو يشرح التحولات الثورية التي قام بها أتاتورك في تركيا ويبدو أنه كتب قبل كتاب عزيز خانكي المشار إليه ، إذ كانت الجمعة لا تزال الأجازة الرسمية قبل أن يقرر الأحد أجازة رسمية ، ص ٢٨ - ٥٠ ، ، وفرضت التحية بالإشارة بالرأس داخل المكاتب الحكومية بينما فرضت التحية برفع القبعة في الشارع .

الثالث "محمد أفندي" وهو يصف الإفرنج علي أنهم نمط من البشر والحضارة مختلف عن الترك فقال بعد وصف طويل "وبالجملة خذ تركياً واقلبه رأسا علي عقب يتمثل أمامك الإفرنجي " وهاهي "الجمهورية الكمالية "تقلب التركي رأسا علي عقب لتجعل منه إفرنجيا .

وفي كل ما صدر عن التغييرات المرعبة التي حاول إرساءها كان تبريرها الرغبة في الالتحاق بعالم الغرب المتحضر والمتمدن والانفكاك من عالم الشرق المتدين المتخلف"[1]، نجد أن بعض الدراسات الموثوقة نقلت عن معلقين أتراك أن "أتاتورك كان يود أن تكون "تركيا" مسيحية ، وحيث أن لم يمكنه تحويل الأتراك عن الإسلام فقد حاول أن يضعف تأثيره بوسائل متعددة[2] .

وهنا الجمهورية الكمالية العلمانية وجدت نفسها في صدام مع مجتمعها الذي لم يعد قادرا علي استيعاب هذه التحولات العنيفة والجذرية أو فهمها أو التجاوب معها ، إنها حالة فريدة ربما لم يعرفها العالم من قبل حتي إبان الحكم اللينيني – الستاليني .

فالدولة الكمالية تحت عنوان التغريب والتحديث اللذين أصبحا ذا معني واحد تجد نفسها في صدام عات مع الجماهير استخدمت فيه كامل سلطتها بالمفهوم الواسع لتجبر المجتمع علي ما تريده و الذي هو ما يريده "أتاتورك" الذي أصبح عنوانا لأيديولجية فاشية متصلبة "هي الكمالية"[3] .

---

(1) Philip Robins, Turkey And The middle East (London: Pinter Puplishers, Royal Institue OF International Affairs, 1990) p. 7.

(٢) وفي نفس الموضوع راجع أيضا: شيرين هنتر ، الحركة الإسلامية وأبعادها المعادية للغرب ، شئون الأوسط ، خريف ٢٠٠٢ ، ع ١٠٨ ، ص ٦٤ – ٦٤ .

(3) Hugh Poulton, Top Hate, Grey Wolf and Crescent, Turkish Nationalism and The Turkish Repuplic, U. K: C. Hurst, 1997, p, 102.

ثالثا : الكمالية في مواجهة المجتمع :

قاوم الشعب التركي الإجراءات الكمالية فكانت هناك معركة كبيرة هي معركة "الطربوش والقبعة" إذ رفض التركي أن يصلي بالقبعة واعتبرها عنوانا للكفر وتقليداً للغرب ، وكثير من العلماء أفتوا بحرمة ارتدائها بل إنهم أفتوا بكفر من يعتمُها ، لأن المسألة هنا طرحت في إطار صراع ثقافي متصل بتهديد الهوية الإسلامية فأتاتورك قال: "إذا أردنا أن نكون شعبا متمدياً فينبغي أن نرتدي ثياب المتمدينين الدولية ، أما الطربوش فهو رمز الجهل"[1] ، وكان من قبل إبان حرب الاستقلال يستنفر الناس للمقاومة قبل أن يأتي الكفار ويرغمونهم علي ارتداء القبعة ، لقد كان ارتداؤها يعني الكفر والارتداد عند المواطن التركي العثماني المسلم .

وفي مرعش قال أحد علماء الدين وهو علي المشقة: "إن القبعة من علامات الكفر ولبسها كفر ، وأنا أحمد الله أنني أموت دون أن ألبسها" ويروي أحد شهود العيان المسنين "كنت أمر من الميدان الذي كان يتدلي فيه

وهناك في الواقع العديد من الدراسات التي توافرت علي رصد الكمالية كأيديولجية متصلبة وديكتاتورية منها:

H. C. Armstrong, Grey Wolf - Mustfa Kamal - An Intimate Study of Dictator(London: Arthur Barker, 1932) p. 244 .

Suna Kili, Kemalism (Istanbul: Ropert College Research Center, 1969) And Mehmet Dogan, kemalism (Istanbul: Alternatif Universtie, 1992).

وهناك العديد من الدراسات التي تعاملت مع شخصية كمال أتاتورك باعتبارها شخصية نرجسية ، يغلب عليها المزاج السوداوي الحزين والذي يجعل مثل هذا القائد يميل للخيال وعدم الواقعية راجع مثلا:

Volkan, V. D. 1980, Narcissistic Personality Organization and "REPRATIVE" Leadership, International Journal Of Group PSYchotherapy 30: 131:52

Andro Mango, ATATURK(London: Johan Murray, 2004) pp 500 – 510.

وانظر عرضا لهذا الكتاب في: البيان الإماراتية ، بيان الكتب ، ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٥ م .

(١) أر مسترونج ، الذئب الأغبر ، مصطفي كمال ، م . س . ذ ، ص ٢١٥ .

المشتوقون ، لم يكن هناك أحد باستثناء بعض الجندرمة ، وبدأت الرياح تهب ، ولا أستطيع أن أنسى منظر اللحي البيضاء وهي ترف مع الريح"، وأعدم أحد رجال الدين لأنه كتب رسالة في تحريم القبعة قبل صدور قانون ارتدائها بعام[1] ، وآثر بعض علماء الدين ترك البلاد على قبولهم لبس القبعة .

– عارض "حزب الترقي الجمهوري" الوجه اللاديني لسياسات حزب الشعب بسفور أشد إصرارا فقد أعلن أن التوجهات الكمالية لادينية ومعادية للإسلام ، واستمع الشعب لصيحته فالتحق به خلق كثير بل ولبى نداءه عدد كبير من الضباط الذين استقالوا من الجيش واستعدوا للجهاد تحت لوائه ، وزلزل حزب الشعب زلزالا كبيرا ، وشن "أتاتورك" عليهم حملة خطابية لتأليب الشعب عليهم قال في إحداها: "هل ينتظر من قوم دستورهم بيرق يرفعونه بأيديهم أن يكونوا حسني النية؟ أليس هذا هو بيرق الخداعين الذين استغلوا الجهال والمتعصبين وعباد الخرافات منذ قرون ليحققوا مآربهم الشخصية؟".

وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٢٥م كان الرأي العام في ولايات الأناضول الشرقية يؤمن أن الدين قد ضاع "دينك الدن كيتديكي" وبأن لا بد من العمل السريع وقاد هذه الحركة كما أوضحنا الشيخ سعيد الكردي النقشبندي –

(١) إبراهيم الدسوقي شتا ، الحركة الإسلامية في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٤٠ ، وراجع فتوى عبد المجيد سليم مفتي الديار المصرية عن لبس القبعة والتي كانت إجابة لسؤال مفتي المسلمين ببلاد اليونان في عزيز خانكي بك ، ترك وأتاتورك ، م . س . ذ ، ص ٣٩ . وراجع محمد عرفه ، المنار ، المجلد ٢٧ ، الجزء الأول ، وهو بيان أصدره المعهد الديني بالإسكندرية وتأثر بمسألة فرض القبعة في تركيا ودعا البيان لرفضها ، ومحمد رشيد رضا نفسه عدة فتاوي في المنار حول ارتداء البرنيطة وقد ذكر أنها في ذاتها ليست حراما وأن المسلم يمكنه ارتداء أي زي إلا إذا كان ارتداؤه سببا لمفسدة أخرى كترك الصلاة أو ترك عادات المسلمين واتباع الغربيين وراجع محمد رشيد رضا ، المنار ، المجلد ٢٦ ، الجزء ٦ ، صفحة ٤١٦ .

الذي شرع أتباعه في مهاجمة بعض المدن ، وأعلنت التعبئة الجزئية وهوجمت معاقل التمرد في مارس ١٩٢٥م .

وقبض علي الشيخ وأعدم في نفس العام ، وأضيفت مادة جديدة لقانون الخيانة الوطنية "وطن خيانتي قانوتي "ونصت علي أنه لا يجوز أن تتكون جمعيات تستند في تحقيق غاياتها السياسية علي الدين أو المقدسات الدينية وعلي أن كل من يؤسس جمعية من هذا القبيل أو يشترك فيها هو خائن للوطن "وطن خائني "[1] . لقد ثار أتباع الشيخ "سعيد الكردي النقشبندي "ضد ما اعتبروه "إصلاحات إلحادية "atheistic reforms"[2] .

هذه أول حركة لها طابع صوفي تقاوم حزب الشعب الجمهوري ، وفي "سيواس "قويت الدعاية وكثرت المنشورات ضد اللادينية الكمالية وضد لبس القبعة وفي "قيصرية "، أعلن أحمد حمدي النقشبندي نفسه خليفة للشيخ "سعيد "، وفي أرضروم هاجم الأهالي مبني المحافظة تحت قيادة خوجه "عثمان "وتشبت حوادث مماثلة في "مرعش "، وغيرها من الأقاليم[3] .

- في عام ١٩٣٠وفي مواجهة المعارضة الدينية المتزايدة لمشاريع "الباش معلم "فكر في أن ينظم المعارضة بحيث تكون مستأنسة لا تصدر عن رأي حقيقي في مواجهة مبادئ حزب الشعب الجمهوري ، واستدعي سفيره في باريس "فتحي أوقيار "وأذن له في تأسيس " الحزب الجمهوري الحر " سر بست جمهوريت فرقة سي "، وكان برنامج الحزب الجمهوري ينص علي أنه

(١) أحمد السعيد سليمان ، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة ، القاهرة: دار المعرفة ، يناير ١٩٦١ ، ط١ ، ٧٠ - ٧٢ .

(2) John Parker, M. P and Charles Smith, Modern Turkey) London: George Routledge&Sons, ltd, 1940(pp. 148 - 149.

(٣) إبراهيم الدسوقي شتا ، الحركة الإسلامية في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٥٠ .

"جمهوري "قومي "ولاديني "، كما أنه صنيعة "أتاتورك "للضغط على "عصمت أونونو "ولإظهار أن هناك معارضة حزبية في تركيا للعالم الخارجي .

فقد كان النظام الديكتاتوري موضعا للانتقاد في الغرب ، وكانت المفاجأة أن الجماهير خرجت في الزوارق والسفن والفلوكات متجهة لتقابل السفينة التي جاء بها "فتحي أوقيار "إلي أزمير وهي تهتف "ليحيا فتحي بك . . وليحيا الحزب الجمهوري الحر "، وكان المشهد كله تعبيرا عن رفض الجماهير لحزب الشعب الجمهوري ولسياسة كمال أتاتورك ، وبدت الجماهير التي جاءت لميناء أزمير كعملاق بمئة ألف رأس كما وصف أحد المعلقين[1] .

بيد أن المعارضة الدينية المعادية لإجراءات " أتاتورك " والممثلة بشكل أساسي في الطريقة النقشبندية انضمت للحزب الجديد ، وما لبثت الأمور أن تطورت بسرعة حيث تحولت المعارضة النقشبندية إلي معارضة مسلحة بقصبة "منمن "بقيادة الشيخ محمد "[2] الذي صوره حزب الشعب الجمهوري علي أنه رجل مجنون ، ونفذ حكم الإعدام في المدنيين المشاركين في الحادث بلا محاكمة وتم تهجير أهالي قصبة "منمن "لأنهم وقفوا موقف المتفرج ، وقبض علي زعماء "الحزب الجمهوري الحر "رغم أنهم كانوا أغلقوا الحزب قبل هذه الأحداث بثلاثة أسابيع .

وتم طرد الضباط المنتمين للطريقة النقشبندية . وظلت الحكومة تحتفل بذكري الضابط "قوبيلاي "علي أنه شهيد بينما كان الأهالي يحتفلون بذكري

(١) عن تفصيلات وافية حول نشأة الحزب الجمهوري الحر ومبادئه وأعضائه والمداولات التي جرت بين "أوقيار "وأتاتورك "وعن الانقلاب الذي أحدثه الحزب في الحياة السياسية التركية بما لم يكن متوقعا راجع: الصفصافي أحمد مرسي ، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة ، الجزء الأول ، م . س ، ق ص١٠٥ – ١١٧ .

(٢) أحمد السعيد سليمان ، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة ، ٧٣ – ٧٤

الشيخ "محمد" ولذا أوقفت الدولة الاحتفال[1].

– الدلالة التي يقدمها "الحزب الجمهوري الحر" هي أن الشعب التركي قد آيس من سياسة "أتاتورك" الفاشية التي بدت فيها الدولة كوحش مفترس في مواجهة مجتمعها، وهو ما جعل المجتمع يضج بالسخط المكتوم، وما أن وجد مساحة للتعبير عن غضبه حتى استغلها لأقصى حد ممكن.

ولعل الكلمات التي قالها والد الصبي الذي قتل يوم مجيء "أوقيار" لأزمير وخروج الناس في فيضان جارف لمقابلته تعكس مدى نقمة الشعب التركي بعد ست سنوات عجاف من حكم حزب الشعب الجمهوري لتركيا "الولد فداء لك ومستعدون لتقديم المزيد، المهم أن تنقذنا، الخلاص على يديك"[2].

وفي الانتخابات البلدية التي جرت عام ١٩٣٠ وشارك فيها الحزب الجمهوري الحر "حصل على ٣٠ بلدية من مجموع البلديات التي وصلت ٢٠٥ ولكن فتحي أوقيار كتب في مذكراته "الحزب الحر كان يكسب في كل مكان تدخل فيه الانتخابات، وانهزم حزب الشعب بشكل غير متوقع، وكان الجميع بدون استثناء يعرفون ذلك، وكان من الواضح للعيان أنه لو استمرت هذه الظروف على ما هي عليه فإن حزب الشعب الجمهوري سيفقد أغلبيته، وسيسقط من السلطة في انتخابات مجلس الأمة الكبير التي تقترب، وأظن أن هذه النتائج قد أثرت جدا

(١) إبراهيم الدسوقي شتا الحركة الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص ٥٠ – ٥١.
(٢) الصفصافي أحمد مرسي، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، الجزء الأول، م. س. ذ، ص ١١٨.

في نفس الغازي"[1].

وكما تشير المراجع المختلفة فإن القوانين العلمانية التي فرضها أتاتورك لم تتجاوز المدن الكبرى ، لكنها بقيت هامشية وغير محسوسة بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب التركي والذين يقطنون الأرياف والذين تزيد نسبتهم عن ٨٠٪ من مجمل السكان وهؤلاء ظلوا يعيشون وفق التقاليد الإسلامية ، بل إن الإسلام ظل ينظر إليه باعتباره أمرا لا يمكن التضحية به أو الاستغناء عنه للعديد من النخب الحضرية ، كما أن النخب التي استصوبت العلمانية واعتبرتها دينا بديلا متأثرة في ذلك بالكمالية ظلت معزولة عن الجماهير الإسلامية الكارهة لها ، ولم يجد حزب الشعب بدا من الاستجابة لفيضان المشاعر الإسلامية لهذه الجماهير في أواخر عام ١٩٤٠ حين دخل في منافسة مع الحزب الديموقراطي وذلك للحصول على أصواتها[2].

رابعا : جدل العلاقة بين الدين والدولة بعد وفاة أتاتورك :

– عقب وفاة أتاتورك في نوفمبر عام ١٩٣٨م وانتخاب "عصمت أونونو" رئيسا للبلاد في اليوم التالي مباشرة ، وفي الاجتماع الطارئ لحزب الشعب الجمهوري عدلت اللوائح حتى يمكن انتخابه رئيساً للحزب مدى الحياة وأن يكون "أتاتورك" هو مؤسسه و رئيسه الأبدي"[3] ، واستمر "أونونو" في محاولة إخضاع تركيا للعلمانية بشكل أكثر ضراوة فقد زاد من العقوبات المفروضة على المعارضين لقانون القبعة عام ١٩٤١ ، واستصدر

(١) الصفصافي أحمد مرسي ، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة ، الجزء الأول ، ص ١٢٧ .

(2) Hugh Poulton, Top Hat, Grey Wolf and Crescent, Turkish Nationalism and Turkish Repulic, opcite, pp. 168 – 170.

(٣) الصفصافي أحمد مرسي ، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة ، الجزء الأول ، ص ١٣٥ .

قانوناً يفرض الأذان باللغة التركية[1] . وعمق من تبعية الإدارة للحزب ، وأعلي من مفهوم الدولتية علي حساب الحرية الفردية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال والجماعات المختلفة وفرض المزيد من الرقابة علي الصحف والمطبوعات وعمق من الطابع الديكتاتوري للدولة[2] .

بيد أن التحالف الاقتصادي الاجتماعي الذي قامت عليه الجمهورية بدأ يتعرض للتفكيك، وظهرت قوي اجتماعية واقتصادية جديدة مناوئة للتحالف العلماني الجمهوري ، كما أن الفساد والانتهازية والنهب وتغليب المصالح الشخصية انتشر بشكل واسع بين فئات المنتفعين من التداخل بين شبكات حزب الشعب الجمهوري وبين الدولة التركية فيما يعرف بظاهرة الحزب الواحد في الدول المتخلفة[3] .

وكما يشير " كمال كربات " فإن أيديولجية حزب الشعب الجمهوري التي قامت علي فكرة منع الصراع بين الطبقات كان عليها إما أن تقضي علي الظروف المنتجة للصراع أو التسليم بقبول التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ووضعه في الحسبان[4] ، وهنا تبدو مشكلة بنيوية عكستها "الأيديولوجية الكمالية

(١) صبري توفيق همام ، الإسلام والعلمانية بين السياسي والثقافي ، مجلة الديموقراطية ، ع ١٤ ، ١/ ٤/ ٢٠٠٤ ، ص ١٠٤ .

(٢) الصقصاق أحمد المرسي ، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة ، الجزء الأول ، ص ١٣٨ ، فلم يكن مسموحاً للعمال بالإضراب ، وحين صدر قانون الجمعيات عام ١٩٣٨م منع بشكل بات أي جمعيات تكون مبنية علي أساس منفعة مشتركة ، ولم يسمح بتشكيل أحزاب سياسية ومنع الجمعيات الماسونية التي كانت تباشر نشاطها إبان الفترة الكمالية ، وأعطي للبوليس الصلاحية الكاملة للقبض علي أي شخص بدون إذن نيابة وحبسه إلي ماشاء الله ، وفرض رقابة علي الصحف اليومية والمطبوعات الجديدة .

(٣) عن ظاهرة الحزب الواحد في الدول المتخلفة أو الفاشية راجع: أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، م . س . ذ ، ص ١٥٠ ومابعدها .

(4) Kamal H. karpat, T urkey, s Politics: The transition to Multi - Party System (Newjersey: Prinston University Press, 1959) pp. 32, 48 - 64.

اللادينية " وهي الفجوة بين البنى السياسية للدولة وبين البنى الاقتصادية والاجتماعية والدينية لها ، وهو ما عبر عن توتر وقلق كان لا بد من أن يقود لما يطلق عليه " الوظيفة التطويرية للدولة ".

- بدت الاستجابة للتطور من قبل حزب الشعب الجمهوري تجاه الإسلام الذي كان الأكثر تضررا و تعرضاً للإهانة والازدراء[1] ، فتقرر عودة الوعاظ إلى الجيش في سنة ١٩٤٠ كأول خطوة رسمية عبرت عن إعادة الاعتبار للدين الإسلامي ، وأعيدت مقررات التعليم الديني في المدارس الابتدائية ، وفي دورات الوعاظ ، وأعيد تأسيس كلية الإلهيات وافتتحت عام ١٩٤٩ م[2] .

وتقرر ترجمة دائرة المعارف الإسلامية التي كتبها مجموعة من المستشرقين إلى اللغة التركية ، وارتفعت أصوات الإنتلجنسيا الإسلامية لتنبه إلى أن دائرة المعارف الاستشراقية تنطلق من رؤية معادية للإسلام وقرر هؤلاء وعلى رأسهم " أشرف أديب " أن يصدروا دائرة معارف خاصة بهم تحت عنوان " دائرة المعارف الإسلامية التركية " وانضم إلى " الإنتلجنسيا الإسلامية الجديدة " بعض كبار الضباط الذين تقاعدوا أمثال " فوزي مردين " والذي تفرغ للأبحاث الدينية وتفسير القرآن الكريم[3] .

---

(١) عن الوظيفة التطويرية للنظم السياسية راجع: حامد ربيع ، مذكرات في النظرية السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، غير منشورة ، عام ١٩٧٨ م .
على سبيل المثال فإن اللجنة التي ألفت كتاب " تاريخ " ونشرته وزارة المعارف التركية سخرت من الشريعة الإسلامية التي وجدت لتستجيب لمطالب الحياة في الجزيرة العربية منذ أربعة عشر قرناً ، كما سخرت من اجتهادات الفقهاء التي وصفتها بالبدائية واعتبرت القانون السويسري أوفى لمطالب الحياة الاجتماعية لتركيا الحديثة وراجع ، أحمد السعيد سليمان ، التيارات القومية في تركيا المعاصرة ، م . س . ذ ، ص ٦٣

(2) Hugh Poulton, Top Hat, Grey Wolf and Crescent, Turkish Nationalism and Turkish Repulic, opcite, pp.

(٣) إبراهيم الدسوقي شتا ، الحركة الإسلامية في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٥٨ .

وتشير المعلومات الصادرة عن وزارة العدل في فترة ما بعد أتاتورك إلي أن هناك ٨٩ قضية عرضت علي المحكمة عام ١٩٤٧م وخضعت لقانون العقوبات منها ٢٩ لمؤذنين قبض عليهم لرفعهم الأذان باللغة العربية ورفض الانصياع للقانون الذي يفرض رفعه بالتركية ، بينما قبض علي ٥٦٩ شخصا لارتدائهم الطربوش أو العمامة أوغطاء الرأس وليس القبعة[١] .

وبدأت العلمانية تطرح علي النقاش العام حتي داخل حزب الشعب الجمهوري نفسه الذي أكد في بياناته الصادرة عن مؤتمراته العامة أنه حزب علماني وأن العلمانية التي تستبعد الدين من الحياة العامة ومن السياسة هي الطريق للنجاح واللحاق بالحضارة المعاصرة ، وأن السماح بتقرير التربية الدينية في المدارس الابتدائية كمادة اختيارية تستبعد كل التفسيرات المتعصبة التي تتعارض مع الدين الإسلامي الحقيقي ، وفي عام ١٩٤٦م ثار جدل في الجمعية الوطنية حول ضرورة دعم الروح الوطنية في مواجهة الشيوعية بالدين ، وفي عام ١٩٤٧ اقتنع بعض أعضاء الحزب الجمهوري بما أثير في الجمعية الوطنية بأهمية الدين لحماية السلوك الأخلاقي، وأن السياسة المعادية للدين من جانب الحكومة تدمر الأخلاق[٢] .

– رغم المقاومة من جانب التيارات اللادينية المسيطرة علي حزب الشعب الجمهوري فإن العلمانية الكمالية المتصلبة أصبحت في مأزق، وأنه لا بد من تأويل جديد لها يستبعد الروح العدائية الكامنة في داخلها للدين الإسلامي[٣] .

---

(1) Mehmet yasar geyikdagi, political parties in turkey, Op. cit, p. 65.
(2) Ibid, p 67.
(٣) يصف "نظام مارديني "العلمانية الأتاتوركية بأنها "دين علماني بديل ، وأنها أصولية علمانية في طبعة قومية فاشية "وراجع: نظام مارديني ، الديموقراطية التركية مسرحا لجدل الإسلام والعلمانية ، الحياة ، أكتوبر ٢٠٠١ ، ص١٠

وظل السؤال حول الدين مطروحا بقوة في وسائل الإعلام التركية المرئية والمسموعة وحتي داخل الجدل الرسمي في الجمعية الوطنية ذاتها . ولاحظ بعض المشاركين في هذا الجدل أن الدين محترم في الحياة الخاصة ومنفتح علي المحيط الاجتماعي في العالم الغربي ، وانتهي هذا الجدل إلي ضرورة تكيف التقاليد والتعاليم الدينية الإسلامية مع التأويلات العلمانية التي تستلهم قواعد العلم والتي يمكنها تخفيف الصراع بين الدين والعلمنة . واقترح المتجادلون ضرورة توافر المزيد من رجال الدين المتنورين لمحاربة الخرافة والخزعبلات المنتشرة بين العامة ، ولقطع الطريق علي الأيديولوجيات المعادية للجمهورية من البزوغ والانتشار[1] .

– سمح للمدارس الدينية الخاصة بمباشرة عملها في سبتمبر عام ١٩٤٧م وفق قانون المدارس الخاصة ، وقررت وزارة التعليم أن فتح مثل هذه المدارس يكون بناء علي طلب رسمي ، وأنه لا توجد مقررات أكثر من تلك التي تفرضها الحكومة ، وأن اللغة التركية هي التي تستخدم داخل هذه المدارس بما في ذلك قراءة القرآن والصلاة ، وحذرت تعليمات وزارة التعليم من أولئك الذين يحاولون استخدام الدين بطريقة أو أخري في التأثير علي الناس .

وفرض قرار وزارة التعليم الذي جعل من مادة الدين اختيارا في المدارس الأولية قيودا مثل ألا تكون حصة الدين خصما من وقت حصص المواد الأخري ،

(١) عن التيارات المتعددة حول تأويل العلمانية راجع: صبري توفيق همام ، الإسلام والعلمانية بين السياسي والثقافي ، م . س . ذ ، ص ١٠٤ – ١٠٥ حيث يقسم هذه التيارات إلي محافظين يرون أهمية الدين لتطوير الجانب الروحي للفرد والمجتمع ، وهو نظام تربوي لا يمكن الاستغناء عنه ، والمعتدلون وهم أقرب للمحافظين ويرون الدين تعبيرا عن حرية الضمير والاعتقاد الذي تقرها الجمهورية التركية ، ومؤيدو العلمانية وهم الذين يرون الدين الإسلامي عاملا معوقا للتقدم والالتحاق بالحضارة المعاصرة ومن أبرز هؤلاء رجب بكر السكرتير العام للحزب الجمهوري .

وأن الرسوب في مادة الدين أو النجاح لا يؤثر في الانتقال إلي الصفوف الأعلي ، ومن الضروري لالتحاق الطلبة بفصول تعلم مادة الدين أن يكتب أحد الوالدين طلباً رسميا بذلك إلي إدارة المدرسة ، وتعتمد المقررات علي كتب منشورة من قبل رئاسة الشئون الدينية وأجازتها للدراسة وزارة التعليم التركية .

وفي ٢٠ مايو عام ١٩٤٨ قررت وزارة التعليم علي وجه السرعة فصولا دراسية للأئمة والخطباء "Imam ve Hatip kurslari" ، وبدأت في يناير عام ١٩٤٩م بأنقرة واسطنبول ، وتبعتها بعد ذلك مدن أخري ، هذه الفصول الدراسية التي كانت مدتها عشرة أشهر أعطيت للمتخرجين من المدارس المتوسطة وغيرها ، ومع نهاية عام ١٩٤٩ تخرج من هذه الفصول ما يقرب من خمسين شابا ، وأثناء الاحتفال بتخرجهم أكدوا أنهم لن يستغلوا مكانتهم في إشاعة التعصب الديني، وأنهم سيظلون أوفياء للروح العلمانية ، وأوقفت هذه الفصول الدراسية حين أصبحت الدراسة منتظمة في مدارس الأئمة والخطباء عام ١٩٥١ م .

وفي يونية عام ١٩٤٩ م أيضا وافقت الجمعية الوطنية علي تأسيس كلية الإلهيات في أنقرة والذي صرح وزير التعليم التركي "بأنها لن تكون كالمدارس الإسلامية التقليدية وإنما ستكون كالمصباح الذي يفزع الخرافة ويلقيها في سلة المهملات"، ونظر إلي هذه المظاهرالجديدة باعتبارها عودة للدين الإسلامي[١] .

(١) اعتمدنا علي رصد التحولات الدينية في تركيا في هذه الفترة بشكل أساسي علي كتاب:
Mehmet yasar. Op. cit, p 67 - 68.
:كتاب في تركيا في الدينية للتحولات الدقيقة المتابعة أيضا وراجع
Hugh Poulton, Top Hat, Grey Wolf and Crescent, Op. cit, p. 170.
وأيضا الكتاب المهم :
Feroz Ahmad, The Turkish Experment in Democracy, 1950 - 1975, (London: Hurst, 1977) pp. 21, 38.

– كل ذلك الجدل والنقاش والقرارات المتصلة بالدين يتم في ظل سياق علماني صارم يقوده انكشارية الكمالية الجدد الذين حرصوا على ألا تكون هناك أية قوانين دينية متعارضة مع العلمانية .

ومع ذلك فإن السياسيين الذين فضلوا أن لا يعلنوا معارضتهم للدين قد ازدادت أعدادهم بشكل ملحوظ حفاظاً علي دعم الجماهير لهم ، فالحقيقة التي لم تستطع العلمانية الكمالية أن تخفيها هي إصرار الشعب التركي علي العودة للقيم الدينية والتي لعبت الدور الأهم في حياتهم اليومية منذ دخولهم للإسلام . فلم يعد بالإمكان منع المعتقدات الدينية من التعبير عن نفسها بين الناس ، بل إن ماكان يعد من المحظورات الدينية وفق القوانين العلمانية للكمالية ظل يعمل بقوة في بعض الأماكن ، و المعارضة للعلمانية الغالية بدأت تعبر عن نفسها داخل الحزب الجمهوري نفسه ، ومع التحول ناحية نظام التعدد الحزبي عام ١٩٤٦ م فإن التيارات الدينية سوف تعبر عن نفسها داخل فضاء أحزاب المعارضة .



وتشير "سوزانا بكيرنيج" إلي أن كلية الإلهيات افتتحت عام ١٩٠٠ ثم أغلقت عام ١٩١٩م لتصبح قسم العلوم الدينية ، وشهدت انخفاضا في طلبتها مابين عام ١٩٢٤ – ١٩٣٣م ، وتأسست عام ١٩٣٣ م كلية الإلهيات في جامعة اسطنبول ولكنها أغلقت عام ١٩٣٦ م وهي التي عبرت عن قمة الصعود العلماني للأيديولوجية الكمالية وراجع:

Susannah Pickering, Eslamic Eduction and The state in Turkey since 1980, (London University, 1992).

المبحث الثاني:
الاسلام والاحزاب السياسية في فترة التعددية السياسية (١٩٤٦ - ١٩٦٠م)

- العلمانية الأتاتوركية حملت في داخلها بذور تناقضاتها التي لا تزال تركيا تتحمل أعباءها في أزمات أخطرها أزمة الهوية، كما أن أزمة الشرعية لاحقتها أيضا فهي تقدم نفسها للمواطن التركي وللعالم باعتبارها نموذجا للحداثة والعصرنة والعقلانية والتقدم في مواجهة الارتداد والتخلف والرجعية، ولكن الممارسة عكست مدي تخلف وانحطاط هذه الأيديولوجية التي عكست روحا فاشية متصلبة هزمت في الحرب العالمية الثانية.

ولم يعد ممكنا تعايشها مع العصر وقيمه الجديدة، كما أن التطورات الداخلية في تركيا خاصة الأشواق الدينية التي قمعت بقوة وعنف غير مسبوقين كانت تبحث لها عن متنفس وبدا أن النظام السياسي العلماني للحزب الواحد أضيق من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عاشتها تركيا حتي داخل الحزب الجمهوري نفسه.

أولا: إعلان التعددية الحزبية وظهور الحزب الديموقراطي:

- هذه التطورات كان لا بد أن تجد لها متنفساً وهذا ما شعر به "عصمت أينونو"، ووجد أنه لا مفر من إعلان التعددية الحزبية خاصة وأن "أتاتورك" سبق له وأن حاول اصطناع حزب معارض من قبل هو "الحزب الجمهوري الحر"، فأتاتورك كان لديه شعور قوي بأن أحد أدوات العصرنة والالتحاق بالغرب هو أن يكون هناك أكثر من حزب سياسي واحد.

وفي نوفمبر عام ١٩٤٥م أشار "عصمت أينونو" إلي أنه حان الوقت لإجراء تعديل

رئيسي في نظام الحزب الواحد لكي تجعله متلائمًا مع متطلبات العصر ، فالنقص الرئيسي في النظام هو فقدان حزب معارض وأعلن أنه "للبقاء مع متطلبات البلاد والتعايش مع جو الحرية، والديموقراطية فإنه سيكون بالإمكان تكوين حزب سياسي آخر".

– تشير المصادر إلى أن هناك سببًا داخليًا هو مناقشة لا ئحة الإصلاح الزراعي الذي تبناه حزب الشعب الجمهوري والذي جوبه برفض من بعض أعضاء الحزب ، وسبب خارجي وهو توقيع تركيا على اتفاقية تأسيس الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، والمطالبة بضرورة الالتزام بالاتفاقيات الدولية والمعايير الجديدة للنظم السياسية التي تحترم حقوق الإنسان وتمنح الناس حق الحرية والاختيار بما في ذلك الحق في الانتخابات الحرة بين أحزاب متنافسة .

وعبرت المجموعة المعارضة من الحزب الجمهوري عن نفسها بشكل قوي عند مناقشة ميزانية وزارة التجارة عام ١٩٤٥م وإعدادها تقريراً يطالب بالحرية والديموقراطية والمراقبة والشفافية وتعدد الأحزاب ، ورفضت الهيئة البرلمانية للحزب التقرير ، ثم طردت المجموعة المعارضة التي كان يتزعمها "فؤاد كوبريللي"، "وعدنان مندريس"، "وجلال بايار"، "ورفيق قورالتان"[(١)] .

– أسست المجموعة التي طردها "حزب الشعب" حزبا جديدا باسم

(١) عن التطورات التي عرفتها تركيا بعد الحرب العالمية الثانية والتي قادت إلي نظام التعدد الحزبي يمكن مراجعة العديد من المراجع: الصفصافي احمد المرسي ، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة ، الجزء الأول ، حزب الاستقلال والجمهورية الأولى ١٩١٨ – ١٩٦٠ م ، س . د ، ص ١٤١ – ١٦٤ ، وأيضا:

Bernard Lewis, The Emergence Of Modern Turkkey (London: oxford university press, 1968) pp. 254 - 270.

وأيضا:

kamal H. Karpat, Turkey, s Politics: Ttransition To Multi - Party System. Op. cit, p. 143 - 146..

"الحزب الديموقراطي"، في السابع من يناير عام ١٩٤٧ م بزعامة "جلال بايار"، وكان هو الحزب الثاني في تركيا بعد حزب "النهضة القومية"[(١)].

وهكذا دخلت تركيا مرحلة سياسية جديدة هي مرحلة التعددية السياسية والحزبية، وكما يشير "أحمد السعيد سليمان" في كتابه "التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة"، الحزبان كانا يمثلان في البداية جبهة متحدة ضد التيار الإسلامي الذي لم يضعف أبدا في الأناضول، فالحزب الديموقراطي وإن كان أقل في عدائه للدين من الحزب الجمهوري ولكنه كان حزبا "لا دينياً"[(٢)]. وجرت انتخابات المجالس البلدية الأولى في تركيا في ظل نظام تعددي وبانتخاب مباشر من الشعب في ٢٦ مايو ١٩٤٦ م، ولم يدخلها الحزب الديموقراطي.

تحول سلوك الحزب الجمهوري ليتجاوب مع الحالة السياسية الجديدة فألغى العديد من القوانين المقيدة للحريات والتي غل بها الحركة السياسية والمجتمعية للبلاد، وأجريت الانتخابات العامة في ٢١ يوليو ١٩٤٦ م، ورغم تردد قادة الحزب الديموقراطي في دخول الانتخابات لكن قواعد الحزب طلبت منهم دخولها فاستجابوا، وكان مؤيدو الحزب الديموقراطي من معارضي الجمهوريين يتعاظمون بشكل مذهل لدرجة أن الحزب صار له تنظيماته في كل أقاليم تركيا وحتى قراها.

وانضم للحزب المارشال "فوزي جاقماق" المشهور بتدينه وشرفه

(١) عن حزب النهضة القومية راجع: عبد العزيز محمد عوض، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، م. س. ذ، ص ٤٣ حيث يذكر أن حزب النهضة القومي دخل الانتخابات المحلية عام ١٩٤٦ م، واستطاع أن يحقق بعض النجاح، كما دخل انتخابات عام ١٩٥٠ ولم ينجح في الحصول على أية أصوات، وأسس الحزب رجل الأعمال التركي "نوري دامبراغ" وتأسس الحزب في يوليو عام ١٩٤٥ م.

(٢) أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية في تركيا المعاصرة، م. س. ذ، ص ٧٧.

واستقامته وحب الناس له وكان له مكانة متميزة بين الجماعات الدينية ، واتخذ الحزب الديموقراطي شعار " كفاية.. خلاص "[(١)] وفي هذه الانتخابات استطاع الحزب الديموقراطي أن يحصل علي ٦٤ مقعداً معظمها في المدن الكبري ، وأن يحصل علي ١٨ مقعدا في اسطنبول من مجموع ٢٧ مقعدا ولم تعلن النتائج إلا بعد ثلاثة أيام[(٢)] .

- بدا واضحا أن الديموقراطية دقت بقوة وسرعة لم تكن متوقعة الأبواب التركية ، وأن قوي المعارضة للعلمانية الكمالية متجذرة بقوة في قلب المجتمع التركي الباحث عن الديموقراطية والحرية بكل حيواته التي لا يمكن حصارها أو مدافعتها[(٣)] .

ووفق ما رواه "رجب بكير" أشد الكماليين تطرفاً فإنه لما كلف بتشكيل الوزارة الجديدة عام ١٩٤٦ م ، وكان في مبني مجلس الأمة الكبير تجمع علي

---

(١) الصفصافي أحمد مرسي ، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة ، الجزء الأول ، م . س . ذ ، ص ١٥٨ حيث يشير إلي أن الأفيش الانتخابي للحزب الديموقراطي كان "خلاص.. كفاية" ، وكانت الجماهير تلتف حول الحزب بشكل غير مسبوق ، كما أن منع الأحزاب اليسارية والدينية جعل المعارضة الدينية واليسارية معا تحاولان التعبير عن معارضتهما تحت لافتة الحزب الديموقراطي ، ومن المصادفات القدرية المثيرة أن تكون حركة "كفاية" هي التي فجرت الوعي المصري بضرورة التغيير والإصلاح للنظام المصري نحو ديموقراطية تعددية حقيقية عام ٢٠٠٥ ، وأصبحت كلمة "كفاية .. خلاص" هي اليافطة أو المظلة التي تتحرك تحتها القوي الاجتماعية والسياسية المصرية الرافضة لممارسات الحزب الوطني الحزب الوحيد في البلاد الذي يسيطر علي موارد الدولة السياسية ويبدو معه النظام الحزبي في مصر كما لو كان نوعا من الحزب الواحد ، وهو هنا يشبه لحد كبير حزب الشعب الجمهوري الذي كان يحكم تركيا بعد الحرب العالمية الثانية ، كما أن الحالة المصرية يمكن مقارنتها مع الحالة التركية في هذه الحقبة . وعن الحزب الجمهوري ونشأته راجع: إبراهيم العريس ، الحزب الديموقراطي يخرج إينونو من الحكم، الحياة، ٢٢ مايو ٢٠٠٠ . وذكر المقال أن عهد "إينونو" كان من أسوأ عهود الاستبداد في تركيا إذ كان من لا يمكنه دفع الضرائب القاسية التي تفرضها الدولة يذهب لمعتقلات السخرة .

(٢) ظل والي اسطنبول لا يريد إعلان النتائج لمدة ثلاثة أيام والناس تنتظر علي أحر من الجمر ، ووزاره المارشال فوزي جا قمق وطالبه باحترام كلمة الناس وإعلان النتائج . نفس المرجع ، ص ١٦٠ .

(٣) نفس المرجع ، وهو ينقل عن جريدة "الجمهورية" التركية عام ١٩٤٦ م في ٢٦ يوليو .

الجانب المواجه للمبنى جموع غفيرة من الناس البسطاء ولما رأته هتفت "يحيا الديموقراطيون"، وفي انتخابات عام ١٩٥٠ م فاز الحزب الديموقراطي بأغلبية مقاعد البرلمان التركي بنسبة بلغت ٥٣,٦٪ مقابل ٤٠٪ لحزب الشعب الجمهوري وأصبح "جلال بايار" رئيساً للجمهورية و"عدنان مندريس" رئيساً للوزراء وظل الحزب يحكم تركيا حتى عام ١٩٦٠ حين قام انقلاب جمال كورسيل "بقيادة لجنة الوحدة الوطنية Nuc .

ثانيا: الأحزاب الإسلامية الجديدة إبان التعددية السياسية :

- مع كسر شوكة حزب الشعب الجمهوري وعدم وضوح موقف الحزب الديموقراطي من الدين، استقال المارشال " فوزي جاقماق " من الحزب الديموقراطي وأسس حزباً مستقلاً هو حزب الأمة عام ١٩٤٨م وانضم إليه التيار الديني داخل الحزب الديموقراطي، وأكد حزب الأمة على حرية الوجود والمعتقد للأفراد لممارسة الدين باللغة التي يختاروتها . وقال السكرتير العام للحزب: "إن مبادئ العلمانية تمنع الدولة من التدخل في القضايا ذات الطبيعة الدينية".

وفي ٤ فبراير عام ١٩٤٩ م تم رفع الأذان باللغة العربية في "المجلس الوطني الكبير"، وعلقت صحيفة Kudret المتحدثة بلسان "حزب الأمة" إن الحكومة هي المسئولة عن ذلك لأنها منعت حرية التعبير عن الضمير"، بينما قالت جريدة ULUS الناطقة بلسان حزب الشعب "إننا إذا سمحنا للرجعيين بترتيل الأذان اليوم، فإنهم سوف يطالبون غداً بالشريعة وإعادة الخلافة الإسلامية "(1) .

(1) Mehmet yasar. Op. cit, p. 70.

وطالب الحزب الديموقراطي وحزب الأمة بإلغاء المبادئ الستة للكمالية من الدستور ، إذ لا يجوز إبقاءها ضمنه مع التعددية الحزبية وقبل " إينونو " هذا الجدل وحذفت مبادئ الحزب الكمالي من الدستور التركي . وأصبح لحزب الأمة وجوده المؤثر في الخمسينيات ، فقد دخل الانتخابات البرلمانية وحصل على مقعد واحد ، ولكن التوجهات الإسلامية الواضحة للحزب جعلت الحزب الديموقراطي وبموافقة من الحزب الجمهوري يتخذ قراراً بحله قبل انتخابات ١٩٥٤م بحجة أنه يستغل الدين في السياسة ، ولكن محكمة النقض التركية ألغت قرار الحل ، بيد أن الحزب أعاد تشكيل نفسه من جديد باسم "حزب الأمة الجمهوري"، وحصل على خمسة مقاعد في انتخابات عام ١٩٥٤ م(١) .

- شهدت الخمسينيات انتعاشاً واسع النطاق للطرق الدينية مثل "التيجانية" والنقشبندية" والبكتاشية" والقادرية" ، وتأسس عام ١٩٥١م حزب جديد اسمه "الحزب الديموقراطي الإسلامي" أسسه "رفعت جواد أتيلخان" المعروف بعدائه الشديد للماسونية واليهودية ، وكان يسعى لسد الفراغ الروحي الذي كانت تعيشه البلاد في ذلك الوقت ، ولكنه أحيل للمحكمة بتهمة استخدام الدين في السياسة ، وأغلق بعد ستة أشهر من تأسيسه ، فقد تضمنت المادة الأولى لبرنامجه "إن رابطة الحزب التي هي المبادئ المقدسة وعقائد

وتنص المادة الثانية عشرة من برنامج حزب الأمة على "حرية الضمير والاعتقاد لكل مواطن وحقه في ممارسة عبادته باللغة التي يريدها"، وعن واقعة الأذان في البرلمان فإن شابين دخلا خلسة ورفعا الأذان الذي كان ممنوعا منعاً باتاً .

(١) عن حزب الأمة وبرنامجه راجع طارق عبد الجليل السيد ، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة ، دراسة في الفكر والممارسة ، القاهرة: جواد الشرق ، ط١ ، ٢٠٠١ - ١٤٢١ هـ ، ص ٦٤ فهو يذكر "يقدر الحزب قيمة العقيدة والأخلاق والأعراف والعادات والتقاليد والمشاعر العظيمة في تشكيل النظام الاجتماعي فهي لايمكن أن تتغير أبداً وتظل دوماً خارج سيطرة الدولة" وأيضا عبد العزيز محمد عوض الله ، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة ، م. س. ذ ، ص ٥٤

الأمة ستحمي من كل تدخل".

أما المادة الثالثة فنصت علي "ستلغي المبادئ التي لا تتفق مع مطالب وميول الأمة" وهو ما اعتبرته المحكمة مخالفاً للدستور، ورغم عدم تحقيقه نجاحًا أو تأثيرًا يذكر لكنه وقف ضد المد الشيوعي وتظم هجمات علي اجتماعات الأحزاب اليسارية ومثقفيها وهو ما أرعبهم وأخافهم منه"[1].

وتأسست أحزاب أخري مثل حزب "الدفاع عن الإسلام"، وحزب "النهوض الوطني" وكلها أحزاب ذات فلسفة إسلامية[2] ورغم أن الحزب الديموقراطي كان تعبيراً عن اختلاف مع الحزب الجمهوري في بعض المضامين السياسية وليس في جذورها أو أصلها، لكن نجاحه الكاسح في انتخابات عام ١٩٥٠ نظر إليه باعتباره عصراً جديداً في التاريخ التركي لأنه للمرة الأولي منذ الجمهورية يأتي حزب إلي السلطة تعبيراً عن الإرادة الشعبية للجماهير، وتحدث نائب للحزب الديموقراطي في الجمعية الوطنية قائلا "أتاتورك كانت رئاسته تعبيراً عن الاستقلال، وأينونو" رئاسته تعبيراً عن الشمولية،

(١) عن الحزب الديموقراطي الإسلامي راجع: نفس المرجع، ٦٥ وأيضاً أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، م. س. ذ، ص ٣٠. وأيضا إدريس بوانو، معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا، المستقبل العربي، ع يناير ٢٠٠٤، ص ٧٠، وكان "جواد رفعت أتليخان" أسس عام ١٩٤٧ حزبا اسمه "حزب المحافظين" اعتمد علي الأسس الإسلامية في برنامجه، وأغلق قبل أن يبدأ نشاطه، وهو نفسه كان من مؤسسي حزب النهضة الوطني ذات التوجهات الإسلامية أيضاً ولجواد رفعت أتليخان كتاب مترجم إلي العربية بعنوان "أسرار الماسونية"، وعدة كتب أخري منها "الخطر المحيط بالإسلام" إسلام صاران تهلكة"، وأيضا "التركي أعرف عدوك" تورك أوغلي دوشمانك طاني"، والدولة الخفية " كيزلي دولت"، وراجع جواد رفعت أتليخان، أسرار الماسونية، ترجمة نورالدين الواعظ وسليمان محمد أمين القابلي، هدية مجلة الأزهر، ذو القعدة ١٤٠٥ هـ. وعن وضع الماسونية في تركيا وتاريخها راجع، أورخان محمد علي، كيف ولماذا أغلق كمال أتاتورك المحافل الماسونية في تركيا، المجتمع الكويتية، ع ١٥٨٦، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٤.

(2) Karapat, Turkey, s politics Transition To multi - Parti System, op. cit, P. 283 - 285.

و " بايـــار " رئاسته تعبيراً عن الحرية ، وفي أنقرة قال خطيب مسجد "تاج الدين" في أنقرة" : "الحمد لله أننا تحررنا من حكومة حزب الشعب " [1] .

ثالثا : الحزب الديموقراطي وبدايات الإحياء الإسلامي في تركيا :

– قـدم الحـزب الديموقراطـي رؤيـة جديـدة للإسـلام تراه عقيدة ودينا للأتـراك كالمسيحية بالنسبة للمجتمعات الغربية ومن ثم لا بد من احترامها ، فكما أن الأقطار الأوربية هي مسيحية المعتقد إلا أن أنظمتها السياسية علمانية والشئ نفـــسه ينطـــبق على الدين الإسلامي فهـو ديـن الأتراك مع الاحتفاظ بالعلمانية كنظام سياسي .

وعـبرت عـن ذلـك صـحيفة الحـزب ZAFAR بقـولها: "إن الحـزب الديموقراطـي قـد وضـع المبادئ النقية للإسلام أمامه ، فهو المرشد والمساعد للعلم والتقدم والفضيلة والأخلاق الحسنة ". وفي التصريحات المتكررة لقادته قالوا: "لارجوع عن فصل الدين عن الدولة ، إلا أن تركيا بلد مسلم وستبقي كذلك " [2] .

بل إن " مندريس " قال " نعلن بأن تركيا مسلمة وستبقي مسلمة، ويجب عدم إبقـــاء ا لطفـــل بعيدا عن تعاليم الدين الذي يعد حقاً من حقوقه الطبيعية " وكـذلك الشروح الإسلامية [3] .

– سمـح الحـزب الديموقراطـي بعودة الأذان باللغة العربية ، وأن تكون الـصلاة باللغـة العـربية ، وعـودة تـلاوة القرآن لبرامج الإذاعة التي تبث من أنقـرة ، وعـودة حـصص التربـية الدينـية للمدارس ، وتخصيص حصص من

---

(1) Mehmet yasar, Op. cit, P. 74.

(٢) راجع هذه التصريحات لمندريس في: أحمد نوري النعيمي ، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها ، م. س ، ٥ ، ص ٣٩ – ٤٠ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٥ وهي جزء من خطاب ألقاه في مدينة "قونية" عام ١٩٥٤م .

ميزانية الدولة للتعليم الديني في مدارس الأئمة والخطباء ، وفي قونية قدم أعضاء في الحزب الديموقراطي مذكرة إلي مؤتمر حزبي محلي عام ١٩٥١م تطالب بعدم حظر العمامة للرجل أو الحجاب للمرأة ، أواستخدام اللغة العربية ، وإعادة الاعتبار للأحكام الشرعية في المعاملات مع المطالبة بإباحة تعدد الزوجات[1] .

وتقررت حصص التربية الدينية عام ١٩٥٦ علي المدارس الثانوية ، وأعيد فتح معهد الدراسات الإسلامية في اسطنبول عام ١٩٥٩م ، ونشطت حركة النشر والمطبوعات الإسلامية ، وزاد عدد النساء اللواتي يرتدين الحجاب في تركيا . كما زاد عدد الأشخاص الذين يبادرون إلي بناء المساجد بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٥٠ م ، وزاد عدد المراكزالإسلامية التي بنيت بالجهود المالية الذاتية ، وزاد عدد الحجاج الذين يرغبون في أداء فريضة الحج ، كما زاد عدد زوار مشاهد ومقابر أولياء الله الصالحين .

ولوحظ زيادة أعداد الصائمين في شهر رمضان . وزادت أعداد الذين يصلون الجماعات في المساجد ويظهرون التبجيل تجاه الأئمة والوعاظ ، وزاد الاقتباس والاستشهاد من القرآن الكريم بين العامة ، وانتشرت المكتوبات

(1) Mehmet yashar, op. cit, p. 76 - 77.

حيث أشار إلي أن تلاوة القرآن الكريم من إذاعة "أنقرة" بدأت مع الاحتفال باليوم الأول من شهر رمضان وبدأت بعشر دقائق في الصبح ومثلها في المساء . وصرح "مندريس" أن جعل الأذان باللغة التركية في عهد "أتاتورك" كانت تفرضه ظروف الثورة ، لكنه اليوم يمثل جرحاً للضمير الديني ويتناقض مع حرية الضمير والاعتقاد ، وقال إمام مسجد في اسطنبول "إن العالم الإسلامي من حولنا يؤذن بالعربية والترجمة للتركية شئ معيب" .

ويصف مصطفي محمد ، المشاعر الجياشة لمسلمي تركيا عند عودة صوت المؤذن من جميع المنارات بالأذان الله أكبر فيقول "فما تري تركيا موحدا إلا وخر في الطرقات ساجدا شاكرا لله عز وجل ، داعياً بالخير لعدنان مندريس وراجع مصطفي محمد ، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا ، ألمانيا الغربية ، ط١ ، ١٩٨٤ - ١٤٠٤ هـ ، ص ٢٠ .

الدينية في الأماكن العامة كالمتاجر، ووسائل النقل، وبدأت الطرق الصوفية ذات الطابع الشعبي في العودة من جديد، وانتشرت الرسائل الدينية التي يطبعها الأفراد على نفقتهم، وازداد الاهتمام بما يجري في الأقطار الإسلامية الأخرى، وزاد عدد الطلاب الذين يلتحقون بكلية الإلهيات. وزاد عدد الجمعيات الإسلامية الأهلية(١)، وشهدت مديرية الشئون الدينية توسعاً هائلاً في اختصاصاتها.

– شهدت الخمسينيات عنف المواجهة بين "الكمالية" "والإسلام"، فعلى سبيل المثال فإن أحد نواب الحزب الديموقراطي عن "سامسون" كتب في أكتوبر عام ١٩٥٢ م في مجلة Buyuk Cihad "أي الجهاد الأكبر وذكر "أنه ليس حقيقة أن الأمة ممتنة لقيام " أتاتورك " بالثورة.. الأمة يجب أن تبحث عن حل في القرآن الكريم".

وأشاد أحد الأئمة بالعمامة في خطبته وتحدث عن خطر الاختراق الغربي للأمة"، بينما كانت عناوين الدوريات الإسلامية تصدر بمانشيتات من قبيل "إلى أي حد تم تدمير الأجيال" أو "لماذا تنوح هذه الأمة؟"، وعبرت الطريقة التيجانية عن احتجاجها على الكمالية بطريقة عنيفة فذهبت تدمر وتكسر تماثيل أتاتورك" في الفترة ما بين ٥١ – ٥٢ م لأنها منافية للإسلام(٢).

(١) عن مؤشرات العودة للدين في المجتمع التركي في فترة الخمسينيات راجع بشكل أساسي:
Mehemt yashar, op. cit, p. 77.
Hugh Poulton, Top Hat, Grey Wolf and Crescent, Tukish Nationalism And Turkish Repuplic (London: Hurst&Company, 1997) p.171.

(٢) اصطدم أصحاب هذه الطريقة مع رجال الشرطة وهم يحاولون تحطيم تماثيل أتاتورك ولذا قبض على "علي بيلا و أوغلو" ومجموعة من مريديه وقدموا للمحاكمة عام ١٩٥٢ م، وقضت المحكمة عليهم بعقوبة تراوحت بين ٥ – ١٠ سنوات بينما فرضت الإقامة الجبرية على شيخ الطريقة، وتلاشت الطريقة التيجانية من تركيا عام ١٩٢٥. لكنها عادت مرة أخرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما أصبح "كمال بيلاو أوغلو "رجل الأعمال التركي الضليع في القانون بتجديد هذه

وتعرض الكاتب الصحفي العلماني "أحمد أمين يالمان" لهجوم بسبب تنظيمه لمسابقة ملكات الجمال اللواتي ظهرن وهن شبه عاريات ، وتحرك الحزب الديموقراطي فأدان "نجيب فاضل" الذي كان يصدر مجلة "الشرق الكبير Buyuk Dogu ، وأدان "أشرف أديب" الذي كان يصدر مجلة "سبيل الرشاد" وأوقفت المجلتان ، وقبض علي الشباب الذين هاجموا ""أحمد أمين يالمان"" (1) .

– مع تزايد المؤشرات التي تؤكد علي التحول ناحية الإسلام في تركيا ، فإن معارضي الحزب الديموقراطي ركزوا علي ضرورة عدم استخدام الدين في السياسة والذي يمكن أن يقود إلي تدمير المجتمع ، وطالبوا بمعاملة الصحف الإسلامية مثل "أهل السنة" وطريق الإسلام" وطريق الله" كالصحف اليسارية المتشددة التي تم إغلاقها ، وكان الحزب الديموقراطي يؤكد علي مفهومه للعلمانية التي تمنع استخدام الدين في السياسة ولكنها في نفس الوقت تحترم حرية التعبير

الطريقة وأصبح شيخاً لها ، كما شنت السلطات حملة واسعة علي الطريقة النقشبندية عام ١٩٥٤م في ماردين وقبض علي ١٧ منهم ، وحاكمت شيخ الطريقة المولوية في يونية عام ١٩٥٠ م ، وشيخ القادرية في مارس ١٩٥١ م ، وقبضت علي جماعة من البكتاشية وراجع إبراهيم الدسوقي شتا ، الحركة الإسلامية في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٦٦ ، واستنت الدولة قانونا لحماية تماثيل أتاتورك من العدوان وكذلك ذكر سيرته بسوء . وعرف باسم قانون "حماية أتاتورك" وراجع المطلب الأول من الفصل الثالث من هذه الدراسة بعنوان الطرق الصوفية وتجلياتها المعاصرة في تركيا حيث أشرنا إلي الطريقة التيجانية ومعارضتها للكمالية ، ص ٢٩١ .

(١) أحمد نوري النعيمي ، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا ، م . س . ذ ، ٣٧ – ٣٨ ، وقد جرح أحمد أمين يلمان جرحا بالغا ولم يقتل ، وتعاون مع توجهات الشرق الكبير الحزب الديموقراطي الإسلامي ، وعن حياة نجيب فاضل راجع:

www. biab. com ولد عام ١٩٠٤ ومات عام ١٩٨٣ م ، وكان يلقب بسلطان الشعراء وله تأثير فكري هائل علي حركات الشباب الإسلامي في تركيا . ومثلاً راجع تأثير نجيب فاضل علي "عبد الله جول" وزير خارجية تركيا الحالي وأحد كوادر الحركة الإسلامية الطلابية في تركيا فترة السبعينات Arabic/famous/2002/11/article www. islamonline. net / / وأيضاً تأثيره علي "طيب أردوغان".

والتفكير والضمير وتحترم الإسلام كدين للأتراك . وظهر داخل الحزب الديموقراطي جناح إسلامي قوي عام ١٩٥٣م ، وهو ما دفع مندريس لمهاجمة الميول الإسلامية لبعض أعضاء البرلمان داخل الحزب .

وقال "الحزب الديموقراطي ليس قسماً داخلياً أوفندقا يقبل اناساً يخالفون أفكاره ومبادئه . . إن الحزب يوافق علي جميع المظاهر الدالة علي احترام الإسلام في تركيا ولكنه يعارض الأحكام الشرعية لأن العمل من جديد بمقتضاها يؤدي إلي إرباك الدين بالسياسة وبلبلة الشئون الدينية "(١) .

وطرد مندريس من الحزب تسعة نواب كان من بينهم اثنان من الوزراء السابقين عام ١٩٥٥ م ، وقطع عشرة نواب علاقتهم بالحزب للعمل كمستقلين ، وحذا حذوهم ستون نائباً ، وتشكل حزب جديد علماني هو حزب "الحرية" بزعامة فوزي لطفي قره عثمان أوغلو نائب "مانسيا" ، وإبراهيم أوقتم "بروسة" ، وجمع الحزب حوله تسعة وعشرين نائبا ليكون بذلك أهم قوة في المجلس الوطني الكبير ، وهذا في الواقع كان أحد الأسباب التي عززت التوجهات الإسلامية للحزب الديموقراطي ، فالانشقاقات العلمانية داخل الحزب جعلته يتجه بشكل تلقائي ناحية القوي والاتجاهات الإسلامية(٢) .

– هناك مؤشرات لا تخطؤها العين علي استخدام الحزب الديموقراطي للدين في أغراض سياسية ، فالمعلومات تشير إلي وجود علاقة بين "مندريس" و "نجيب فاضل" الكاتب الإسلامي ذو النزعة المتشددة حيث كان يحصل علي الدعم بين الحين والآخر من الحزب الديموقراطي الذي مول جريدة الشرق الكبير التي كان يصدرها ، والانطباع العام هو أن الحزب الديموقراطي

(١) نفس المرجع ، ص ٤٦ .
(2) Hugh Poulton, Top Hat, Grey wolf and Crescent, Opcite, p 172 .

كان يلجأ لنجيب فاضل حين يكون محتاجاً لدعمه في مواجهة التيارات اليسارية والتيارات الإباحية المعبرة عن الماسونية .

كما أشار " مندريس " في حملته الانتخابية عام ١٩٥٧ إلي أن تركيا في السبع سنوات المنقضية بني بها أكثر من ١٥ ألف مسجد ، وأدت نجاة مندريس " من حادث تفجر طائرته قرب " لندن عام ١٩٥٩ م ، فيما اعتبره الناس معجزة – إلي الاقتراب بقوة من الإسلام ، و الابتعاد عن العلمانية والإصلاحات الكمالية التي تعرضت للهجوم والنقد وهو ما جعل العديد من الباحثين ينظرون إلي الحزب الديموقراطي نفسه كاحد تجليات " الإحياء الإسلامي " في تركيا(١) .

ووظف الحزب الديموقراطي الاتجاهات الإسلامية المتزايدة بين الناس لدعوتهم إلي الانضمام للجبهة الوطنية Vatan Cephesi وهو ما وصفه " اينونو " بأنه تقسيم للبلاد وتهديد لوحدتها ، واتخذ الهجوم المتبادل بين الحزبين " الديموقراطي " ، " والجمهوري " ، طابعاً دينيا حتي قيام الانقلاب الأول عام ١٩٦٠ والذي كان استباقا من الجيش والقوي العلمانية لقطع الطريق علي المظاهر الإسلامية التي أعطت الانطباع بأن تركيا في طريقها للتخلص من " الكمالية " والعودة إلي ذاتها وجذورها وتقاليدها المستمدة من الإسلام(٢) .

وبشكل عام فإن الإسلام ظل حاضرا وبقوة في حسابات الأحزاب التركية حتي

(1) Ibid, p. 173.

– وراجع ايضا: feroz Ahmad, The Turkish Experment in Democracy:1950 (London:C, Hurst, 1977) p. 372, 1967

(٢) إبراهيم الدسوقي شتا ، الحركة الإسلامية في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٦٩ حيث يميل إلي أن الحزب الديموقراطي في النصف الثاني من عقد الخمسينيات بدأ يتحول فعلاً ناحية إدراك أن الإسلام هو قدر تركيا ، وتشير بعض المراجع إلي اعتقاد الجيش بأن دعم الحزب الديموقراطي للنورسيين سوف يقود إلي عودة تركيا مرة أخري لتكون دولة دينية ، وراجع طارق عبد الجليل السيد ، الحركات الإسلامية ف تركيا المعاصرة ، م . س . ذ ، ص ٦٠ وهو ينقل عن شريف ماردين في كتاب مكتوب باللغة التركية بعنوان الدين والسياسة في تركيا Turkiyede Din ve Siyaset .

أكثرها علمانية وقت الانتخابات بالذات ، فقد تعاون مثلا عصمت "أينونو" مع حزب الأمة الجمهوري ذات الجذور الإسلامية ، وكانت القاعدة التصويتية لحزب الشعب الجمهوري في وسط الأناضول تأتي من الطريقة البكتاشية ، كما كان العلويون الشيعة في تركيا يصوتون له على اعتبار أن العلمانية الكمالية تحميهم كأقلية من التمييز والاضطهاد[1] .

رابعا : حركة النور والأحزاب السياسية بعد إعلان التعددية :

– نشير إلى علاقة "حركة طلاب النور" بالأحزاب السياسية في فترة مابعد الخمسينيات باعتبارها أحد تجليات الإحياءالإسلامي في هذه الفترة ، وكان السماح لها بالتعبير العلني عن نفسها وتخفيف الضغوط عليها تعبيراً عن الاعتراف بأهمية الدين والإيمان في حياة الناس وهوالتوجه الذي بدأ يظهر بقوة في تركيا حتى داخل "حزب الشعب الجمهوري" نفسه بعد الحرب العالمية الثانية – كما أسلفنا – و انعكس ذلك على حركة "النور" التي قادها وأسسها الشيخ "سعيد النورسي" .

فمع عام ١٩٤٩م تبدأ المرحلة الثالثة من مراحل تطور حياة الشيخ كما أرخها المتابعون لمسيرته وسيرته ، وهذه المرحلة تبدأ منذ خروجه من سجن "أفيون" وحتى وفاته عام ١٩٦٠ م .

كان " النورسي " في هذه الفترة يرسل الرسائل إلى السياسيين ورجال الحكم يحثهم فيها على اتباع الشرع والاسترشاد بالإسلام الذي هوالحل الصحيح لكل مشاكل الأمة . وشهدت هذه الفترة فك الحصار عن رسائل وطلاب النور الذين أصبحت حركتهم قانونية وعلنية وغير مجرمة بناءً على حكمين من المحاكم التركية التي أقرت بالإجماع أنه "**لا توجد أية فعاليات أو نشاطات سياسية**

(1) Hugh Poulton, Top Hat, Grey wolf and Crescent, op. cit, p. 172.

لـبديع الـزمان النورسي وهو لا يدعو لتشكيل أية جمعية سياسية أو طريقة صوفية ومـؤلفاته بأجمعهـا إيمانية وعلمية وهي تفسير للقرآن الكريم"، وانتشرت "رسائل الـنور" بشكل واسع جدا بين جموع الشعب التركي بكافة فئاته وطبقاته وتشير التقديرات إلي أن مايقرب من مليون نسخة من رسائل النور تم تداولها بين الناس بعد عام ١٩٥٠ ، وأن أكثر من هذا العدد قرأها.

- مع مجيء الحزب الديموقراطي إلـي الحكم أرسل "النورسي" رسالة تهنئة لـرئيس الجمهـورية "جـلال بايار" وأعلن تأييده للديموقراطيين ، ورغم ذلـك استدعي "النورسـي" للمحكمـة عام ١٩٥٢م في اسطنبول بسبب نشر أحد طلاب الجامعات التركية رسالة "مرشد الشباب"، وبرأت المحكمة الشيخ النورسـي"، وكانـت المحكمـة في ذاتهـا تعـبيراً عـن المـدي الذي تغلغلت فيه "رسـائل الـنور" في نفـوس الجمـاهير التركـية الـذين ضاقت بهم المحكمة التي حاكمت "النورسي".

وفي انتخابات عـام ١٩٥٧م الـذي فـاز الحـزب الديموقراطـي فيها في مـواجهة حـزب الـشعب الجمهـوري صـوت فـيها " النورسـيون " للحزب الديموقراطـي "، بـل إن سعيد النورسي "صوت بنفسه لصالح الحزب الديموقراطي تقديرا لاستجابة حكومته لبعض مطالب النورسيين الدينية ومنها إعادة السماح بزيارة الأضـرحة وعلـي رأسـها ضريح " مولانا جلال الدين الرومي "، والذي وافقت الحكومة علي إحياء ذكري وفاته .

- بعـد عام ١٩٥٦م أعيد الاعتبار للفكر النورسي الذي تم الاعتراف به رسـمياً وتـبرئته مـن قبل علماء متخصصين من رئاسة الشئون الدينية التركية الـرسمية ومـن أساتذة الجامعات في كليات الحقوق ، بل ومن أساتذة ينتمون للتيارات اليسارية ذاتها . وسمح لأول مرة في تركيا بنشرحياة النورسي تحت عنوان "بديع الزمان".

ويشير رأي أحد المحاكم القضائية في رسائل النور إلي التحول الفكري الكبير في نظرة القضاة إلي الإسلام فهم يقولون "إن جرائم المتهمين هي قراءة تفاسير القرآن وشراؤها وحملها، فدين الشعب هو الإسلام، والكتاب الأساسي لهذا الدين هو القرآن، فقراءة تفاسير القرآن لا تخل بالنظم الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل تقويها بالكتب المحتوية لمعاني القرآن، والشروح الدينية تحافظ علي النظم وهذه ضرورة لابد من قبولها، وفي هذا المعني قال نائب اسطنبول في المجلس الوطني الكبير "علي فؤاد باشكيل": "إن اتهام العقيدة النورسية هواتهام للإسلام، فالنورسية ليست ذنباً، وإنما هي رجوع إلي الإسلام والإيمان الحقيقي الصافي".

- وفي سياق التوتر بين التيار العلماني والتيار الإسلامي في تركيا أواخر الخمسينيات قبض علي عدد من طلاب النور علي إثر حملة إعلامية علمانية علي "حركة النورسيين"، ومثلت المحاكمات التي تعرض لها أنصار النورسي" ساحة لكشف الأضواء علي الصراع الفكري في تركيا بين العلمانية والإسلام، كما كانت سبباً في ترسيخ فكرة "الإيمان" في مواجهة المادية واللادينية، وتعد المرافعات التي قدمها المحامون للدفاع عن أفكار "النورسي" ومشروعه الإيماني وثائق مهمة لمعرفة وكشف ماتعرضت له الدولة التركية علي يد الكمالية والعلمانية، وكانت في الوقت نفسه وثيقة إدانة لعصر أتاتورك والجمهورية.

وتوفي "النورسي" عام ١٩٦٠ حيث تم نقل رفاته بعد ذلك إلي مدينة "إسبرطة" علي يد الانقلابيين حيث دفن في مكان لا يزال مجهولاً[(١)].

---

(١) اعتمدنا علي المعلومات الواردة في المتن عن النورسية علي الكتاب المهم: أورخان محمد علي، سعيد النورسي، رجل القدر في حياة أمة، القاهرة، دار الفضيلة، وهو المرجع الأساسي الذي يعتمد عليه مثلاً أحمد نوري النعيمي في كتابه الذي اعتمدنا عليه هو الآخر أيضاً، أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، م. س. ذ، ويشير "شريف ماردين" إلي أن الصعود الكبير"

وبشكل عام يمكن القول إن عقد الخمسينيات في تركيا كان هو عصر التأسيس لظهور الحركة الإسلامية المعاصرة والتي ستعبر عن نفسها بشكل سياسي مستقل فيما بعد ، وكان هوعصر عودة الإيمان واحترام الإسلام كدين في مواجهة التيارات الإلحادية التي عبر عنها حزب الشعب الكمالي ، وكان تعبيراً عن تراجع العلمانية ومحاولة تكيفها مع حرية العقيدة والضمير لأغلبية المجتمع التركي فيما يمكن وصفه بانحطاط العلمانية التي أرساها "أتاتورك"، وبدت الحداثة هي التي تتأسلم فيما يمكن وصفه ب " أسلمة الحداثة" بدلاً من السياسة الكمالية التي كانت تريد للإسلام أن يتعصرن فيما عرف بسياسة " تحديث الإسلام". وكما سنرى لن تستطيع الانقلابات الدورية التي شهدتها تركيا فيما بعد – أن تؤثر سلباً في المنجزات الإسلامية والديموقراطية التي تحققت في الخمسينيات في مواجهة العلمانية الشمولية رغم أنها عبرت وبثبات لا يتزعزع عن الوفاء للميراث الكمالي وللعلمانية .

* * *

للنورسية "كان في عقد الخمسينيات حيث اعتمد على الدعاية الواسعة لأحد مراكزها المهمة في العاصمة الألمانية "برلين"، كما يشير إلى أن معظم منتسبيها في تركيا يأتون من القرى الصغيرة في الأناضول ، راجع الكتاب المهم بالإنجليزية:

Serf Mardin, Religion and Social Change in Turkey: The case of Bediuzzaman said Nursi, (Albany: state University of New york press, 1989).

المبحث الثالث:
الاسلام والاحزاب السياسية في تركيا
(١٩٦٠ – ١٩٧٠م)

– مثلت مرحلة التحول الديموقراطي في تركيا وكسر احتكار حزب الشعب الجمهوري للحياة السياسية بفوز الحزب الديموقراطي باكتساح في انتخابات عام ١٩٥٠ م الحدث الأهم علي الإطلاق في تاريخ تركيا المعاصرة ، ومثل مجيء "عدنان مندريس" إلي السلطة تحدياً واضحاً لسلطة البيروقراطية العسكرية ومصالحها و التي اعتبرت نفسها حامية للميراث الكمالي العلماني فقد أكد علي أن الأمة التركية بكاملها هي الحارسة علي الإصلاحات وعلي الجمهورية .

ورفض الحزب الديموقراطي أن يقرر مصير البلاد النخبة البيروقراطية – العسكرية عبر تحالفها الوثيق مع الحزب الجمهوري والدولة الكمالية فقال " جرت العادة علي أن يحكم شخص واحد فقط ، وعلي الا تشارك في صنع السياسات سوي فئات قليلة ، ولكن مع ثورتنا الديموقراطية اكتسب ملايين المواطنين الحق في التصويت وأصبحوا يؤثرون في مجال إدارة بلادنا "، وفي مناسبة أخري قال: " قديماً كان من الممكن أن يتآمر ثلاثة أفراد للاستيلاء علي الكرسي من فرد رابع ، بينما ترقب الأمة الأمر عن بعد ، كانت هذه هي السياسة في ذلك الحين ، وكان مصير البلد بأكمله يتحدد عن طريق هذا الفرد أو ذاك ، أما الآن فإن الأمة برمتها وعبر أنحائها كافة هي التي تحدد مصير البلد ، ولا يتوق هذا البلد لأن يصبح مسرحاً لمغامرات دموية . . ولهذا السبب فإننا مصممون شأننا شأن الغالبية العظمي من مواطني الأمة التركية

علي التغلب علي هذه المغامرات وهؤلاء المغامرين[١] .

– كان " أتاتورك " قد عمل علي إبعاد الجيش عن السياسة بإلزام الضباط الذين انتخبوا للبرلمان بالاستقالة من الجيش ، كما أن قانون الجزاء التركي العسكري يجرم المشاركة في المنظمات السياسية أو المظاهرات أو الكتابة أوالتحدث في المسائل السياسية للجنود والضباط ، بيد أن طابع " الدولة العميقة " يتجلى بإعطاء الجيش دوراً في حماية التعاليم الكمالية التي قامت عليها الجمهورية التركية علي قدم المساواة مع حماية الحدود التركية ، ورغم انفصال رئاسة الدولة التركية عن قيادة الجيش بعد موت " أتاتورك " إلا أن الجيش ظل مؤسسة ذات طابع خاص يقوم بالإشراف والمراقبة لمجمل العملية السياسية والتدخل لضبطها مؤقتاً إن شعر أنها تتجه نحو تهديد العلمانية والكمالية .

أولا : انقلاب ١٩٦٠ وظهور مفهوم الإسلام التركي (TIS) :

يبدو أن ضباط الجيش الذين تهددت أوضاعهم الاقتصادية مع مجئ الديموقراطيين إلي السلطة بدأوا التعاطي مع السياسة ، وظهرت عصبة صغيرة عام ١٩٥٤م في اسطنبول ثم في أنقرة لمناقشة الوضع السياسي ، وبحلول عام ١٩٥٧م طرحت فكرة الانقلاب العسكري في أوساط هؤلاء الضباط وإعادة " إينونو " إلي السلطة ، بيد إن قائد القوات المسلحة التركية " جمال كورسيل " نظم مع مجموعة أخري من الضباط وكونوا قيادة عليا ونفذوا انقلاب ليلة ٢٧ مايو ١٩٦٠ م[٢] .

---

(١) رضا هلال ، السيف والهلال ، تركيا من أتاتورك إلي أربكان ، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي ، القاهرة: دار الشروق ، ١٩٩٩ – ١٤١٩هـ ، ط١ ، ص١٠٠ وهو ينقل عن صحيفة الجمهورية والحوادث التركيتان عام ١٩٦٠ .

(٢) عن انقلاب ١٩٦٠ راجع: سيار الجميل ، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث والعثمنة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ ، ط١ ، ص ١٩٩ ، وأيضاً رضا هلال ، السيف والهلال في تركيا ، م . س . ذ ، ص ١١٢ – ١١٣

وفي إعلان الجيش للشعب عن انقلابه ذكر أنه أنهى حكم الحزب الديموقراطي وأن الجيش هو الذي يتولى السلطة التنفيذية والتشريعية ، وأن الانقلاب لا يستهدف شخصاً أو جماعة ، وتأسست "لجنة الوحدة الوطنية" MILLI BIRLIK KOMITESI تحت قيادة الجنرال "جمال كورسيل" والذي ترأس الحكومة المؤقتة التي شكلت لجنة للتحقيق مع المسئولين والوزراء السابقين في الحزب الديموقراطي وانتهت في سبتمبر عام ١٩٦١م ومثل أمامها ٥٩٢ شخصاً وحكمت بالإعدام علي جلال بايار وعدنان مندريس ووزير الخارجية والمالية ونفذت الأحكام بحقهم باستثناء "جلال بايار" التي خففت عنه العقوبة بسبب تجاوز سنه قانوناً لحكم الإعدام الذي خفف إلي المؤبد[١] ، وعاشت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي رغم وجود دستور جديد .

– أجريت الانتخابات الأولي بعد الانقلاب في أكتوبر عام ١٩٦١م ، و شهدت البلاد لأول مرة في تاريخها محاولة تشكيل حكومة ائتلافية بسبب عجز الأحزاب الجديدة عن الحصول علي الأغلبية في المجلس الوطني الكبير ، وبسبب عمق ما بين هذه الأحزاب من اختلافات فإنها فشلت في تكوين ائتلاف للحكم ، ولم يمكن التوصل إلي اختيار رئيس للجمهورية ، وهو ما قاد لتدخل الجيش ثانية لحسم المواقف المتأرجحة واختار " جمال كورسيل "

(١) تشير أغلب المراجع إلي أن "اينونو" هو الذي تدخل لدي الانقلابيين لمنع إعدام "جلال بايار" ، بيد أن الدكتور محمد حرب ذكر أن عدم إعدامه راجع لتجاوزه السن القانونية للإعدام وراجع: محمد حرب ، آلسيات الحركة الإسلامية في تركيا ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٨ ، ع ١٣١ ، ص ١٢٨ وهو يذهب إلي أن الإسلاميين في تركيا اعتبروا "عدنان مندريس" مات شهيداً ، وعن الجيش والسياسة في تركيا راجع: معتز سلامة ، الجيش والسياسة في تركيا، السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٨ م ، ص ١٢٣ حيث يعتبر أن الانقلابات العسكرية في تركيا هي أنصاف انقلابات وأنها لا تأخذ طابعاً دموياً ، وهو يذهب إلي أن سيناريو الانقلابات العسكرية متكرر ، ص ١٢٤ ، وحكمت محكمة "ياسي أضا" علي ٦١ شخصاً آخرين بالإعدام منهم قائد الجيش الجنرال "أردفون" ورئيس الجمعية الوطنية "رفيق كورالتان" ولكن الإعدام لم ينفذ بحقهم واستبدلت العقوبة بالسجن مدي الحياة .

رئيساً للجمهورية والذي كلف " أينونو " بتشكيل أول حكومة ائتلافية .

ولم يستطع "إينونو" إنجاز برنامجه ، وبدت الحياة السياسية متناقرة ومضطربة وهو ما قاد لمحاولة انقلابية جديدة في فبراير ١٩٦٢م بزعامة الكولونيل " طلعت أيدمير"، وأحبطت المحاولة وألقي القبض علي القائمين بها من صغار الضباط الحالمين بإصلاحات راديكالية .

وأقر المجلس الوطني الكبير: " قانون حماية النظام للقضاء علي أية محاولة انقلابية جديدة ": بيد أن فشل الأحزاب السياسية في حل مشاكل المواطنين قاد إلي محاولة انقلابية جديدة في مايو ١٩٦٣م والتي أحبطت هي الأخرى وأعدم قائدها وستة من زملائه[1] ، وظلت الأوضاع السياسية مضطربة حتى عام ١٩٦٥م حين حصل حزب العدالة الذي يقوده " سليمان ديميرل " علي الأغلبية وحده في البرلمان .

ويعد الدستور الجديد الذي جاء به الانقلاب أحد إنجازاته فقد منع احتكار حزب واحد للحياة السياسية ، وأنشأ مجلساً للشيوخ ومحكمة دستورية وأعطي للصحافة وللجامعات استقلالهما ، ولكنه من الناحية الأخرى نص علي تأسيس "مجلس الأمن الوطني" ليصبح تعبيراً رسمياً عن هيمنة الجيش علي الحياة السياسية وتدخله فيها ، بحيث أصبحنا أمام نظام سياسي يتداخل فيه السياسي والعسكري بشكل لا يمكن فصمه[2] .

– شهد عقد الستينيات تجذراً للإسلام في نفوس الشعب التركي الذي

(1) عن الطبيعة المعقدة لمجموعة العسكريين الذين قاموا بانقلاب ١٩٦٠ م راجع "رضا هلال ، السيف والهلال في تركيا ، م . س . ذ ، ص ١٦٣ – ١١٥ وأيضا ، سيار الجميل ، العرب والأتراك ، الانبعاث والتحديث والعثمنة ، م . س . ذ ، ص ٢٠٠ – ٢٠٣ .

(2) Bernard Lewis, The Encyclopaedia of Islam, 2nd ed, article of " Dastur " Turkey, Leiden: 1966.

اتجه أبناؤه للالتحاق بمدارس الأئمة والخطباء التي اتسعت وزادت زيادة ملحوظة تراوحت بين ٤٥ الف طالب في أوائل الستينيات لتصبح ٥٠ ألفاً في أوائل السبعينيات ، وتزايد بناء المساجد بشكل ملحوظ معتمداً على الجهود الذاتية للنخبة الإسلامية المالية الصاعدة ، ففي الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ – ١٩٦٤م بني ما يقرب من ستة آلاف مسجد، وانتشرت حلقات تحفيظ القرآن على نطاق واسع تحت إشراف إدارة الشئون الدينية الرسمية ، وزادت المطبوعات الإسلامية المبسطة التي تعلم الدين والعبادات والأخلاق خاصة أطفال المدارس والشباب ، وظهرت كتب لتعليم اللغة العربية ، ومجموعات لخطب الجمعة ، ومجموعات لكتب التاريخ الإسلامي التي تركز على فترة صدر الإسلام والفترة العثمانية ، وترجمات لكتب السنة مثل البخاري ومسلم وبعض أعمال أبو حامد الغزالي ، وظهرت أيضاً ترجمات لكبار المفكرين الإسلاميين في مصر وباكستان خاصة كتب أبو الأعلى المودودي و سيد قطب وأبو الحسن الندوي ، وأعدت دائرة معارف إسلامية جديدة أكثر تعبيراً عن روح الإسلام وبيعت فصلاتها بأسعار رخيصة ، وترجمت كتب عن اللغات الأوربية تتحدث عن إسهام المسلمين في الحضارة الغربية ، وقدر عدد الكتب الإسلامية المطبوعة في منتصف الستينيات بثلاثمائة كتاب ولكنها كانت تباع بأعداد مهولة جداً[١].

وفي دراسة مسحية عام ١٩٦٠ أجريت على الطلبة الذكور في مدرسة الرفاه الاجتماعي في أنقرة وأكاديمية علوم الاقتصاد والتجارة في " إسكيشهر " عن اتجاهاتهم الدينية تبين أن ٤٠,٣% من العينة أجابت بأن الدين يمثل شيئاً مهماً في حياتهم،

---

(١) راجع هذه المؤشرات في: إبراهيم الدسوقي شتا ، الحركة الإسلامية في تركيا ، م. س ، د.ت ، ص ٨٦ – ٨٨ .

و٢٧,٦% أعطوا نفس الإجابة بينما ذكر ٣٢,١% بأنه يمثل أهمية أقل[١].

– أمام كل هذا وخلافاً لما كان متوقعاً وأشيع علي نطاق واسع أن انقلاب ١٩٦٠ CNU "[٢] سوف يهاجم الإسلام ويعيد الاعتبار للعلمانية الكمالية المتشددة، وأنه سيعيد الأذان إلي التركية ويغلق المساجد. علي العكس فإن "لجنة الوحدة الوطنية" التي مثلت السلطة التشريعية والتنفيذية للانقلابيين كانت أكثر تعبيراً عن التكيف مع التوجهات الإسلامية، فهي أعلنت ضمن أهدافها تمتع المواطنين بحرياتهم الدينية بدون أية قيود بما في ذلك حرية العبادة دون استغلال للدين في الأغراض السياسية، كانت هناك رغبة تمثل موضع إجماع لقادة الانقلاب وهي جعل الإسلام أداة قومية في يد الدولة وحدها لمنع جماعات المصالح المحافظة والأحزاب السياسية من استغلاله.

هنا الدولة لا تعادي الدين ولكنها تحتكره لنفسها حتى لا يكون أداة في

(1) Hugh Poulton, Top Hat, Grey wolf and Crescent, op. cit, P. 176.

وهو هنا يؤكد علي أن الإسلام يمثل عاملاً مهماً في تكوين الشخصية التركية، بينما وجدت دراسات غربية أخري متحيزة تتحدث عن أهمية القومية التركية علي الإسلام مثل دراسة: "روبرت سبنسر" عن الهوية في تركيا والذي حاول فيها أن يظهر أن القومية كصفة للتركي أقوي من الإسلام بناء علي دراسة مسحية قامت علي سؤال لعمال أحد مصانع النسيج في تركيا وهو كيف ترون أنفسكم؟ وأجاب ٥٠,٣% منهم بأنهم أتراك وأن ٣٧,٥% أجابوا بأنهم مسلمون، وذكر "سبنسر" أن دراسة شملت تركيا كلها أفادت نفس النتيجة ومن هنا فإن العلمنة حولت الهوية نحو القومية ولم يعد الدين يمثل حاجة للأتراك، ويرد عليه أحمد النعيمي بالقول "إن العامل التركي الذي أشار إلي ٣٧,٥% بأنهم مسلمون تمثل نسبة عالية، وعليه لا تتفق مع "روبرت سبنسر" الذي يقول: إن القومية كصفة للتركي أقوي من الإسلام، والسبب واضح وهو أنه علي الرغم من الإعلام المنظم للدعاية عن النظام العلماني، إلا أن ذلك لم يستطع أن يغير من موقف الأتراك عن الإسلام، وراجع، ص ٩.

(٢) يشار عادة إلي لجنة الوحدة الوطنية التي أصبحت أعلي سلطة تشريعية في البلاد وعبرت عن الانقلاب الجديد وتكونت اللجنة من ٣٨ ضابطاً هم الذين نفذوا الانقلاب خمسة منهم برتبة جنرال و١٥ برتبة كولونيل و١٢ برتبة مقدم و٦ برتبة نقيب وكان أبرز زعماء الانقلاب الجنرال "جمال كورسيل"، والجنرال جمال مدان أوغلو، والكولونيل ألب أرسلان توركيش الذي قاد الاتجاه المتطرف داخل اللجنة هو وأربعة عشر ضابطاً والذي كان يريد تأجيل الانتخابات النيابية والبقاء في الحكم لمدة أربع سنوات.

يد غيرها من القوي السياسية والاجتماعية في مواجهتها . ونفت لجنة الانقلاب الشائعات التي تحدثت عن تغيير الأذان إلي التركية أو قراءة القرآن الكريم بها[1] .

وفي جولة بالأناضول قال قائد الانقلاب "جمال جورسيل": الإسلام أمرنا بالعمل والتقدم نحو الكمال ، ومن يتهم ديننا بأنه كان سببا لتخلفنا فهو مخطئ ، لا ، السبب في تخلفنا ليس هو الدين وإنما أولئك الذين قدموه لنا بصورة خاطئة ، **الإسلام هو أكثر دين في العالم قوة وقدسية وحيوية** ، فهو يطلب من الذين يؤمنون به أن يحققوا التقدم والحكمة السامقة . ولكن لقرون عديدة قدم الإسلام لنا بصورة سلبية وغير صحيحة ، وهذا ما جعلنا متخلفين عن بقية دول العالم"[2] .

– أكد الانقلابيون علي أن الإسلام عامل مهم في تشكيل الثقافة التركية ومكون حيوي للشخصية القومية التركية ، ولذا من الحكمة للدولة أن تسيطر عليه لمنع استغلاله من جانب الجماعات الرجعية والمتطرفة ، ولذا قبلت بما أنجز من تغييرات مؤسسية في عصر الحزب الديموقراطي لصالح الإسلام مثل

(1) وتشير بعض المصادر إلي أن "جمال كورسيل" زار أحد المعاهد الإسلامية والقي كلمة هناك شرح فيها باختصار ضرورة تطويع الإسلام وفق المزايا والسجايا التركية ، وطالب بترجمة القرآن الكريم إلي التركية وتتريك العبادات والأذان ، إلا أن رئيس الشئون الدينية "يلمه أفندي" لم يتأخر في إبداء معارضته لهذا الموقف ، وأعلن أن ذلك غير ممكن علي اعتبار أنه لا يجوز تغيير ما تم التعود عليه منذ ١٤٠٠ عام ، لذلك لا يجوز لتتريك العبادات أو ترجمة القرآن ، وكان هذا هو الموقف الرسمي للمؤسسة الدينية ممثلة في إدارة الشئون الدينية . وراجع: أحمد نوري النعيمي ، الحركات الإسلامية الحديثة ، م . س . ذ ، ص ١٠ وأيضا ما أشارت إليه البحوث التي أجراها ريتشارد سكوت الأستاذ في أكاديمية الخدمات الاجتماعية الأمريكية في القري التركية عام ١٩٦٥ م بأن المجتمع التركي وبضغوط من رجال الدين أصبح يري الكتابة العربية كحاجة لا يمكن الاستغناء عنها ، لأنها لغة القرآن ، لذا يجب ترتيل القرآن بالعربية ، ويعتقد رجال الدين "العلماء" في تركيا أن دراسة الأطفال الدينية لا تتم في المدارس بل في الجامعات . وراجع نفس المرجع ، ص ١٠ .

(2) Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, Op. cit, p. 89 - 90.

بناء مدارس الأئمة والخطباء والمعهد الإسلامي العالي (yuksek Islam Enstitusu) ولكنها جعلت مناهجها أكثر عصرية بإضافة مقررات في الاقتصاد والفلك والقانون المدني وعلوم الاجتماع وأكثر من ذلك فالخطب والمواعظ الدينية صارت أكثر استنارة وتقدماً"[1].

وعمل الانقلابيون علي إحياء مفهوم " تتريك الإسلام " Turkification Of Islam أو مايطلق عليه "الإسلام التركي " أي الإسلام المتكيف مع مطالب الدولة التركية ورؤاها وأيديولوجيتها العلمانية عن طريق تحديثه وإصلاحه من الداخل بطريقة لا تستدعي الرفض والمقاومة كما كان الحال مع "الأتاتوركية" التي حاولت فرض ذلك بأوامر تسلطية وبيروقراطية من أعلي. وفي هذا المعني قال جمال كورسيل قائد الانقلاب والرئيس التركي الرابع: "إن المنهج الذي نتبعه سيوصلنا إلي اليوم الذي سيأتي فيه مطلب ترتيل القرآن والأذان باللغة التركية من أسفل، من الشعب نفسه"[2].

- يشير "جاكوب لاندو" إلي أن الأفكار التي سادت الساحة السياسية في تركيا في عقد الستينيات تمثلت في الآتي:

١ – الإسلام مرغوب فيه من الناحية الأخلاقية كطريقة للحياة.

٢ – ضعف إيمان المسلمين هو الذي قاد إلي انهيار الدولة العثمانية والعودة إلي الإيمان هي طريق عودة تركيا قوية وعظيمة.

٣ – لايوجد تعارض أساسي بين العلمانية والإسلام، والعلمانية التركية ليست ضد الإسلام، وبالعكس فإن العلمانية المستنيرة هي دعم للإسلام وحماية له.

٤ – لا يوجد تعارض بين القومية التركية والإسلام، فهما مكملان لبعضهما،

(1) Ibid, p. 90.

(٢) رضا هلال، السيف والهلال، م. س. ذ، ص ١٣٦.

وكلاهما أساس مقدس لتركيا .

٥ - الإسلام عنصر مهم في الثقافة التركية.

٦ - الإسلام ليس قوة رجعية ويمكنه التعاطي مع الثقافة الغربية[1] .

ثانيا : الإسلام والأحزاب السياسية في الستينيات :

عن مواقف الأحزاب السياسية التركية بعد الانقلاب من الإسلام نلاحظ أن حزب العدالة AP وريث الحزب الديموقراطي ظهر للوجود السياسي لأول مرة ، وكذلك حزب تركيا الجديد YTP ، وبقي من الأحزاب القديمة حزب الشعب الجمهوري CHP ، وحزب الفلاحين الوطني الجمهوري CKMP .

- ويمكننا القول أن حزب الشعب الجمهوري عدل أفكاره تجاه العلمانية المتصلبة التي حكم بها تركيا منفرداً حتى عام ١٩٤٦ م ، وانتهى إلى نفس أفكار الانقلابيين وهي سيطرة الدولة علي الدين لمنع استغلاله من جانب الاتجاهات المتطرفة المعادية للعلمانية الكمالية ، ودعم صيغة للتوفيق بين الإسلام والعلمانية في صورة "الإسلام التركي" ، فرغم أن الحزب لم يبق من مؤسسيه غير أربعة فقط لكنه كان بطل لحظة ما بعد الانقلاب ، وكان هناك تشابه بين توجهات الحزب وبين الانقلابيين ، وظل الحزب هو الذي يحدد معني الشأن العام ، وشارك حوالي ٢٠٠ عضو ممن ينتمون للحزب ضمن اللجنة التي تشكلت لوضع الدستور الجديد والتي كان عدد أعضائها يبلغ ٢٥٦ شخصاً .

و يمكن اعتبار دستور عام ١٩٦١ تعبيراً عن أفكار حزب الشعب الجمهوري ،

(1) Hugh Poulton, Top Hat, Grey wolf and Crescent, op. cit, p. 174 - 175.

ولـذا فـإن العلمانـية مـثلت العقـيدة الجوهـرية لـه ، بـيد أنـه ظهـرت بعض الأدبـيات في فـترة الستينيات تتحدث عن تبرير ممارسات "أتاتورك" العلمانية مـثل مـا كتـبه "حـافظ ياشـار اقو يعنوان "خمسة عشر سنة مع أتاتورك، ذكريات ديـنـية "، ودعمـت الدولـة توزيـع مـثل هذه الأدبيات علي نطاق واسع بين المواطـنين ، لتحسـين صـورة مؤسـس الجمهـورية الـذي نظر إليه علي نطاق واسع أنه عدو للدين[1] .

واسـتخدم الحـزب الـدين لتوظـيفه سياسـيا خاصـة وقـت الحمـلات الانتخابـية للحـصول عـلى أصـوات الناخـبين . ورغم ذلك فإن الحزب كان يفـزعه تصاعد المؤشرات التي تشير إلي تحول الجماهير ناحية الإسلام ، ومن ذلك مثلا إظهار خوفه ممن أطلق عليهم الجيل الجديد من حفاظ القرآن باللغة العـربية والـذين يمكـنهم أن يـسببوا مـشاكل مـن وجهة نظره ، وهو يري أن عملـية الـتحديث الـتي بدأت منذ القرن التاسع عشر لم تتم بعد في تركيا وأن أكـبر معـوقاتها هـو نظـام التعلـيم الذي يتجه ناحية الدين ، وتتسم مجادلات المنتمين للحزب بنزعة وصاية علي الدولة والمجتمع ، لذا فهم يرون أن الناس المتديـنين الـذين يقولون أن الدولة العلمانية لا ينبغي أن تتدخل في شئونهم ، وأن أمـور الـدين يجب أن تستقل بها رئاسة الشئون الدينية Diyanet Isleri Baskanlig ، معـناه أن الدولـة لا تقـوم بواجبها الذي يستدعي الحفاظ علي الـنظام العـام والذي يفرض عليها التدخل لمواجهة المتطرفين[2] ، ورغم ذلك فإن حزب الشعب الجمهوري قبل بحكومة ائتلافية مع حزب السلامة الوطني Milli Salamt Partici ذات الـتوجه الإسـلامي عـام ١٩٧٣ م ، وكـان بـرنامج الائتلاف ينص علي إلغاء كل القيود المفروضة علي حرية الاعتقاد والتفكير ،

(١) إبراهيم الدسوقي شتا ، الحركة الإسلامية في تركيا ، ص ٨٨ .

(2) Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, Op. cit. p91 - 100.

ومنح الضمانات التي تقوي وسائل الإعلام، وإلغاء الحظر السياسي المفروض على أعضاء الحزب الديموقراطي منذ انقلاب عام ١٩٦٠ م، وفرض مادة التربية الأخلاقية في المدارس والتي لم تطرح بلغة دينية صارمة وإنما من منطلقات ذات طابع اجتماعي مثل الدعوة للسلوك الحسن والمواطنة الجيدة والنظافة أي الدعوة لقواعد السلوك الاجتماعي من منظور إسلامي.

ولم يعمر هذا التحالف طويلا بل انفض في ١٨ سبتمبر عام ١٩٧٤م بسبب المطالب الإسلامية لحزب السلامة من مثل الدعوة لوقف إنتاج الخمور والكحول وإنتاج "المربي" بدلاً منها، وكانت مواقف حزب السلامة تعكس توجهاته الإسلامية التي تستند بشكل واضح لتحريم القرآن الكريم لها[(١)].

– أما حزب العدالة وريث الحزب الديموقراطي فقد التف حوله ذوي التوجهات الإسلامية وكانوا يصوتون له في الانتخابات حتى استطاع الحصول على الأغلبية منذ عام ١٩٦٥ وتسنم الحياة السياسية منذ ذلك الوقت حتى عام ١٩٨٠ م، ومؤسسه هو الجنرال المتقاعد " راغب كوموش " ومعه نخبة ثقيلة من ذوي الحس الإسلامي من مثل "تحسين دميراي" و"وشناسي أوصما" و"ولجمي أوك تم" و"أدهم منمنجي أوغلو" و"جودت بيرين" و"إحسان أونال" و"أمين آجار" و"كاموران أوليا أوغلو" ومحمد بورغانجي أوغلو"[(٢)].

ولا يغيب عن الذهن أن " نجم الدين أربكان " نفسه مؤسس الحركة الإسلامية

(1) Ibid. p. 107

(٢) محمد حرب، آليات الحركة الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص ١٣٠ وهو يشير إلى أن "سليمان ديميرل" صار أمينا عاما للحزب بعد وفاة أمينه السابق حيث انتخب بأغلبية ساحقة كأمين عام جديد للحزب عام ١٩٦٤ م.

في تركيا المعاصرة كان عضواً في حزب العدالة قبل أن ينفصل عنه في انتخابات عام ١٩٦٩ م، وكان يعبر هو وأنصاره عن تيار إسلامي معتدل داخل الحزب الذي كان مركز الثقل السياسي فيه يتجه بقوة ناحية الإسلام، كما كان الحال من قبل مع الحزب الديموقراطي. ولأن قانون الأحزاب التركي يمنع قيام أي حزب على أساس ديني، فإن التيار الإسلامي كان عادة يدخل كجناح ضمن أقرب الأحزاب إلى التوجه الإسلامي وهي أحزاب المحافظين الديموقراطيين الذين عبر عنهم في ذلك الوقت حزب العدالة JP[1].

وتشير مناقشات وتصريحات بعض قادة الحزب حول المسألة الدينية إلى أن الدين هو مؤسسة يمكن الاستناد إليها في تحقيق التقدم لذا لا ننتظر كل شئ من المدارس فقط بل المساجد أيضا يمكنها أن تساعد في تحقيق النهضة.

الإسلام لم يكن أيديولوجية للحزب لكنه كان مأخوذا في اعتباره، ولذا كان أحد أدوات الإصلاح الديني عند حزب العدالة هي تطوير المدارس الإسلامية لحماية الدين الذي هو واقع وحاجة لا يمكن الاستغناء عنها، فالدولة العلمانية لا تطلب من مواطنيها أن يكون ملاحدة أو لادينين، لذا فمواجهة الرجعيين والمتطرفين يكون بتخريج نوعية متميزة من رجال الدين دون أن يعني ذلك تغيير الدين نفسه أو إصلاحه بالطريقة التي تم بها في أوروبا في القرن السادس عشر.

فحاجة المسلمين هي العودة للأصول والتقاليد، ولا يمكن القبول بمقولة إن الإسلام ضد التقدم، فالمسألة هي أن مناهج الدراسات الدينية ظلت أسيرة للخرافة ومن ثم فلم يحدث التطور، ومن ثم لابد من فصل جوهر الدين عن الخرافات.

وباعتبار الحزب يعبر عن اليمين المعتدل فإنه أعلن حرباً لا هوادة فيها

(١) نفس المرجع، ١٣١.

علي الاتجاهات والأيديولجيات المتطرفة خاصة الشيوعية التي اجتاحت تركيا مع منتصف الستينيات ، ولذا سعي إلي السماح لخريجي الأئمة والخطباء من المدارس الثانوية للالتحاق بالجامعات من أجل استخدامهم في مقاومة التيارات الشيوعية واليسارية متسلحين بأدوات العصر وعلومه ، وأشار برنامج الحزب إلي ضرورة أخذ الحكومة في اعتبارها الحاجات الدينية والتربوية للعمال المغتربين وعائلاتهم ورفضت حكومة حزب العدالة اتهامها بعدم التسامح الديني ، كما سعت إلي إقامة علاقات صداقة حقيقية مع العالم الإسلامي والعربي منهية حالة الشك والتردد الذي لا معني له تجاه هذا العالم .

وقد شكل حزب العدالة حكومة ائتلافية مع حزب السلامة الوطني ضمن ما أطلق عليه " أحزاب الجبهة القومية " في إبريل عام ١٩٧٥م ، وتضمن برنامجها الوقوف ضد الشيوعية ومنع الفوضى في البلاد ، وضبط عمل الإذاعة والتلفزيون ليتسم بالحياد والإنصاف وعدم العدوان علي الجمهورية أو الأخلاق العامة ، وضمان حق خريجي مدارس الأئمة والخطباء في الالتحاق بالجامعات ، وقصر الحق في تدريس مادة الدين بالمدارس العلمانية علي خريجي المعاهد الإسلامية العليا ومدارس الأئمة والخطباء[1] .

– ويمثل حزب الفلاحين الوطني الجمهوري Cumhuriyetci koylu Millet Partisi في علاقته بالإسلام علامة مهمة تستحق الإشارة ، فعلاقته تمتد إلي حزب الأمة الذي تأسس عام ١٩٤٨م من منشقين عن الحزب الديموقراطي وفي الخمسينيات اتجه الحزب بقوة ناحية اليمين وصار أكثر عداءً للكمالية وهو ماقاد إلي حله من جانب الحكومة عام ١٩٥٣م ، ولكن

(1) Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, Op. cit, p. 101 - 108.

الشخصية الكارزمية "لعثمان بلوك باشي" جعلته يعيد تأسيسه من جديد باسم "الحزب الجمهوري الوطني" عام ١٩٥٤م، وبعدئذ اندمج مع حزب صغير آخر اسمه "حزب ا لفلاحين" ليصبح الاسم الجديد لاندماج الحزبين هو "حزب الفلاحين الوطني الجمهوري" RPNP, S .

ويشير برنامج الحزب ذات الطابع الاجتماعي المحافظ إلي احترام الدولة الإسلامية وأصول السياسة الإسلامية في الوقت نفسه الذي يدعي فيه احترام العلمانية، ويمكن تفسير موقف الحزب فيما قد يبدو تعارضاً علي النحو الذي يفهم العلمانية علي أنها تعني عدم تدخل الدولة في الشئون الدينية أو السيطرة عليها أو التلاعب بها أو التأثير فيها كما تقتضي سياسة تركيا الجمهورية.

وهنا سوف نجد أن أحد أهم آليات مواجهة الدولة التركية لمنع سيطرتها علي الدين واحتكارها له وتأويله بما يخدم أهدافها ومصالحها، هي تفسير العلمانية وفق النمط الغربي والتي تعرف في الأدبيات التركية "بالعلمانية المتسامحة" و الذي يعني حياد الدولة تجاه الدين وليس السيطرة عليه ومنح الناس حرية الاعتقاد والتفكير والضمير والسلوك كما يقرر الدستور التركي، وهذا التفسير للعلمانية والذي يمكن وصفه " بالعلمانية المدنية " هو الشفرة أوالكود الذي يستبطن بالضرورة الدفاع عن الإسلام في ظل منع استخدام لغة دينية في الحياة السياسية التركية، وفي ظل العودة الهائلة من جانب الشعب التركي بكل أطيافه وفئاته للعودة إلي الدين الإسلامي.

وفي جدالات الحزب الفكرية مع معارضيه نكتشف وجود رؤية اشتراكية له تنحازللفقراء والفلاحين ولكنها تؤكد أنها ليست يسارية خوفاً من سوء الفهم لليسار في تركيا والذي كان يعني الشيوعية والعمالة للاتحاد السوفيتي، فهم يفهمون ا ليسار علي أنه إصلاح وتحسين للنظام وليس الثورة

عليه ، ومن هنا اعتبروا " الكمالية " تعبيراً عن اليسار ، كما اعتبروا الإسلام حركة يسارية طالما بقيت قادرة علي تحريك الجماهير ، وحين تفقد هذه القدرة فإنها تكون ضد اليسار . فهذا تعبير عن التوفيق بين اليسار والإسلام ، في ظل تنامي الاتجاهات اليسارية بقوة بين الجماهير والإنتلجنسيا علي حد سواء ولذا ليس غريباً أن يكون لحزب يتسم بنزعة محافظة تعبيرات ذات طابع يساري"(١) .

– هذا الحزب سيسيطر عليه " القوميون الأتراك " بزعامة " ألب أرسلان تركيش " بعد انتخابات عام ١٩٦٥م الذي فاز فيها حزب العدالة بالأغلبية ، ليصبح اسمه " حزب الأمة " ثم ليتحول اسمه بشكل درامي بعد ذلك إلي " حزب الحركة القومية Milli Hareket Partisi ، وهو يعكس التحول الفكري للتيارات السياسية ناحية الإسلام حيث يري التيار القومي أن الإسلام جزء رئيسي من الشخصية والثقافة التركية ، وطالبت المادة ١٠ من برنامجه بأن يحصل علماء الدين علي أجور كافية ، كما دعت إلي توثيق العلاقة مع العالم الإسلامي والعربي ، وكان زعيمه يتحدث عن استمداد قوته من الله لكنه كان ينطقها بالتركية Ulu Tanri وعلي أية حال لم يكن الإسلام هو موضوعه الرئيسي بيد أنه كان يريد استخدامه لجذب الأنصار علي نطاق واسع في الداخل وتوظيفه كأداة في خدمة أغراض السياسة الخارجية(٢) .

– أما حزب العمال التركي أكبر وأهم الأحزاب التركية ذات التوجهات الاشتراكية والذي حصل علي أكبر الأصوات التي حازها حزب

---

(١) Ibid, pp 92 - 99 وفاز حزب الفلاحين بـ٥٤ مقعداً في البرلمان و١٦ مقعداً في مجلس الشيوخ التركي ، وحصل علي ١١ مقعد في انتخابات ١٩٦٥ م .

(2) Ibd, 95.

اشتراكي في تركيا فقد تأسس عام ١٩٦١ م ، ولكنه لم يشارك في الانتخابات الأولى بعد انقلاب عام ١٩٦٠ م ، وإنما شارك في انتخابات عام ١٩٦٣م ، وانتخابات عام ١٩٦٥م ، وظل موجودا في الحياة السياسية حتى عام ١٩٧١ م ، وتأثير هذا الحزب في الحياة السياسية التركية أكبر من وزنه وحجمه ذلك لأنه نشر الأفكار الاشتراكية واليسارية والتي تركت تأثيرها علي الأحزاب والحركات الاجتماعية بدرجة أوبأخرى ، ورغم كونه علمانيا كحزب الشعب الجمهوري لكن زعماءه السياسيين المرتبطين بالجماهير استغلوا الدين في حملاتهم الانتخابية والسياسية أكثر من الأحزاب الأخرى المضادة لهم ، فهم كانوا يزجون الثناء علي الإسلام والدين كمرجع أو ملجأ أخير لهم .

وكان برنامج الحزب يتضمن حرية الضمير والدين والفكر ، ويظهر تقديره للتدين الشخصي للمواطنين بنفس الدرجة التي يقدر بها الفلسفات الأخرى التي يتبعونها ، فهو يدعو إلي حق المواطنين في الصلاة ، وحقهم في إقامة احتفالاتهم الدينية ، ويعتبر أن حرية الاعتقاد والكلام هي ركن أساسي من الحياة الديموقراطية ، ومن حق الناس أن يستفيدوا من حرياتهم في حياتهم اليومية بالتعبير الفردي والجماعي عن أفكارهم وعقائدهم وبالوسائل التي يرونها مناسبة بالكتابة أوالصورة أو الكلام أوبأي وسيلة أخري . وميز بين معاداة الاتجاهات الرجعية ومعاداة الدين نفسه ، وفي نفس الوقت كان يري الدولة العصرية هي التي لا تقحم الدين في الشئون العامة ، فالدين مجاله الضمير الشخصي للأفراد وهو هنا يتشابه تماماً مع الكمالية التي ترفض توظيف الدين في السياسة أو من أجل المصالح الشخصية ، واقترح برنامج الحزب أن تتولي رئاسة الشئون الدينية الرسمية الأمور الدينية لكل المسلمين بدون التمييز بين العلويين والسنة ، أما غير المسلمين فينظمون أمورهم الدينية بحرية وفق دستور ١٩٦٠ ووفق المعاهدات الحقوقية الدولية .

ومـن أجل هذا التفصيل في الشئون المتصلة بالدين من منظور علماني متسامح كـان كثيرون من المحسوبين علي التيار الإسلامي يعطون أصواتهم لهذا الحزب وهـو ماجعله مضطرا لصياغة موقفه من الدين بشكل واضح ومكتمل خاصة وأنه كـان يوصم بأنـه حـزب شيوعي ولاديـنـي[1] . وهنا أيضا نلاحظ كيف أن حزب العمال ذا التوجه الشيوعي واليساري صاغ برنامجه بطريقة تضع الدين في حسبانه ، ومن هنا ظهرت في تركيا الأفكار التوفيقية بين الإسلام وبين الماركسية والاشتراكية واليسار وظهر تعبير " اليسار الإسلامي ".

– عقـد الستينيات إذن كان تعبيراً عن تجاوز الحركة الإسلامية للأرضية الـتي اغتـصبتها العلمانـية الكمالية منها ، فقد شهد هذا العقد تنامي للحركة واستوائها علـي سـوقها تعجب الزراع لتغيظ به الكفار[2] وكما ذهب "علي بـولاچ" في كتابه "الرحلة إلي المدينة المعاصرة" فإن الهجرة من الريف التركي إلي المدينة عزز الحركة الإسلامية بتزويدها بمخزون لا ينضب من الشباب الذين انخرطوا فيها، وبنقل قيم الأناضول التي لم تغزوها الحداثة إلي المدينة التركية[3] .

وبـشكل عـام فإن عقد الستينيات كان هو فترة الانتقال من الاستئصال إلـي المدافعة والمناضـلة وإثبات الوجود والبحث عن الهوية وتأكيدها ، فلم يعـد الإسلام يعـبر عـن مفاهـيم الـرجعية والـتخلف والظـلام كما أرادت العلمانـية الكمالـية أن تـصوره ، بـل ظهــرت نخبة جديدة من الطلاب والنساء والمثقفين الذين أضاءوا وجه الإسلام في تركيا ، وتأسـست جمعيات طلابية وأهلية مـثل "اتحــاد الطــلاب الأتراك لمساعدة رجال الدين" وجمعية الهلال الأخضر لمحاربة

(١) Ibd, p 96 - 97 وقد أغلق الحزب في ٢٠ يوليو ١٩٧١ م ، بعد اتهامات وجهت لقادته بأنهم طالبوا بانفصال الأكراد ، ووسموا الجيش بالإرهاب وحكم علي عدد من أعضائه بأحكام قاسية .

(٢) الكفـار هـنا معناها الزراع الذين يضعون الحبوب في الأرض ويدفنونها لحمايتها ، ويسمي كل من ينكر حقيقة ظاهرة لا سبيل لجحودها بالكافر .

(٣) في حوار مطول مع الباحث إبان زيارته لتركيا لجمع مادته العلمية .

المشروبات الكحولية.

وظهرت الصحافة الإسلامية القوية التي تنافحت عن الإسلام وجادلت التيارات العلمانية واليسارية ومن أبرزها الصحيفة اليومية "ترجمان"، والصحيفة اليومية "بوكسون" أي اليوم، وصحيفة "صباح" و "يني آسيا"، وصحيفة "اتحاد" الأسبوعية والتي كانت تتحدث عن العالم الإسلامي ويقظته والوقوف في وجه المادية والعلمانية واليهود والماسون.

أما المجلة الثانية فكانت "الإسلام" وهي مهتمة بالجانب التعليمي الديني مثل الفقه والحديث والتفسير وكانت تقدم دروساً في اللغة العربية، وكانت هناك مجلات فصلية مثل "إسلام دو شونجه سي: الفكر الإسلامي، وكانت أكثرها حدة "يكي دن ملي مجادلة: النضال الوطني من جديد".

الصحافة الإسلامية والحركة الطلابية كلما اقتربت من نهاية عقد الستينات ازدادت قوة حتى تكلم بعضها عن "الجهاد المقدس" والدعوة علانية إلى "تركيا إسلامية"، وكان أهم شعارات الحركة الطلابية الإسلامية في ذلك الوقت "الإسلام قادم"[1]، وبلغت قوة التيار الإسلامي منتهاها عام ١٩٦٨ م حين انعقد في "بورصة" اجتماع عرف باسم "حماة المقدسات: مقدسا تحيلر" وأعلن في هذا الاجتماع أن الشريعة الإسلامية ينبغي أن تعود إلى مكانها الطبيعي بدلاً من القانون "المستورد"، وأعلن أن الإسلام دين ودولة ولا يمكن للإسلام أن يقام بدون دولة تحميه، وأن السلطة للإسلام لا للقوميات.

وخرجت مظاهرات الإسلاميين في ميدان تقسيم للاحتجاج على "الأتاتوركية"، وظهر تنظيم باسم "اتحاد النضال الوطني" كان يمثل وعاءً للعديد من التوجهات الإسلامية ذات الطابع الحركي والتي كانت تمارس تعبيرها

(١) إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص ٩٠ – ٩١.

الإسلامي في الشوارع عبر المظاهرات والمواجهات مع التيارات الماركسية والعلمانية والماسونية[1].

وتشير بعض المصادر إلى محاكمات عقدت لبعض طلاب النور في أواخر الستينيات ولبعض الشباب التركي لمطالبتهم بعودة الخلافة[2]، وبدأت المساجد في نهاية عام ١٩٦٨ تمتلأ عن آخرها ويصبح لأئمة المساجد الدور الأهم في قيادة وتوجيه الجماهير، ومن بين الأفكار المهمة التي فطن إليها المسلمون في تركيا هي دعوة الناس لصلاة الفجر كل يوم في مسجد وتجمع في "السليمانية" أكثر من أربعين ألف مصل، واجتمع في مدينة "أضنه" عشرين ألف مصل، وفي مدينة "حصار" بأزمير تجمع أكثر من ثلاثين ألفاً مصل وهو ما أفزع القوي العلمانية والشيوعية ففجروا بعض القنابل في المساجد وهو ما يشير إلى بذور عنف فترة نهاية الستينيات في تركيا[3].

* * *

(١) نفس المرجع، ص ٩٦. وأيضا.

Hugh Poulton, Top Hat, Grey wolf and Crescent, op. cit, p. 175.

(٢) محمد مصطفى، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، م. س. ذ، حيث أشار إلى اتهام محكمة اسطنبول للشاب التركي "محمد جيجك" بالسعي لعودة الخلافة كما ذكرت مجلة "بوجون"، وأصدر اتحاد المعاهد الإسلامية والاتحاد الوطني للطلبة الأتراك بيانات للمطالبة بالإفراج عنه ويشير نفس المرجع إلى محاكمة لطلاب النور في سبتمبر ١٩٦٨ م بتهمة إعادة الخلافة، ص ٢٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٠ وكتب شوكت آيفي "رئيس تحرير مجلة "بوجون" ذات التوجه الإسلامي وأحد رموز التيار الإسلامي في الستينيات يقول: أنا عائد من أزمير.. لقد دخل المسلمون عهداً جديداً.. كم هو مسالم هذا المسلم وكم غيره وحشي.. المسلمون يصلون لرب العالمين.. وأعداء الإسلام يرشقونهم بالحجارة.

المبحث الرابع :
احزاب " الملي جوروش " والحياة السياسية في تركيا
(١٩٧٠ – ١٩٨٠ م)

– رغم نجاح حزب العدالة في انتخابات عام ١٩٦٩ بنسبة كبيرة ٤٦,٢٪ لكنه شهد المزيد من تحدي الأجنحة اليمينية داخله لسياساته التي عبرت عن كبار رجال الصناعة وكبار رجال المال والأعمال ، فقد انسحب من الحزب ٤١ من أعضاء "الجمعية الوطنية" وأسسوا حزبا جديداً اسمه "الحزب الديموقراطي الجديد"[1] "Demokratik Parti" والذي عبر بشكل أساسي عن كبار ملاك الأراضي التقليديين وبعض البرجوازية الصغيرة الذين أخافهم صعود طبقة رجال الصناعة ورأس المال الجديدة[2] .

وشهدت البلاد في عقد الستينيات تحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة جعلت من الطلبة والعمال وصغار الفلاحين قوي اجتماعية جديدة اجتذبها اليسار إلي صوته المدوي الذي فرض علي حزب الشعب الجمهوري التحول إلي اليسار للحصول علي أصوات هذه الفئات وهو ما قاد إلي انشقاقات داخله هو

(١) تشير المعلومات إلي أن نسبة مساهمة الزراعة في الناتج القومي التركي انخفضت من ٤٩,٩٪ عام ١٩٥٠ إلي ٢٣,٨٪ عام ١٩٦٩ م ، بينما زادت نسبة مساهمة الصناعة من ١٥,٨٪ إلي ٢٦,٤٪ في نفس العام ، وهو ما يعني أن البرجوازية الصناعية حصلت علي نسبة أعلي من برجوازية ملاك الأراضي ، كما أن المشاريع الصناعية الكبيرة التي يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً زاد مساهمتها في الإنتاج الصناعي الكلي من٣٧,٧٦ ٪ في عام ١٩٦٣ م إلي ٤٩,٩٪ عام ١٩٦٧ م ، وزادت نسبة مشاركة المشاريع الكبري التي يعمل فيها أكثر من ٢٠٠ عاملاً ، وزادت القيمة المضافة لمصنوعات المشاريع التي يعمل فيها أكثر من ١٠ عمال بنسبة ٢,٢٪ مرة من عام ١٩٦٣ إلي عام ١٩٦٧ بينما لم تزد إلا بنسبة ١,٧٪ لمجمل المشاريع الصناعية ، وهكذا فإن أصحاب الحرف الصغيرة تركوا ظهريا وراء أصحاب المشروعات الكبيرة في فترة حزب العدالة .

(2) Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, Op. cit, p. 117.

أيضاً جعلت التيار اليميني ينسحب ليؤسس "حزب الثقة الجمهوري"[1].

- إزاء فشل النظام الحزبي وعدم قدرته على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، فإن التيار الإسلامي لم يكن منخرطاً بشكل مباشر في العملية السياسية وهو ما حفظ له سمعته وقوته التي بدأت في التبلور بشكل واضح عبر ظهور ما يطلق عليه "**الوجه التكنوقراطي للإسلام السياسي**"[2] والذي تمثل في شخصية "**نجم الدين أربكان**" الذي كان عضواً بارزاً في حزب العدالة ولمع اسمه كواحد من رجال الصناعة في تركيا، ثم تولى منصب رئيس دائرة الصناعة التابعة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والبورصة التركية ثم أصبح أميناً له في عام ١٩٦٧م.

وفي عام ١٩٦٨م أصبح عضواً لمجلس إدارته ثم رئيساً له، وفزعت القوى العلمانية من اليمين واليسار من رئاسته للاتحاد الذي يوجه ويسيطر على الفعاليات الصناعية والتجارية في كل تركيا وطالبت بإقصائه، وتمكنت فعلاً من ذلك، **وهو ما نبه " أربكان " ومجموعته إلى أنه لا بد لهم من كيان سياسي مستقل**، خاصة وأن محاولات التيار الإسلامي داخل حزب العدالة للضغط على ديمريل لاتخاذ سياسات أكثر اقتراباً من الإسلام لم تجد نفعاً. **ويبدو أن " ديمريل " أحس بخطر المجموعة الإسلامية داخل الحزب وأراد أن يؤكد الطابع**

(١) رضا هلال، السيف والهلال، م. س. ذ، ص ١٢٠، والذي يشير إلى أن الحزب تأسس عام ١٩٦٦ وتحول حزب الشعب الجمهوري ليصبح تعبيراً عما أسماه "أجاويد" يسار الوسط. وأشار مجلة New Left Review إلى أن سكان الحضر زادوا في تركيا في عقد الستينات بمقدار خمسة ملايين وكان معظم النازحين من الريف إلى المدينة وأصبحوا يمثلون ٣٩٪ من مجمل السكان وكانوا يعيشون في بيوت على أطراف المدن تسمى "جيكوندو" كانت تبنى في جنح الظلام.

(2) Hugh Poulton· Top Hat, Grey wolf and Crescent, opcite, 176.

حيث يشير إلى أن تركيا بإزاء نخبة جديدة تقف في قلب التطورات الصناعية العالمية لكنها تحمل في نفس الوقت رؤية إسلامية في سياستها الداخلية فهي ترفض الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة وتطرح بدلاً منها التوجه إلى العالم الإسلامي.

العلماني لحزبه فرفض أن يطرح اسم " أربكان " علي قوائم الحزب في انتخابات عام ١٩٦٩ م وهو ما جعله يرشح نفسه نائباً مستقلاً عن " قونيه " المعروفة بوجود مجموعة من رجال المال والصناعة الإسلاميين ، كما أن عموم أهلها لهم توجهات إسلامية قوية حتي اليوم ، ونجح " أربكان " كنائب مستقل ، وكان معه ستة وعشرون نائباً آخرين نجحوا معه ودخلوا معاً البرلمان كمستقلين ، وهؤلاء مثلوا أضخم تجمع للمستقلين عرفته الانتخابات التركية(١) .

أولا : حزب النظام الوطني .. التأسيس .. الأيديولوجية :

– هذه الكتلة المستقلة في البرلمان من ذوي التوجهات الإسلامية جعلتهم يفكرون في الإعلان عن حزب مستقل جديد يعبر عن القوي الاجتماعية الجديدة من البرجوازية المحلية الصغيرة والطلاب من الأجيال الجديدة والفلاحين وصغار الملاك وأيضاً المهاجرين القرويين إلي المدن .

وبعد سلسلة من المشاورات مع النخبة الإسلامية الجديدة في تركيا أجمعوا علي ضرورة تشكيل كيان سياسي مستقل عن الأحزاب العلمانية ، وأعلن الحزب أنه لن يضم بين صفوفه ماسونياً أو شيوعياً بل المسلم الملتزم بأداء الصلوات الخمس والمشهود له بالتقوي والصلاح والاستقامة(٢) .

(١) عن تطورات بناء حالة إسلامية سياسية جديدة يمكن وصفها بميلاد " الوجه السياسي للإسلام " في تركيا راجع: محمد حرب ، آليات الحركة الإسلامية في تركيا ، م . س . ذ ، ص ١٣١ ، محمد مصطفي ، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا ، م . س . ذ ، ص ١٥٦ – ص١٧٠ . وأيضاً بالإنجليزية:

Kemal. karpat, The Gecekondu, Rural Migiration and Urbanization. (Cambridge: Cambridge Univeristy press, 1976) p. 218

Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, Op. Cit, pp. 120 – 121.

(٢) اللافت للنظر أن تعبيرات الرفض لطابع التنمية الرأسمالي التركي اتخذت طابعا دينيا وأخلاقيا ، وبينما كان تعبير الرفض الديني في الخمسينات هو " الكافر " أصبح في الستينات يتخذ مصطلحات

وكان شعار الحزب قبضة يد تشير بالسبابة إلي أعلي كما يفعل المسلم حين يتشهد في الصلاة ، وتضمن البيان التأسيسي للحزب خطاباً جديداً مختلفاً عن الخطاب السائد في برامج الأحزاب فهو يتحدث عن أصالة تركيا ووحدتها وهويتها والجذور الذي يمتد إليها الحزب إلي أكثر من ألف عام، وهو هنا يصل ولا يقطع ولا يري تاريخ تركيا مع بداية الكمالية ، وإنما الأتراك شعب عريق له إسهاماته أيام العثمانيين وله تاريخه وهو الذي تحدي الغرب وتغلب عليه ، وقدم نظاما حضارياً وإنسانيا مشرقاً "أمتنا العظيمه هي امتداد لأولئك الفاتحين الذين قهروا الجيوش الصليبية قبل ألف سنة والذين فتحوا اسطنبول قبل ٥٠٠ سنة وأولئك الذين قرعوا أبواب فيينا قبل ٤٠٠ سنة ، وخاضوا حرب الاستقلال قبل ٥٠ سنة، هذه الأمة العريقة تحاول اليوم أن تنهض من كبوتها وتجدد عهدها وقوتها مع حزبها الأصيل حزب النظام الوطني NOP .

تم الإعلان عن الحزب في مؤتمر صحفي يوم ٢٦ يناير ١٩٧٠ وفي الاجتماع التأسيسي له علت الهتافات بالتكبير ، وفي مدة سنة استطاع الحزب تأسيس ٦٠ مركزاً و٣٠٠ شعبة ، ودعم الحزب الجديد جماعة النور ، والاتحاد الوطني للطلبة الأتراك MTTB ، وبعد عام علي تأسيس الحزب في يناير ١٩٧١م عقد أول مؤتمراته العامة والذي كان مظاهرة هائلة أثارت التحفز والقلق لدي القوي السياسية الأخري .

وتكلم "أربكان" فقال "إن أمتنا هي أمة الإيمان والإسلام ولقد حاول الماسونيون والشيوعيون بأعمالهم المتواصلة أن يخربوا هذه الأمة ويفسدوها ولقد نجحوا إلي حد بعيد ، فالتوجيه اليوم بأيديهم والتجارة بأيديهم والاقتصاد بحوزتهم ، يسيطرون علي مقدرات البلاد ، أوجدوا لأطفالنا

مثل الماسونية والصهيونية لأولئك الرأسماليين والاحتكاريين بينما يتخذ مصطلحات "الشيوعية" والمسكوف" لأولئك الراديكاليين من اليسار . فهؤلاء جميعا قوة تعمل ضد الإسلام .

المناهج حتى استحالت جامعاتنا إلي معاهد للإفساد وها أنتم ترون النتائج اليوم بأعينكم، ولهذا فلا ملجأ لكم من هذا الطوفان إلا العمل معنا يداً واحدة وقلباً موحداً حتى نستطيع أن نعيد البلد إلى سيرتها الأولي وأن تصل تاريخنا المجيد بحاضرنا المشرق، إننا سنغير الدستور وسنجعل بموجبه رئيس الجمهورية ينتخب مباشرة من الشعب ويتولى أمام الشعب مسئولياته كاملة"[1]. أحدث الحزب الجديد هزة في الحياة السياسية التركية، فتكونت جبهة اسمها "حزب الثقة والأمة" بزعامة "فيضي أوغلو"، وبدأ نواب "جماعة النور" في البرلمان ضمن حزب العدالة ينضمون للحزب الجديد، وانضم قطاع كبير من الشباب المسلم إلي الحزب.

وعن الأيديولوجية التي تبناها الحزب والتي مثلتها الأفكار الجديدة له فقد تمثلت في:

١ - استعادة المؤسسات الهامة في تركيا إلي أصحابها الأصليين و التي تم اغتصابها وتسليمها إلي أيد غريبة وغير وطنية.

٢ - إرجاع الناس إلي طبيعتهم ومحورهم الأصيل فطرة الله حتى يستقيم أمرهم ويتخلصوا من عقدهم، التي ورثها لهم حكم أربعين سنة، القوي الخارجية هي المؤثرة في توجهاتهم وتحاول إبعادهم عن محورهم الحقيقي إلي محور غريب أوقعهم في ضيق وعنت شديد.

٣ - التسميات المعاصرة مثل اليمين واليسار والوسط هي من اختراع الماسونية والصهيونية وكلها مؤسسات تابعة تسعى لغرض واحد أن تنحرف تركيا عن خطها الحضاري الذي عمره ألف سنة، وإنه لا بد من التخلص

(١) البيان التأسيسي للحزب راجعه في مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، م. س. ذ، ص ١٨٢

من هذه الأسماء الغربية والعودة إلي الخط الأصيل الذي يصل الماضي التليد بالغد المشرق .

٤ – حزب النظام الوطني لا يشبه الأحزاب الأخرى فجميع الأحزاب تقوم علي أسس التسلط وشهوة الحكم ونحن نقوم علي أساس جديد يبتغي مرضاة الله والعمل في سبيل الوطن.

٥ – نظام التعليم في تركيا نظام فاسد وضعته شرذمة من الحاقدين من الصليبيين واليهود بشكل لا يناسب الأمة ، فهو أسقط من حسابه كل قيمة معنوية أو أخلاقية أو دينية غايته فصل تركيا عن ماضيها الإسلامي وسلخها عن دينها وقيمها لقتل الأجيال وتدمير البلد ، ومرت خمسون سنة ونحن نسمع أن تركيا جزء من أوروبا وأن النهضة لابد من قيامها علي أنقاض الدين كما حدث في الغرب متناسين أن الإسلام يختلف عن الكنيسة ودولة القسس.

٦ – بينما تمنع الدولة توزيع الكتب علي المعاهد الإسلامية العالية وتحاول إغلاق معاهد الأئمة والخطباء ومدارس تعلم القرآن تنفق الملايين علي المسارح والممثلين وثمناً للمشروبات التي توزع في السفارات ، وفي الوقت الذي تعترض الدولة علي الطالبات اللواتي يلبسن "الحجاب" علي رءوسهن تدرس كتب اللاهوت في كل مكان في الدولة دونما رقابة أو ضجة .

٧ – تركيا في أزمة اقتصادية خانقة ، وليست المشكلة هي المال والاقتصاد فهما من أسباب السعادة ولكن المال بدون معنويات لا ينفع شيئاً ، فالمعنويات ترفع قيمة الأشياء وتركيا بحاجة لإصلاح جذري في تفكير الأمة ومناهج حياتها .

٨ – أجهزة الإعلام هي أجهزة فاسدة تسيطر عليها القوي الفاسدة

ولابد من تغيرها بحيث تخدم الأمة بدلاً من استغلالها وتضليلها .

٩ - قوة إسرائيل ليست ٢,٥ مليون يهودي يعيشون فيها بل في مجموعة القوي الصهيونية العالمية وعلي رأسها أمريكا ، فأهداف "إسرائيل التوسعية لا تقتصر علي البلاد العربية فحسب بل تتعداها إلي الأناضول في تركيا ، فاليهود يسيطرون علي أمريكا ، وفي نيويورك أكبر مدن أمريكا ستة ملايين يهودي من أصل ٩ مليون هم مجموع السكان ، ويضم مجلس الشيوخ الأمريكي ٥٦ يهودياً من أصل ٦٢ ، ويضم مجلس البرزديوم الروسي ٧ يهود من أصل ٩"[1] .

١٠ - في لقاء "أربكان" مع الصحافيين الأتراك وإجابة علي سؤال عن الأحداث الدامية التي تقع في تركيا قال: إن هذه الأحداث بدأت من الجامعات بين الطلبة ثم انتشرت في المصانع ثم وصلت للبيوت ، والنظام الماسوني الحاكم هو الذي يحرك هذه الأحداث لأنه يتبني أفكاراً عكس ماتريده الأمة من حرية ورفاه . .

هذا النظام هو الذي يدرس لأبنائنا في المدارس أنه لا توجد حياة وراء هذه الدنيا ، ولذا فالكسب المادي هو الأساس ولا فرق بعد ذلك بين من يسرق المال أو من يكسبه بالطريق الحلال . . هذا النظام الماسوني الذي أقامه حزب الشعب من قبل ويتزعمه الآن حزب العدالة ما هو إلا نظام فئة من الناس استولت علي جميع المكاسب وأهملت الشعب إهمالاً كبيراً وإن حزب العدالة ليفوق حزب الشعب الجمهوري بأنانيته وعقليته المنحرفة ، لقد استطاع هذا الحزب إفقار الشعب حتي إن أقصي ما يطمح إليه الشباب الآن هو أن يلتحق عاملاً في أوروبا .

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٧٩ - ١٨٠

ووعد الحزب بأن أول عمل سيقوم به إذا فاز بالحكم هو تغيير مناهج التعليم من مناهج تخدم الماسونية إلي مناهج تدرس المعرفة إلي جانب الخلق القويم والتاريخ الوطني الذي امتد علي مدار ألف عام كانت فيه الدولة العثمانية أكبر دولة في العالم، في ذلك الزمن كان لنا علماء حقيقيون وكان شعار الطلبة "من علمني حرفاً كنت له عبداً"، وليس المسدس يصوب إلي صدر أستاذه إذا خالفه أو لم يرق له.

ثانيا: برنامج حزب النظام الوطني.. الملي جورروش:

الخطوات التي بشر بها الحزب لتغيير وجه تركيا والتي مثلت برنامجه هي:

١- إلغاء الربا بكل أشكاله المختلفة من جميع المعاملات والحسابات وبذلك سيوفر علي الأقل ٣٠٪ من قيمة كل سلعة في تركيا.

٢- تغيير نظام الضرائب بحيث يتحمله الأغنياء وليس الفقراء.

٣- تغيير نظام القروض بحيث تمنح لكل من يقوم بمشروع مفيد للدولة.

٤- العمل هو جزء من العقيدة وحين يتحول إلي عقيدة فإنه يثمر ولا يتوقف

٥- في تركيا مصاريف سرية وعلنية بلا حدود ولا حساب وهي ضارة في ذاتها وترهق ميزانية الدولة وبالإمكان الاستغناء عنها فوراً[(١)].

---

(١) راجع محمد مصطفى، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، م. س. ذ، ص ١٨٤ – ١٨٥ وعن برنامج الحزب وأفكاره راجع أيضا: طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، م. س. ذ، ص ٩٢ – ٩٣ ورغم إشارته للإجراءات التي يطرحها الحزب ومنها دعم المبادرات الاقتصادية الخاصة واللامركزية الاقتصادية والسياحة الوطنية للتعريف بالشهداء والأولياء لكنه يؤكد أن الحزب تعبير عن الروح الإسلامية المكبوتة منذ العصر الجمهوري ولا بد من التعبير عنها عبر حزب سياسي. وراجع أيضا إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، م. س. ذ، ص ٩٦ – ٩٧ وذكر أن من بين النواب المستقلين الذين نجحوا في انتخابات ٦٩ م، وأسسوا حزب

- يشير "جاكوب لاندو" إلي أن روح الحديث ونغمته كانت تمثل دعماً للدين علي نطاق واسع، فقد كانت هناك قصائد تقرأ تهاجم الماسونية والشيوعية، والإلحاد والمادية، وبقدر دفاع الحزب عن الديموقراطية فإنه كان يستبطن الدفاع عن الإسلام، ولأن الدستور يمنع استخدام الكلمات الدينية المباشرة فإن برنامج الحزب استخدم اللغة غير المباشرة مثل "الفضيلة والأخلاق" الوثيقة الصلة بالإسلام ليجعل من هدفه أمراً واضحاً.

وفيما بدا أن برنامج الحزب عارض استغلال الدين للأغراض السياسية، فإنه طالب بأن تمنح رئاسة الشئون الدينية حريتها الكاملة في الفعل والممارسة. وبالطبع دافع الحزب عن حرية الضمير وخاصة حرية التعليم الديني، كما دعا إلي العدالة الاجتماعية باعتباره أرضية لحماية الفضيلة والأخلاق.

- المؤشرات الواضحة للحزب تجاه الإسلام كانت تقف علي أرضية العلمانية، فبينما لا يمكنه قانونياً مهاجمة العلمانية فإنه يؤكد علي أن الحزب يعارض أي تفسير للعلمانية يجعل منها معادية للدين، وتلك كانت فقرة واحدة في برنامج الحزب من بين ١٠٠ فقرة ومادة، ومن الممكن أن يكون التوجه الإيجابي ناحية الإسلام والرغبة في استثمار المشاعر الدينية هو الذي حرك الحزب الديموقراطي عام ١٩٥٤ م، كما حرك حزب النظام عام ١٩٧٠، بيد أن الحزب الديموقراطي لم يكن واضحاً في برنامجه أي توجه إسلامي، بينما حزب النظام الوطني كان واضحاً أنه حزب للإسلام بقدر ما سمحت به القوانين

النظام الوطني "حسن آقصاي" الذي أصبح مسئولا عن التنظيم والدعاية والإعلان في الحزب، وأحمد توفيق بالك صو رئيس الشئون الانتخابية والجماعات الملحقة بالحزب وسليمان عارف إمره السكرتير العام للحزب وإسماعيل مفتي أوغلو السكرتير العام المساعد وعمر فاروق أركين المسئول المالي واغلبهم كانوا اعضاء في حزب العدالة لكنهم كانوا يمثلون الجناح الإسلامي داخله.

العلمانية لتركيا[1] .

ثالثا : إغلاق حزب النظام الوطني وتأسيس حزب السلامة :

- أغلق الحزب في ٢٠ مايو ١٩٧١ م بأمر المحكمة الدستورية العليا لانتهاكه المادة ٢ و ١٩ و ٥٧ من دستور ١٩٦١ م والمتعلقة بشخصية الدولة العلمانية[2] وعللت المحكمة أسباب حكمها بالآتي[3] :

١- المبادئ التي قام عليها الحزب وتصرفاته فيما بعد تخالف مبادئ الدستور .

٢- العمل على إلغاء العلمانية في البلاد وإقامة حكومة إسلامية .

٣- قلب جميع الأسس الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تقوم عليها البلاد .

٤- العمل ضد مبادئ أتاتورك .

٥- القيام ببعض التظاهرات الدينية .

- جاء في حكم المحكمة أنه لا يحق لأي من شخصيات الحزب أن تعمل من خلال أي حزب سياسي آخر ، ولا أن يؤسسوا أي حزب جديد ولا أن يرشحوا أنفسهم لأي انتخابات قادمة ولو بشكل مستقل لمدة خمس سنوات ، وحاصرت فصيلة من الجيش المركز العام للحزب في أنقرة وطويت صفحته

---

(1) Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, Op. cit, 120 - 121.

(2) Hugh Poulton, Top Hat, Grey wolf and Crescent, op. cit, p. 176.

(٣) محمد مصطفي ، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا ، م . س . ذ ، ص ١٨٥ – ١٨٦ ويشير طارق عبد الجليل إلي أسباب أخري منها الرغبة في إلغاء المادة ٦٣ من الدستور والتي تحظر القيام بأنشطة تنطلق من أسس دينية ومناداته بعودة الخلافة وقوله بأنه لا يمكن الفصل بين الدين والدولة والمناداة بجعل الدروس الدينية إجبارية في المرحلة الإعدادية ورؤيته للتطورات التغريبية والعلمانية منذ الجمهورية بأنها عصر الضلالة وراجع ص ٩٤ .

كأول حزب يعبر عن الوجه السياسي للحركة الإسلامية في تركيا[1].

– الفكر الذي طرحه الحزب والذي يعرف بـــ Mili gorus أي حركة " الملي جـــورووش " – وهـــي الحركة الفكرية الجديدة التي ستعبر بعد ذلك عن كل الأحزاب الـــسياسية الـــتي سيؤسسها " أربكان " ومجموعته[2] سيظل هذا الفكر يقاوم ويحاول إثبات وجوده اليوم عبر " حزب السعادة " الذي يترأسه " رجائي قوطان "[3].

ونشير إلي أن الفكر الجديد الذي طرحه "أربكان" ومجموعته عبر حزب " النظام الوطني "يمثل خروجاً كاملاً علي نمط التيارات الفكرية والسياسية التي عرفتها تركيا الكمالية والتي عبرت عادة عن " يمين الوسط " و " يسار الوسط "، فالمشروع الفكري لأربكــان عبر عن حركة مناهضة بشكل صريح للقواعد التي قامت عليها الجمهورية ، فهو يرفض الغرب والتحالف معه بوضوح لا يخالجه ليس ولا غمـوض ، وهو يعلن مناهضته وكشفه للتجمعات الاقتصادية الرأسمالية المتحكمة في البلاد والمرتبطة بالاقتصاد الغربي والتي تستمد غالب أرباحها

---

(١) مصطفي محمد ، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا ، م . س . ذ ، ص ١٨٦ ، وأغلق الحزب في ١ إبريل عام ١٩٧١ م ولم يستمر أكثر من ستة عشر شهرا هي الفترة مابين تدشينه وإغلاقه .

(٢) الملــي جورووش هي الحركة التي بدأت مع "أربكان" عام ١٩٦٩ م ، وكما ذكر لنا "شوكت قازان" فإن قاعدتها التصويتية كانت في المدن الكبري وهي تدعو إلي تركيا مستقلة غير تابعة للدول الكبري مكتفية داخلياً بنفسها ملتزمة بالأخلاق المعنوية وبالديموقراطية الكاملة التي تحترم حقوق الإنسان وتحافظ علي استقلال الوطن ، وهم يعتبرون أنفسهم بقايا الدولة العثمانية الكبيرة ، حوار مطول للباحث مع الأستاذ "شوكت قازان" بتركيا . وقال لنا "أربكان" حركة الملي جورووش "هي تحويل المجتمع التركي إلي الإسلام حوار آخر للباحث مع نجم الدين أربكان بتركيا . والملة في المصطلح التركي هي تعبير عن القومية أوالوطنية لذلك يستخدم الإسلاميون ومنهم "أربكان" مصطلح الملة بمعني التعبير الظاهر عن الأمة الإسلامية وعادة مايستخدمون "ملة إبراهيم" لوسمها بالإسلامية التي لا تنحصر لعرق أو لغة ولكنها تعبر عن الأمة الإسلامية .

(٣) حزب السعادة هو الحزب الذي يعبر اليوم في تركيا عن "الملي جورووش" وهو ليس لديه ممثلين في البرلمان كما أن نصيبه من المجالس المحلية كان ضئيلاً جدا إذ لم يزد علي ٥ ، ٣% ، ويبدو أن حزب العدالة والتنمية "الآق بارتي" قد سحب كل القاعدة التصويتية لحركة الملي جورووش" باتباعه خطابا يسميه اتباع أربكان" بالإسلام الخفيف" أو الناعم Light Islam .

من الربا ، وهو يشن حملات قوية لاهوادة فيها علي الصهيونية والماسونية وحلفائهما من الأحزاب العلمانية اليمينية في تركيا ، وفوق ذلك فإنه يتبني مفاهيم أخلاقية ومعنوية وتاريخية جديدة تستخف بالعلمانية والأتاتوركية ولا تراها سبيلاً لحل مشاكل تركيا بل هي التي وضعت البلاد في علي كافة الأصعدة ، وهو يعيد الاعتبار للإسلام والتاريخ الإسلامي والخبرة العثمانية وللمجتمع التركي الذي صودرت إرادته من أجل النخبة العلمانية المتعالية وللفطرة الإنسانية التي يراها أحد المصادر المهمة التي ينطلق منها خطابه والتي تتماهى بالضرورة مع الإسلام .

ولذا كان " التفكير الملي " تعبيراً عن صوت جديد يمتلك مقومات استعادة الهوية التركية المستقلة كتعبير عن أمة لها تراثها وتاريخها في بيئة قامت علي فكرة التوفيق بل والتلفيق والتقريب والحلول الوسط بعيداً عن المواجهة والحسم الفكري والاجتماعي والسياسي . وكان القائمون علي الفكرة يشعرون بخطر ماهم قادمون عليه ولذا يشير "شوكت قازان" إلي المثل التركي الذي يقول "من صدق طرد من تسعة قري"، ويذكر "سليمان عارف إمره" أن يهود أمريكا أرسلوا إلي تركيا رجلا اسمه "موسي صفوت" جلس مع أربكان ومعه وهددهم أنهم إذا لم يرفعوا من برنامج حزب "النظام الوطني" النزعة المعادية للصهيونية والماسونية فإن حزبهم سيغلق ، رفض أربكان وقال نحن نتكلم كما نؤمن ، وبعد ١٥ يوماً رفعت دعوي في المحكمة الدستورية العليا لإغلاق الحزب[١] .

(١) قال لنا أكمل الدين أوغلو "الخبرة التركية حتي منذ الدولة العثمانية تعرف خط التوفيق والتقريب وعدم المصادمة الذي يقود إلي الفشل والخسارة ، بينما نبهنا "سزائي كاراكوج" إلي أن النظام السياسي التركي منذ عام ١٩٦٠ وهو يقبل بتيارين هما الديموقراطية المحافظة والعلمانية الدولتية الأولي مثلها الحزب الديموقراطي ثم حزب العدالة ثم حزب الوطن الأم وأخيرا حزب العدالة والتنمية "أو الأق بارتي" أما العلمانية الدولتية فعبر عنها دائما حزب الشعب الجمهوري الذي لم يكن

وكما هو الحال دائما في الديموقراطية التركية فإن الجيش قفل إلي ثكناته ليراقب من بعيد وسمح للأحزاب أن تعود مرة أخري لحلبة السياسة وفق القواعد التي يرسمها الجيش، وكما سيحدث دائما فإن حركة "الملي جوروش" ستعود من جديد هي الأخري لتؤسس حزبا جديدا يعبر عن التيار الفكري الجديد لها.

كان ذلك الحزب هو "حزب السلامة الوطني" MSP الذي تم تأسيسه في ١١ أكتوبر ١٩٧٢م حيث تقدم لتسجيل الحزب كل من "عبد الكريم دوغرو" والاقتصادي "تورهان أكيول" وترأس الحزب "سليمان عارف أمره" بينما كان أربكان خارج البلاد في ألمانيا، كانت عاصفة انقلاب ١٢مارس ١٩٧١ م قد هدأت وأصبح الجو مهيأ لقبول حزب يعبر عن التيار الإسلامي في تركيا خاصة مع إحاطة المشكلة القبرصية بالجو السياسي العام في تركيا ومع التوتر السياسي الذي تعيشه البلاد بسبب الاستقطاب العسكري - المدني، وهو ما جعل إدارة الانقلاب تقبل بحزب "السلامة الوطني" لإضعاف حزب العدالة[1].

يساريا وهو ما أطلقنا عليه "يمين الوسط" ويسار الوسط" أما الأحزاب التي تشتط يمينا أو يسارا فإن النظام السياسي التركي يعمل علي طردها ومحاصرتها وهذا ماحدث للتيار الذي مثله "أربكان" والملي جوروش.

(١) عن حزب السلامة وبداية نشأته راجع:

Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, Op. cit, p. 121 - 123.

حيث يشير إلي أن "سليمان عارف إمره" كان قائدا للحزب أول تسجيله لكنه كان واجهة لأربكان، كما أشار إلي الجدال السياسي الذي طرحه أربكان في كتابه باللغة التركية Milli Gorus ve Anaysa Degisikligi أي الفكر الملي والتغير في الدستور والذي كان "أربكان" يحاول تطويع مواد الدستور لأفكار الملي جورش فيما يتصل بالنهضة المعنوية والحفاظ علي الأخلاق وفيما يتعلق بالعلمانية وضرورة احترامها لحرية الضمير والعقيدة وعدم تدخلها في السلوك الديني للناس. وأيضا راجع: طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، م. س، ذ، ص ٩٨. وأيضا تفصيلات مهمة في أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في

وإبان انعقاد المؤتمر الأول لحزب السلامة في ٢١ يناير ١٩٧٣ م كان قد انتظم في ٤٢ محافظة ونحو ٣٠٠ مدينة ، وصدرت جريدة الحزب الرسمية لأول مرة باسم " مللي جازيت " ودخل الحزب الانتخابات النيابية في ١٤ أكتوبر عام ١٩٧٣ م وحصل حزب السلامة فيها علي ٤٨ مقعداً أي أنه أصبح القوة السياسية الثالثة بعد حزب الشعب وحزب العدالة[1] . وأصبح لا يمكن تشكيل أي حزب للحكومة بمفرده بدون الاستعانة بحزب السلامة الوطني .

رابعا : حزب السلامة يشكل الحكومة مع حزبي الشعب والعدالة :

دخـــل حـــزب السلامة ذات التوجه الإسلامي لأول مرة في ائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري الذي يترأسه " بولنت أجاويد " ووصف "سليمان عارف إمره" ذلك الائتلاف بقوله "وصفت العلمانية منذ زمن طويل في بلادنا بأنها عدوة للدين ومارست ضغوطاً قاسية علي المتدينين ، وقبل أي شئ يجب هدم هذه الصورة ، وتفريق تلك السحب القاتمة في أفق حرية الفكر والاعتقاد" .

ويشير أيضاً إلي أن جانب الأخلاق والمعنويات كان أحد الأسس التي قامت عليها حركة "المللي جوروش" وفي الائتلاف مع حزب الشعب عام ١٩٧٤ طالب "سليمان عارف إمره" "أجاويد" بالالتزام بالدستور الذي يحض علي الأخلاق والمعنويات ، فلما قال له " أن هذا ضد العلمانية " أخرج له "سليمان عارف" من جيبه الدستور في البند الثالث منه مادة تقول " الدولة تعلم الأخلاق والمعنويات لأطفالها ولا يسمح لأحد بأن يأتي بالأخلاق

تركيا ، حاضرها ومستقبلها ، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا ، م . س ، ذ ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(١) مصطفي محمد ، الحركة الإسلامية في تركيا ، م . س ، ذ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، وتشير بعض المراجع إلي أنه فاز ب ٤٩ مقعدا وراجع مثلا ، إبراهيم الدسوقي شتا ، الحركة الإسلامية في تركيا ، م . س ، ذ ، ص ١٠٨ .

السيئة " فهذا موجود في الدستور ولكنه غير موجود في برنامج الحكومة"[1] .
وهنا قراءة جديدة للعلمانية وللدستور التركي تضعه في موضع لا يتعارض مع أهداف " حزب السلامة الوطني " في تحقيق مشروعه الذي أطلق عليه " النهضة الأخلاقية والمعنوية "

– حصل حزب السلامة علي وزارات الدولة والداخلية والعدل والتجارة والجمارك والزراعة والتموين والصناعة بالإضافة لمنصب نائب رئيس الوزراء الذي شغله " نجم الدين أربكان " ، وتضمن بروتوكول الائتلاف مبادئ هامة مثل تربية الأطفال علي الأخلاق وإطلاق الحريات والعفو عن السجناء السياسيين علي اختلاف مشاربهم وإطلاق حرية الصحافة وإقامة أوثق الروابط مع دول العالم العربي والإسلامي وآسيا .

وحقق الحزب مكاسب اجتماعية ودينية وسياسية تمثلت في فتح عدد كبير من مدارس الأئمة والخطباء والسماح لأول مرة بتدريس مادة الأخلاق " الإسلام " كمادة إجبارية في المدارس والدعوة إلي تصنيع منطقة الأناضول النائية وتبني إنشاء الصناعات الثقيلة والسماح بالسفر برا للأتراك للحج وكان ذلك ممنوعاً ، والمطالبة بالعفو الشامل عن جميع المسجونين السياسيين بكافة اتجاهاتهم .

ويذكر أعضاء حزب السلامة بنوع من الفخر أنهم هم الذين قادوا عملية إنزال الجيش التركي في قبرص لحماية القبارصة الأتراك ، وطالب الحزب لأول مرة في البرلمان وبشكل علني إعادة النظر في الماسونية وخطورتها والضرب علي أيدي الماسونيين وسمح الحزب لكثير من الشباب المسلم الدخول لسلك الشرطة والبوليس وكان ممنوعاً منه ، وأصبحت الشرطة عنواناً للعدالة بدلاً

(١) حوار للباحث مع "سليمان عارف إمره" في منزله بأنقره وسيدرج ضمن ملاحق الرسالة .

من توظيفها ضد التيار الإسلامي"[1].

- يبدو أن التحالف بين "حزب السلامة" وحزب الشعب" اللذين يمثلان الضحية والجلاد في الحياة السياسية التركية كان مفاجأة لم يتحملها جزء من القاعدة الإسلامية والتصويتية التي اعتمد عليها حزب السلامة وهم النورسيون "والسليمانيون" وبعض التيارات الإسلامية المتشددة[2]. ولذا حصل الحزب في الانتخابات التي جرت عام ١٩٧٧م على أصوات أقل، كما شهد انشقاقات وصراعات من داخله.

غير أن الحزب أرسى تقليداً مهما في الحياة السياسية التركية وهو أن الممارسة السياسية تقاس بمنظور "السياسة الشرعية" وفقه المقاصد الذي يعتبر معيار مدافعة المفاسد وجلب المصالح هو المعيار الحاكم للخبرة السياسية، وفي التحليل النهائي كان اشتراك "حزب السلامة" في حكومة ائتلافية للمرة الأولى في تاريخ تركيا السياسي هو المفتاح الذي فتح الطريق للإسلاميين في تركيا ليكونوا جزءا من بنية النظام السياسي نفسه وليسوا فقط مكونا من مكونات الحياة السياسية

(١) مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، ص ٢٠٦ - ٢٠٧، ولدينا خريطة توضح خطة الحزب للتصنيع في تركيا بمنطقة الأناضول والمناطق المهملة من منظور تركي وطني وكانت خطته تقوم على بناء ٢٠٠ مصنع في تركيا تكون رافعة للتصنيع والاعتماد على النفس.

(٢) عن الانقسامات داخل الحزب بسبب الائتلاف مع حزب الشعب وحزب العدالة راجع: إبراهيم الدسوقي شتا، الحركة الإسلامية في تركيا، حيث أشار إلي التفاف السليمانيون وجماعة النور حول حزب العدالة وأصدرت أحد فصائل النور جريدة يومية اسمها "يي آسيا" أي آسيا الجديدة هاجمت أربكان بدعم من حزب العدالة وحاولت تلويث سمعة الحزب وقائده وهو ما أدى إلى انفصال ١١ نائبا من حزب السلامة وانضمامهم إلي حزب العدالة، ص ١١٦ وبتفصيلات أكثر عن عناوين "يي آسيا" راجع مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، ص ٢١٩ كانت بعض العناوين تتضمن حزب السلامة يقول: نحن علمانيون، حزب السلامة يقول: نعم للخمر والقمار، الحزب يؤيد اليسار والشيوعيين، حزب السلامة ماسوني، حزب السلامة والشعب على اتفاق من الناحية الفكرية أثر كل ذلك على موقف الحزب في انتخابات عام ١٩٧٧ م فحصل على نصف المقاعد التي حصل عليها عام ١٩٧٣ م.

والحزبية في تركيا . كما أنه أكد في الممارسة أن الإسلام ليس فقط تعبيراً عن مجرد الهوية الفردية أو مكونا من مكونات الحياة الخاصة كما تراه الأحزاب اليمينية والقومية ولكنه كذلك جزء من الدولة التركية والنظام السياسي ويمكنه أن يجادل ويناضل في المجالات العامة والسياسية(١).

وفي ١٣مارس عام ١٩٧٥ م دخل حزب السلامة ائتلافاً جديداً مع حزب العدالة والحركة القومي والثقة الجمهوري فيما عرف باسم "حكومة الجبهة الوطنية"، والتي تكونت من ثلاثين وزيراً، منهم ثلاث نواب لرئيس الوزراء وكان أربكان "واحداً منهم بالإضافة إلي ٨ وزراء لحزب السلامة الوطني، وكان بروتوكول الحكومة يقوم علي مقاومة الشيوعية ومنع الفوضي ومراقبة برامج التلفزيون والإذاعة التركية من الإساءة إلي الجمهورية أو الأخلاق العامة وتخفيض السن التصويت إلي ١٨ عاما ومقاومة التضخم وضمان حق خريجي مدارس الأئمة والخطباء في الالتحاق بالجامعات وأيضاً قصر الحق في تدريس مادة الدين الإسلامي في المدارس العلمانية علي خريجي معهد الدراسات العليا الإسلامية ومدارس الأئمة والخطباء، والحفاظ علي سلام القبارصة الأتراك عبر الفيدرالية معهم(٢).

استطاع حزب السلامة أن ينتزع من البرلمان قانوناً يجيز لبني عثمان العودة إلي ديارهم، وكتبت "الملي جازيت" الناطقة بلسان الحزب فقالت "آن الأوان أن تضع معاهدة لوزان علي المشرحة . . فلا يكفي أن تنظر إلي

---

(١) كان رمز حزب السلامة هو المفتاح وذلك في إشارة من "أربكان" إلي أن حزبه هو المفتاح لكل أزمات تركيا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أنه المفتاح التي لا يمكن عقد أي تحالفات أو ائتلافات في تركيا بدونه، فهو قبة ميزان السياسة التركية .

(٢) عن برنامج ائتلاف حزب السلامة مع "الجبهة القومية" Milliyetci Ceph راجع: Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, Op. cit, p 108 .

وكانت أحزاب الجبهة تتضمن حزب العدالة والثقة الجمهوري والحركة القومي والسلامة .

اعتداءات اليونان علي حقوقنا في بحر إيجه واعتداءاتها علي المسلمين في قبرص وتراقيا الغربية .. بل لابد من وضع حد للبنود المذلة التي تضمنتها المعاهدة والتي قيدت بها تركيا وألحقتها تابعاً للغرب .. وحاولت فصلنا نهائياً عن تاريخنا وأمجادنا .. **لقد مات صانع معاهدة لوزان.. ولا بد لهذه المعاهدة أن تلحقه .**

وبشكل عام فإن حزب السلامة كان لديه برنامجه الذي يسعي لتطبيقه وإن تباينت تحالفاته وهذا البرنامج يتضمن الحملة المعنوية والتصنيع الثقيل والتقدم المادي للجميع والاهتمام بزيادة الصادرات وسياسة اقتصادية ودولية متوازنة وسليمة والتعاون مع الأقطار الإسلامية الشقيقة[1] .

– في انتخابات ١٩٧٧ م مني حزب السلامة بهزيمة لم تكن متوقعة فقد حصل علي ٨,٦٪ من الأصوات وأصبح له ٢٤ نائباً في "المجلس الوطني الكبير" بعد أن كان له ٤٨ مقعداً ، لكنه دخل من جديد في ائتلاف مع حزب العدالة بعد عجز حزب الشعب الجمهوري عن تشكيل الحكومة ، وانتهي هذا الائتلاف عام ١٩٧٨ م[2] . وعاد أجاويد ليشكل الحكومة من جديد في ظل تنامي موجة العنف اليساري واليميني بشكل لم تعرفه تركيا من قبل حيث كانت مصادمات الشوارع تخلف بشكل منتظم ثلاثة أو أربعة قتلي كل يوم[3] . وكانت أخطر حوادث العنف تلك التي وقعت بين السنة والشيعة في

---

(١) مصطفي محمد ، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٢٦٠ – ٢٦١ حيث ينقل عن الملي جازيت يناير ١٩٧٥ وإبريل ١٩٧٥

(٢) عن تطورات الأحزاب السياسية في تركيا راجع ، سيار الجميل ، العرب والأتراك ، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلي العلمنة ، م . س . ذ ، ص ٢٠٩ ، وأيضا راجع طارق عبد الجليل ، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة ، م . س . ذ ، ص ١٠٥ – ١٠٦ .

(٣) رضا هلال ، السيف والهلال ، تركيا من أتاتورك إلي اربكان ، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي ، م . س . ذ ، حيث يشير إلي مساندة الحكومات اليمينية لمنظمة الذئاب الرمادية التي أسسها حزب الحركة الوطني ذو الميول القومية المتطرفة ، كما ساندت الحكومات اليسارية

مدينة "مرعش" المعروفة بكونها مركزاً لتجمع العلويين في جنوب شرق تركيا وراح ضحيتها ما يقرب من مائة شخص أغلبهم من الشيعة[1].

خامسا : إغلاق حزب السلامة وأزمة النظام السياسي :

بدت الديموقراطية التركية عاجزة عن مواجهة الأزمات التي تطبق بخناقها علي المجتمع خاصة الأزمة الاقتصادية الطاحنة ، وأزمة عجز الديموقراطية وضعفها ، **ففي الفترة من ١٩٧٣ م إلي ١٩٨٠ م شهدت البلاد ١٢ حكومة أقلية وإئتلافية أي بمعدل حكومة كل ٩ أشهور**[2] كان لحزب العدالة فيها نصيب الأسد بالطبع ، وكان الصراع علي أشده بين حزب الشعب وحزب العدالة الحزبان الكبيران في تركيا ، بينما حاول حزب السلامة الوطني أن يقدم نفسه للجمهور التركي باعتباره التعبير عن التوجه الوطني "الملي" الحقيقي الذي يسعى لإنقاذ تركيا من ورطتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

وكان هدفه الواضح هو كيف يمكن أن تصبح تركيا دولة قائد وكبيرة في اللحظة الراهنة بقدر ما عبرت عن ذلك في الماضي الذي لا يمكن فصله عن الحاضر والمستقبل . ومثل الخطاب الذي قدمه الحزب للجمهور التركي عاملاً لجذب جمهور الشباب بالإضافة إلي تعبيره عن أبناء الطبقات الوسطي

المنظمات اليسارية وتصاعد عدد ضحايا العنف السياسي في تركيا من ٢٣٠ شخصاً عام ١٩٧٧ م إلي ١٢٠٠ عام ١٩٧٨ م ثم إلي ١٥٠٠ عام ١٩٧٩ واغتيلت الشخصيات العامة بعد هذا العام في مايو ١٩٨٠ اغتيل نائب رئيس حزب الحركة القومي واغتيل نهات اريم رئيس الوزراء السابق وكمال توكلر رئيس اتحاد نقابات العمال اليسارية ، ص ١٣٦ - ١٤٠ .

(1) Mehmet Yasar, Political Parties In Turkey, Op. cite, p 110 .

حيث يشير إلي أن من قام بهذه المذبحة خلال يومين هو حزب الحركة القومي المتطرف ، وكانت مدبرة لإحداث وقيعة بين الشيعة والسنة لفصم العلاقة بين تأثيرات الثورة الإيرانية علي الحالة التركية .

(٢) رضا هلال ، السيف والهلال ، م . س . ذ ، ص ١٤٠ ، ويبدو مظهر الشلل في النظام السياسي التركي جليا في المجلس الوطني الكبير الذي فشل في اختيار رئيس الجمهورية خلفاً للرئيس "كوروتورك" بعد انتهاء مدة رئاسته عام ١٩٨٠ ، ص ١٣٦ .

والبرجوازية الصغيرة من صغار العمال والفلاحين والموظفين والقوي التقليدية في الأناضول في مواجهة هيمنة قوي الرأسمالية التي مثلها حزب العدالة ويمكن القول إن الحزب أصبح أكثر تعبيراً عن فئات من اليسار بتبنيه خطابا في المسألة الاقتصادية وصف بأنه تعبير عن الاشتراكية الإسلامية[1].

- المشروع الإسلامي للحزب مثل الرافعة الأساسية له، فقد بدا أن الإسلام هو الحل في خضم الفوضى التي تعانيها البلاد، وربما يشير حادث استنكار المصلين في مسجد الفاتح باسطنبول لطلب الإمام الدعاء والفاتحة لروح "أتاتورك" في برنامج تلفزيوني كان يبث مباشرة علي الهواء إلي المدى الذي أصبحت الجماهير رافضة للعلمانية والأتاتوركية[2] وكان الحزب يتبني مع رسوخ قدمه في الحياة التركية لغة أكثر إسلامية وجذرية في مواجهة العلمانية[3].

وبمناسبة ذكري فتح اسطنبول نظم الجناح الطلابي للحزب مسيرات في مدينة "بوزغات" حضرها أكثر من مئة ألف شاب وعلي رأسهم مسئولو

(1) Ahmed, The Turkish experiment in Democracy: 1950 - 1975, op. cit, p. 317 - 318.

وعندما قامت الإذاعة السرية للحزب الشيوعي التركي من برلين الشرقية فإنها طالبت أتباع حزب السلامة الوطني لقيادة المقاومة. وراجع التميمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، م. س. ذ، ص ١٥١. وفي عام ١٩٨٠ اتحد "أربكان" و"الجاويد" لعزل وزير الخارجية التركي من حزب العدالة لتورطه في توثيق علاقة تركيا بإسرائيل. ص ١٤٩.

(٢) مصطفي محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، م. س. ذ، ص ٢٥٣ والحادث وقع يوم ٨ مايو ١٩٨٠. وكما ذكرت "ألماني جازيته" تمكن من قاموا بالحادث من مغادرة المسجد دون اعتراض وهو مايعني أنهم كانوا أعداداً كبيرة ويحظون بتأييد المصلين.

(٣) عن تفصيلات وافية تعبر عن موقف قادة الحزب من العلمانية راجع التميمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، ص ١٣١ ومابعدها حيث أشار إلي أن قادة الحزب اعتبروا الإطار السياسي لتركيا الجديدة يناقض المبادئ السياسية للإسلام، والإسلام دين ودولة لا يقبل بالفصل بينهما، وفي باكستان قال أربكان "قبل كل شئ يجب أن تكون الدولة إسلامية، وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن الدين الإسلامي في خطر. ص ١٣٢.

حزب السلامة ورئيس الحزب "نجم الدين أربكان" وكان هتافهم ا لوحيد "الله أكبر" وحمل المتظاهرون اللافتات التي تقول "الله أكبر" و"المسلمون أخوة" وكل شئ من أجل الإسلام" أنا مسلم وديني الإسلام "حزب السلامة يجاهد في سبيل الحق" المستقبل للإسلام" لا يسار ولا ماسونية "تسقط الصهيونية الطاغية" سنعيد آيا صوفيا للعبادة" وفي هذه المناسبة قال "أربكان" لشباب الحزب: أيهـا المجاهدون.. إن هدفكم الآن هو تبليغ الحق إلي أبناء الأمة البالغة خمسين مليوناً وتأمين تجميع هذه الأمة تحت راية الحق، وأنتم أيها الشباب أغلي شباب هذا البلد بسبب قوتكم المعنوية أولا والمادية ثانيا ولن يستطيع أحد أن يقف أمام المجاهدين أمثالكم، والذي يحاول ذلك سيندم وسيكون الخسران حليفه، وأنتم بهذا الإيمان الذي في قلوبكم رجال حق ومبلغو حق وسيغلب الباطل أمامكم مرة أخري.

إن جيشكم هذا سيرفع الحق عالياً كما رفعه في فتح اسطنبول، إن القوي الخارجية الآن تصرف أقصي جهدها لوضع باطل مكان الباطل الحالي الذي أفلس ونحن يجب علينا أن لا تدع فرصة لعودة هذه الأمة من مرض لآخر"[1].

ومن منصة البرلمان التركي قبل انقلاب سبتمبر عام ١٩٨٠ بعدة أشهر قال: "بعد الحرب الثانية اقتسمت الدول الاستعمارية العالم إلي مناطق نفوذ لهذه الدولة أو تلك وفي السنوات الأخيرة بدأ البعث الإسلامي يطل برأسه في مناطق كثيرة في أنحاء العالم.. في مصر وباكستان وأفغانستان وغيرها وبدأ المسلمون يطالبون بحقوقهم ويستشعرون قوتهم فهم قوة بشرية هائلة يحتلون أهم البلدان ويمتلكون أعظم الثروات ومع ذلك فإننا نجد إصراراً من النظام

---

(١) مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، م. س، ق، ص ٢٥٤ – ٢٥٦.

التركي علي عدم فهم هذه الظاهرة علي الرغم من قوتها ووضوحها . . إن لتركيا محبة خاصة في نفوس المسلمين ؛ لأن الأتراك المجاهدين المسلمين حملوا الإسلام قروناً طويلة ضحوا وجاهدوا وتعبوا . . ومع ذلك فلا يريد النظام أن يستفيد من هذا المعنى .

إنني أسأل النظام . . لماذا يستنكر احتلال روسيا لأفغانستان ثم لماذا يرسل جيشاً للقتال في كوريا ولا يستشعر هذا المعنى تجاه شعب مسلم في أفغانستان اعتدي عليه واحتلت أرضه . . لماذا يعترف النظام في تركيا بإسرائيل ويكون آخر دولة تعترف بحكومة الجزائر . . لماذا يتشنج النظام تجاه الثورة الإسلامية في إيران . لماذا يتعامل النظام مع المخابرات الإسرائيلية للتآمر علي الإسلام والمسلمين في تركيا وغيرها .

- ينبغي علي تركيا أن تعود إلي سربها وأن تسعي مع غيرها من الدول الإسلامية إلي تشكيل:

١ - أمم متحدة للأقطار الإسلامية .

٢ - سوق إسلامية مشتركة .

٣ - إنشاء عملة إسلامية موحدة (الدينار الإسلامي) .

٤ - إنشاء قوة عسكرية تدافع عن العالم الإسلامي .

٥ - إنشاء مؤسسات ثقافية تبني الوحدة الثقافية والفكرية القائمة أساساً علي الإسلام[(١)] .

- بلغت الأمور ذروتها بتنظيم حزب السلامة لمسيرة في مدينة "قونية" بحضور "أربكان" وقيادات حزب السلامة "سميت" يوم القدس "اشترك فيها

(١) نفس المرجع ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

مائة ألف من الشباب وأطلقوا الهتافات والشعارات الإسلامية التي عبرت عن العداء للعلمانية وعن الدعوة لوحدة الأمة الإسلامية وتميز خطها عن الشرق والغرب[1].

وبعد أسبوع واحد من هذه المسيرة شهدت البلاد انقلاباً عسكرياً جديداً في ١٢ سبتمبر عام ١٩٨٠ م هو الثالث في تاريخ الجمهورية لحماية الجمهورية الكمالية ذات الطابع العلماني من المد الإسلامي في وقت كانت المصالح الأمريكية فيه مهددة في منطقة الخليج والعالم العربي والإسلامي بعد الثورة الإيرانية التي أطاحت بنظام الشاه.

ومن هنا اعتبرت بعض الدوائر أن الانقلاب الثالث كان جزءا من مخطط أمريكي غربي للسيطرة علي المد الإسلامي في تركيا في وقت استطاع فيه هذا البعث أن يهزم أحد أهم عملاء أمريكا وإسرائيل في المنطقة وهو شاه إيران.

- أغلق حزب السلامة واعتقل قادته وحدد موعداً لمحاكمتهم عسكرياً في ٢٤ إبريل ١٩٨١ م، وفي المحاكمة التي قدم لها "أربكان" و٣٣ من قادة الحزب ووجهت لهم التهم الآتية:

١ - العمل علي استبدال مبادئ الدولة القانونية والاجتماعية والاقتصادية. والسياسية بمبادئ تقوم علي أساس الإسلام.

---

(١) يذكر النعيمي أن عدد المشاركين في المظاهرة بلغ ٤٠٠ ألف، طالبوا بتأسيس دولة إسلامية واستهزأوا بكل ماجاء به أتاتورك والمؤسسة العسكرية واحتج المظاهرون علي ضم القدس ونادوا بقطع العلاقات مع (إسرائيل) وكتبت الشعارات باللغةالعربية واحرقت أعلام أمريكا والاتحاد السوفيتي والعلم الصهيوني ونادي المتظاهرون بالموت لليهود، ونادي المظاهرون بالشريعة وتدمير الدولة الملحدة والمطالبة بدولة إسلامية ونادي المتظاهرون بأنهم يريدون الأذان وليس النشيد ورفع المشاركون في المسيرة لافتات كتب عليها "اليوم إيران وغدا تركيا"، وظهرت تنظيمات الحزب العسكرية والتي تعرف باسم "اقينجلر" أي الطلائع والثانية "إسلام قورتش اوردوسي" أي جيش التحرير الإسلامي" ورفعت الأعلام الخضراء، هذا الحشد الهائل الذي رفض ترديد النشيد الوطني اعتبر "أربكان" منقذ تركيا في المستقبل.

٢ - قيام عدد من المنظمات الشبابية والطلابية والعمالية والمهنية المرخصة والمرتبطة سراً بالحزب والتي تعمل علي تطبيق الشريعة الإسلامية وإهانة "أتاتورك".

٣ - اجتماعات الحزب وهتافاته التي تكشف أهدافه ومنها "محمد قائدنا" "وستحطم الأصنام ونقيم دولة الإسلام" "ومن لافتاته" "ومن لا يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون" "وقل جاء الحق وزهق الباطل"، "وخميني في إيران وأربكان في تركيا".

٤ - ترديدهم لذكر الله في اجتماعاتهم والتذكير بأن الأمة حاربت خلال تاريخها من أجل الإسلام وليس من أجل أشخاص وأبطال . وتساؤل أربكان عما إذا كانت الدولة تحكم بالشريعة أم لا وإصرار "أربكان" علي افتتاح مدارس تعليم القرآن في القري وافتتاح مسجد "آيا صوفيا" للصلاة ومطالبته أن يكون الزواج شرعيا وأن يكون يوم الجمعة عطلة رسمية ، ومهاجمته لمعاهدة لوزان وتغيير الحروف العربية واستبدال القوانين والقول بأن تركيا جمهورية ملحدة .

٥ - مهاجمة الحزب للماسونية واتهامها بأنها هي من أسقطت السلطان عبد الحميد وأن "أتاتورك" كان عضواً في المحفل الماسوني في "سالونيك" الذي تآمر علي الدولة العثمانية . ومهاجمة حزب الاتحاد والترقي ووصفه بالماسونية .

٦ - اتهام "أربكان" بأنه كان مرشحاً للخلافة فقد وجدت أوراق بمكتبه تتحدث عن مبايعة أعضاء بارزين من الحزب له بمدينة "اسطنبول".

٧ - اتهم "أربكان" بتصريحاته التي أطلقها في مكة عندما قال: "تخلينا عن القرآن ما يقارب الخمسين سنة الماضية ، إن الدين والدولة فصلا ، ويتعين

علينا أن نعمل من أجل كلمة القرآن كي تكون فاعلة مرة أخري ، ولهذا الهدف نحن بحاجة إلي الجهاد"[1].

- رد "أربكان" علي التهم الموجهة إليه وإلي حزبه وأكد أنه علي الرغم من تفتيش ما يقرب من ألف مركز و٣٠٠٠ مبني تابع للحزب وتدقيق ٦٠ ألف رسالة لم يعثر علي أي دليل ضد الحزب وأكد أن الحزب أقيم علي أساس الدستور التركي وله برامجه وأهدافه المعلنة وأنه يشارك في إدارة البلاد منذ ٨ سنوات واشترك في ٣ حكومات سابقة .

وأوضح أن القمصان البيضاء التي وجد مكتوباً عليها "أيها المؤمنون لتكن هذه الملابس البيضاء أكفاناً لنا إذا استشهدنا"، إنما هي كلمات لألب أرسلان السلطان السلجوقي في معركة "ملاذ كرد" التاريخية لرفع روح الجيش التركي المعنوية وأنه ينبغي شكره علي اهتمامه به بدلاً من إهمالها من قبل المسئولين ، وكان يجب أن توضع هذه الملابس التاريخية ذات المعني العظيم في المتحف .

وفي معرض رده علي تهمة استغلال الشعور الديني من أجل تحقيق أهداف سياسية قال: إن رئيس الدولة "كنعان إفرين" كان يستخدم مثل هذه الكلمات في خطبه مع الشعب وفي واحدة من خطبه قال "إن الثروة المكتسبة بطريق غير مشروعة حرام من الناحية الدينية "، وعن استخدامه لكلمة "الحق والباطل" والتي كان يشير بهما إلي نظام حزب السلامة المستمد من "الملي جوروش" - أي الفكر الملي المستمد من الإسلام - في مواجهة نظم الأحزاب الأخرى العلمانية سواء أكانت يسارية أم يمينية - فقال: الحق هو

(١) محمد مصطفى ، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٢٤٤ . والتعيمي ، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا ، ص١٥٣ ومابعدها وهو يحيل في بعض مايورده علي كتاب محمد باشار عن الأحزاي السياسية في تركيا ودور الإسلام .

الصواب والباطل هو الخطأ والحقوق جمع حق ، وكل محكمة وظيفتها فصل الحق عن الباطل وحماية حقوق المواطنين ، وكلمة الحق استعملت ٩٥ مرة في الدستور التركي والديموقراطية تعتمد على الحق .

ويردد "بولنت أجاويد" زعيم حزب الشعب أنه سيقيم نظام الحق ، وأوضح "أربكان" أن جميع الأعمال التي قام بها حزبه هي موافقة للدستور وصادق عليها رئيس الجمهورية بما في ذلك الإنزال التركي في قبرص ، وأن ممثلي حزبه كانوا يحضرون اجتماعات مجلس الأمن القومي الذي كانت تناقش فيه أدق المسائل السرية[1] .

وظل "أربكان" والمجموعة القيادية من حزبه يحاكمون أربعة أشهر كاملة وفي النهاية وصف المدعي العام التركي "حزب السلامة الوطني" بأنه عار من نضال تركيا من أجل مجتمع حديث، ولم تصل المحكمة لقرار نهائي حتى عام ١٩٨٣ م بشأن "أربكان" وأعضاء حزبه وفي النهاية حكمت عليه بالحبس لمدة أربعة أعوام وعلى ٢٢ من أعضاء الحزب بمدد تصل لثلاثة أعوام ونصف[2] .

– تم حظر الأحزاب السياسية ثم حلها بعد ذلك ، وأسدل الستار على نشاط حزب السلامة بعد انقلاب عسكري كانت أحد أهدافه حماية العلمانية الكمالية من الصعود الإسلامي الذي مثله "أربكان" ومجموعته .

بيد أن الانقلابات التركية الدورية التي يقوم بها العسكر مهما كانت قسوتها كانت تعرف حدودها فهي فقط تعيد اللعبة السياسية إلى قواعدها التي لا تهدد الاستقرار السياسي في البلاد ولا تمثل خطراً على المبادئ الكمالية ومن ثم يتم

(١) محمد مصطفى ، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٢٤٦ – ٢٤٨ .
(٢) النعيمي ، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا ، م . س . ذ وقد ذكر أن "أربكان" اتهم ست مرات بخرق المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التي تحظر التجاوزات ضد العلمانية وتحريض الجماهير ولكنه كان ينكر هذه التهم . ، ص ١٥٥ .

الانسحاب من المشهد السياسي بعد إعادة ترتيبه وفق رؤية الجيش الذي يراقب ويوجه ويتحكم عبر أدواته التي ضمنها له الدستور التركي .

وفي البيان الذي أذاعه العسكر لإعلان قيام الانقلاب في ١٢ سبتمبر عام ١٩٨٠ م قال: "إن الدولة وأجهزتها الرئيسية صارت عاجزة عن العمل وإن الهيكل الدستوري كان مليئاً بالمتناقضات ، كما أن الأحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها وتفتقر إلي الإجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد .

ونتيجة لكل هذه العوامل فقد زادت القوي الانفصالية من أنشطتها ولم تعد حياة وممتلكات المواطنين آمنة ، كما أن الهجمات علي كل جوانب المجتمع كالمدارس والجامعات والهيئات القضائية والمنظمات العمالية وغيرها تقود البلاد نحو الانفصال والحرب الأهلية وباختصار باتت الدولة بلا حول ولا قوة وأصبحت عاجزة"[1] .

- يعد الانقلاب العسكري الثالث في تاريخ الجمهورية التركية أكثرها جذرية فهو لم يكتف بحل البرلمان وإغلاق الأحزاب السياسية ولكنه أقال العمد وأعضاء المجالس المحلية ، وركز السلطة في قبضة مجلس الأمن القومي الذي ترأسه الجنرال "كنعان إيفرين" الذي أصبح رئيساً للجمهورية منذ يوم ١٤ سبتمبر وفرضت الأحكام العرفية في كل تركيا وصار الحكام العسكريون هم أصحاب الكلمة العليا في تقرير مصير البلاد وصار لهم الإشراف الكامل علي كل مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات العمالية واتحادات التجارة والصناعة والتعليم والصحافة .

وتوسع العسكريون في الاعتقالات حتى زادت علي ١٢٠ ألفا مع نهاية عام ١٩٨١ م، وتعرض الناشطون السياسيون من كل الاتجاهات لعمليات تعذيب واسعة

(١) رضا هلال ، السيف والهلال ، م . س . ذ ، ص ١٤٠ - ١٤١ .

في السجون، وصدرت أحكام عسكرية بالإعدام في حق ٣٦٠٠ شخص وهو رقم ضخم إذا ما قورن بالانقلابين السابقين[1].

- صدر دستور جديد للبلاد في ١٧ يوليو عام ١٩٨٢ م الذي بدا أكثر تحيزاً للسلطة التنفيذية وسلطة مجلس الأمن القومي في مواجهة المؤسسات التي تعبر عن المجتمع[2] مثل الصحافة والأحزاب والاتحادات العمالية والمواطنين بدعوى حماية الأمن القومي والنظام العام والمصلحة القومية والنظام الجمهوري.

- الحقيقة الأساسية هنا هي أن النظام العلماني التركي لم يعد قادراً علي استمرار العملية الديموقراطية بدون الاستناد إلي الإسلام سواء في صيغته الدولتية التي تعبر عن سيطرة الدولة علي الإسلام لمواجهة التيارات الشيوعية أو في صيغته الحركية المضادة للدولة ممثلا في وجود حزب إسلامي يعبر عن نقطة التوازن التي لا يمكن للنظام العلماني أن يتجاهلها حفاظاً علي الاستقرار السياسي واستجابة لاستمرار الصعود الإسلامي الذي لم يتوقف منذ عام ١٩٤٦م.

وكما قال "علي بولاج": "الحركة الإسلامية في تركيا عاشت تحت ضغوط عنيفة وشديدة جدا ولذلك نحن نطور الحلول في ظل ظروف صعبة جدا وليس سهلا أن ينتصر علينا النظام العلماني"، وإذا كان حزب السلامة

(١) نفس المرجع، ص ١٤٢.

(٢) ودستور ١٩٨٢ م هو الذي لايزال يحكم تركيا حتي اليوم ويمكن مراجعة ملامحه في كتاب "تركيا" الذي أعدته وكالة الأنباء التركية "تورك خبر لر" ومطالعة نص الدستور نفسه علي موقع: www.mafa.gov.tr/mfa كما يمكن مراجعة تفاصيل مهمة عن طبيعة النظام السياسي التركي في: جلال معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس، ١٩٩٨، ص ١٧ - ٢٢ حيث يعرض لهيكل صناعة القرار في تركيا بدءا من المجلس الوطني الكبير كسلطة تشريع ورئيس الجمهورية كسلطة تنفيذ ثم مجلس الوزراء كحكومة مسئولة أمام البرلمان ومجلس الأمن القومي ثم السلطة القضائية.

قد عبر عن كونه رقماً صعباً لا يمكن للديموقراطية التركية أن تتجاهله بدخوله في ائتلافات متعددة مع اليسار تارة واليمين أخري فإنه مع عقد التسعينيات سوف يصل إلي السلطة ليكون "أربكان" هو رئيس وزراء تركيا لأول مرة في دولة علمانية .

فتركيا هي بلد المتناقضات فهي علمانية لكنها تقبل بأول رئيس وزراء يعبر عن التوجه الإسلامي ، كما أن الأحزاب الإسلامية في تركيا هي الأخرى تمثل ظاهرة فريدة فهي تقبل بالعلمانية كنظام سياسي وتحاول العمل من خلال قوانينها ونظمها السياسية والاجتماعية لتخترق أعلي وأقدس معابدها وهي رئاسة الحكومة ، إننا أمام تعبير سياسي متميز يعبر عن خصوصيه تعرف باسم " النموذج التركي " لجدل العلمانية والإسلام.



الفصل الثالث
الخبرة السياسية لحزب الرفاه
(١٩٨٣ - ١٩٩٧م)

يناقش هذا الفصل خبرة الرفاه السياسية في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حزب الرفاه من التأسيس إلى السلطة (١٩٨٣ - ١٩٩٦)

المبحث الثاني: أيديولجية حزب الرفاه وبرنامجه

المبحث الثالث: التنظيم والممارسة السياسية لحزب الرفاه

الفصل الثالث:
الخبرة السياسية لحزب الرفاه (١٩٨٣ - ١٩٩٧م)

الخبرة السياسية لحزب الرفاه (١٩٨٣ - ١٩٩٧م):

يناقش هذا الفصل أداء حزب الرفاه كفاعل سياسي في الحياة الحزبية التركية وكيف استطاع أن يحقق صعوداً مذهلا في الحياة السياسية التركية مكنته من الفوز الكاسح في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤ م ثم الانتخابات النيابية عام ١٩٩٥ ثم صعوده إلى السلطة والحكم في تركيا عام ١٩٩٧وسط أنواء السياسة التركية العلمانية التي عصفت بوجوده السياسي فأصدرت المحكمة الدستورية حكماً بإغلاقه واعتباره حزباً غير مشروع عام ١٩٩٨ .

الخبرة الأساسية للرفاه تقول: إن الإسلاميين الأتراك في السلطة كانوا أكثر وفاءً لقواعد الديموقراطية من بقية الأحزاب التركية الأخري في اليمين واليسار، وأنهم مارسوا العمل السياسي المدني علي أرضية الالتزام بالقانون والوعي بالفرص والقيود التي يتيحها النظام السياسي التركي .

وسيظل "الرفاه" تجربة مهمة يمكن القول: إنها التجربة الأساس والتي يمكن المقارنة بها في علاقة التيارات الإسلامية بنظمها العلمانية، كما أن التطورات الفكرية والسياسية التي عرفتها هذه التيارات أخذت في الحسبان تجربة الرفاه السياسية .

ويطرح الرفاه أيضاً السؤال الأساسي في السياسة العربية والإسلامية والكويتية اليوم وهو كيف يمكن التأسيس لنظم ديموقراطية حقيقية لا تستثني الإسلاميين منها .

يمثل حزب الرفاه في تركيا استمراراً لما عرف باسم "الوجه السياسي للحركة الإسلامية في تركيا، وكما يقول "هاينتس كرامر": "كان حزب الرفاه أكثر بكثير من مجرد الوجه التنظيمي للإسلام السياسي؛ إذ لم يعد الخيار الحقيقي بالنسبة للأتراك في عملية تصميم دولة حديثة قادرة على مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، خياراً بين كمالية علمانية من ناحية، وإسلام سياسي أصولي من ناحية ثانية ولكن الخيار الحقيقي هو الخيار بين أسلوب قائم على الدولة الأكثر تسلطاً في تنظيم مجتمع سريع التغير يشكل الإسلام فيه عاملاً اجتماعياً يستعذر استئصاله من جهة، وأسلوب قائم على مجتمع مدني أكثر ديموقراطية في التعامل مع عملية التغير من جهة ثانية"[1].

أي أن "الرفاه" وانتصاره السياسي الكاسح في الانتخابات البلدية التي جرت في ٢٧ مارس ١٩٩٤ م والتي فاز فيها بنسبة ١٩,٧٪، ثم انتصاره المفاجئ والكبير في الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥ م وحصوله على المركز الأول بنسبة ٢١,٣٢٪ أي ما يعادل ستة ملايين صوت متقدماً بذلك على الأحزاب السياسية الأخرى كان تعبيراً عن التحولات الجديدة في المجتمع والدولة التركية والتي أطلق عليها "الجمهورية الثانية"[2]، وهي تلك التي أرساها في الواقع "تورجوت أوزال" بجسارة تعبر عن ثاقب فهمه لضرورة الاستجابة للتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية العميقة التي

---

(١) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، م. س. ذ، ص ١٠٦.

(٢) عن الجمهورية الثانية راجع: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، بيروت: دار ضياء الريس، ١٩٩٧، ط١، ص ١٨ حيث أشار إلى أن "محمد ألتان" الأستاذ الجامعي والكاتب في صحيفة "صباح" هو الذي أطلق فكرة "الجمهورية الثانية" كتعبير عن الوجه الداخلي "للعثمانية الجديدة" التي أطلقها "أوزال" وتعبير عن ضرورة استغلال تركيا للعب دور خارجي فعال بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

تشرع بسهولة لدخول أول رئيس وزراء إسلامي في تاريخ الجمهورية العلمانية ليتولى الحكم فيها، وهنا بدت العلمانية بوجهها الأيديولوجي الكمالي الذي لا يعترف بالديموقراطية إلا في الحدود التي تحافظ على الأيديولجية العلمانية، ورغم ماقيل عن تطور مجتمعي وسياسي وحوار حول العلمانية والدولة والمجتمع وحدودها فيما عرف في الأدبيات التركسية "بالجمهورية الثانية" إلا أن الأيديولوجية الكمالية العسكرية تظهر أنيابها حينما تشعر بالتهديد من الديموقراطية التي يمكن أن تأتي بإسلاميين إلى السلطة، إنما يمكن أن تسمح لحزب إسلامي بالوجود في العملية السياسية ولكنها لا تقبل بوصوله إلى الحكم والسلطة ليكون بيده مقاليد الأمور التي تغير وجه تركيا من " الكمالية الأصولية " إلى " العثمانية الإسلامية ".

خبرة "أربكان" في الحكم أثبتت أن العلمانية التركية هي أقوى من الديموقراطية المقيدة المحكومة بقوة العسكر وبدستور لا يعبر عن المجتمع، وإذا كان هناك توازن حساس في الخبرة التركية بين ماهو مدني وعسكري حيث المجتمع له عافيته وقوته التي تحول دون انفراد العسكر بتسيير شئونه، ولكنه أضعف من أن يلغي دور العسكر في التدخل بالحياة السياسية، فالدولة قوية في مواجهة مجتمع يحاول أن يسترد إرادته المرتهنة لدي مؤسسات لم يكن له يد في بنائها أو تأسيسها.

ويعد تصريح رئيس محكمة الاستئناف العليا القاضي "سامي سلجوق" في افتتاح السنة القضائية عام ١٩٩٩ م ضربة موجعة للنظام الكمالي من داخله ومن صلبه قال: "إن تركيا لا يمكن ويجب ألا تدخل القرن الواحد والعشرين بدستور قاربت درجة شرعيته إلى الصفر، والمشروعية هي التصور الأهم لعلم الاجتماع ولعلم السياسة وهي درجتان مشروعية شكلية

عنه لذا كانت صلاته وعلاقاته قوية بخصوم أتاتورك وعلي رأسهم الاتجاه الإسلامي ، فقد دعا قبل فترة قصيرة من وفاته إلي طرح مبدأ " علمنة الدولة " علي بساط البحث والمناقشة ما دامت قطاعات من الشعب تعارضها، وهو طرح حقوق الأقلية الكردية في تركيا في سياق مختلف يري ضرورة الاستماع لمطالبهم ، وهو أول رئيس جمهورية تركي ثابر علناً وبصورة منتظمة علي أداء الفروض الدينية وزيارة أضرحة الأولياء داخل تركيا وخارجها ، وأدي فريضة الحج في أول توليه السلطة كرئيس للحكومة عام ١٩٨٣ م ، وانتعشت في عهده بطريقة غير مسبوقة الحالة الإسلامية بكل أطيافها فيما يمكن أن نصفه " بالإحياء الإسلامي الثاني " في تركيا ، ولذا كان حزب " الوطن الأم " يحصد أصوات الإسلاميين جميعاً ، وأوزال "هو من أرسي قواعد ما عرف باسم "العثمانية الجديدة" فقد لاحت له فرصة انهيار الاتحاد السوفيتي كسبيل لا يجوز تركه لتلعب تركيا دوراً في محيطها الإقليمي التركي الواسع وأشار إلي الأعمال الكثيرة التي تنتظر تركيا انجازها من البحر الادرياتيك إلي سور الصين مشدداً علي أن هذه فرصة تلوح لأول مرة منذ ألف سنة ، فالعثمانية الجديدة في الخارج والجمهورية الثانية في الداخل والذي أرساهما بقوة لا تباري " تورجوت أوزال " كانا هما الجسر الذي عبر علي ظهره " حزب الرفاه " وزعيمه " نجم الدين أربكان " إلي السلطة في تركيا يوم السبت الموافق ٢٩ يونية ١٩٩٦ م ، للتعبير عن صيغة جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع في تركيا تعبر عنها أجيال جديدة وقوي اجتماعية لم يقدر للناس أن تختبر أفكارها وخبراتها وممارساتها[(١)] .

سوف تلاحظ أن مجيء الرفاه إلي السلطة أعقب تصدع حزب "الوطن الأم" عام ١٩٩١ م وخروج التيار الإسلامي منه عام ١٩٩٢ م وفشل قوي

(١) عن أفكار "أوزال" وتأثيره علي التحولات الاجتماعية والسياسية في تركيا راجع: محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، م . س . ذ ، ص ٤٦ ومابعدها وأيضا جلال معوض ، الإسلام والتعددية في تركيا ، م . س . ذ ، ١٥ – ١٨ حيث تابع الانعكاسات السياسية للأصول الدينية علي سلوك القادة .

اليمين واليسار معا خاصة بعد سقوط الشيوعية في الاتحاد السوفيتي أن تطرح نفسها كقوة لها مصداقية أمام المواطن التركي ، ومن هنا كان "الرفاه" هو الحصان الأسود المرشح لملء الفراغ في الحياة السياسية التركية .

إذن الرفاه " لم يكن مجرد ملمح من ملامح انتصار الحركة الإسلامية في تركيا علي الصعيد السياسي وإنما كان تعبيراً عن خيار تركيا نحو دولة ديموقراطية وتعددية ومؤسسية ودعنا نقول " دولة طبيعية " لا تؤله " أتاتورك " ولا تصنم أيديولوجيه وتعترف بالمشاكل الحقيقية للمجتمع التركي وحتي تتضح هذه الفكرة فإننا نورد ما قاله مسئول الرفاه في اسطنبول: "يمكن بمفهوم ما خارج الأيديولوجيا الرسمية إيجاد حل للأزمات الحالية في المجتمع التركي ، إننا لا نجرؤ حتي علي مجرد الحديث ومناقشة قضايانا الراهنة في ظل ضغط الأيديولوجيا الرسمية وتهديدها ، إننا عندما نتحادث ونتناقش نكون وجهاً لوجه أمام خطر المعاقبة ، إن لم نحل هذه المسألة فمن المتعذر حل المشاكل الأخري ، انظروا اليوم لا نستطيع أن نناقش بالصراحة الكافية المسألة الكردية ، لقد تشكل في تركيا مجتمع مغلق مستند علي القمع والخوف باسم الأيديولجيا الرسمية التي تواصل حتي الآن خصوصية كونها طوطما"[1] ، وعلي الجانب الآخر نورد ما قاله "بولنت أجاويد" بصدد تفسيره لانهيار اليسار بقوله: "إن الأصوات التي حصدها الإسلاميون هي أصوات "خيبة أمل" بالأحزاب الأخري في السلطة والمعارضة ، وفي هذه الحال يتجه الناخبون إلي الأحزاب الأصولية كما حصل في الجزائر وبنسبة ما الأردن وكما يحصل الآن في تركيا"[2] ، ويتفق مع هذا التحليل نائب بارز من حزب الطريق المستقيم بقوله "عندما انهارت أيديولجية اليسار في تركيا بدأ الرفاه يولي اهتمامه بصورة كبيرة إلي الجماهير وقام

---

(١) محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، م. س. ذ ، ص ٥٨ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٥٨ .

بالدفاع عن الاشتراكية الإسلامية وسوف ترون في المستقبل القريب أن قسماً كبيراً جداً ممن كانوا يساريين متطرفين في تركيا سيقترعون للرفاه "[١].

نشير هنا إلي ما يمكن أن نصفه بسياق عالمي (كوني) تمثل "بتيار أصولي" ديني في الغرب كان يتنامي هناك منذ أواخر الستينيات وظهرت بوادره خاصة في العلاقات مع العالم الإسلامي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات واعتبر الإسلام عدواً بديلاً وجديداً[٢]، وظهر ذلك في أزمة البوسنة والهرسك والتي شهدت حملات إبادة عرقية علي الهوية الدينية ومنع قيام دولة للمسلمين في البوسنة، وفي ألبانيا ظهرت الأيدي اليونانية واضحة في تحريكها للأقلية الأرثوذكسية، و في إقليم "كوسوفا" نفذت مذابح عرقية ضد الأغلبية المسلمة، وهي أزمات كان لها دوي كبير في تركيا وتأثير علي الوجدان والمزاج التركي ومن ثم بدأ الوعي باكتشاف أهمية الدين في العلاقات الدولية وفي تكوين الهوية التركية خاصة حتي من قبل التيارات العلمانية".

"فمسعود يلماز "يقول: "إن الدين محدد أساسي في الشخصية القومية التركية" وتقدم باقتراح إعادة فتح جامع "أيا صوفيا" للعبادة مع نواب من حزب "الطريق القويم" وتشيلر قالت: "نكون مالكين لميراثنا الإسلامي" وجنكيز

(١) نفس المرجع، ص ٥٨.

(٢) عن اعتبار الإسلام عدوا بديلا راجع مثلا صموئيل هنتنجتون، صدام الحضارات، جريدة الشرق الأوسط ٢١/١/ ١٩٩٥، وراجع أيضا الكتاب المهم، فواز جرجس، أمريكا والإسلام السياسي، صراع الحضارات أو تضارب المصالح، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة (٨٤٠) والكتاب يقدم رؤية الساسة وصناع القرار الأمريكيين للإسلام وللحركات الإسلامية وهناك عنوان مهم في الكتاب "تفسير دعاة المواجهة للإسلام" العدو الجديد" وهو ينقل آراء لبرنارد لويس وصموئيل هنتنجتون، ودانيال بايبس وغيرها من الأسماء التي تري الإسلام عدوا بديلا، ص ٢٤ ومابعدها وفي النقطة نفسها راجع، كمال حبيب، تحولات الحركة الإسلامية والاستراتيجية الأمريكية، القاهرة: مصر المحروسة، ٢٠٠٦، ط١، ص ١٩٩ ومابعدها ويورد المقال الخطير "لفوكوياما" الذي نشرته النيوزويك العربية بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠١ بعنوان "هدفهم العالم المعاصر" وبالطبع هناك عشرات المراجع في الموضوع ولكنها لا تدخل في موضوع بحثنا بشكل مباشر.

تشاندار "يقول: "إن الإسلام في تركيا ليس ديناً فقط بل هو هوية وشخصية وثقافة"، بل إن "يحي أوسلو" نائب "حزب الطريق المستقيم" طالب ببناء مسجد في حديقة القصر الجمهوري بأنقره واقترح مجموعة من نواب الحزب نفسه وحزب "الوطن الأم" وحزب الرفاه "بناء مئذنة بالمسجد الملحق بمبني البرلمان التركي.

وعشية انتخاب "طانسو تشيلر" رئيساً لحزب "الطريق المستقيم" ورئيسة لوزراء تركيا عام ١٩٩٣ م عبرت عن سعادتها لرؤية العلم التركي (ذو الهلال والنجمة) وسماع الأذان والقرآن وكانت تفتتح خطبها بكلمات دينية وحين زارت القدس في نوفمبر ١٩٩٤ غطت رأسها وأدت الصلاة في المسجد العمري المواجه للمسجد الأقصي، وفي مهرجان انتخابي لها عام ١٩٩٥ أعلنت أنها تستمد قوتها أولا من الله ثم من الشعب وقبلت أمام الآلاف من أنصارها نسخة من القرآن الكريم أهديت لها.

وحتي "حكمت تشيتين" زعيم حزب الشعب الجمهوري والمدافع العتيد عن العلمانية قال لأنصاره في مايو ١٩٩٤ م: "إنه يسلم أمر مرشح الحزب لرئاسة بلدية "اينيبولو" إلي الله أولاً ثم إلي الناخب"[1].

التحول في الرأي العام التركي تاحية الإسلام والتيارات المعبرة عنه هو الملمح الرئيسي للتحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية في تركيا منذ أوائل التسعينيات والذي عبر عن نفسه في تسابق كافة الأحزاب السياسية بكافة أطيافها إلي أخذ ذلك في اعتبارها والتقرب إلي الرأي العام عبر إظهار التعاطف مع الإسلام[2].

(١) محمد نور الدين، تركيا: الكمالية في خندق الدفاع امام هجوم الإسلاميين، مجلة الوسط، ع ١٧٧، ١٩/٦/١٩٩٥ م.

(٢) محمد نور الدين، الانتخابات التركية، أوروبا والإسلام وجها لوجه، مجلة الوسط، ع ٢٠٣، ٢٨/١٢/١٩٩٥، فهو ينقل عن تشيلر "قولها في إحدي خطبها "نحن مسلمون قبل اركان بالف سنة" ولا تنسي أن تبدأ بالقرآن والأدعية الدينية في مهرجانات الانتخابات.

كما أن اكتساح الرفاه للانتخابات البلدية في ٢٧ مارس ١٩٩٤ م، والانتخابات التشريعية العامة في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥ ثم الانتخابات البلدية الجزئية في ٢ يونية ١٩٩٦ م[1]، جعل الأحزاب العلمانية تدرك أهمية الدين الإسلامي في وجدان المواطنين الأتراك كمعبر عن هويتهم ومن ثم تخففوا من العلمانية الإقصائية التي تنفي الدين وتهمشه وتختزله كما في الجمهورية الأولي التي أسسها "أتاتورك".

فالجمهورية الثانية تأخذ في اعتبارها الدين كمكون رئيسي للهوية التركية، واتضح ذلك حين تقدم "غفار ياكين" النائب المستقل عن محافظة "أفيون" التركية باقتراح مشروع قانون يهدف لتعطيل العمل في الدوائر الحكومية لتمكين الموظفين من أداء صلاة الجمعة، وأشار إلي أن المادة ٢٤ من الدستور التركي تنص علي حرية الفكر والاعتقاد الديني وأثار هذا المشروع عاصفة حول علمانية الدين وعلاقتها بالدين الإسلامي، وأيد المشروع رئيس "حزب الوطن الأم" مسعود يلماز وعبر عن دعمه الكامل للاقتراح واعتبر رئيس حركة "الديموقراطية الجديدة "علماني "جيم بويتر "الاقتراح من متطلبات الدولة العلمانية.

ووافق علي المشروع "بولنت أجاويد" رئيس حزب اليسار الديموقراطي واليساري المخضرم بل وقال: "إنه يوافق علي تعطيل العمل أثناء صلاة الجمعة وأثناء صلاة الظهر كل يوم وفي كل أنحاء تركيا" ورأي أنه ليس من الضروري إصدار قانون بالتعطيل أثناء صلاة الجمعة إذ تستطيع رئاسة الشئون الدينية أن تحدد ذلك بقرار فالمسألة فنية وليست سياسية، وفي مايو ١٩٩٥ م وافق نواب حزب "الطريق المستقيم" والوطن الأم" والرفاه" علي

(١) حدثت الانتخابات المحلية الفرعية في ٢ يونية ١٩٩٦ م، وأكد "الرفاه" فيها فوزه بنسبة ٣٣,٥٪ بينما لم تتجاوز النسبة التي حازها "الوطن الأم" و"الطريق المستقيم" مجتمعين معا ٣٢,٥٪ وصار واضحاً أن إجراء أي انتخابات نيابية مبكرة سوف تأتي لصالح الرفاه، ومن هنا كان قبول الجيش لمجئ الرفاه إلي السلطة متحالفاً مع الطريق القويم في ٢٦ يونية ١٩٩٦ م.

إضافة ملحق لقانون يخفض الضرائب علي الاستثمارات والمساعدات المخصصة لبناء الجوامع والمساجد، وكان البرلمان قد أقر أن ساعات العمل فيه تنتهي مع مواقيت الإفطار في شهر رمضان[١].

وتبقي الإشارة إلي أن انقلاب الجيش التركي في عام ١٩٨٠ ثم دستور ١٩٨٢ م جاء في صالح الوعي بأهمية بناء صيغة لإسلام تركي TIS يحافظ علي الانتماء الوطني ويقاوم التيارات الشيوعية والعدمية والتخريبية وبصرف النظر عن شرعية الفكرة ذاتها لكنها صبت في تيار الصعود الإسلامي الجارف في تركيا طوال الثمانينيات والذي تكامل واستوي علي سوقه مع مجيء "الرفاه" إلي السلطة وتولي زعيمه "نجم الدين أربكان" رئاسة الوزراء كأول زعيم إسلامي في دولة علمانية وهو ما نظر إليه باعتباره حدثاً فارقا في التاريخ الإسلامي بما يحمله من دلالات ورموز ومعان[٢]. إذن السياق العام للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلي كافة المناشط في تركيا كان يتجه بقوة إلي ماأطلقنا عليه "**الاحياء الإسلامي الثاني** " في تركيا والذي عبر عنه "الرفاه" بصعوده المستمر في كل الانتخابات التي خاضها منذ عام ١٩٨٤ م وهو الحزب الوحيد في تركيا الذي كان يحقق ذلك.

يناقش هذا الفصل خبرة الرفاه السياسية في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حزب الرفاه من التأسيس إلي السلطة (١٩٨٣ – ١٩٩٦).

المبحث الثاني: أيديولجية حزب الرفاه وبرنامجه.

المبحث الثالث: التنظيم والممارسة السياسية لحزب الرفاه.



(١) محمد نور الدين، الكمالية في خط الدفاع أمام الإسلاميين م. س. ذ وتفس الموضوع في كتاب تركيا في الزمن المتحول، م. س. ذ، ص ٨٦ – ٨٩.

(٢) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، م. س. ذ، ص ٧٦ تحت عنوان "أربكان رئيساً للحكومة: إنقاذ النظام أم إنقاذ تركيا.

المبحث الأول:
حزب الرفاه... من التاسيس الي السلطة
(١٩٨٣ - ١٩٩٦م)

الرفاه سيكون هو الحزب الثالث لحركة "الملي جوروش" بعد إغلاق الجيش التركي لحزب النظام ثم حزب السلامة، ويبدو السيناريو واحداً في كل مرة يغلق الحزب ويقدم قادته للمحاكمة ويمنعون من ممارسة العمل السياسي ولكنه مع الدورة الجديدة للحياة السياسية وعودة الجيش لثكناته يتقدم ممثلون جدد للحركة بطلب حزب جديد ويتم السماح لهم، ولكن في ظل سياق علماني حذر ومتيقظ لوجودهم، وقصة حزب الرفاه تبدو متشابهة هنا مع الأحزاب السابقة له ولكنه هذه المرة يستطيع ليس فقط الائتلاف مع أحزاب أخري للمشاركة في الحكومة كشريك أصغر أو مكمل للصورة السياسية وإنما انتزاعه السلطة ووصوله لقلب العمق العلماني العميق بتشكيله للحكومة كقطب مركزي للحياة السياسية في تركيا ويكمله شريك في الائتلاف هو حزب الطريق المستقيم، وهنا تبدو معضلة الحياة السياسية التركية التي قد تقبل بالإسلام السياسي كحزب أو شريك مكمل للصورة في ائتلاف أما أن يكون هو قلب العملية السياسية فهذا مالم يمكن قبوله أو تحمله، وهو مايعني أن الديموقراطية التركية رغم قبولها لحزب إسلامي كجزء من بنية السلطة السياسية والحياة الحزبية ولكنها ترفض أن يستأثر بالسلطة السياسية حزب يعلن أن مرجعيته إسلامية، وهو ما يجعل سؤال العلاقة بين العلمانية والإسلام مطروحاً بقوة فإلي أي حدود يقبل أحدهما الآخر؟ وإلي أي مدي تقبل الديموقراطية التركية بحزب إسلامي.

أولا: تأسيس حزب الرفاه:

- عقب انقلاب ١٢ يوليو ١٩٨٠ م ، حظر الانقلابيون جميع الأحزاب السياسية واعتقلوا قادتها وقدموهم للمحاكمة ، وقبض علي "أربكان" و٣٣ من قيادات حزب السلامة MSP المحظور وحوكموا أمام محكمة خاصة اتهمتهم بالعمل علي استبدال الإسلام بمبادئ الدولة القانونية والاجتماعية والاقتصادية واستخدام لافتات وهتافات إسلامية من مثل "سنحطم الأصنام ونقيم الإسلام" وقوله تعالي: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤] و"الدولة العلمانية يجب أن تحطم" وتصريحات لأربكان "عن الحكم بالإسلام" يجب أن نبحث فيما إذا كنا نطبق القرآن أم لا؟ وهل يحكم حكامنا بالقرآن أم لا؟ ، وقوله: "تخلينا عن القرآن ما يقارب الخمسين سنة الماضية ، الدين والدولة فصلا ، والقرآن أدين ويتعين علينا أن نعمل من أجل كلمة القرآن كي تكون فاعلة مرة أخري ولهذا الهدف نحن بحاجة إلي الجهاد".

- نفي "أربكان" التهم التي وجهت إليه وقال: "الشعب حوكم في المحاكم الجنائية لأنه تلفظ بكلمة الله وإن حزب السلامة إذا ما أصابه الضعف فإن المساجد ستتحول إلي اصطبلات مرة أخري ، وعارض إلغاء الخلافة ودعا إلي تبني الأبجدية اللاتينية وقال: "تركيا تحولت إلي واحدة من الدول اللادينية"، أنكر "أربكان" كل الاتهامات الموجهة إليه ورد علي أغلبها وأظهر أنها عارية من الصحة ولم تصل المحكمة إلي قرار نهائي بشأن "أربكان" وقيادات حزب السلامة حتي يوليو ١٩٨٣[1] ، وعلق الانقلاب نشاط

---

(١) عن تفصيلات ماحدث في تركيا مع قادة حزب السلامة الوطني بعد انقلاب عام ١٩٨٠ في تركيا راجع: أحمد نوري النعيمي ، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها ، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا ، م . س . ذ ، ص ١٥٣ - ١٥٧ و مصطفي محمد ، الحركة

الأحزاب السياسية التي كانت قائمة قبل الانقلاب وتم حلها بعد ذلك .

- صدر قانون الأحزاب السياسية في ٢٤ أبريل عام ١٩٨٣ م وقانون الانتخابات في ١٣ يونيو ١٩٨٣ م وحدد قانون الأحزاب السياسية مجموعة من القيود علي الانخراط في العمل السياسي أهمها أن يكون لكل حزب قائمة بثلاثين عضواً علي الأقل كأعضاء للهيئة التأسيسية تتم الموافقة عليهم من وزير الداخلية ، وأعطي القانون لمجلس الأمن القومي صلاحية التحري والإعلان عن عدم صلاحية أعضاء الحزب ومرشحيه للمناصب في أي حال يقعون فيه تحت طائلة المنع بموجب مواد الدستور التي تمنع قيادات الأحزاب القديمة من النشاط السياسي .

- اشترط القانون أن يكون للأحزاب تنظيمات في ٣٤ محافظة علي الأقل من مجموع الـ٦٧ محافظة ، ومنح القانون للمواطنين حق التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم من خلال العمل الحزبي شريطة الانسجام مع المبادئ العلمانية ومنع التناحر الحزبي والنقاش حول الأيديولوجيات والتطرق بأي شكل كان للقيادات العسكرية ، ومنح مجلس الأمن القومي سلطة الموافقة النهائية علي تأسيس الأحزاب[1] .

- لا يمثل في المجلس الوطني الكبير إلا الأحزاب التي تحصل علي ١٠٪

الإسلامية الحديثة في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٢٣٣ حيث يذهب إلي أن أسباب الانقلابات الثلاث في تركيا هي لحصار المد الإسلامي وص ٢٣٩ حيث أشار قائد الانقلاب إلي أن روح التعصب الإسلامي المعادي للكمالية ظهر واضحاً في "قونية "حيث اجتمع مئة ألف شاب أمام "أربكان" في يوم القدس وهم يقولون بصوت واحد نريد الإسلام وص ٢٤٣ يشير إلي أن ٢٤/ ٤/ ١٩٨١ حدد كموعد لمحاكمة "أربكان" وقادة حزب السلامة واعتبرت قرارات المحكمة نهائية وغير قابلة للنقض و ص ٢٤٤ عدد الاتهامات الموجهة لقادة حزب السلامة (١٤ اتهاماً) ، وص ٢٤٦ ردود "أربكان" عليها .

(١) عن قانون الأحزاب السياسية راجع أحمد نوري النعيمي ، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا ، م . س ، ذ ، ص ١٧٢ - ١٧٧

من الأصوات الشرعية في الانتخابات العامة والمحلية ، ومع السماح للأحزاب السياسية بعودة نشاطها من جديد وفي سنة ١٩٨٣ م تأسس حزب الرفاه في ١٩ يوليو ١٩٨٣ م برئاسة "علي تركمن" ثم انتقلت الرئاسة إلي "أحمد تكدال" إذ كان "أربكان" وقيادات "الملي جوروش" لايزالون ممنوعين من ممارسة العمل السياسي .

- تقدم الحزب وفق قانون الأحزاب ب٣٣ عضواً تأسيسياً حسب القانون ودخل في سباق مع الزمن لتأسيس فروع له في ٣٤ محافظة وفي ثلث أقضية المحافظات علي الأقل وذلك في موعد أقصاه ٢٤ أغسطس عام ١٩٨٣ م ليلحق بالانتخابات العامة التي ستجري في ٦ نوفمبر ١٩٨٣ م ، ونجح الحزب في تحقيق الشروط بيد إن مجلس الأمن القومي اعترض علي ٢٩ من الهيئة التأسيسية فقدم الحزب ٢٩ عضواً جديداً إلي وزارة الداخلية ، وكان علي مجلس الأمن القومي أن يبدي رأيه حول هؤلاء الأعضاء خلال عشرين يوماً ولكنه تأخر فلم يبد رأيه حتي ٢٩ أغسطس أي بعد مرور المدة القانونية واعترض علي ٢٥ عضواً جديداً .

- وهذا يعني أن العسكريين نظروا إلي حزب الرفاه من أول يوم أسس فيه بنوع من الشك والريبة والرفض ، فقد كان مفروضا للحزب أن يشترك في الانتخابات ولكنه منع منها ، ولم ييأس فتقدم للجنة العليا للانتخابات مبرهنا علي قيامه بتوفير كافة الشروط القانونية مطالباً بإدراجه ضمن الأحزاب التي يحق لها دخول الانتخابات ولكنها - أي اللجنة العليا للانتخابات - رفضت مذعنة لقرار مجلس الأمن القومي واعتبرت اعتراضه نافذا علي دخول "الرفاه" الانتخابات .

- في ٦ سبتمبر ١٩٨٣م تقدم الحزب بقائمة جديدة بـ٢٥ عضواً جديداً

لم يتم الاعتراض عليهم[1] . ودخل الحزب الانتخابات المحلية لانتخاب رؤساء البلديات لأول مرة في ٢٥ مارس ١٩٨٤ م وفي هذه الانتخابات حصل على ٤,٤٪ من الأصوات وحصل على رئاسة بلديتين فقط هما "أورفه" و"وان" من مجموع ٦٩ محافظة محتلا المرتبة السادسة والأخيرة من بين الأحزاب المتنافسة في هذه الانتخابات ، وفي ٦ سبتمبر ١٩٨٧م أجرى رئيس الوزراء "تورجوت أوزال" استفتاءً شعبياً على الحظر السياسي الذي فرضه الحكم العسكري على رؤساء الأحزاب السياسية ، وجاءت النتيجة لصالح رفع الحظر بفارق بسيط .

- عاد "أربكان" إلى الحياة السياسية بعد حظر دام سبع سنوات تقريباً وفي ٩ من سبتمبر زار "أحمد تكدال" رئيس حزب الرفاه وقادة الحزب "أربكان" في منزله وعرضوا عليه رئاسة الحزب وعقد في ١١ أكتوبر ١٩٨٧ م مؤتمر حزب الرفاه الثاني والذي تم فيه انتخاب " أربكان " رئيساً للحزب بالإجماع[2] ، وفي نوفمبر عام ١٩٨٧ جرت انتخابات نيابية عامة في تركيا اشترك فيها حزب "الرفاه" وحصل على ٧,٢٪ من الأصوات المشاركة في التصويت محتلا المرتبة الخامسة بين الأحزاب التي خاضت الانتخابات[3]، ولم يمكنه دخول البرلمان .

وبعد عامين جرت الانتخابات المحلية في مارس ١٩٨٩ م وحصل الحزب فيها

---

(١) عن تطورات نشأة حزب الرفاه راجع: يوسف إبراهيم الجهماني ، حزب الرفاه، نجم الدين أربكان ، الإسلام السياسي الجديد ، بدون بيانات نشر ، ص ١٥ ومابعدها وأيضا أورخان محمد علي ، قصة حزب الرفاه ، كتاب غير منشور استطعنا الحصول عليه من المؤلف الذي كان نشره في عدة صحف ، ص ٣ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٤ .

(٣) عن نتائج حزب الرفاه المتصاعدة دائماً راجع محمد نور الدين ، أي مستقبل للإسلاميين في تركيا ، امتحان الديموقراطية وامتحان الحركات الإسلامية معا ، الحياة ، ١٢/٦/١٩٩٤ م .

علي ٩,٨% من الأصوات محققا المركز الرابع من حيث نسبة التصويت من بين ٧ أحزاب شاركت في الانتخابات ، وزادت رئاسة البلديات التي حصل عليها إلي ٤٠ بلدية وحقق الحزب فوزاً في خمس محافظات منها قونية التي كانت صوتت للوطن الأم في انتخابات عام ١٩٨٤ م المحلية ، وهذا المؤشرات في الواقع ستكون مقدمة للفوز المدوي له في انتخابات البلديات في ٢٧ مارس ١٩٩٤م .

عقد الحزب مؤتمره العام الثالث في ٧ أكتوبر ١٩٩٠ وفيه أعيد انتخاب "أربكان" بالإجماع رئيساً للحزب من جديد ، ولكي يتهيأ الحزب لدخول الانتخابات النيابية التي ستجري في ١٩٩١م تحالف مع حزبين يمينيين آخرين ليتخطي حاجز الـ١٠% ويدخل المجلس الوطني الكبير واستطاعت هذه القائمة أن تحصل علي نسبة ١٦,٢% من الأصوات المشاركة أي صار تمثيلها في البرلمان ٦٢ مقعداً نصيب الرفاه منها ٣٨ مقعداً وبدأ الحزب واثق الخطو يمشي في حقل ألغام السياسة التركية ويكتسب كل يوم خبرة ووعياً جديداً بكيفية التعامل مع "الدولة العميقة".

ثانيا : الصعود السياسي لحزب الرفاه :

في ١٠ أكتوبر ١٩٩٣م عقد الحزب مؤتمره الرابع في قاعة "أتاتورك" للرياضة وهي أكبر قاعة في العاصمة "أنقرة" حضرها أكثر من ١٠٠ ألف من أنصار الحزب وأشار "أربكان" إلي الانتخابات المحلية التي ستجري في ٢٧ مارس ١٩٩٤ م قائلا : "يجب أن يخرج حزب الرفاه من هذه الانتخابات كأكبر حزب لأنه الأمل الوحيد للشعب" وفي المؤتمر الرابع لحزب "الرفاه" تقرر التركيز علي: النظرة الملية (الملي جوروش) والنظام العادل والنهضة المعنوية ، وتركيا الكبري من جديد ، والوحدة الإسلامية ، والسير نحو دنيا جديدة ، وأجاب "أربكان" في هذا المؤتمر عن بعض الاتهامات الموجهة

للحزب فقال: "ليس حزب الرفاه حزباً يدعو إلي التضييق علي الحريات أو بجانب إصدار قوانين الزجر والمنع بل هو يستهدف تحقيق النظام الحقيقي للحريات .

إن نظام المقلدين (يقصد الأحزاب الأخري) ليس نظاماً لتقديم الخدمات بل نظاماً للضغط علي الحريات ومع أنهم يدعون أن الحقوق والحريات الأساسية موجودة ومحمية بالقوانين فإننا إن دققنا النظر وجدنا هناك تهديدات جدية للفكر وللعقيدة في الحياة اليومية وفي الفعاليات الاقتصادية .

في المؤتمر الرابع انتبه الحزب لدور المرأة لأنها مصدر لنصف الأصوات في الانتخابات ولذا رسم خطة لعمل المرأة والنشاطات العديدة التي يمكنها المساهمة فيها ، وقامت المرأة بخدمات جليلة للحزب تجلت في الفوز الكبير له في الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٧ مارس ١٩٩٤ م والتي دخلها " الرفاه " بمفرده واستطاع أن يحصل علي ٥ مليون صوت محتلاً المرتبة الثالثة بين الأحزاب التي خاضت الانتخابات .

ولكنه حصل علي أكبر عدد من رئاسة البلديات[1] ، وللمرة الأولي يستطيع الرفاه أن يصبح رقماً صعباً لا يمكن تجاهله في الحياة السياسية التركية بل إنه أصبح أقوي حزب سياسي في البلاد ، إذ حصل علي نسبة ١٩,١٪ من جملة الأصوات التي شاركت في الانتخابات . وبتتبع تطورات النتائج التصويتية للحزب نجد أنه هو الحزب التركي الوحيد الذي يتصاعد له التصويت بين كل انتخابات والتي تليها بأكثر من ١٠٠٪ و الجدول التالي يعرض لتطور نتائج التصويت لصالح الرفاه[2] .

(١) عن التطور السياسي لحزب الرفاه راجع أورخان محمد علي ، قصة حزب الرفاه ، م . س . ذ ، ص ٥ .
(٢) نفس المرجع ، ص ٥

تصاعد نتائج التصويت لصالح الرفاه

السنة	عدد الأصوات	النسبة المئوية
١٩٨٤ م	٧٧٤٦٢٢	٤,٤٪
١٩٨٩م	٢١٧٠٣٦٥	٩,٨٪
١٩٩٤ م	٥٣٨٥٣٥٧	١٩,١٪

المصدر: قصة حزب الرفاه لأورخان محمد علي

نسب التصويت للرفاه في المدن التركية الكبري في أول انتخابات عام ١٩٨٤

المدينة	النسبة المئوية	المدينة	النسبة المئوية
اسطنبول	٤,٣٪	أرضروم	٤,٩٪
أنقرة	٣,٨٪	قونية	٦,٨٪
أدنه	٤,٣٪	مرعش	٨,٩٪
بورصة	٤,٥٪	صقاريا	٧,٤٪
ديار بكر	٣,٣٪	طرابزون	٦,٦٪

نسب التصويت للرفاه في المدن التركية الكبري في انتخابات ٢٧ مارس ١٩٩٤م

اسم المدينة	النسبة المئوية
اسطنبول	٢٥,٣٪
أنقرة	٢١,٥٪
قيصري	٢٧,٣٪
موش	٣٨,٦٪
قونية	٥٨٪

المصدر: قصة حزب الرفاه لأورخان محمد علي

سيطر الحزب الإسلامي الصاعد علي أهم المدن الكبري في تركيا ومنها

"اسطنبول" و"أنقرة" و"ديار بكر" و"أرضروم" وقيصري" و"كوتاهية" و"قونية" ومالاطيه" وموش" وآغري" وبينكول" وبيلتس" وجورم" ومرعش" ونوشهر" وصقاريا" وسيواس" وتوقاط" ووان" وأورفه" وباطمان" وغيرها من المدن المهمة، وأثبتت نتائج الانتخابات فوز الحزب في أكثر من أربعمائة مدينة وقضاء وناحية[1].

نظرت الأوساط الإعلامية والسياسية في تركيا وخارجها إلي تقدم حزب "الرفاه" كأمر مفاجيء يحمل في طياته بذور تغيير سياسي قد يكون جذرياً قبل الانتخابات البرلمانية القادمة في عام ١٩٩٦ م من حيث نمو وصعود التيار الإسلامي في تركيا علي نحو قد تتكرر معه "خبرة الجزائر"، بينما ذهب آخرون إلي القول بأن الدلالة الأهم لتقدم حزب "الرفاه" ليست حصوله علي خمس إجمالي أصوات الناخبين وإنما قدرته علي اجتذاب أكثر من ٤٠٪ من أصوات الناخبين في المدن الكبري ممن كانوا صوتوا في انتخابات ١٩٨٩م المحلية لصالح الحزبين المشاركين في الائتلاف الحاكم "الطريق الصحيح DYP والحزب الديموقراطي الاجتماعي الشعبي" وذلك كتعبير عن عدم شعور هؤلاء الناخبين بالرضا عن سياسة الحكومة في التعامل مع مشكلة التضخم وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

ويعبر "سليمان ديميربل" الرئيس التركي عن ذلك بقوله: "ليست هناك علاقة بين ما يحدث الآن في تركيا وبين ماحدث ولا يزال في الجزائر، إن تركيا لن تكون جزائر أخري، والنسبة التي حصل عليها حزب الرفاه ليست

---

(١) نفس المرجع، ص ٥ ولمزيد من المعلومات حول تطورات السلوك التصويتي لصالح الرفاه يمكن مراجعة محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، م. س. ذ، ص ٧٦ - ٧٥ ورصد فيها التحولات التصويتية لكل الأحزاب السياسية وللرفاه نفسه. وعن صعود وهبوط القوي التصويتية للأحزاب راجع أيضا: عثمان أوزسوي، صعود وهبوط القوي السياسية، قضايا دولية، ع ٣١٤، السنة ٧، ٨ / ١ / ١٩٩٦.

كبيرة ، بالإضافة إلي أن هذا الحزب ليس حزباً متطرفاً وأعضاؤه ليسوا متطرفين علي النحو الجزائري ، وإذا كانت تركيا تشهد أوضاعاً اقتصادية غير مستقرة فإننا نعتبر أن الأزمة الاقتصادية مؤقتة وليست دائمة وسوف نتغلب عليها وقد اتخذنا تدابير وإجراءات لمعالجتها"[1] .

مثل الأداء النزيه والنظيف لممثلي الحزب في رئاسة البلديات والمدن الكبري الأساس الذي جعل من الحزب الأول بين الأحزاب التركية ، لقد أحس الشعب التركي بالخدمات التي قدمها رؤساء بلديات الرفاه حتي صاروا نماذج للنزاهة والتفاني علي مستوي العالم كله فالدكتور " خليل أورن " رئيس بلدية مدينة " قونية " المعقل المهم للرفاه أخذ مكانه ضمن أفضل عشر رؤساء للبلديات في العالم في الاحتفال الذي جري في اليابان .

- ورث رؤساء بلديات الرفاه المنتخبين تركة من الفساد والرشي والمحسوبية التي بلغت الذروة من قبل حزب الشعب ذات التوجه الاشتراكي S.H.P الذي يزعم الدفاع عن حقوق الطبقات الفقيرة ، فعندما تولي " أردوغان " رئاسة بلدية اسطنبول وجدها غارقة في ديون زادت علي المليار دولار أمريكي وفتح ملفات الفساد في المحليات والتي هزت الرأي العام التركي لمدة عامين وتم تنظيف البلديات من الفساد والرشاوي والاستغلال السئ للوظيفة وبدأ الإصلاح وكانت أهم مشكلة تعاني منها "اسطنبول" مثلا هي مشكلة المياه حيث لم تكن البحيرة التي تمد المدينة الضخمة بالمياه قادرة علي الوفاء بحاجات الناس المتزايدة ولكن "أردوغان" واجه المشكلة واستطاع حلها فلم تعد المياه تقطع عن المنازل ومشكلة تلوث جو مدينة اسطنبول في الشتاء بسبب المحروقات التي تحتوي علي نسبة عالية من الكبريت فمد "رئيس

(١) جلال معوض ، الإسلام والتعددية في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٤٠ .

البلدية "مئات الكيلومترات من الغاز الطبيعي في المنازل ومنع استخدام المحروقات الملوثة ، ومشكلة المواصلات حلها "أردوغان" بتدشين "مترو الأنفاق" الجديد في اسطنبول والذي قضي علي المشكلة .

– هذه المشروعات العملاقة استطاع "أردوغان" توفير الاستثمارات الضخمة لها من دخل "بلدية اسطنبول" في دولة كانت غارقة في التضخم وتعاني من مشكلة اقتصادية في هذا الوقت ، وفي " أنقرة " استطاع " مليح كوجك " أن يحقق انجازات ضخمة كان علي رأسها استكمال مشروع مترو أنفاق أنقرة " التي ظلت تحلم باستكماله وتدشينه لأكثر من سبعين عاما ، واستطاع بناء البنية التحتية لمشروع الغاز الطبيعي في المدينة الكبيرة ومده لآلاف البيوت ومنع استخدام المحروقات الملوثة ، وبني الجسور الضرورية للتغلب علي مشكلة المواصلات في المدينة ، وأسست بلديات الرفاه ما أطلقت عليه " المنضدة البيضاء " وهي وحدة عمل مهمتها تلقي الشكاوي علي مدار اليوم وإزالة الشكاوي بأسرع وقت ممكن[1] .

– مثل الفوز الكبير للرفاه في المدن الكبري والأقضية والبلديات المختلفة في انتخابات المحليات اختبار؛ حقيقيا له من جانب الشعب التركي فقد زادت الثقة بممثليه بينما تهاوت في بقية الأحزاب الأخري لدرجة أن حزب الرفاه أصبح هو الحزب المركزي لليمين في تركيا ، فهو يؤمن بضرورة الجمع بين الموروث العثماني لمواجهة معضلات الواقع المعاصر بدون انسياق أو تبعية للغرب ، ويطرح رؤية تعبر عن الطابع القومي للشخصية التركية

(١) اورخان محمد علي ، قصة حزب الرفاه ، م . س . ذ ، ص ٦ ، وفي معرض الاعتراف "لطيب أردوغان" بجهوده قال "دميريل" رئيس الدولة وقتها وهو منافس للرفاه "لقد حققت في عام ونصف مالم يحققه سابقك في خمسة أعوام" وراجع جمال خاشقجي ، حزب أربكان يستعد للسلطة ، مجلة الوسط ، ع ١٩٥ ، ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٥ م

ولكن من منظور "ملة إبراهيم" أي منظور دائرة أوسع تحس لكنها لا ترى وهي الرابطة الإسلامية التي تحافظ على حقوق الأقليات الكردية في تركيا .

وهو يعبر عن رؤي اقتصادية في صالح الطبقات الفقيرة والهامشية والوسطى في الداخل داعياً للتحرر الاقتصادي وحماية المشروعات الفردية ويرفض المنظور الاقتصادي الكوني القائم على الاستغلال والربا وإفقار الشعوب المستضعفة والفقيرة ، فهو إذن يأخذ بنصيب من الفكر القومي والفكر الاشتراكي والفكر الليبرالي منطلقاً من أرضية حضارية تعبر عن أوسع قطاع من الشعب التركي"[١].

- كان أداء ممثلي الرفاه الذين بدو أكثر عصرنة وتفتحاً من الأحزاب العلمانية مطمئناً للدوائر الدولية التي كانت تخاف من ممثلي الإسلام السياسي فكما تحدثت التقارير الغربية أن رجال الصحافة حينما كانوا يقفون أمام ذلك الشاب الوسيم "طيب أردوغان" رئيس بلدية اسطنبول أو "مليح كوجك" رئيس بلدية "أنقرة" وهما يرتديان أفخم بيوت الأزياء الرجالية وأحدثها في تركيا وأوربا وهما حليقي الذقون مصففي الشعر والابتسامات تضاهي ابتسامات "جاك شيراك" عندما كان عمدة مدينة "باريس" كانت الدهشة تأخذ بمجامع نفوسهم من رجال ينتمون لحزب إسلامي هو حزب "الرفاه".

- كانت استطلاعات الرأي تشير إلى أن شعبية الرجلين ازدادت بشكل ملحوظ، وهو ماجعل الغرب يقتنع بأن أصوات أقدام الوافدين الجدد هؤلاء ليس هدفها غزو فيينا أو المضي قدما لحرق مكتبات باريس ولندن أو فتح برلين أو استكهولم من الداخل . وفي رصد لمراسل "إيفارتاس" لأوضاع مدينة

---

(١) هذا التوليفة جعلت "روشين تشاكر" يقول برنامج الرفاه فيه قليل من الإسلام وقليل من الرأسمالية وقليل من الاشتراكية . وراجع محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، م . س . ذ ، ص ٦٥ .

"قونية" عقب فوز "الرفاه" في الانتخابات البلدية بمدينة "قونية" أحد أهم معاقل الرفاه قال على لسان "خليل يوردن" رئيس البلدية "عندنا كل الأمور يقررها الشعب ونحن بدورنا لا نلجأ للضغط عليه، فإذا رغب سنقدم على إغلاق دور الدعارة أو محلات الاتجار بالمشروبات الكحولية فنحن لا نقوم إلا بما يريده المواطنون"، وأضاف "لم يطرق باب مكتبي أي مواطن طالباً الترخيص لفتح مخزن لبيع المشروبات الكحولية"، إن غالبية سكان "قونية" لا يتعاطون المشروبات الكحولية[1]، ومثلت خبرة "الرفاه" في البلديات نموذجاً لأول حركة إسلامية تتولى السلطة فعلاً وتمارسها في سياق سياسي يضمر تجاهها المخاوف وربما الكراهية ولكنه احترم وصولها للسلطة والتظر ليري تجربتها ولم ينقلب عليها كما حدث في الجزائر، وهذا جعل الخبرة تنضج وتتكيف مع الواقع السياسي ويتعدل ما نطلق عليه "الإدراك المتبادل بين الحركات الإسلامية ونظمها السياسية" نحو ضرورة قبول كل منهما للآخر حرصاً على السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي في بلد تتنازعه المتناقضات المرعبة مثل تركيا[2].

- حاول "الرفاه" تطبيق برنامجه في المحليات وفق صيغة "تغيير اجتماعي اخلاقي هادئة ومتبادلة" بمعني أن النموذج الأخلاقي للممارسات الرفاهية في السياسة المحلية جعلتهم أيضاً يقدمون على تعديلات في الجانب الاجتماعي متصلة بالقضاء على الدعارة ومحلات الخمور ولكن في سياق قانوني

(١) يوسف إبراهيم، حزب الرفاه، نجم الدين أربكان، الإسلام السياسي الجديد، م. س. ذ، ص ٤٩ - ٥٣.

(٢) في تحليلات مشابهة راجع مثلاً: عمرو الشوبكي، خبرة تركيا ربما تفيد تجارب الدول العربية في مجال الديموقراطية، البيئة الاجتماعية وإعادة إنتاج الخطاب السياسي، الحياة، ١٠/ ٥/ ١٩٩٦ وأيضا فهمي هويدي، رسالة الانتخابات التركية، لمن يهمه الأمر في العالم العربي، الشرق الأوسط ١٥/ ٦/ ١٩٩٦ وأيضا كمال حبيب، تحولات الحركة الإسلامية والاستراتيجية الأمريكية، م. س. ذ، ص ٧٧ تحت عنوان "الرؤى المتبادلة بين الحركة الإسلامية ونظمها السياسية.

وديموقراطي يحترم اختيارات الناس ، فكما يقول أحد رجال الأعمال وثيقي الصلة بالرفاه "إن المسألة الأولي التي نعمل عليها هي الجوانب التي لا تسير بانتظام في النظام، وبعد ذلك تبدأ بتغيير الجوانب التي تعكس خللا لا ينسجم مع تقاليدنا الأخلاقية".

فبرنامج الرفاه الإصلاحي لا يحمل أي توجهات لتغيير جذري ترفضه الأغلبية والسياق السياسي والمدني التركي ، ومن خلال أدائه في المحليات اتضح أننا أمام حزب تركي إسلامي يأخذ في حسبانه السياق المجتمعي والقانوني والسياسي الذي يتحرك فيه ، ورغم انطلاقه من مفهوم الأخوة الإسلامية العامة واستناده لرؤية شاملة وعالمية ، لكن الواقع التركي هو مجال اهتمامه وعمله بشكل أساسي فهو يغلب الظروف التركية علي الرؤي ذات الطابع الكوني الذي تتبناه الحركات الإسلامية الأخري في العالم.

- يمكننا القول أن "حزب الرفاه" هو أول حزب إسلامي مارس السياسة كتعبير مدني بمرجعية إسلامية ، فهو حزب سياسي له منطلقات إسلامية لا يمكنه الإفصاح عنها بشكل علني لأن القانون يجرمها ويمنعها ومن ثم فهو استخدم "الرمز السياسي" للتعبير عن أطروحاته الإسلامية.

ونحن نذهب إلي القول بأن حزب الرفاه بالأساس هو حزب سياسي ولكن بمنطلقات إسلامية ، ومن ثم فهو ينظر لنفسه كحزب سياسي وليس كحزب ديني أو حتي إسلامي ، فهو حزب سياسي تختلط في مشروعه التوجهات القومية والليبرالية واليسارية بخلطة سرية خاصة لا يمكننا معها أن نقول عنه أي - الحزب - أنه أي منها فهي تتفاعل معاً في مشروعه ضمن منظور أوسع يمكن أن نطلق عليه "النهوض من منظور تركي".

- ماقاله "أربكان" في هذا السياق واضح الدلالة - "في حالة إلغاء المادة

١٦٣ من قانون العقوبات والتي تحظر إنشاء أحزاب دينية وتجرم نشر الدعاية الدينية والقيام بنشاطات أصولية مناوئة للعلمانية ، لن تكون هناك إمكانية أو حاجة لتأسيس حزب إسلامي يعلن أن الإسلام منظوره والقرآن دستوره ، فمثل هذا الحزب لا يمكن أن يظهر أو ينجح لأن الأحزاب تؤسس لحل مشكلات المجتمع ولا يمكن أن تستند إلي الدين ، ومثل هذا الحزب لن يقدم حلولاً جوهرية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا ، كما أن المجتمع التركي لا يحتاج سوي ثلاثة أحزاب: حزب الرفاه كحزب يعبر عن المنظور القومي ، وحزب " الطريق الصحيح كحزب رأسمالي يدافع عن المصالح الرأسمالية ، والحزب الديموقراطي الاجتماعي الشعبي " كحزب يساري، أما حزب الوطن الأم" فلا موضع لاستمراره بعد إخفاقه في محاولة الجمع بين تصورات ومبادئ هذه الأحزاب الثلاثة تحت سقف واحد ، ولن يعيد حزب الرفاه تنظيم نفسه في حالة إلغاء هذه المادة لأنه أنشئ في ظل القانون القائم ولا يمكن لهذه المادة أن تؤثر بأي شكل من الأشكال في سياسة الحزب"[1] . وفي حوار له قال "نحن لسنا حزباً إسلامياً، نحن حركة سياسية[2]" ويقول "رجب طيب أردوغان" في هذا الصدد "يسألنا الناس عن مسائل دينية فيما نحن لسنا مفتيين بل حزب سياسي"[3] .

ثالثا : حزب الرفاه والوصول إلي السلطة في تركيا :

– وضع الرفاه نصب عينيه الانتخابات النيابية التي ستجري في ٢٥

---

(١) جلال معوض ، الإسلام والتعددية في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٤١ .

(٢) جنا لي خاشقجي ، زعيم حزب الرفاه الإسلامي يخلط الأوراق التركية: أربكان للوسط: سالفي الحدود مع سوريه، الوسط، ع ٢٠٥ ، ١/١ / ١٩٩٦ .

(٣) عن استبعاد تحول الرفاه كحزب سياسي له مرجعية إسلامية إلي حزب ديني راجع "جلال معوض ، الإسلام والتعددية في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٤٠ – ٤٣ وعن قول "طيب أردوغان" راجع محمد نور الدين ، قبعة وعمامة ، م . س . ذ ، ص ٦٠ .

ديسمبر ١٩٩٥ لكي يثبت تجذره أكثر في الوجود السياسي التركي ، لا بل لكي يقول إن تركيا لا يمكنها أن تنهض بدون "الرفاه" ، و استمرار صعوده السياسي مرهون بحصوله علي عدد أكبر من الأصوات يمكنه من اقتحام عش دبابير العلمانية المحرم علي من لا يدينون بها من الإسلاميين ، فأصدر الحزب بيانه الانتخابي عارضاً أفكاره وأيديولوجيته التي تميزه عن غيره من الأحزاب الأخري والتي تمس بقوة أوتاراً تعزف بصمت في نفس التركي دون أن تجد لنفسها مجالاً في الفضاء العام .

وأعلن خطته لحل مشاكل تركيا والتي تضمنت الآتي:

١- إرساء الأخوة الإسلامية وهي الحل الوحيد لإنهاء الحركة الانفصالية في الولايات الجنوبية الشرقية .

٢- تأمين الارتباط والالتحام بين الدولة والشعب .

٣- مكافحة البطالة .

٤- إخراج قوة المطرقة من تركيا .

٥- إلغاء الأحكام العرفية المطبقة في الولايات الجنوبية الشرقية وهي الولايات التي توجد بها حركات التمرد الكردية .

٦- العمل علي رفع الحصار عن العراق .

٧- الاهتمام بالقيم المعنوية في التربية واعتماد الطابع الملي .

٨- إزالة الحواجز الموجودة أمام الإنتاج للانتقال إلي نظام اقتصادي عادل .

- حث الحزب أنصاره للوصول إلي أبعد وأصغر قرية في البلاد رافعاً شعار "المكان الذي لا تصل إليه لن يكون لك"، و "ليس هناك عذر يمكن أن

يحل محل النجاح"، واستطاع "الرفاه" في هذه الانتخابات كما كان مخططا أن يحصل علي أكثر من ستة ملايين صوت أي علي نسبة تعادل ٢١,٤٪ من مجموع الأصوات التي شاركت في الانتخابات وحصل علي ١٥٨ مقعداً من مجمل مقاعد البرلمان التركي والتي تبلغ ٥٥٠[(١)].

- اثبتت النتائج تقدم "الرفاه" علي حزب "الوطن الأم" بفارق أصوات وصل إلي نصف مليون صوت، أما "حزب الطريق القويم" فقد جاء متأخراً عن "الرفاه" بما يقارب ٧٠٠ ألف صوت، **وتراجعت أصوات اليمين ممثلة في الحزبين السابقين من ٥١ %٪ عام ١٩٩١ م إلي ٣٩%٪ في الانتخابات الأخيرة أي بتراجع قدره ١٢ نقطة أو مايعادل خمس قوته السابقة.**

حزب "الطريق المستقيم" لوحده تراجع ٧ نقاط ففي عام ١٩٩١ م نال ٢٧٪ بينما نال في هذه الانتخابات ١٩,٢٪ أي مايعادل ربع قوته السابقة، وتراجع "حزب الوطن الأم" أربع نقاط من ٢٤٪ عام ١٩٩١ م إلي ١٩,٦٥٪ في الانتخابات الأخيرة أو مايعادل سدس قوته السابقة وعلي جبهة اليسار تراجع حزبا "اليسار الديموقراطي" والحزب الشعبي الاجتماعي الديموقراطي (حزب الشعب الجمهوري الآن) بما يقارب ربع قوتهما من ٣١٪ إلي ٢٤٪ بتراجع قدره ٧ نقاط، وإذا كان اليسار الديموقراطي حقق تقدما من ١٠,٨٪ إلي ١٤,٦٥ ٪ عام ١٩٩٥ م، فإن "حزب الشعب الجمهوري" تراجعت قوته إلي النصف من ٢٠,٨٪ عام ١٩٩١م إلي ١٠,٧٪ عام ١٩٩٥ م[(٢)]،

(١) أورخان محمد علي، قصة حزب الرفاه، م. س. ذ، ص٧. عدد أعضاء المجلس كانوا ٤٠٠ ثم زاد العدد ليصبح ٤٥٠ بموجب تعديل دستوري عام ١٩٨٧ م ثم زاد العدد ليصبح ٥٥٠ نائبا إثر الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٩٥ وراجع جلال معوض، صناعة القرار في تركيا، م. س. ذ، ص ١٦.

(٢) عن تفصيلات التطور التصويتي للقوي السياسية التركية راجع: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، م. س. ذ، ص ٦٨ - ٦٩.

وحده الرفاه هو الذي كان يتقدم ليثبت أنه فاعل رئيسي في الحياة السياسية التركية . والجدول التالي يظهر النتائج الكاملة للانتخابات البرلمانية التركية التي جرت في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٥ :

نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٥

الأحزاب	أصوات كل حزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد
حزب الرفاه	٦٠١٢٤٥٠	٪٢١,٤	١٥٨
حزب الطريق القويم	٥٣٩٦٠٠٩	٪١٩,٢	١٣٥
حزب الوطن الأم والوحدة الكبرى	٥٥٢٧٢٨٨	٪١٩,٦	١٣٢
حزب اليسار الديموقراطي	٤١١٨٠٢٥	٪١٤,٦	٧٦
حزب الشعب الجمهوري	٣٠١١٠٧٦	٪١٠,٧	٤٩
حزب الحركة القومية	٢٣٠١٣٤٣	٪٨,٢	لا يوجد
حزب الديموقراطية الشعبية	١١٧١٦٢٣	٪٤,٢	لا يوجد
حركة الديموقراطية الجديدة	١٣٣٨٨٩	٪٠,٤٨	لا يوجد
حزب الأمة	١٢٧٦٣٠	٪ ٠,٤٥	لا يوجد
حزب الشروق الجديد	٩٥٤٨٤	٪ ٠,٣٤	لا يوجد
حزب العمال	٦١٤٢٨	٪ ٠,٢٢	لا يوجد
الحزب الجديد	٣٦٨٥٣	٪٠,١٣	لا يوجد
المستقلون	١٣٣٨٩٥	٪٠,٥	لا يوجد

المصدر: صحيفة ميلليت بتاريخ ٤يناير ١٩٩٦

- أصبح من حق "الرفاه" بعد حصوله على أعلى نسبة من الأصوات أن يشكل الحكومة ، استطاع الحزب أن يضاعف وجوده في الحياة السياسية

خلال ٩ سنوات إلي ٤٣ ضعفاً وهو مالم يستطع أي حزب آخر أن يحققه في تاريخ الحياة الحزبية في تركيا[١] ، و مثل فوز "الرفاه" صدمة كبيرة في أوساط أحزاب اليمين واليسار التي تراجعت بشكل ملحوظ - كما أوضحنا - وعبر "الرفاه" - كما أشارت نتائج الانتخابات - عن تواجده في أماكن لم يكن له وجود فيها من قبل مثل مناطق "بحر إيجه"، "والبحر المتوسط" وفي مناطق الأكراد" التي احتل فيها المركز الثالث ، بالإضافة لسيطرته المطلقة في محافظات "وسط الأناضول وشماله" وتزعمه لمدينتي "أنقرة" "واسطنبول" وهو ماجعل "الرفاه" بخلاف كل الأحزاب الأخري له حضور قوي[٢] في معظم المناطق التركية علي اختلاف أعراقها ومذاهبها ومستوياتها الاقتصادية ، وعبر "نجم الدين أربكان" عن ذلك بقوله: "إن حزبه الوحيد القادر علي تقديم سياسة تجمع كل البلاد وتقدم العلاج لمختلف مشكلاتها .

- وفق الأعراف الدستورية فمن المفروض أن يكلف رئيس الجمهورية الحزب الذي حصل علي أعلي الأصوات بتشكيل الحكومة ، بيد إن الرعب الذي ساد الأوساط العلمانية جعل الشكوك والهجمات تنطلق ضد الرفاه من جانب المؤسسات المنفذة في البلاد ، و بينما طالب "أربكان" رئيس الجمهورية "ديميريل" بضرورة تكليفه بتشكيل الحكومة فقد عجز عن تشكيلها مرتين ، بيد أن الإصرار علي إبعاد "الرفاه" عن السلطة أربك الساحة السياسية التركية والتي واجهت أزمة حقيقية عبرت عن نفسها في العجز عن

---

(١) أورخان محمد علي ، قصة حزب الرفاه ، م . س ، ذ ، ص ٧ ، ويمكن مراجعة نتائج التصويت للبرلمان التركي في مواضع عديدة منها مثلا:
Political Structure Of Turkey, Directorate General Of Press & Information (Ankara:March, 1996) p. 11.

(٢) عن قوة حزب الرفاه كفاعل سياسي في الانتخابات راجع ، جمال خاشقجي ، أربكان للوسط: سالمي الحدود مع سوريا، مجلة الوسط، ع ٢٠٥ ، ١/١/١٩٩٦ .

تشكيل حكومة مستقرة وقادرة علي إدارة الشئون التركية وسط عواصف قوية داخلية وخارجية معا .

- وتحت ضغوط الجيش التي لا يمكن مدافعتها كلف "ديميريل" يلماز" بتشكيل الحكومة مع حزب "الطريق القويم" بدعم حزب اليسار الديموقراطي الذي يقوده "بولنت أجاويد" فيما عرف "بائتلاف الإكراه" في ١٢ مارس ١٩٩٦ م[١] .

ولكنها سرعان ما انهارت في ٦ يونية ١٩٩٦ م ، وحينها تم تكليف " أربكان "بتشكيل الحكومة (الرابعة والخمسين) متحالفاً مع حزب " الطريق المستقيم في ٢٩ يونية ١٩٩٦ م ونال الائتلاف بين الحزبين ثقة البرلمان في ٨ يوليو ١٩٩٦ م وأصبح "نجم الدين أربكان" السياسي الإسلامي المخضرم المعادي "للأتاتوركية" أول رئيس وزراء لتركيا العلمانية المحروسة بقوة العسكر وحلف الأطلسي والدعم الغربي الأوروبي والأمريكي الذي راقب المفاوضات المضنية بين الساسة والتي انتهت إلي الانحناء لقواعد الديموقراطية خوفاً من إجراء انتخابات برلمانية جديدة سوف تأتي "بالرفاه" مرة ثانية أقوي مما كان[٢] .

(١) عن الائتلاف الإكراهي راجع مثلا: محمد الحسن أحد ، تركيا بين الوحدة الوطنية والائتلاف القهري ، الشرق الأوسط ، ١٣/ ٢/ ١٩٩٦ .

(٢) لم يكن فوز "الرفاه" بعيداً عن اهتمام دوائر الغرب السياسية التي كانت تراقب وتتدخل عن كثب وعلي سبيل المثال راجع العديد من التقارير الصحفية التي تتحدث عن ذلك مثلا: السفير الإسرائيلي في تركيا قال "ليديعوت أحرونوت "بعد فوز الرفاه "يجب ألا نقارن ماحصل في تركيا بالمتطرفين الإسلاميين في الجزائر أو مصر .. الإسلاميون الأتراك ليسوا متطرفين كما في البلدان الأخري كما أن الأجهزة الأمنية التركية تعمل بطريقة فعالة ، الحياة، ٢٨ /١٢/ ١٩٩٥ ، ولو فيجارو "الفرنسية قالت" فاز الرفاه فدقت نواقيس الخطر في أوروبا "الاتحاد الاماراتية، ١٤/٦/١٩٩٦ وقالت الفاينشال تايمز "إنه لا ينبغي لأحد أن يقلل من المخاوف المتعلقة بالصعود الإسلامي في تركيا وكتبت "لوس انجلوس تايمز" إن اقتراب موعد الانتخابات العامة في تركيا واحتمال فوز "أربكان" يبعث علي القشعريرة في كواليس السفارات الغربية في أنقرة ١٨/ ٤/ ١٩٩٥ وقالت الإيكونومست

– لم يكن أمام الجيش خيار آخر سوي القبول بمجيء "الرفاه" إلي السلطة لكن هذا فتح الباب لصراع مفتوح بين الطرفين استخدمت فيه النخب العلمانية الوسائل القضائية في ظل عجزها عن التعامل مع قوة سياسية تراها معادية "للكمالية" في ظل نظام ديموقراطي تعددي .

وكما يصف "هاينتس كرامر" لم يكن الجميع بدءاً من قيادة الجيش وانتهاءً بالصحف الرئيسية والجمعيات الخاصة مروراً بكبار موظفي الدولة مستعدين لقبول هذا التغيير ، فبعد فاصل قصير تم فيه استيعاب الصدمة أطلق هؤلاء حملة سياسية لقلب النتائج رأساً علي عقب وهو ما أدي إلي أن تعيش تركيا معركة صراع علي الهيمنة السياسية منذ خريف ١٩٩٦ م .

اتخذت المعركة في المقام الأول شكل حرب ثقافية (Kulturkampf) بين النخبة الإسلامية والكماليين حول استمرار نظرة الجمهورية العلمانية كما حددتها النخب القديمة ، مالبثت هذه المعركة أن وصلت إلي نهاية مؤقتة مع حظر حزب الرفاه في يناير ١٩٩٨ م بموجب حكم من المحكمة الدستورية [١] .

– لم يكن سهلاً تسليم وارثي تقاليد الجمهورية الأولي بالتحولات الجديدة التي قادت إلي ما عرف في تركيا باسم "الجمهورية الثانية" أو ما بعد

البريطانية "إن النظرة الأولي لأربكان توحي إنه ليس خطيراً لكن الحديث معه لمدة دقائق يخلق نقيض ذلك الانطباع" وراجع مصطفي محمد الطحان ، هل جاء وقت الرفاه .. الانتخابات تعيد التوازن المفقود في تركيا ، الحياة ١٩٩٦/٦/١٤ وأكدت أمريكا أنها ستتعاون مع الحكومة الجديدة في تركيا شرط حماية المصالح القومية الأمريكية وقال الناطق باسم وزارة الخارجية "هذه علاقة دفاع أقمناها هنا وهناك مسئوليات في هذه العلاقة وليست هناك حقوق فقط وشددت علي أهمية تركيا لحلف الأطلسي وعاملاً أساسيا موجوداً عند مفترق الطرق بين أوروبا والشرق الأوسط وربط تركيا بالمؤسسات الغربية مثل حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي وعلي تركيا الالتزام بالديموقراطية وحقوق الإنسان ، الحياة ١٩٩٦/٧/١٠ م .

(١) هاينتس كرامر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، م . س ، ذ ، ص ١٢٨ .

الكمالية[١] ، والتي كان أبرز دلالاتها مجيء الرفاه إلي السلطة ، ومن هنا كان التداعي بالتهديد الأصولي للكمالية والعلمانية واعتبر الجيش أن الخطر الأول الذي يهدد الأمن القومي في تركيا هو "الخطر الأصولي" وليست النزعات الانفصالية أو الفوضوية[٢] .

- في ٢٨ فبراير ١٩٩٧ تقدم مجلس الأمن القومي بمذكرة إلي رئيس الوزراء طالبه فيها بالاستجابة لمطالب الجيش التي بلغت ١٨ مطلباً حماية لتراث "العلمانية الكمالية" فيما أطلق عليه "الانقلاب الرابع" في تاريخ تركيا الحديثة والذي عرف "بانقلاب ما بعد الحداثة" فهو انقلاب أبيض لم تتحرك فيه الدبابات ولكن استخدمت مؤسسات الدولة الكمالية التي لا يمكن قهرها أو التغلب عليها ، "فالدولة الإله" في تركيا تحركت مؤسساتها التي لا يمكن مدافعتها ، ولم يستطع "الرفاه" الصمود أمام ضراوتها خاصة بعد أن رفع رئيس الادعاء العام دعوي أمام المحكمة الدستورية طالب فيها بحظر نشاطات حزب "الرفاه" في **٢١ مايو ١٩٩٧م فتقدم " أربكان " باستقالته في ١٨ يونية**

(١) جمال خاشقجي ، عقليات تستعلاقات تركيا الحديثة، الحياة ١٩٩٦/١/٢٧ م فهو يتحدث عن عقلية العسكر والإسلاميين وأيضا محمد جمال باروت ، الرفاه وأسئلة مابعد الكمالية مجدداً ، الحياة ١٩٩٨/١/٢٥ الذي قال "إن حل الرفاه هو أكثر بكثير من مسألة حل حزب سياسي يجري الادعاء بخروجه علي الدستور ، إنه في عمق دفاع الأيديولوجيا الرسمية الحاكمة القديمة المتقادمة عن نفسها ، ومحاولة لإنقاذ نفسها في شروط جديدة تجمع برمتها لتطرح احتمالاً تاريخياً جديداً يمكننا تسميته بما بعد الكمالية ، والرفاه هنا ليس حزب الماضي أو المكبوت بل هو تعبير عن مرحلة مابعد الكمالية .

(٢) كان مجلس الأمن القومي التركي يعتبر "الأصولية" أي الإسلاميين هم الخطر الثاني بعد "الانفصالية" أي الاتجاهات الكردية الداعية للانفصال عن الدولة ولكنه بعد وصول "الرفاه" إلي السلطة ارتفع الخطر الإسلامي "الأصولي" بتعبير العسكر إلي أكبر خطر يهدد الدولة وراجع تصريحات كبار قادة الجيش التركي في يوسف إبراهيم ، حزب الرفاه ، نجم الدين أربكان ، الإسلام السياسي الجديد . م . س . ذ ، ص ١١٤ - ١١٥ فقد نقل عن القائد الأعلي للقوات البحرية الأميرال "غوفين أركايا" إن النشاطات الأصولية الدينية أصبحت المشكلة الرئيسية في تركيا وأنها تهديد أشد خطرا من حزب العمال الكردي .

١٩٩٧م إلى رئيس الجمهورية "سليمان ديميريل" بعد محاولات للمقاومة بدت يائسة فقبلها وكلف "مسعود يلماز" بتشكيل الحكومة التي أجهزت على الآمال التي كانت معقودة على إمكانية تحول الدولة الكمالية إلى دولة تحترم القانون والدستور وتقبل بقواعد الديموقراطية[1] التي جاءت بإسلاميين إلى السلطة لاستيعابهم داخل النظام السياسي وليصبحوا جزءاً من العملية السياسية ولكن المشهد التركي الانقلابي على الرفاه كان على العكس إذ بدا الإسلاميون أكثر حرصا على قواعد التعددية والديموقراطية والإدارة المدنية للدولة بينما بدا العلمانيون بكافة أطيافهم حلفاء للعسكر في الإجهاز على "الرفاه" وانتهاك قواعد الديموقراطية . وهو ما أعطى شرعية أكثر في الشارع للإسلاميين على حساب العلمانيين الذين أكدوا الوجه الانتهازي وغير الأخلاقي للعلمانية حين تنتصب لمواجهة الإسلاميين .



(١) حول هذه التفصيلات يمكن مراجعة: جلال معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨ ، ط١ ، ص ٧٢ – ٧٣ وأيضا رضا هلال ، السيف والهلال ، تركيا من أتاتورك إلى أربكان ، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي ، م . س . ذ ، ص ١٩٣ ومابعدها .

المبحث الثاني:
ايديولوجية حزب الرفاه وبرنامجه السياسي

في حوار صحفي له قال "نجم الدين أربكان: "نحن لسنا حزباً سياسيا ولكننا حركة"[(١)] ومفهوم الحركة يعني أيديولوجية ومنطلقات فكرية أشمل من مجرد العمل السياسي وأبقي منه والحركة الاجتماعية التي يقصدها هنا "أربكان" هي حركة "الملي جورروش "Milli Gorus" أي الفكر الإسلامي كما تطرحه الخبرة التركية، وكما هو معلوم فإن الدستور التركي يجرم استخدام المصطلحات أو التعبيرات الدينية ومن هنا فإن التيار الإسلامي السياسي استخدم رموزاً تمثل مفاتيح لمصطلحات ومعان أعمق من مجرد القراءة الأولي للرمز المستخدم.

"فالملي جورروش " هو تعبير عن الفكرة التي يحملها الإسلاميون في تركيا والتي تحمل مشروعاً للنهوض التركي مستنداً إلي الأيديولوجية الإسلامية والخبرة التركية وخاصة العثمانية، وكما قال "أربكان": حركة الملي جورروش هي "تحويل المجتمع التركي إلي الإسلام، مكان واحد يرتبط بشيء واحد.. فتركيا خدمت الإسلام ألف سنة بكل جهدها حتي دقت أبواب " فيينا " و " والاشيا " والنبي "صلي الله عليه وسلم "يقول: "لتفتحن القسطنطينية فلنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش جيشها " ماهي الخصوصية التركية هنا؟ الجيش للحق والإسلام وهذا عز وشرف لتركيا، عزتنا في الإسلام".

"الملي جورروش "مرتب علي تاريخ هذا الشعب الذي تاريخه ألف سنة، مرتب علي احترام الدستور والقانون داخل البلد، نتيجة لذلك "الملي

---

(١) جمال خاشقجي، زعيم حزب الرفاه الإسلامي يخلط الأوراق التركية، مجلة الوسط، ع٢٠٥، ١٩٩٦/١/٦.

جورروش "تطالب بالدستور والقانون وفي الجهة الأخري السيناريو الصهيوني في التطبيق ونحن نقول لهم: "اتركوا ما تطبقون واحترموا الدستور ، فحركة " الملي جورروش " هي الحزب السياسي الوحيد الذي يريد تطبيق الدستور والقانون كاملاً ، وغاية "الملي جورروش "ليس تغيير الدستور وإنما تطبيقه ، نحن كالشرطة نمسك الأذن الصهيونية ونقاوم السيناريو الصهيوني . . الملي جورروش "تريد حفظ تركيا وحمايتها "وهي وفق عقيدة وتاريخ الشعب ووفق القانون والدستور وعملها واحد هو رفع ماهو ضد القانون ، الملي جورروش" كالشرطة تحافظ علي الشعب"[1] .

ويذهب "شوكت قازان" إلي أن "الملي جورروش "يهدف إلي أن تكون تركيا دولة مستقلة غير تابعة للدول الكبري وأن يكتفي داخليا بنفسه وأن تحفظ لها أخلاقها المعنوية والديموقراطية الكاملة وحرية الاستقلال وحقوق الإنسان وأن تكون تركيا نامية في كل المجالات الثقافية والاجتماعية ونحن بقايا الدولة العثمانية ولابد أن تكون تركيا قوية ، والمسلمون متساوون أمام القانون لئلا يكون فساد من جهة الأكراد فهم إخواننا ونحن نعيش معا ولكن لا تمزق وحدتنا ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠] ونحن المسلمين أمة واحدة لا فرق بيننا عند الله عرب وكرد كلهم متساوون وأمريكا وإسرائيل تريد أن تمزق وحدتنا .

نحن نقول تركيا أولا ثم العالم العربي والإسلامي ثم العالم كله ، ونقول: "خير الناس من ينفع الناس "، نحن مرتبطين بدستور تركيا وتتحرك علي

---

(١) حوار للباحث مع "نجم الدين أربكان "في تركيا إبان جمعه للمادة العلمية لرسالته عام ٢٠٠٣ م بمقر حزب السعادة الذي كان حزب الرفاه "من قبل في أنقرة ، وهو الحزب الوحيد في تركيا الذي بني مسجدا في محيط مقر الحزب أيام الرفاه . والحديث في مسند الإمام أحمد والجامع الصغير للسيوطي وأسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير والإصابة في تمييز أسماء الصحابة لابن حجر العسقلاني والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر وراجع سالم الرشيدي ، محمد الفاتح ، بيروت: دار العلم للملايين ، ١٩٦٩ ، ط٢ .

قواعد السياسة التركية وفقا للقوانين السياسية ومنطلقاتنا هي: أن تكون مفيداً للناس، وطريقنا هو الإقناع والحوار، ونحن موجودون لليسر وليس للعسر، ونريد الاستفادة من كل مجالات العلم والفن والتكنولوجيا في عصرنا الراهن وهدفنا التنمية في جميع المجالات .

اهتمامنا بالإسلام أعلي من كل شئ والأديان الأخري في نفس المستوي ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] ونحن نحب الخلق للحق ، نحن نحب الخلق بسبب خلق الله لهم ، وأربكان يقول: "حق غنمة واحدة إلي جانب حق ٩٩ غنمة من أصل مائة "[1] وهو يري أن الانتخابات صيغة متطورة لسيطرة القوي الغني الذي تخافه الناس فتنتخبه ، فالديموقراطية واسطة وليست غاية ، والغاية هي إقامة نظام السعادة "إننا لسنا حزب الممنوعات ولكننا نريد سعادة ٦٦ مليون و٦ مليار إنسان "[2] . وهو يري أن "الكمالية" كأيديولوجية لم تكن في عهد "أتاتورك" وإنما بعده[3] .

يقول "ياسين خطيب أوغلو": برنامجنا يختلف تماماً عن الحركات

(١) حوار الباحث مع "شوكت قازان" وزير العدل التركي في حكومة الرفاه ، وأحد الذين حكمت عليهم المحكمة الدستورية العليا التي حظرت "الرفاه" بعدم ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات بسبب أنه كان يريد تعليم المسجونين القرآن وجعل ذلك سببا لتخفيف العقوبة عنهم وبسبب زيارته

(٢) نفس الحوار مع "شوكت قازان" ولكنه ينقل رأي "أربكان" وهو معروف إذ أنه يري الديموقراطية واسطة وليست غاية ، كما يراها في السياق التركي تعبيراً عن سيطرة الأقوياء .

(٣) في حوارنا المشار إليه مع "شوكت قازان" قال إن أتاتورك كان يريد الاستقلال ويرفض التبعية لأمريكا فلم يزر أي دولة في الخارج في عصره وكان يريد نهضة زراعية ، وكان يعطي كل جهده لتقدم تركيا وأسس البنك الزراعي لدعم الفلاحين وأسس Ati Bank لتصنيع المواد الخام وأسس بنك "السومر" لتصنيع الملابس ، فهو بدأ هذا العمل ولكنه الآن انتهي ونحن نريد هذا مرة أخري ، وقادة الجيش يدرسون الكمالية لطلبة الكلية العسكرية ويدرسون الأيديولوجية الكمالية وكأنها معادية للإسلام ، فمسجد "أتقره الكبير" يحضر إليه قادة الجيش للتعزية في جنازات القادة ، والجنرالات ولكنهم لا يصلون الجنازة أمام الشعب لو أن الشعب رأي واحدا منهم يصلي فإنه يرفعه فوق رأسه ، هذا هو الفرق بين قادة الجيش والشعب ، والديموقراطية ليست الطريق الصحيح في تركيا لأنها تمنع تأسيس أي حزب علي أساس الإسلام علي خلاف الديموقراطية الغربية .

الإسلامية كلها ، النظام يختلف ولنا قانون خاص كحزب سياسي "أربكان" وشوري الحزب نعمل علي كيف تأتي أولا للشعب بتحقيق "الرفاه" الاقتصادي وبعد ذلك الشعور الإسلامي[1] .

أولا : أيديولجية ومعني حزب الرفاه :

أولا : خصائص فكر الأمة :

في إصدار مهم لحزب "الرفاه" بعنوان "ماذا يعني فكر الأمة؟ Milli Gorus يقول: إن فكر الأمة هو الفكر الذي ينبع من شعبنا ، ولم تكن أمتنا في تاريخها الطويل أمة قائمة علي القوة والجبروت إنما هي أمة صاحبة فكر ، وقد أنتجت دولاً عظيمة مثل الدولة السلجوقية والدولة العثمانية ، وقد عكست عبر التاريخ أفضل مثال فيما يتعلق بحقوق الإنسان والسلام والعدالة ، وهي أمة ذات خصائص ناصعة ومشرقة ، وأمة لديها هذه المزايا لا ينبغي لها أن تكون خاضعة للغرب الذي يقوم علي التسلط ، ولا يليق بها أن تقلده وتسير وفق خطواته ويورد الإصدار **ثمانية خصائص لفكر الأمة وهي:**

١ - تقوم علي قوة الحق والعدالة لا علي قوة الجبروت والتسلط ، فالحضارة الغربية اليوم تقوم علي أساس حضارة روما واليونان القديمة وهي حضارات تقوم علي أسس فرعونية تعتمد علي القوة وليس علي الحق ، ولذا ينبغي تأسيس عالم جديد يقوم علي السلام والعدل ويعتمد علي قوة الحق لا علي حق القوة وهذه وظيفة كبيرة تقع علي عاتق تركيا .

(١) حوار الباحث مع "ياسين خطيب أوغلو" في "أنقرة" حيث أشار إلي وعي "الرفاه" والملي جوروش" بأبعاد المسألة الاقتصادية وحلها في الإدراك الملي وفي خطط الرفاه وأن النجاح في حل المشاكل الاقتصادية هو الجسر نحو الإيمان بالحل الإسلامي وهذا في الواقع يختلف عما كانت عليه الحركات الإسلامية في العالم العربي في فترة الثمانينيات والتسعينيات ولكن اليوم رؤي الحركات الإسلامية تتطور نحو ما كان "الرفاه" سبقه إليها من أهمية الاهتمام بمشاكل الجماهير الحياتية والاقتصادية .

٢ - أساس فكر الأمة هو الرحمة والمحبة ووفقاً لذلك فهدف هذا الفكر هو أولا تحقيق السعادة لسبعين مليوناً من أبناء تركيا ثم نشرها لتعم سكان الأرض البالغ عددهم ستة مليارات نسمة .

٣ - فكر الأمة هو الفكر الأكثر تقدماً ، وهو يهدف إلي جعل تركيا في قمة الحضارة المعاصرة ، وهكذا فلم يكن السلطان محمد الفاتح يسارياً ولا ليبرالياً ولا في وسط اليمين ولا في يمين الوسط ، لقد كان حاملاً لفكر الأمة .

٤ - فكر الأمة هو الذي جلب الحق والعدل إلي الأناضول وهو الفكر الذي جلب نصر "ملاذ كرت" وهو فكر السلطان "ألب ارسلان" . وهو الذي جلب الحق والعدل إلي كوسوفا ، إنه فكر السلطان مراد "فكر الأمة هو الذي جاء ليضع حداً للظلم والجور وهو الفكر الذي أوصل السلطان" بيازيد" . . . فكر الأمة هو الذي دفع "مصطفي كمال" لحرب الاستقلال

٥ - من أجل توفير السعادة لإخواننا في تركيا ولجميع سكان العالم يسعي فكر الأمة لتحقيق المثل التالية: "تركيا يطيب فيها العيش" ، "تركيا عظيمة من جديد" عالم جديد" .

٦ - فكر الأمة يقوم علي ثلاثة أسس هي:

٦/ ١: قوة الحق لا حق القوة .

٦/ ٢: الاعتبار للأخلاق لا للمادة .

٦/ ٣: تربية النفس وتهذيبها لا الوقوع في أسرها والانقياد لها .

٧ - فكر الأمة يعني أن يكون الفرد متحليا بخصائص الهداية والفراسة والدراية ومعناها:

٧/ ١: الهداية: القدرة علي رؤية الحق والصواب .

٧/ ٢: الفراسة: القدرة علي تمييز الخير من الشر .

٧/ ٣: الدراية: القدرة علي العمل بعزيمة وحماس وبعقيدة ثابتة من أجل نشر الخير والجمال والعدل .

٨ - وفقا لهذه الأسس فإن فكر الأمة يعني :

٨/ ١ - الأخلاق والتزكية .

٨/ ٢ - عملاً جذرياً لا سطحياً .

٨/ ٣ - العمل لا مجرد الكلام ، الإيمان والعمل لا الاكتفاء بالقول .

٨/ ٤ - السلم الداخلي ، الأخوة والطمأنينة ، الانصهار بين الدولة والشعب .

٨/ ٥ - العدل وحقوق الإنسان .

٨/ ٦ - نهضة وطنية شاملة وسريعة .

٨/ ٧ - نهضة تركيا بكاملها .

٨/ ٨ - العمل للجميع ، الرفاه للجميع ، عدم إرهاق أهل القري والعمال والموظفين والمهنيين وأصحاب الدخل الضعيف بالضرائب والفوائد .

٨/ ٩ - أن تكون تركيا رائدة لا تابعة .

٨/ ١٠ - الحفاظ علي وحدة تركيا دولة وشعباً"[١] .

---

(١) حصلنا علي وثيقة ماذا يعني فكر الأمة " ملي جوروش " من مصادرنا بحزب السعادة والذين كانوا أعضاء بحزب " الرفاه " وندين بالشكر لكل من الأستاذ " حسن بتماز " مسئول التنظيم بحزب السعادة والأستاذ " عاطف اوزباي " مسئول العلاقات الخارجية بالحزب واللذين كانا لهم الفضل الكبير في الحصول علي المعلومات وترتيب اللقاءات مع قادة " ملي جوروش " جميعا والذين كانوا كراماً مع

ثانيا : ماذا يعني حزب الرفاه:

حزب "الرفاه" هو الذي يمثل فكر الأمة ولذا فهو أساس الشعب وتاريخه وعقيدته وذاته، أما الأحزاب الأخري فهي جميعاً واقعة تحت تأثير الأفكار الغربية بدرجات متفاوتة، ولهذا السبب فإن حزب "الرفاه" في كفة وبقية الأحزاب الأخري في كفة ثانية، الحق واحد وهو مع "الرفاه" الذي يمثل الاتجاه الصحيح،، وحزب الرفاه هو الطريق الوحيد لتحقيق السعادة لأنه يمثل فكر الأمة ولا يمكن إدراك السعادة عن طريق الأحزاب الأخري، وحزب الرفاه دائماً هو الحزب الأكبر، وهو الممثل الحقيقي للشعب "كل شيء يعود لأصله" وهو الممثل الوحيد للسعادة "الكل ينشد السعادة"، وفكر الأمة هو الذي جلب "الرفاه" لهذه الأمة، وأنار لها الدروب، وبقي وفيا لأسسها، إن الذي يخالفوننا الرأي سوف يكتشفون أنهم في حاجة لحزب "الرفاه"، وسوف يكتشفون أنهم في حاجة لحزبنا ولا بد من الانضمام تحت لوائه، حزب الرفاه هو الحل لتركيا ديموقراطية، ومؤسسات الرفاه هي الأكثر نشاطاً وحيوية لأن "الرفاه" هو الذي يعكس أصل الشعب، وهو الطريق الوحيد للسعادة، وهو الحزب الأكبر، وأعضاؤه لهم حظ ونصيب وافر من حب الشعب والوطن، أما الأحزاب الأخري فهي أسيرة لمنطق القوة لا الحق وهي تخضع لتأثير الهوي والمادة بسبب تبعيتها الكاملة أو الجزئية للغرب، والرفاه "يعتمد علي منطق الحق لا القوة؛ لأنه يمثل فكر الأمة، وتاريخ

الباحث فلم يبخلوا علينا بالوقت والترجمة. وقدر لنا أن نحصل علي عدة وثائق مهمة عن فكر "الملي جوروش" في سياق بحثنا الذي لم يتوقف حتي آخر لحظة عن الحصول علي مزيد من المصادر إبان إعداد هذه الرسالة ومن بين هذه الوثائق نجم الدين أربكان، المؤتمر الكبير لحزب ٢٠٠٣، كلمة ألقاها في المؤتمر الكبير لحزب السعادة، أنقرة: بلغت وبالإنجليزية:

Necmettin Erbakan, Big Congress2003, Missing Meeting For A New World, Saadet Party, Ankara: Balgat.

الإنسانية يشير إلي أن الفترات التي تم فيها تبني القوة ساد الظلم أما الفترات التي تبني فيها الحق فقد عم "الرفاه" والسعادة ويعتمد الحزب الأسس الخمسة التالية:

١/٢ - الأمن والسلام:

فالأساس الذي يقوم عليه الحزب هو الرحمة والمحبة والتسامح ، أما العقليات التي وقعت تحت تأثير الفكر الغربي بعلم أو غير علم فهي تزرع فيما حولها الحقد والبغضاء والعداوة ولهذا لا يمكن بلوغ السعادة إلا من خلال "الرفاه".

٢/٢ - حقوق الإنسان وحرياته:

لكل إنسان الحق في التمتع بحرياته كاملة ، وينبغي أن ينال كل إنسان حقوقه كاملة غير منقوصة ، وهذا هو الطريق الموصل للسعادة . والذهنيات المتأثرة بالفكر الغربي فهي تاريخيا مرتبط بالظلم والسيطرة وقائمة عليهما ، أما فكر "الرفاه" - فكر الأمة فهو ينظر باحترام شديد إلي حقوق الإنسان ، وإدراك "الرفاه" وتحقيق السعادة يكون عبر الالتزام بفكر الأمة .

٣/٢ - العدالة:

الحرية بدون قيود تقود إلي الصراع والصدام في المجتمع ولابد من وضع ضوابط لهذه الحرية ، وحدود هذه الضوابط ترسم عن طريق العدالة ، والفهم الصحيح لمعني الحقوق يجب أن يقوم علي الحق لا القوة الغاشمة ، والحق عند العقليات المتغربة يفهم بطريقة مغلوطة .

تتمثل في أربعة أسباب وهي:

٢/ ٣/ ١ - القوة .　　　٢/ ٣/ ٢ - الأغلبية .

٢/ ٣/ ٣ - المحاباة أو المحسوبية .

٢/ ٣/ ٤ - المصلحة .

وليس من بين هذه المفاهيم ما يبرر الحصول علي الحق ، **فالحق ينبع فقط من الأسباب الأربعة التالية:**

٢/ ٣/ ٥ - حقوق الإنسان تحفظ بالمساواة بين أفراد المجتمع باعتبارهم بشراً ، حفظ حياة الإنسان ، حقه في المعتقد ، حقه في الملكية ، حماية نسله ، حماية عقله .

٢/ ٣/ ٦ - العمل مصدر الحق .

٢/ ٣/ ٧ - العدالة مصدر الحق .

٢/ ٣/ ٨ - الحق الذي يتولد عن الاتفاق الذي يعقد بين طرفين أو أكثر بالتراضي .

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الرفاه:

٤/٢ - الرفاه:

الأمن والسلام والحرية والعدالة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال " الرفاه " الذي لا يجعل امرءاً يبيت شبعان وجاره جائع ، ويحب لغيره ما يحب لنفسه ، ويقوم علي أساس التعاون العادل لا عقلية الاحتلال والاستغلال ، والعقليات المتغربة لا تستطيع تحقيق " الرفاه " لأنها تبني علي المصلحة والاستغلال .

٥/٢ - العزة والشرف والكرامة:

فكر الأمة يولي الإنسان احتراماً خاصاً لأنه يهتم قبل كل شيء بالأخلاق والقيم ، ويهتم اهتماماً خاصاً بالمقدسات ، ويهتم بتربية النفس

ويقف مع الحق لا القوة ، والذهنيات المتغربة لا يمكنها أن تحفظ عزة ولا كرامة لأنها تقوم علي أسس مادية وواقعة في أسر النفس والهوي وتقف مع القوة الظالمة .

والرفاه هو صاحب "هداية" فهو يدرك مايحقق للأمة الرفاه .

والرفاه صاحب "فراسة" فهو يدرك مصادر الخير والشر .

والرفاه صاحب "دراية" فهو يعرف المعني الصحيح للخير والجمال والعدل ، ويدرك ما يقابل هذه المعاني من الشر والقبح والضرر ، ويعمل بكل ما أوتي من وسع لدفع الظلم بحماس وعقيدة وعزم .

٦/٢ - مشروع الرفاه :

يستند مشروع الرفاه علي التأكيد علي استقلال تركيا والتأكيد علي وحدة الشعب والبلاد والنهوض بالمصادر الوطنية واستثمارها بدل البقاء في أسر الديون الخارجية وإغراق البلاد في الفوائد والتأكيد علي إنفاق الموارد الوطنية علي الشعب وتلبية حاجياته وتوفير الراحة له بدل ذهاب الموارد إلي الخارج لتستفيد منه القوي الخارجية ونهضة البلاد ورفاه العباد وتوفير حقوق الإنسان بالمعني الكامل هو وحده الذي يضمن "تركيا يطيب فيها العيش" و"تركيا رائدة لا تابعة" و"تركيا عظيمة من جديد"، والأسس التي يقوم عليها مشروع الدول الإسلامية الثمانية يهدف إلي إقامة عالم جديد من ينعم بالسلم والعدل وينال فيه الإنسان حقوقه وحرياته بدل العقلية الاستعمارية الاستعبادية[1] .

---

(١) كل هذه التفصيلات تجدها في وثيقة ماذا يعني فكر الأمة أو "الملي جوروش" وهي تنشر لأول مرة باللغة العربية . كما تجدها في:

Recai Kutan, Milli GORUS In Turkish Life, August, 2005, pp6 - 13.

ثانيا: برنامج حزب الرفاه.. النظام العادل.. التشخيص.. العلاج:

إذا كانت "الأيديولوجية" هي الإطار المرجعي أو Master Frame فإن البرنامج هو الخطط العملية لتحويل هذه الأيديولجية إلي واقع في حياة الناس، ويمكننا القول بينما الأيديولجية هي تعبير عن الثوابت أو الأسس العليا المستمدة من العقيدة والوحي فإن البرنامج هو تعبير عن حل مشاكل الواقع ومن ثم فهو تعبير عن "الاجتهاد السياسي"[1] المتغير بطبيعته والمنطلق من الواقع، وعبر عن برنامج "الرفاه" ماعرف باسم "النظام العادل" وواضع هذا النظام ومهندسه هو الدكتور "سليمان قرا أغولو" وهو استفاد من أطروحات وضعها اثنان من الرفاه هما الدكتور "عارف أرصوي" و"سليمان أقديمر"، ونالت مسودة "النظام العادل" موافقة "أربكان" عام ١٩٨٥ م، لكن "النظام العادل" لم يعرف علي نطاق واسع سوي في العام ١٩٩١ م أثناء حملة الانتخابات التي جرت في خريف ذلك العام"[2].

أولا: النظام العادل.. التشخيص:

١/١ – ينقسم برنامج "النظام العادل" الذي هو بالأساس تشخيص للأوضاع الاقتصادية وطرح حلول لها وفق رؤية "الرفاه" لجزئين الأول بعنوان "التشخيص.. الأسباب الحقيقية للأوضاع الحالية في تركيا" وفي هذا الجزء يتعرض للأوضاع الاقتصادية بقوله "الأسعار ترتفع باستمرار، ومع ارتفاعها يزداد الضيق"، "الملايين في كل مكان يقاسون الحرمان، فهم دون مستوي الفقر، طعامهم لا يزيد عن الخبز"، "الناس معظمهم في ضيق.. وحتي في

(١) عن مفهوم الاجتهاد السياسي وتمييزه عن الاجتهاد الفقهي راجع كمال السعيد حبيب، الحركة الإسلامية من المواجهة إلي المراجعة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص ١٠٥ – ١٠٩، وقد نشرته الحياة اللندنية بعنوان "الحركات الإسلامية وضرورة بناء تقاليد للاجتهاد السياسي".

(٢) محمد نور الدين، قبعة وعمامة، مدخل إلي الحركات الإسلامية في تركيا، م. س، د، ص ٦٠.

المدن الكبري في أطرافها طبقات معدمة تفتش عن غذائها في أكياس القمامة " " البطالة في كل مكان " . . ".

ألمانيا الغربية منذ ما يقرب من أربعين سنة بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت خراباً ، الطرق ، خطوط المواصلات ، خطوط المياه ، البيوت كلها تهدمت . . ولكن الألمان بنوا ذلك في أربعين سنة ، اليوم ألمانيا تأتي في رأس الدول الراقية . . فماذا فعلنا نحن في هذه الأربعين سنة؟ مجرد أحزاب متكررة تحمل شعارات اليساريين والرأسماليين تتناوب علي مقاعد الحكم ، تحكم البلد بكل وسائل التضليل والخداع . . لا تري إلا الفساد والإسراف علي الجانب الآخر حيث طبقة النصف في المائة من حزب السلطة وأزلامهم الذين زينوا لهم الإسراف ، إنهم الطبقة التي تقبض في كل الظروف وتعيش علي المال الحرام . . إنهم الذين يدفعون السلطة . . والسلطة بالمقابل تقدم لهم المنافع . . هذه الملايين لا تستحق هذه المعاناة فبلادنا من خير بلدان العالم"[1] .

١/ ٢ – أسباب هذا الضيق والاضطراب تتمثل فيما أطلق عليه " تشخيص المرض " ويتمثل في:

١/ ٢/ ١ – الأعراض:

١/ ٢/ ١/ ١ – سوء المعيشة: الغلاء وقلة المال .

(١) حزب الرفاه ، الأسباب الحقيقية للأوضاع الحالية في تركيا ، التشخيص ، أنقرة: تركيا ، بدون تاريخ ، ص ١ – ٣ ، ومن بين الأشياء الطريفة هنا فإنني كنت حصلت علي مطبوعة "التشخيص" من بعض أعضاء الرفاه الذين قدموا إلي القاهرة للحصول علي إجازة من الأزهر وبقيت محتفظاً به ضمن مكتبي طوال هذه السنين منذ منتصف التسعينيات ، وحين ذهبت لتركيا وسألت عن برنامج الرفاه لم أجده لدي أعضاء حزب السعادة لأن منقولات ومحتويات "الرفاه" كلها تمت مصادرتها بما في ذلك وثائقه بعد حكم المحكمة الدستورية بإغلاقه فكان يمثل مصدراً نادراً لدي لا يمكن تعويضه .

١/ ٢/ ١/ ٢ - الفقر .

١/ ٢/ ١/ ٣ - الجوع .

١/ ٢/ ١/ ٤ - السقوط .

١/ ٢/ ١/ ٥ - البطالة .

١/ ٢/ ١/ ٦ - الرشوة .

١/ ٢/ ١/ ٧ - عدم تكافؤ الفرص .

١/ ٢/ ١/ ٨ - التخلف .

١/ ٢/ ١/ ٩ - عدم التوازن في توزيع الثروة .

١/ ٢/ ١/ ١٠ - الاستغلال .

١/ ٢/ ١/ ١١ - الطبقات المسحوقة .

١/ ٢/ ١/ ١٢ - عدم الالتزام بالحق .

١/ ٢/ ١/ ١٣ - التضخم .

١/ ٢/ ١/ ١٤ - التردي نحو الأسوأ .

١/ ٢/ ١/ ١٥ - الانحلال الخلقي[١] .

١/٢/٢ - التشخيص :

١/٢/٢/١ - الربا :

فالنظام القائم في تركيا حالياً هو نظام ربوي رأسمالي .. وهو نوع من الاستعمار الحديث ، فمعظم الناس عندما يقومون بأي

(١) نفس المرجع ، ص ٤ .

مشروع يقترضون من البنك بالفائدة وهي عالية جدا وتضاف للمصاريف وعند بيع السلعة يتحملها الرجل الفقير .

٢/٢/٢/١ – الضرائب المجحفة :

وفي تركيا نظام الضرائب غير عادل ، الضريبة يدفعها الرجل الفقير ، لأن الضريبة لا تحسب علي الثروة وإنما علي الدخل الذي يأتي من بيع السلعة التي يشتريها الرجل الفقير وهو يدفع ضمن ثمنها جزءاً من الضريبة .

٣/٢/٢/١ – صك النقود بلا رصيد :

لا يكتفي هذا النظام بالربا الفاحش والضرائب التي يفرضها علي المواطنين الفقراء بل إنه يعمد إلي طباعة البنكنوت بدون رصيد ، وهذا يجعل النقود بلا قيمة ، وأسعار السلع ترتفع بنفس النسبة التي تطبع بها أوراق البنكنوت بدون رصيد ، ومن ثم فالنقود تسقط قيمتها بنفس النسبة والقدرة الشرائية للعملة تسقط أيضاً بنفس النسبة ، وهكذا ففي سبيل الديون والربا الخارجي ، تخسر الأمة مدخراتها وتفقد قيمة أموالها .

٤/٢/٢/١ – كامبيو (المقايضة) (سعر التبادل) :

عندما يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الدولار مقابل الليرة التركية هذه العملية تخفض من قيمة المال الذي يملكه أي شخص ، والحكومات التي لا تمثل فكر الأمة تخضع لصندوق النقد الدولي وتجعل العملة الوطنية دائماً في انخفاض ، فأحد مكروبات هذا النظام الحاكم الذي يسحق الناس هو "سعر التبادل" الذي تستجيب فيه الحكومات التابعة لأوامر صندوق النقد الدولي .

١/٢/٢/ ٥ - القروض:

فالشعب مضطر لإيداع مدخراته في البنوك .. والأقراض: البنوك تتحكم فيها بشكل كيفي لا تمنحها إلا لمجموعة صغيرة هي عادة من كبار التجار أو اليهود أو الذين يدعمون النظام، وهذه الملايين التي يأخذونها من البنوك بدون حساب هي التي تراق على طريق الإسراف والفساد والعلو في الأرض في الفنادق الضخمة والسهرات الماجنة، سيما ومعظم هذه القروض لا تعاد إلي البنوك تحت أسباب متنوعة تتلخص كلها في سبب واحد إنهم بطانة النظام، وتسجل هذه القروض بأنها "قروض ميتة" يدفعها في آخر المطاف الفقراء"[١].

١/٢/٣ - كيف يعمل النظام؟:

الأهداف الرئيسية للنظام تتمثل في الآتي:

١/ ٢/ ٣/ ١ - تشغيل الناس كالعبيد.

١/ ٢/ ٣/ ٢ - سلبهم كل ما يملكون.

١/ ٢/ ٣/ ٣ - إعطاء كل هذه الإمكانيات لإسرائيل وأصحاب الشركات الكبري (الهولدنج) ومن يخدمون النظام وهم رجال النظام والفنادق الضخمة التي تعمل من أجل تخريب أخلاق الأمة مثل "نوادي العراة" والكازينوات".

١/ ٢/ ٣/ ٤ - تخريب تركيا من الناحيتين المعنوية والمادية بمحاولة الانضمام إلي السوق الأوروبية المشتركة.. وبذلك تصبح بلادنا بأخلاقياتها وتراثها وتاريخها دولة واحدة مع إسرائيل، فهذا النظام المتسلط يشبه المضخة

---

(١) نفس المرجع، ص ٤ - ٧.

التي تسلب الفقراء كل شيء وتضخه إلي إسرائيل وأصحاب الشركات وعمليات الإسراف و التخريب .

ويري الجزء المتصل بتشخيص المرض في الحالة التركية أن هناك أربعة مسارب لإنفاق الأموال التي تحصل عليها البنوك وهي:

إسرائيل التي تشارك البنوك الخارجية التي تمنح البنوك المحلية التركية القروض في الفوائد العالية والتي تذهب سلاحا يورد إليها ويساعدها علي احتلال فلسطين والمسجد الأقصي وقتل أطفال المسلمين في فلسطين وكما احتلت "لبنان" فهي تريد احتلال "قونية" وأرضروم" من أجل قيام "إسرائيل الكبري"، وهدف الدخول إلي السوق الأوربية المشتركة هو منح الأموال مباشرة لإسرائيل وليس عبر وسيط .

وأصحاب " الهولدنج " شركاء النظام في الفساد والإسراف .

والفوائد البنكية ففي عام ١٩٨٩م كان الدخل من الفوائد ٦٧٪ من مجموع الدخل العام بينما الملايين من أفراد الشعب لم تتجاوز دخولهم ٣٣٪ من الدخل العام ثم الضرائب[١] .

وبعد عدة توضيحات لفكرة عمل ما أطلق عليه "النظم التقليدية" ينتهي إلي القول كيف يمكن تخليص البلد من هذا الظلم؟ الدستور ينص علي تطبيق النظام الاقتصادي العادل . . المساواة . . المعاملة المتكافئة في الفرص للجميع ، منع الاستغلال وهذا موجود علي الورق فقط أما الواقع فإن المواطن يعيش نظام استعباد وأزمات والسبب هي سيطرة الأحزاب التقليدية التي تؤمن جميعها بالربا

(١) نفس المرجع ، ص ٧ – ١٠ .

والضرائب التي تسحق المواطنين ولا يمكن الشفاء من أمراض هذه الأمة حتى تستأصل الأسباب والمخلص من هذه الأمراض هم أصحاب "النظرة الوطنية" والفلاح هو "حزب الرفاه"، هو الذي سيخلص الأمة من أمراضها واضطرابها، والتداوي سيكون بإقامة تركيا الكبرى وتحقيق النظام العادل الذي يتساوى أمامه المواطنون وتتكافؤ فرصهم، ففي النظام الذي سيقيمه "حزب الرفاه" لن يكون هناك ربا ولا ضرائب مجحفة، ستبقى قيمة النقد ثابتة ولن تطبع نقود بلا رصيد.. حزب الرفاه سيسعى لإقامة السوق الإسلامية المشتركة التي تقوم فيه تركيا بدور الرائد"[1].

ثانيا - النظام الاقتصادي العادل.. العلاج:

١/٢ - في الكتاب الثاني من برنامج "حزب الرفاه" المعنون "النظام الاقتصادي العادل.. العلاج" يتحدث مرة أخرى عما أطلق عليه "نظام العبودية" في تركيا والذي يقف خلفه "الرأسمالية والصهيونية" باعتبارهما شكلا معاصراً للاستعمار.. اليهود هم الذين يوجهون الرأسمالية العالمية، والرأسمالية المستغلة هي التي تحكم وتتحكم بالعالم.. وفي تركيا الرأسمالية والصهيونية تؤيدان الأحزاب التقليدية وتؤمنان لهذه الأحزاب احتياجاتها ونتيجة لهذا التعاون والتعاضد.. فإن تركيا ومنذ ٤٠ سنة تحكمها أحزاب تختلف بالاسم ولا تختلف ذرة في المحتوى، هذه الأحزاب كلها تسير حسب خطة صندوق النقد الدولي... وليست تركيا وحدها التي تعاني من الاستغلال بل ومعظم أقطار العالم الإسلامي، فالرأسمالية

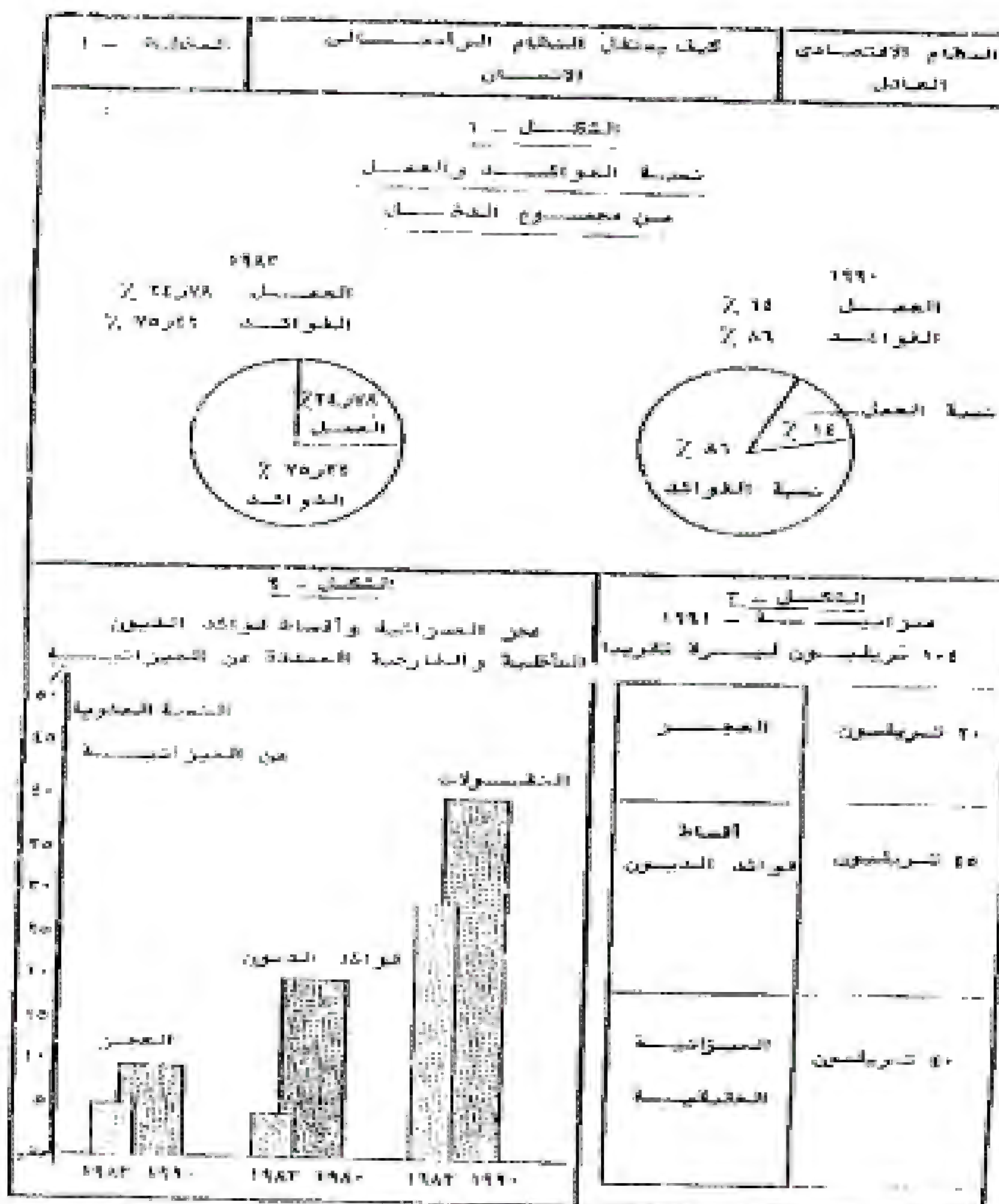
---

(١) نفس المرجع، ٢٩ آخر صفحة في الكتاب، فترتيب صفحات الكتاب مضطربة وملحق بها رسوم توضيحية لبيان كيفية عمل النظام الاقتصادي التقليدي في تركيا.

والصهيونية تستغل جميع الدول الإسلامية ليس فقط في مجال الديون الخارجية بل وفي جميع الميادين في أجهزة الاتصالات وصناعة الأسلحة والصناعات الاستراتيجية والبنوك التجارية والقروض والتحويلات والوكالات ووكالات الأنباء ودور النشر وباختصار مختلف مجالات الحياة[٢].

(٢) نجم الدين أربكان، النظام الاقتصادي العادل، العلاج، أنقرة: حزب الرفاه، ١٩٩١ – ١٩٩٢، ص ٥ – ٦. وباللغة الانجليزية راجع:
Necmettin Erbakan, The Just System, Ankara, 1991, p. 5 - 6.

شكل يبين العلاقة بين نسبة الربا والفوائد إلى دخل المواطن والميزانية التركية



شكل يبين العلاقة بين ما يحصل عليه المواطن من جهده وما يحصل عليه الآخرون

النظام الاقتصادي العادل	حسب النظام الرأسمالي الربوي، يحصل المواطن على ٨٪ من جهده						المحيط = ١
الأحزاب التقليدية	النظام الضرائبي	التضخم [illegible]	فوائد بالربح [illegible]	ضرائب [illegible]	[illegible]	ضرائب [illegible]	حق العامل حزب الرفاه
النظام الرأسمالي الربوي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١
نسبة ما تحصل هذه الأنظمة ١ × ٨٪							١٠٠

الأقلية المتحكمة (عيليتية)	٪٥٠	٪٥٠
الحكومية	٪٢٠	٪٢٠
العمال، الفلاح، المتقاعد، التاجر، الموظف	٪١٠	٪١٠
العامل، الفلاح، المتقاعد، التاجر، الموظف	٪١٠	٪١٠
[illegible]	٪١٠	٪٥

المصدر: وثيقة النظام الاقتصادي العادل ص ١٠

٢/٢ - النظام العبودي القائم والمطبق على المواطن المسكين يأخذ ٥/٦ من جهده بينما لا يحصل هو على ١/٦ ويتساءل هل هذه الأمراض موجودة فقط في النظام الذي يقيمه "حزب الوطن الأم"؟.

ويجيب إن جميع الأحزاب التي تتبنى نفس الأفكار وتطبق نفس السياسة و تنتهي لنفس النتيجة ، ما الفرق بين حزب الوطن الأم وحزب العدالة وحزب الشعب؟ لا يوجد فرق علي الإطلاق . . هذه الأحزاب باستثناء "حزب الرفاه" كلها أحزاب ربوية . . . حزب الرفاه سيعمل علي إقامة "تركيا الكبري من جديد" . . تركيا التي يتمتع فيها المواطن بحقه كاملاً . . سيعمل "حزب الرفاه" علي تغيير المواد الدستورية التي تقر الظلم ويحل محلها المواد التي تحمي المواطن وتعطيه حقه كاملاً وتعطي الفرصة المتساوية للناس أجمعين"[1] .

٢/٣ - الخواص الأساسية للنظام الاقتصادي العادل:

تقوم علي الحق بينما الباطل الذي تمثله الحضارة الغربية التي تقوم علي حضارة روما والحضارة الإغريقية المستمدة من الحضارة المصرية الفرعونية كان هناك خلل في مفهوم الحق والباطل متولد من أربعة أسباب:

٢/ ٣/ ١ - القوة .

٢/ ٣/ ٢ - الكثرة .

٢/ ٣/ ٣ - الامتياز .

٢/ ٣/ ٤ - المنفعة .

٢/ ٤ - أسباب الحق .

ومن الطبيعي أن هذه العوامل الأربعة ليست من أسباب الحق ولكنها من أسباب الباطل ، أما الحق فيتولد من أربعة أسباب:

٢/ ٤/ ١ - الحقوق الأساسية التي منحها الله سبحانه وتعالي بالتساوي لجميع بني البشر وهي خمسة حقوق . . حق الحياة وحفظ النسل وحق التملك

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٢ - ١٣ .

وحفظ العقل وحماية العقيدة .

٢/ ٤/ ٢ – العمل .

٢/ ٤/ ٣ – التبادل عن تراض .

٢/ ٤/ ٤ – الحق الذي يؤمن العدالة .

٢/ ٥ – الحق والباطل في صراع علي مدار التاريخ ، والحضارة القائمة علي الباطل تتبني مبدأ القوة فوق كل شئ . أما الحضارة القائمة علي الحق فإنها تتبني مبدأ الحق فوق كل شئ . والحضارة الغربية القائمة علي أساس القوة الغاشمة منذ حوالي ٣٠٠ سنة هي المسيطرة علي الأوضاع العالمية لا يمكنها أن تؤمن سعادة الإنسان وكل ماتفرزه هو الظلم ، وهي أفرزت نظامين توأمين هما الرأسمالية والشيوعية وفي ظلهما شقي الإنسان المبدآن يقومان علي نفس الأسس . . في كليهما القوة هي المبدأ .

وهذه الأنظمة هي بين طرفين . . القوة الغاشمة والإنسان المسحوق والفرق بينهما أن القوة في النظام الشيوعي هي قوة سياسية بينما القوة في النظام الرأسمالي هي قوة اقتصادية . . سقطت الشيوعية بعد أن ظلمت الإنسان لمدة سبعين عاماً . . والرأسمالية هي الأخري تظلم الإنسان وستسقط في وقت قريب . . سبب عدم سقوطها مع الشيوعية هي الحلف المثلث الذي أقامته مع الصهيونية والامبريالية مما جعلها أقوي وأثبت من الشيوعية نسبياً هذا بالرغم من أن كلا النظامين أساسهما باطل ولا يؤمن السعادة لبني البشر ، والإنسانية اليوم تبحث عن نظام يؤمن لها السعادة . . نظام يرفع الحق فوق القوة . . نظام عادل يرفع الحق فوق القوة ولا يسمح في أي وقت وتحت أي ظرف باستعباد الإنسان وهو نظام متكامل الأمور الإيجابية التي وفرتها الشيوعية أو الرأسمالية موجودة فيه أما السلبيات التي

جاءت بها الشيوعية أو الرأسمالية فإن النظام العادل بريئ منها . فهو يجمع بين السوق الحرة والربح ولكنه يرفض الربا والاحتكار[1] .

٢/٦ - أسس النظام الاقتصادي العادل :

يقوم النظام الاقتصادي العادل علي مجموعة من الأسس هي ٣١أساساً منها ٣ أسس عامة و٧ متعلقة بالمال و٧ متعلقة بالقروض و٧ متعلقة بالضرائب و٧ أخري لها علاقة بالتأمين الاجتماعي والشكل ص٢٠ يوضح أسس النظام العادل .

٢/ ٦/ ١ - الأسس العامة لوظيفة الدولة هي إعداد الخطط للمناطق المختلفة وخطة عامة للدولة ككل والفعاليات الاقتصادية يسيرها الأفراد بحيث تكون الدولة مجرد مساعد لهم في فعالياتهم ، وبحيث يستطيع المواطن في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات أن يختار المشروع ذو الربح الجيد ويعمل به إما عن طريق الأفراد مباشرة أو الشركات أو الوقف والخدمات العامة التي تقدمها الدولة هي التأمين والتوجيه والتحكيم وتأمين الطاقة والماء والطرق والخدمات والصحة والتعليم وخدمات التوصيل وغيرها من الخدمات العامة ، والدولة مثل القاضي المحلف والمحاسب المحلف وظيفتها تأمين الخدمات ، فالدولة وظيفتها تأمين وتنظيم الخدمات التي تسهل للمواطن الأعمال الاقتصادية ، والمواطنون يسيرون الفعاليات الاقتصادية في النظام العادل إما بأنفسهم أو شركاء في شركة أو مجموعة من خلال الوقف .

٢/ ٦/ ٢ - النظام العادل يضبط استهلاك وإنتاج الإنسان لكي لا يظلم أحد ، فيمكنه أن يستهلك ولكن بشرط عدم الإسراف وبقدر ما يستهلك يجب أن ينتج ولا يأكل ماينتجه غيره .

(١) نفس المرجع ، ص ١٧ - ١٨ .

٢/ ٦/ ٣ – في النظام العادل النقد يساوي السلعة والربا ممنوع لأنه يعطي للمودع في البنك حقوقا بدون إنتاج مقابل، والنقود تساوي (العقار والمصنع والسلع الأخرى "المال المقوم" والذهب والنقد الأجنبي)، ويشرح أسس ثلاثة تتعلق بالنقود وهي: قاعدة التغيير في الوقت المطلوب وقاعدة المساواة في التعامل مع الجميع وتثبيت السعر علي أساس قاعدة العرض والطلب، ولكل فرد الحق في تحويل سلعته إلي نقود أو نقوده إلي سلعة والسعر في كل الأمكنة ولجميع الناس واحد وثابت علي أساس قاعدة العرض والطلب.

٢/ ٦/ ٤ – في النظام العادل توجد سبعة أنواع من القروض كلها بدون فوائد وكلها لا تتسبب في التضخم وهي الشراكة، والقروض مقابل حق مكتسب والقروض مقابل العمل والقروض مقابل الرهن والقروض مقابل الضرائب المدفوعة والقرض مقابل المشاريع والقروض مقابل سندات (السلم) أو الطلب التجاري، وسندات السلم تحل محل السندات التي يصدرها النظام الرأسمالي الربوي، ويري النظام العادل "أنه وفق هذه المنظومة يمكن القضاء علي الربا.

٢/ ٦/ ٥ – لا يحق للدولة بحجة أنها يجب أن تكون قوية أن تجمع الضرائب كيفما اتفق من المواطنين، فهي لا يجب أن تأخذ غير حقها، ولا تأخذ إلا الضرائب التي تقابل الخدمات التي تؤديها من أجل زيادة الإنتاج، مسألة حصول الدولة علي شتي أنواع الضرائب من المواطن بدون وجه حق لا مكان له في "النظام العادل"، الدولة تربح بقدر ماتساعد والضرائب التي تحصل عليها الدولة هي: الضريبة مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة، ومبدأ الضريبة الواحدة، والضريبة تؤخذ من الإنتاج ومبدأ عدم أخذ لضرائب علي الدخل وبقدر ما يدفع الشخص أو المؤسسة من الضرائب فإنه يستحق بنفس النسبة مزيداً من خدمات الدولة ومبدأ الدفع حسب بيان ضريبي

ومبدأ الحصة التي تؤخذ من الإنتاج إنما يحددها الدستور .

٢/ ٦/ ٦ - النظام العادل يحقق السلام الاجتماعي عن طريق تأمين كل إنسان ، لا يدفع المواطن مالا مقابل التقاعد والتأمين وفي حالة التأمين والبطالة يحصل كل إنسان علي نسب محددة من الراتب ، الرواتب التي تدفع للعاطلين والمتقاعدين تدفع من الميزانية والتقاعد والتوقف عن العمل يتم حسب الطلب وفي كل وقت والمتقاعد يفقد حقه في القروض والراتب التقاعدي مرتبط بدرجة المتقاعد في العمل وعمره وتحصيله .

٢/ ٦/ ٧ - يشير برنامج " النظام العادل " إلي المقارنه بينه وبين النظام الرأسمالي من ناحية السلام الاجتماعي فيقول من أولي واجبات الدولة أن يعيش الإنسان بشكل منسجم ومطمئن وهذا يتحقق من خلال التربية الروحية والمعنوية للإنسان[1] مما يجعل الغني والفقير يلتقيان معاً علي رغبتهما في عمل الخير ويتحول اللقاء بينهما من صراع طبقي إلي رغبة في التعاون والتعاضد أما في النظام الرأسمالي فإن الإنسان مخلوق لا يشبع ولا يكتفي وتعامله مادي بحت والقوة شعاره ولا مجال فيه للحديث عن العدالة الاجتماعية المجتمع قلق والإنسان مضطرب والوضع برمته قابل للانفجار ، وفي النظام الرأسمالي يحدد النسل ويقل عدد الشباب ويزيد عدد كبار السن والمتقاعدين وهو ما سينتهي بالنظام إلي الإفلاس .

٢/٧ - النظام العادل.. المنطلقات والأهداف:

٢/ ٧/ ١ يعرض برنامج " النظام العادل " لما يمكن أن نطلق عليه " تدافع الحضارات " فمثل تعاقب الليل والنهار فإن نظام الحق الذي يؤمن السعادة

---

(١) نفس المرجع ، ص ٢٢ - ٤٤ حيث قمنا بتلخيص وافٍ لأسس النظام الاقتصادي العادل كما أوضحها "أربكان" في كتاب النظام الاقتصادي العادل ، العلاج .

لبني البشر يتلوه نظام الباطل الذي يسحق الإنسان ويزيد من صراع الطبقات ومـتد ثلاثة عصور يحكم البشرية نظام القوة وهو ماجعل الإنسانية والإنسان معـا يتشوفون لبزوغ فجر النظام العادل الذي يتميز بالإنتاج وتستفيد منه كل الطبقات[1] .

---

(١) نفس المرجع ، ص ٤٤ - ٤٨ وهناك كتاب مهم في نفس السياق تجب الإشارة إليه وراجع: نجم الدين أربكان ، مستقبل حوار الحضارات بين الإسلام والغرب ، ترجمة مصطفى محمد الطحان ، الكويت: ٢٠٠٢ ، ط ١ ، ص ٣٤ - ٤٠ وبالإنجليزية يمكن مراجعة أحد الوثائق المهمة لحركة الملي جوروش:
Omer Vehbi Hatipoglu, Islam Project Of Global Imperialism And Reflections, August, 2005, pp30 - 34.

ووثيقة أخرى بالإنجليزية بعنوان:

Necmettin Erbakan, The Proposed Islam - West Dialogue And Its Future, August, 2005.

الفرق بين النظام العادل والنظم الاقتصادية الأخرى على مدار التاريخ

المخطط ٤				النظم الاقتصادية على مدار التاريخ الإنساني		النظام الاقتصادي العادل	
النظام الاقتصادي المغلق				اقتصاد السوق			
الملكية في سوق الاستهلاك		الملكية في وسائل الإنتاج		تبادل السلع		تبادل العمل	
الجمع الفاكهة	الصيد	الرعي	الزراعة	التبادل	التبادل بالواسطة	العمل	مشاركة

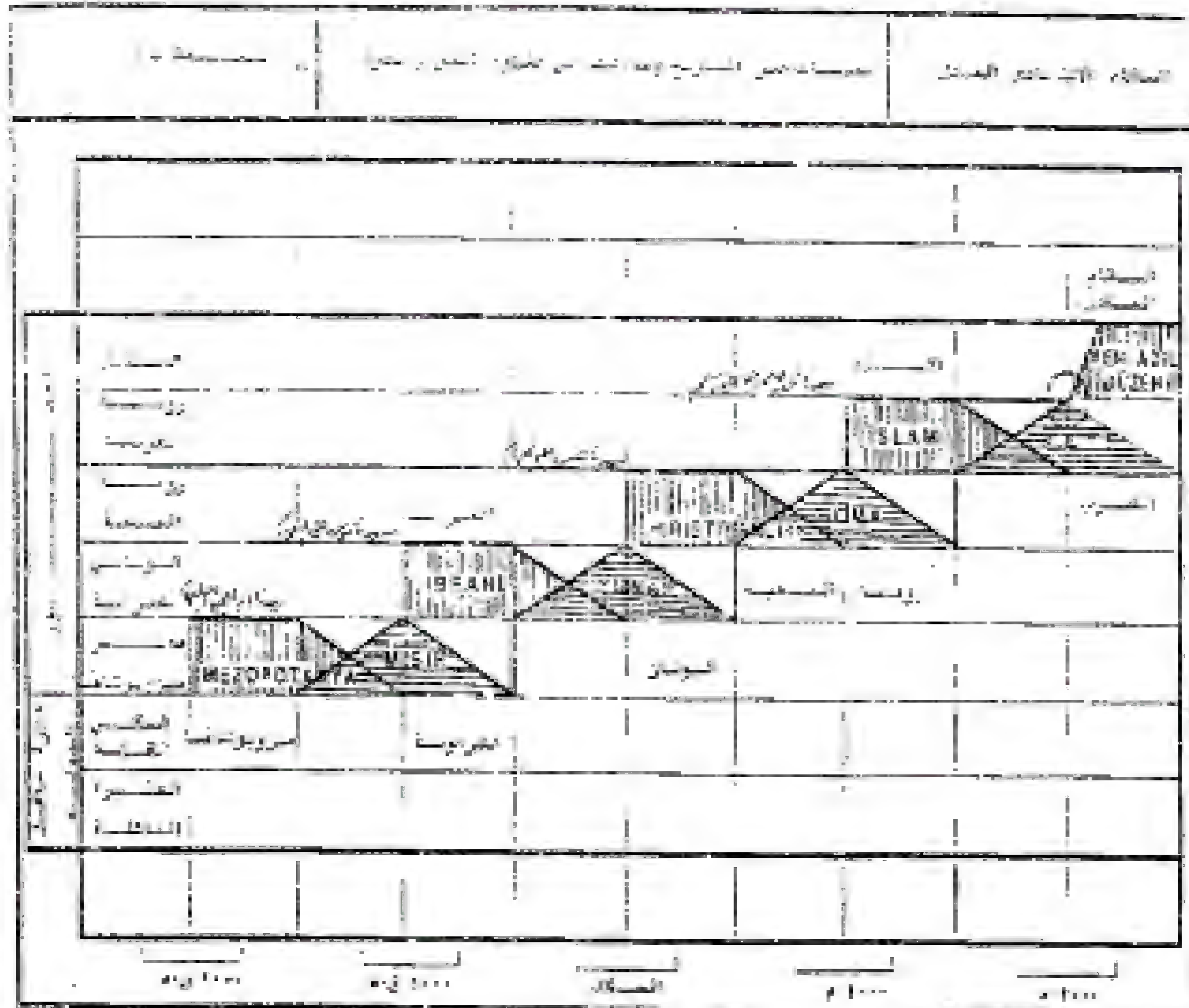
الزمان ←

النظام العادل في اقتصاد المشاركة

شركاء المشروع	التوجيه	نسبة المساهمة بالمشروع %
شركاء الملكية	المشروع	الإيجار %
شركاء العمل	العمل	العمل %
شركاء رأس المال	المواد الأولية	رأس المال %
شركاء الخدمات	الخدمات العامة	الخدمات %

المصدر: النظام الاقتصادي العادل، صـ٤٥.

التدافع بين النظام الاقتصادي العادل والمدنيات المختلفة عبر التاريخ (سياق الصراع بين الحق والقوة).

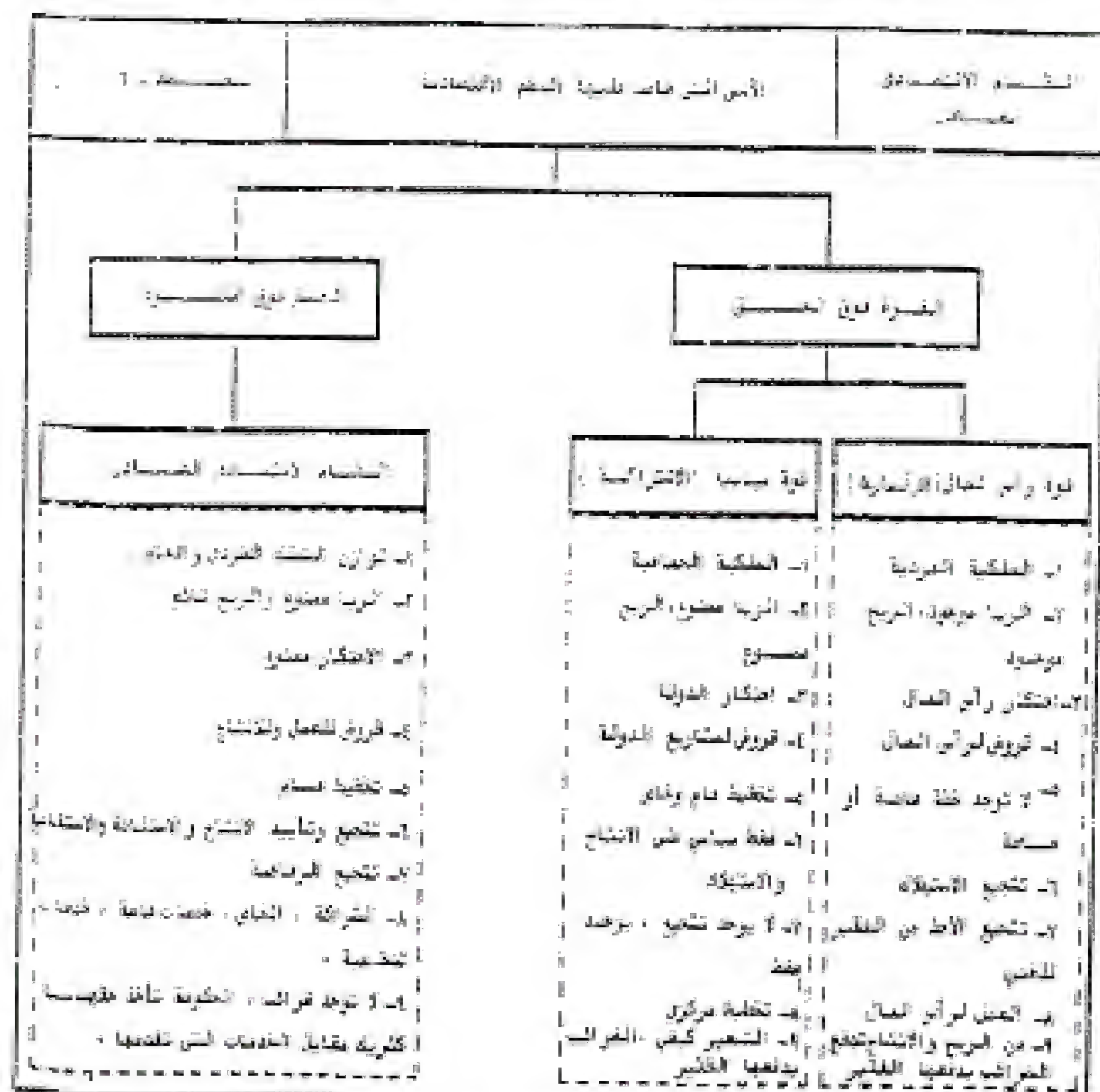


المصدر: النظام الاقتصادي العادل، صـ٤٧:

٢/ ٧/ ٢ - المناداة بإقامة النظام العادل ليس من قبيل فشل الرأسمالية والشيوعية وبالتالي البحث عن نظام اقتصادي آخر نطلق عليه "النظام العادل".. كلا إنه النظام القائم علي الحق ضد الباطل، المتمرد علي الظلم

الذي يهدد حقوق الإنسان وسعادته .

الفرق بين النظام العادل والنظامين الرأسمالي والاشتراكي.



المصدر: النظام الاقتصادي العادل، صـ ٥١ .

وهو يبين كيف أن "النظام العادل" نظام مغاير ومختلف عن الرأسمالية والاشتراكية اللتين وإن بدتا مختلفتين فهما متماثلين ، فالنظام العادل "يقوم

علي الحق ولا يفرق بين الناس والناس في ظله متعاونون لا متصارعون وهو في نفس الوقت نظام مبسط مفتوح ، سهل التطبيق ، يشجع الناس علي الإنتاج .

٢ / ٧ / ٣ – في حالة تطبيق " النظام العادل " فإن الأسعار سترخص ولن يكون هناك تضخم، لأن التضخم هو مرض النظام الاقتصادي الرأسمالي وسيزيد الإنتاج وتزول البطالة وتزداد الصادرات لأن الأسعار في الدولة التي تطبق النظام العادل " ستكون أرخص من قرينتها في أي مكان آخر . ويمنع الخلل في توزيع الثروة القومية فهو يقيم السلام في نفس الإنسان وبين الإنسان وأخيه في المجتمع ككل . وهو يمنع الرشوة والفساد والتخلف عن طريق ترسيخ القيم المعنوية والتربوية .

٢ / ٧ / ٤ – يعالج " النظام العادل " الأمراض التي تتولد من النظام الرأسمالي وذلك عن طريق نظام عادل للدولة بدلا من نظام العبودية الذي يقيمه النظام الرأسمالي وتحقيق نهضة سريعة علي مستوي الأمة وإيجاد الفريق المؤمن والإنسان الصالح في ظل النظام العلمي والديني والأخلاقي سينتج أفراداً للأمة علي العرفان ويتم الاهتمام بالإنتاج كما الاهتمام بالتربية المعنوية وعندها ستجد الأمة أبناءها المخلصين الحريصين كل الحرص علي نهضتها يأكلوا ولا يسرفوا . . يعملوا ويتعاونوا . . عملهم يقربهم من ربهم علي قاعدة يعبدون الله كأنهم يرونه . . بهذا فقط يسدل الستار علي أنظمة الظلم وترتفع راية نظام الحق والعدل .

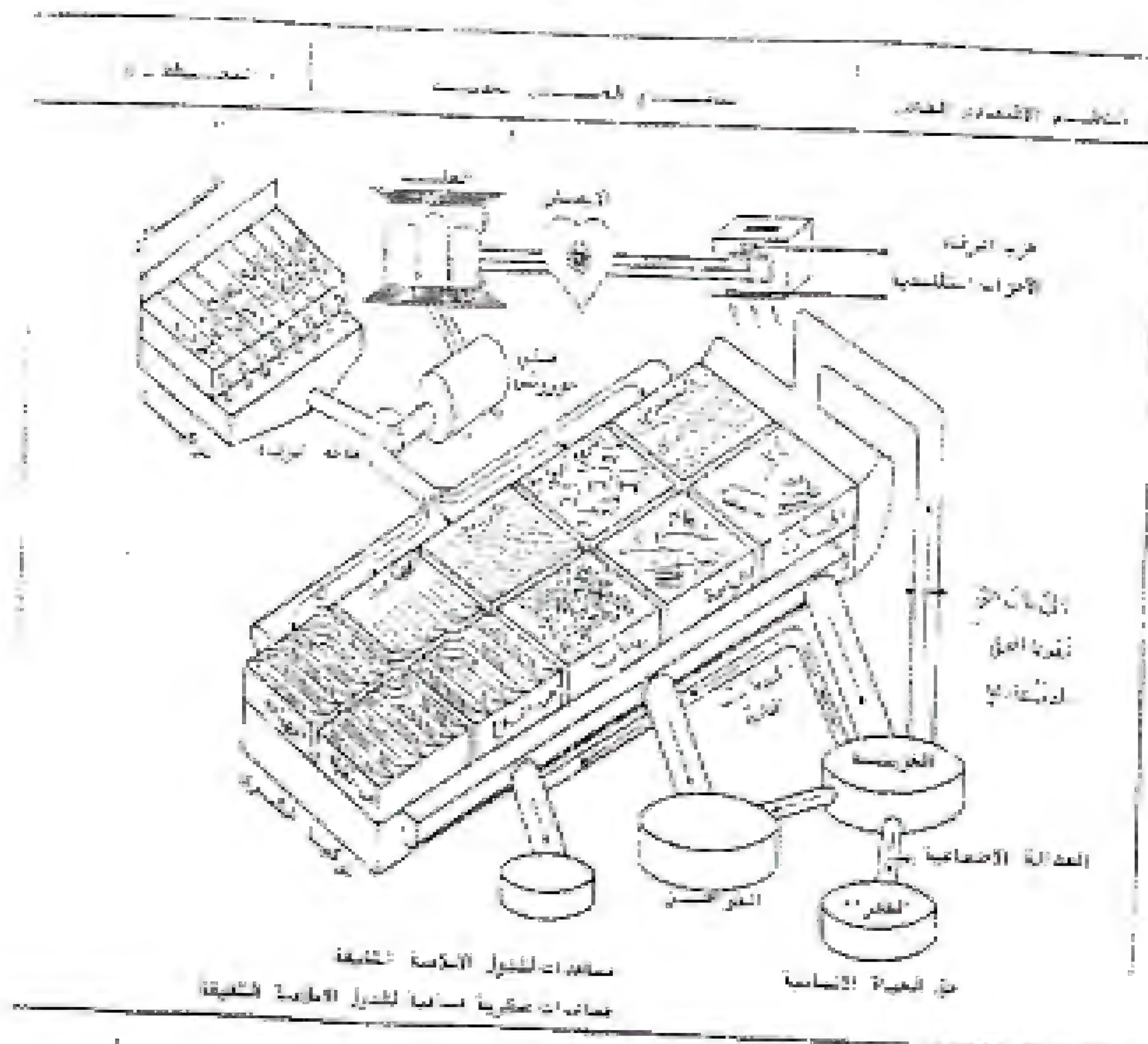
٢ / ٧ / ٥ – السوق الإسلامية المشتركة القائمة علي أساس " النظام العادل " والذي ستستفيد منه تركيا والدول الإسلامية الأخري ، فالعالم الإسلامي الممتد علي مساحات هائلة وسكانه أكثر من ١,٥ مليار نسمة ويمتلك ثروات هائلة لو أقام سوقاً اقتصادية مشتركة ليت في البداية احتياجاته وستكون

وسيلة لنهضة كبيرة وشاملة تفوق كل تقدير ، والسوق الأوروبية المشتركة التي تهدف إلي أوروبا موحدة لديها خطآن هما: أن الأساس الثقافي لهذا التجمع هو الحضارة الرومانية التي قامت علي الهيمنة والقوة ولن تنتج غير الظلم واعتماد التجمع الرأسمالي علي التحكم وهو مايعبر عن ساعات مؤقتة ستنفجر في الوقت المناسب ، ومع أن النظام التقليدي في تركيا يعمل جاهداً للانضمام لهذه السوق تقرباً من قدس أقداسه في أوروبا فإن الشعب يريد العودة إلي أصالته ومبادئه الإيمانية بإقامة نظامه العادل وإقامة سوق إسلامية مشتركة[1].

(١) نفس المرجع ، ص ٤٦ - ٥٧ وراجع أيضا باللغة الانجليزية:

Naemettin Erbakan, Introduction To D - 8, August 2005, pp 20 - 25.

النظام العادل كسبيل لنهضة الأمة التركية



المصدر: النظام الاقتصادي العال، ص٥٨.

٢/٨ – يبين النظام العادل كيف أن مقدرات الأمة لن تفعل إلا على يد مجموعة "مللي جورروش" المؤمنة .. وهذا الأمر سيحسمه صندوق الاقتراع، وعند إقامة النظام العادل فإن الكوادر المؤمنة ستفعل من خلال محاضن العلم والإيمان – وليس كوادر صندوق النقد الدولي – وهي ذاتها ستقيم النظام

الاقتصادي العادل عن طريق وضع خطة عامة ثم خطط صغيرة محلية واستراتيجية تنمية متكاملة ويبدأ بعد ذلك التنفيذ وفق ميزات تركيا والتي هي طاقة الإنسان المؤمن والمعادن والغابات والأرض والمراعي والأقاليم المتنوعة والمياه والجمال الطبيعي والإمكانات والمصانع . . وهذه الميزات سيحركها الكادر المؤمن إلى مشاريع وعطاء مثل التعدين والخدمات والاستثمار الحيواني والسياحة النظيفة والزراعة والغابات والصناعات الصغيرة والصناعات الحربية والصناعات الثقيلة .

هذه الطاقة وهذه المشاريع ستحول البلد إلى بلد مكتف ومقتدر وسيصبح الفرد سعيداً ومرفهاً ، وعندما تزيد الدولة من إمكانياتها فستزيد من عطائها في الخدمات العامة وخدمات التنظيم وتحقق العدالة الاجتماعية وعند قيام النظام العادل ستتخلص تركيا من استعباد الإمبريالية والصهيونية وبدلا من القطط السمان التي تمتص دماء الوطن والمواطن فإن العائدات ستتحول إلى المواطن فيغني وإلى الدولة فتغني ، الديون الخارجية والفوائد المركبة ستنتهي إلى غير رجعة وستحل محلها مساعدات تقدمها تركيا إلى الدول الشقيقة ، عمالنا الذين يزيد عددهم عن ثلاثة ملايين عامل سنعيد استقدامهم ليعملوا في تعمير وإغناء بلدهم بدلاً من خدمة الآخرين في وظائف يأنفون من القيام بها ، عندها لن تصدر تركيا عمالاً فقراء فقد أغني النظام العادل بفضله المواطنين والوطن[1] .

* * *

(١) نفس المرجع ، ص ٧٥ - ٥٨ .

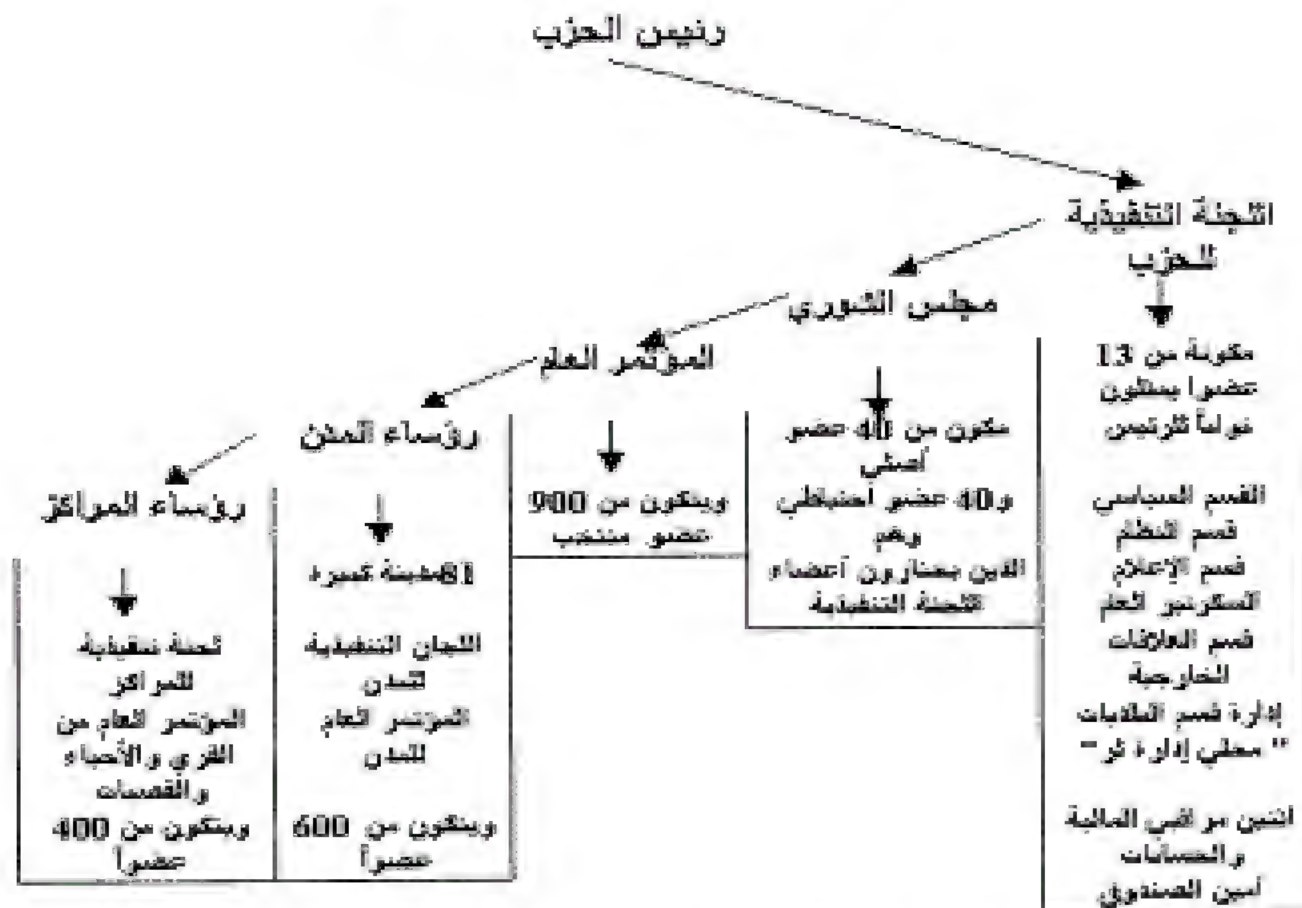
المبحث الثالث:
التنظيم والممارسة السياسية لحزب الرفاه

نحن أمام حزب كبير وجماهيري يعتمد خطاباً مدنيا وسياسيا ولكنه يحمل رؤية تغيير شاملة يمكننا وصفها بالجذرية أو الراديكالية عبر أدوات سياسية ليست راديكالية أو جذرية، حزب الرفاه يعمل في سياق النظام السياسي التركي ووفق قواعد اللعبة السياسية ولكنه يحمل رؤية لا تهدف فقط إلي تغيير بعض جوانب الحياة وإنما لديه رؤية تغيير شاملة لإعادة المجتمع وفق صيغة جديدة هي صيغة "الملي جوروش" عبر برنامج "النظام العادل" الذي هو أطروحة اقتصادية بالأساس تنطلق من أسس إسلامية مرجعيتها الفقه الإسلامي مثل مبدأ رفض الربا، ورفض أن تكون النقود أداة غير محايدة في إدارة الاقتصاد وأن يكون قرض "السلم" - بفتح السلام بديلاً للقروض الربوية، كما أن الجوانب التربوية المعنوية والأخلاقية والإنسان الصالح والفريق المؤمن هي الضمانات لتنفيذ برنامج "النظام العادل" ومن ثم فنحن أمام حزب برنامجه إسلامي ورؤاه التغييرية شاملة.

أولا: الهيكل التنظيمي لحزب الرفاه:

المعلومات تشير إلي أن عدد أعضاء الرفاه المنتسبين إليه والمشاركين فيه يبلغون ٤ مليون نسمة، وأشارت نتائج التصويت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة له عام ١٩٩٥ م إلي أن أكثر من ٦ مليون صوت منحت له وكما هو معلوم فإن التواجد الحزبي للرفاه كان بين جميع الشرائح والمناطق للشعب التركي والتساؤل هنا يدور حول "التنظيم" الذي كان يدير هذا الحزب الكبير.

هيكل التنظيم الحزبي للرفاه



شكل يوضح الهيكل التنظيمي للرفاه تم تصميمه من قبل الباحث

وكما قال لنا أحد الناشطين في الحزب[١] فإن تواجد "حزب الرفاه" القوي في كل تركيا جعلهم قادرين علي حماية الصناديق والعملية الانتخابية حيث وضع منظمو الحزب هدفاً أمامهم وهو أن تكون عضوية الحزب ١/ ١٠ من أصوات كل صندوق ، وأثناء الانتخابات كان يتابع الصندوق

(١) هذا الناشط هو حسن بتماز وهو يتولى اليوم مسئولية نائب رئيس التنظيم في حزب السعادة وندين له بفضل توضيحه لنا الهيكل التنظيمي لحزب الرفاه وهو ذكر لنا أن المؤتمر العام للحزب يكون ضعف عدد نواب البرلمان ، وعدد نواب البرلمان في فترة الرفاه كان ٤٥٠ ثم صار ٥٥٠ وحزب السعادة اليوم له نفس الهيكل ولكن مؤتمره العام ١١٠٠ عضو.

الواحد خمسة أعضاء من الحزب قائدهم يسمي "باش مشاهد" ومعاونوه يطلق عليهم "مشاهدين".

- للحزب جريدة يومية اسمها " الملي غازته " وهي التي تعبر عن " الفكر الملي" وكما سنري - فيما بعد فإنها تمثل أحد أهم مصادر تكوين الثقافة والوعي لدي المنتمين "لحزب الرفاه" إلي حد أن أحد مسئولي التنظيم في الحزب ذكر لنا أنها إجبارية علي كل منتمي للحزب ان يقرأها ويتابع ما فيها من أفكار وتحليلات عن تركيا، وأصدر الحزب أيضاً جريدة "يني دور" أي "العهد الجديد" بمعني التوجه الجديد للحركة الإسلامية في تركيا نحو التواجد السياسي عبر الطريق الديموقراطي وتربي في هذه الجريدة الكادر الأدبي الذي قاد الحركة الأدبية ذات التوجه الإسلامي في تركيا مثل "علي نار ومصطفي مياس أوغلو وحسن آق آي" وأصدر "مصطفي مياس أوغلو" مجلة أدبية بعنوان "سدير" ثم حولية أدبية بعنوان "صفة" [(1)] أراد بها بناء جيل أدبي علي مبادئ الملي جوروش" فالأدب والأدباء كانوا أحد أهم الأدوات التي عبرت عن مقاومة التيار الإسلامي للتيارات العلمانية

- "وقف الشباب الملي" Milli Genclik Vakifi وهذا الوقف يضم بين جنباته الشباب الذي يتبني فكر "الملي جوروش" وهو ينظم رحلات وجولات ويقوم أتباعه بالمظاهرات، وكما قال لنا أحد المنتسبين للوقف فإن تركيا بها ٨١ جامعة منها ٦ في قبرص و١٥ جامعة خاصة ويوجد في جميع الجامعات ممثلين لوقف الشباب الملي باستثناء جامعتين أو ثلاثة والاتحادات الطلابية في الجامعات والثانويات تمثل فكر "الملي جوروش" [(2)] داخل ثلاثين

(١) محمد حرب، آليات الحركة الإسلامية في تركيا، السياسة الدولية، يناير ١٩٩٨، ع ١٣١، ص ١٣٣.

(٢) قمنا بزيارة مبني وقف الشباب الملي في قونية والتقينا الشباب من مستويات دراسية متعددة من الإعدادية والمتوسطة وحتي الجامعة حيث يتعلمون القرآن والفكر الملي ويعبرون عن وعي سياسي

منها وفي الثانويات يوجد وكذلك بين الفتيات والبنات، وتنتشر مراكز الوقف في مدن عدة في تركيا أبرزها "قونية "التي يوجد بها مبنى ضخم لوقف" الشباب الملي "المنتشر بين جميع طلبة المدارس من الإعدادية وحتى الجامعة وله موقع علي الشبكة بعنوان www.spgenclik.org.tr وهو اليوم يعبر عن حزب السعادة.

- **الموسياد MUSIAD وهو اتحاد الغرف التجارية ورجال الأعمال المسلمين** المستقلين والرفاه هو الذي شكلها كتعبير عن الوجه الاقتصادي للحركة السياسية التي يمثلها "حزب الرفاه"، خاصة وأن الجانب الاقتصادي مثل القلب والمركز من برنامج الحزب والذي أطلق عليه "النظام العادل"، **فالرفاه كان يري أن التغير الاقتصادي هو المقدمة لكل مشروعه التغييري الشامل** والذي يعبر عنه "الملي جوروش"، والموسياد هو تعبير عن صعود "رأس المال الإسلامي "في الحياة التركية مع أوائل الثمانينيات وهو تعبير عن التحول في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لتركيا نحو اقتحام الإسلاميين لمراكز التأثير في الحياة التركية خاصة إذا علمنا أن جمعية رجال الأعمال والصناعة التركية (وكلاء الشركات العالمية) المعروفة باسم TUSIAD هي أحد أهم أجنحة التأثير علي صناعة القرار السياسي في تركيا[١] بما تملكه من صحافة ووسائل

وإسلامي ثاقب. وهناك كتاب صغير مهم حصلنا عليه يمثل وثيقة لتربية الشباب الملي باللغة العربية راجع: مصطفى محمد الطحان، دور الطالب المسلم في إعادة بناء الأمة، مؤتمر الشباب المسلمين للتعاون الثقافي، تركيا: بورصة، أغسطس ٢٠٠٥.

(١) تأسست جمعية رجال الصناعة والأعمال في تركيا TUSIAD في عام ١٩٧١ م من جانب بعض رجال الصناعة البارزين ويتبعها مركز أبحاث نشط ولها علاقة وثيقة مع الحكومة ومراكز صناعة القرار ومع دوائر الأعمال الدولية، وحتى عام ١٩٨٧ م اعتبرت أحد مصادر العون غير الرسمي للحكومة التركية في تحديد أهدافها الاقتصادية عن طريق الدراسات والتقارير بشأن الاقتصاد التركي، ومنذ عام ١٩٨٧ م نظرت حكومة "أوزال "إلي تقاريرها بعين الشك وحدث خلاف بينها بسبب انتقاداتها الحادة للحكومة وراجع، جلال معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، م. س. ذ، ص ١١٦.

إعلام وعلاقات قوية مع العسكر والعلمانيين .

ومن ثم يمكن تصور أن "الموسياد" هو تعبير عن محاولة تحجيم التأثير العلماني في مكونات صناعة القرار السياسي التركي ومحاولة إيجاد مساحة للقوى الاقتصادية الإسلامية ويضم "الموسياد" عشرة آلاف شركة إسلامية متنوعة النشاطات وعدد أعضائه ثلاثة آلاف عضو[1]، وعقد عام ١٩٩٧م مؤتمراً دولياً ومعرضاً تجارياً شارك فيه اقتصاديون ورجال أعمال وشركات من أكثر من خمسين دولة ، وله موقع علي الشبكة وعنوانه www.musiad.org.tr وهناك أيضاً "جمعية رجال الأعمال في الأناضول" أو "أسود الأناضول لاتحاد العمال ASKON" ولها موقع علي الشبكة بعنوان www.askon.org.tr وهي تجمع يعبر عن أكثر من ألف عضو يمثلون نقابات وشركات وتجمعات اقتصادية كبيرة في منطقة الأناضول ، وتشير المعلومات إلي أن نقابة عمال اسطنبول ITO أصبحت بيد الإسلاميين في سياق التحولات الاجتماعية والاقتصادية ناحية الإسلام.

- مركز للدراسات والأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية ويطلق عليه ESAM ويقوم المركز بعمل دراسات وأبحاث وعمل ندوات وتقارير عن الأوضاع التي يهتم بها الحزب في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأحوال العالم وفي العلاقات الدولية .

- وسائل إعلام مرئية ومسموعة أهمها " القناة السابعة " قنال يدي " وهي تقدم خدمة إعلامية مرئية للشعب التركي في كل أنحاء تركيا وفق رؤي " حزب الرفاه " وهي تغطي أخبار الحزب واجتماعاته ولقاءاته مع الجماهير ،

(١) عن هذه الأعداد نفس المرجع ، ص ٢٩٠ . وأيضا محمد حرب ، آليات الحركة الإسلامية في تركيا ، م . س . ذ ، ص ١٣٥ وهو يشير إلي ارتباطه بالاتحاد الدولي لرجال الأعمال المسلمين I.B.F التي تأسس عام ١٩٩٥ في باكستان ثم انتقل إلي اسطنبول وارتبط بالموسياد .

وتتابع بشكل عام أداءه، واهتمت هذه القناة بتوصيل صوت "حزب الرفاه" إلى العالم العربي عن طريق بثها لنشرة في منتصف الليل تذيع أخبار تركيا للعالم العربي باللغة العربية، وللحزب إذاعة أيضا اسمها "مرمرة" - إف - إم. وله قنوات تلفزيونية محلية مثل (KON TV) وقناة (SELAM TV)[1].

- حركة "الملي جوروش" للأتراك الموجودين خارج تركيا (دياسبورا الملي جوروش)، وقد تأسست في ألمانيا منذ عام ١٩٧٤ م وقد فكر في تأسيسها "أربكان" وقد بدأت بالتجمع حول الصلاة والاجتماع في مكان واحد ثم تأسست جمعية باسم "جمعية الأتراك لبناء وتعمير المساجد" ووفق المعلومات التي استقيناها من أحد أعضاء "الملي جوروش" في ألمانيا فهو يقدر أن عدد الأعضاء الذين يؤيدون "الملي جوروش" يبلغون نصف مليون (٥٠٠ ألف) منهم ٢٠ ألف يدفعون كل شهر ١٠ يورو "للملي جوروش"، ومركز التجمع الملي في مدينة "كولون" ومن بين هذا التجمع ١٥ ألف يحق لهم التصويت في تركيا، ومجمل من يصوت للرفاه ٣٠ ألف وهم يعملون لمدة شهر أو شهرين لصالح الحزب، وحسب هذا المصدر فإن "الملي جوروش" تنتشر في ١٥ منطقة بألمانيا وفي منطقتين بهولندا، وفي منطقة واحدة بسويسرا، وبمنطقتين بالنمسا وبأربع مناطق بفرنسا، ويحج من هؤلاء كل عام خمسة آلاف حاج[2].

- مجموعة اتحادات للمهنيين مثل اتحاد الحقوقيين واسمه "حودر HUDER" وقد أسسه "شوكت قازان" وزير العدل في حكومة "الرفاه" عام ١٩٩٦ م،

---

(١) محمد حرب، نفس المرجع، ص ١٣٤.

(٢) هذه المعلومات استقيناها من أحد أعضاء "الملي جوروش" بألمانيا وسألته عن علاقتهم بالرفاه فأفادنا بهذه المعلومات بمقر حزب السعادة بأنقرة وهو وريث الرفاه. وهي معلومات أقرها قيادات الرفاه الموجودون.

واتحاد المهندسين واسمه TEKDER ، واتحاد الأطباء والصحة واسمه SAGLIK DER وهناك "نقابة للعمال" - الاتحاد النقابي لحق العمل - اسمها HAK IS وأسسها "ياسين خطيب أوغلو" وهي تأسست منذ حزب السلامة الوطني في بداية السبعينيات بلجنة عمالية واحدة ثم تطورت لتصبح نقابة عمالية كبيرة أصبحت ثاني أكبر نقابة عمالية في تركيا كلها إبان "حزب الرفاه" فالمصادر تشير إلى أن عدد المشتركين فيها يبلغ ١٦٠ ألف عضو معظمهم كانوا من أعضاء اتحاد النقابات التقدمية DISK ، وهناك أيضاً نقابة للموظفين تؤيد الرفاه واسمها MEMUR - SEN [(١)] .

نحن أمام حزب كبير وله تواجده الممتد والمتجذر في الحياة الاجتماعية والسياسية التركية ، وهو تعبير عن تواصل مستمر للوجود السياسي لحركة اجتماعية قائمة ومستمرة ولا تزال حتى هذه اللحظة يعبر عنها أحزاب سياسية متعددة في فترات مختلفة ، يحدث بينها انقطاع بسبب التدخلات العسكرية لكنها لا تذوي أو تختفي ، كما لا يمكن حتى لخصومها أن يتجاهلوها أو يستغنوا عنها بل إنها تعود كل مرة أكثر قوة وحيوية ، كما تشير نتائج الانتخابات وأداء الأحزاب المختلفة التي تعبر عن "الملي جوروش" .

وربما يعطي وصف بعض المراقبين للانتخابات التركية النيابية التي جرت في ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٥ والتي وضعت "الرفاه" في قلب النظام السياسي بفوزه بأكبر عدد من الأصوات والمقاعد في البرلمان - تصوراً عن حجم "حزب الرفاه" في الحياة السياسية التركية "كان "أربكان" يتنقل بطائرة هليوكبتر خاصة ليتحدث في مدينتين أو ثلاثة يومياً ، ومن الواضح أن الحزب لا يعاني من

---

(١) هذه المعلومات من مصادرنا في حزب السعادة ولكن بعضها منشور وراجع مثلاً: جلال معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، م . س . ذ ، ص ١١٣ .

مشاكل مالية ذلك أنه قاد واحدة من أقوي الحملات الانتخابية وأقام أكثر من ألف مركز انتخابي في كل منها جهاز كمبيوتر واحد علي الأقل يتضمن أسماء الناخبين وعناوينهم وأي معلومات يحتاجها المتطوعون والمتطوعات من أعضاء الحزب الذين بلغ تعدادهم ٩٠ ألف لا يتقاضون أجوراً لأن دوافعهم دينية وليست سياسية[١].

ثانيا : بناء الكادر السياسي لحزب الرفاه :

لم تنشر أي معلومات بالعربية وربما بغيرها عن كيفية بناء الكادر السياسي في "حزب الرفاه"، وهي مسألة كانت حاضرة في وعي الباحث بقوة لذا تحريناها واستطعنا أن نتغلغل في الطريقة التي تتم بها التربية السياسية والمدينية داخل أكبر حزب إسلامي ظهر إلي الوجود حتي اليوم.

ذكر لنا أحد أهم مسئولي التدريب الثقافي في حزب الرفاه أن وسائل التثقيف للكادر السياسي تكون عبر الآتي:

١ – **الملي جازيت وهذه (إجبار) يتعين علي العضو المنتسب للحزب** والذي في دور التكوين أن يطالعها وفيها صفحات دينية وأخلاقية وثقافية وإذا قرأها لمدة ثلاثة أشهر فهم ما يجري حوله، أوضاع تركيا ليست كأوضاع مصر، ومن ثم فهو لا يقرأ "معالم في الطريق" ولا يستطيع أن يفهمه، وإنما لابد من قراءة "الملي جازيت".

٢ – **علم الحال ويعني " معرفة النفس ما لها وما عليها "**، فيتعلم الكادر منذ البداية العقائد الصحيحة "عشر كتيبات" وهي الطهارة، الصلاة، الصوم، الزكاة، وأحكامها وفرائضها بالتفصيل، الأخلاق، سيرة الرسول

(١) جمال خاشقجي، زعيم حزب الرفاه الإسلامي يخلط الأوراق التركية، الوسط، ع ٢٠٥ بتاريخ ١/١/١٩٩٦.

صلى الله عليه وسلم" بالتفصيل ، وفي كل بيت في تركي متدين أو غير متدين كتاب لعلم الحال ، وعلم الحال يعبر عن روح الثقافة التركية التي يغلب عليها الطابع العملي الحركي"[1] ، فهي تعبير عن روح الثقافة يشربها الناس بشكل عرفاني صوفي ولكن لا يمكن تفسيرها .

إنها روح التدين والعقيدة والشخصية التركية. وهم يأخذون قوانين ومعرفة هذه القواعد من كتب الفقه الحنفي المعروفة مثل "بدائع الصنائع" وفتح القدير"، فهذا ملخص لها ، ماهو حال المسلم وما يجب عليه إذا لم يقرأ هذا أولا فإنه لايمكنه فهم سيد قطب ولا غيره .

فنحن ندرس مسائل الاستقراض والربا ماهو؟ ومامعناه؟ إنه اقتصاد ولكن من منظور الإسلام . وأشار لكتاب مهم يعتمدونه كمرجع معرفي مهم اسمه "رسائل العقائد" AKAID RISALELERI " وهي تعبر عن عقائد أهل السنة والجماعة من عهد الإمام الأعظم حتى عصرنا الحاضر" ويشمل هذا الكتاب الذي حصلنا على نسخة منه والمكتوب باللغتين التركية والعربية على عدد من المتون هي:

٢/ ١ - الفقه الأكبر للإمام الأعظم " أبي حنيفة النعمان" و "العقيدة الطحاوية "لأبي جعفر الطحاوي الحنفي ، وكتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي وكتاب السواد الأعظم أي أهل السنة والجماعة ، ورسالة في الإيمان جزء من العمل أم لا ومركب أم لا ، وعقائد النسفي "وقصيدة الأمالي" وهي منظومة في العقيدة بطريقة المتون الشعرية ، والعقائد العضدية ، والقصيدة النونية ، وعقيدة الإيمان لحضرة إبراهيم حقي الأرضرومي الحسني

(١) عن الثقافة التركية راجع كمال السعيد حبيب ، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (٦٢١ - ١٩٠٨) ، القاهرة: مدبولي ، ٢٠٠٢ ، ط١ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٧

(١٧٠٤ - ١٧٨٠) - وهو أحد علماء الدولة العثمانية والكتاب مكتوب بالعربية ، وروضات الجنات في أصول الاعتقاد للإمام "محمد بن بير علي البركوي "وهو عالم عثماني ، وجوهرة التوحيد المسمي "إتحاف المريد بجوهرة التوحيد "للشيخ عبد السلام بن إبراهيم اللقاني المالكي ، وهو متن منظوم شعراً ، وكتاب المناهج لأبي منصور الأصفهاني ، ثم كتاب "مناهج الإسلام في الحياة من الكتاب والسنة - الجزء المتصل بكتاب الإيمان وهو لعالم أزهري مصري ، وهم يفضلون كتاب "إحياء علوم الدين" و"كيمياء السعادة" بالإضافة للكتب المترجمة من العالم الإسلامي [(١)].

نحن أمام منهج تقليدي محكوم بصبغة العلماء القدامي لأهل السنة والجماعة وهذا المنهج يركز علي الاتباع وعدم الاندفاع ، كما يركز علي الطاعة، والالتزام بالجماعة والبعد عن الشقاق والخصام ، فالمرء لا يري نفسه أوذاته مستقلة عن الجماعة التي ينتمي إليها ، وقد يصيب البعض الدهشة إذا ذهبنا إلي أن الفكر السياسي للرفاه بصيغته التي وصفها أحد أهم المختصين في الشأن التركي بأنها تعبير عن "توليفة ممتازة من القيم الإسلامية والقيم القومية في إطار منظور قومي تغلب عليه الصبغة الإسلامية" [(٢)] هو انعكاس للعقائد التي عبرت عن السواد الأعظم وعن السنة والجماعة وعن التماهي مع المجموع والحفاظ علي الوحدة والأمن القومي بمفهومنا المعاصر ، فهذه العقائد تعبر عن الطابع الإسلامي والقومي لحزب الرفاه الذي يري وحدة تركيا ، تركيا الكبيرة ، وتركيا التي يطيب عيشها وغيرها .

٣ - المحاضرات، وهذه ليست الزبدة ولكنها تثير أفكاراً ، أنت لك وجهة نظر وغيرك له وجهة نظر وهذه مثل عصف الذهن "للتدريب علي

(1) Ali Nar, Akaid Risaleleri, Ankara, Mart, 1994.

(٢) جلال معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، م . س . ذ ، ص ١٠٤ .

الفكر الجماعي ، وأنت تسمع وتأخذ ما يناسبك من بين الموضوعات مثلا "تخريب الأخلاق في تركيا . . المسببات والعلاج"، ويحاضر في هذه المحاضرات أسماء كبيرة في تخصصاتها مثل المتخصصين في الإلهيات من كليات الإلهيات والقوانين من القانونيين وأعضاء حزب الرفاه وهكذا . .

٤ - دورات في التربية والتعليم وهي تستمر يومين يشترك فيها ١٠٠ شاب وفي الدورة تناقش أمور مثل:

٤/ ١ - ماهو الاشتغال في الجامعة؟ وماهو " الملي جانشيلك "؟ و " أسس الأساس" وهو يعطي لك جواب حول أسئلة لماذا نشتغل؟ وبأي شئ نجتهد ونشتغل؟ ولأي شئ نشتغل؟ ﴿ وَتِنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [البقرة: ٢٠١] وأسئلة مثل لماذا خلق الله العالم؟ ولماذا خلق الله الإنسان؟ ولماذا يمتحن الله الناس؟ وما الفرق بين الإنسان والمخلوقات الأخرى؟ وعلى أي شئ يمتحن الله الناس؟ وما الحق وما الباطل . . إلخ .

٥ - استطعنا الحصول على نسخة من الكتاب المقرر لتكوين الرؤية الفكرية والسياسية للكادر السياسي في حزب الرفاه وعنوانه " حكومة العالم الخفية " وفي الكتاب تصور عن وجود حكومة خفية هي التي تدير العالم وتهيمن عليه ، هذه الحكومة الخفية هي تعبير عن تحالف الاستعمار الغربي ومؤسساته الاقتصادية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها مع الصهيونية العالمية وإسرائيل وأن هذا التحالف وثيق الصلة بالقوى الداخلية المتحالفة والمترابطة معه وهي القوى التي يسميها الرفاه " القوى التقليدية " وهي الأحزاب السياسية غير الرفاه بكافة أطيافها اليمين واليسار معا فلا فرق بينهما ، وجماعات الضغط المتحالفة مع النظام العلماني في الداخل مثل جمعيات رجال الأعمال (أصحاب التوكيلات الكبرى) والمؤسسة العسكرية

ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات العلمانية التي تعبر عن المصالح الغربية في تركيا .

٦ - في مقدمة هذا الكتاب يقول المؤلف "السبب الحقيقي لما يحدث . . . هو وجود قوة خفية تحاول استغلال العالم واستعباده وتحويل الناس إلي خدم لها وهذه القوة الخفية بدأت وتوسعت منذ قرون عديدة ولها غاياتها ووسائلها وطرقها الخاصة في التنفيذ ، وهدفها الأساسي هو السيطرة علي العالم والتحكم فيه .

أي أن هذه القوة الخفية تعمل منذ قرون لتحريك الأحداث العالمية لما فيه مصلحتها وخدمة أهدافها السرية ، وهذه القوة الخفية تصنع مخططاتها لتحريك الأحداث وصولاً لتلك الأهداف السرية ؛ لمعرفة المعالم الخاصة لهذه المخططات السرية ينبغي إلقاء نظرة تشريحية للعالم الحالي . . فبدون التشريح لمكونات عالمنا لا يمكن تشخيص الأمراض وأسبابها وكيفية علاجها . . لو قام أحدنا بشراء تذكرة طيران للسفر فإن ٩٪ من ثمن التذكرة يذهب إلي مايسمي "بهيئة الطيران والنقل الجوي العالمية" وإلا فإن النقل الجوي يصبح متعذراً لأن الطائرة لن يسمح لها بالهبوط علي أرض أي مطار في العالم ، وهذه الهيئة العالمية مهما قيل عن اسمها أنها عالمية وتخدم النقل الجوي العالمي إلا أنها تابعة في الحقيقة إلي المنظومة السرية التي تريد التحكم في العالم كباقي المؤسسات والهيئات العالمية ، أي أنها تخدم أغراض حكومة العالم الخفية ، فمردودها المالي يذهب في نهاية المطاف إلي خزائن تلك الحكومات الخفية . . . والبنوك تأخذ ١ - ٥٪ من المال المحول وتذهب العمولة في نهاية المطاف إلي خزينة حكومة العالم الخفية ، وشركة "لويد" للتأمين البحري هي أحد أدوات حكومة العالم الخفية ، وهكذا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيره . .

٧ - يجيب الكتاب قبل الخوض في حكومة العالم الخفية عن الأسئلة الأساسية أو أسئلة الأساس مثل ماذا تعني كلمة الحق والباطل؟ ولماذا خلقت هذه الكائنات؟ ولماذا خلق الإنسان؟ ولماذا يمتحن الله الإنسان في الدنيا؟ وكيف يتم اختيار الإنسان في هذه الدنيا؟ وكيف يتحقق الخير والسعادة؟ وماهو الإسلام؟ وماهو القرآن؟ وماذا يعني أن يكون المرء مسلماً؟[1].

٨ - ولأهمية السؤال فإننا نورد ماأجاب به كتاب " حكومة العالم الخفية " عنه. يقول "إن المسلم لغة تطلق علي من يعلن انقياده وخضوعه لأوامر الله عز وجل ، وينبغي علي كل من يدخل الإسلام أن ينطق بالشهادتين خالصة من قلبه ، والشهادتان تعنيان أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وهو الرب الخالق الأوحد وأن محمداً "صلي الله عليه وسلم" عبده وخاتم أنبيائه ومرسليه ولكن معاني هاتين الشهادتين لا تفهم بوضوح إلا بعد معرفة كلمة "الإله" لغوياً وهي تعني "المستحق للعبودية وحده ، المستعان وحده ، الذي يبتغى رضاه وحده ، واضع القوانين ومنظم الحق والعدل .

وعلي هذا يكون الإنسان حين ينطق الشهادتين كأنه يقول يارب آمنت بك رباً مستحق العبودية وحده وآمنت بك ربا يستعان بك وحده ، وآمنت بك ربا يبتغي رضاه وحده ، وآمنت بك ربا واضعاً للقوانين ومنظما لقوانين الحق والعدل ، وأعاهدك علي أن أبذل مافي وسعي لجعل قوانينك وأحكامك هي السائدة علــي وجــه الأرض ، ولكــن ماهي هذه القوانين والأحكام؟ والجواب هي الأحكام والقوانين التي دعا إليها وبلغها النبي محمد "صلي الله عليه وسلم" وهو الرسول المبعوث من الحق سبحانه وتعالي لهداية البشر ، وهي القوانين والأحكام التي جاء بها أمين الوحي جبرائيل "عليه السلام وجعلت في كتاب

(١) حزب الرفاه ، حكومة العالم الخفية ، نسخة اليكترونية غير منشورة تحت عنوان "ماذا يعني أن يكون المرء مسلماً"؟.

واحد يدعي "القرآن الكريم".

هذا الكتاب يحتوي علي جميع الأسس والقوانين التي تنظم حياة الناس اعتماداً علي العدل والحق والخير، ويسلم من ينطق بالشهادتين أيضاً ببذل كل مافي وسعه لما فيه خير الحياة الدنيوية والأخروية، وسمي الله سبحانه الأمة التي تنطق بالشهادتين بالمسلمين وميزهم عن باقي الأمم الأخري التي وقعت أسري أهوائها.

فالصراع بين الحق والباطل هو في الحقيقة صراع بين المسلمين الذين يعملون من أجل إحقاق الحق وبين أولئك الذين يتبعون أهواءهم ورغباهم ويعملون من أجل ترسيخ الباطل ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ (٤٤) وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ (٤٥) وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ (٤٦) وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ (٤٧) ﴾ [المائدة: ٤٤ – ٤٧].

فالمقاييس الإلهية المنظمة لحياة البشر هي الطريق الوحيد المؤدي إلي سعادتهم الأبدية، أما إذا حادت البشرية عن هذا الطريق فإن ذلك يكون مجلبة للظلم والظلام، وهذه هي معالم الصراع بين الحق والباطل منذ وجد آدم عليه السلام

وحتي قيام الساعة علي هذه الأرض التي هي دار امتحان للإنسان[1].

٩ – آداب المعاشرة والأخلاق وهي التعاليم التربوية في الإسلام وتوجيهاته الأخلاقية وهي التي يطلق عليها آداب السلوك والتزكية.

١٠ – مفاهيم الغرب وفلسفته وتطوره الحضاري وعلاقته مع العالم الإسلامي وعلاقته بإسرائيل والصهيونية والرأسمالية والغزو الفكري.

١١ – خدمات " الملي جوروش " وإنجازاته وتغييره المجتمع نحو المفاهيم الصحيحة وتفصل لأربعة مناحي وهي: الحكومة والبرلمان والبلديات وفي منظمات المجتمع الأهلي.

١٢ – الموضوعات العامة وتناقش السياسة اليومية وكيف ننظر إلي المستقبل، وسيفر الجديدة، ودخول تركيا للاتحاد الأوروبي وتأثيره علي تركيا، وهذا يحدث في مراكز كثيرة ويتكرر كل أسبوع، وهناك مايعرف باسم "ضيافة القرآن" حيث يأتي المشايخ والأساتذة من المقرئين في العالم الإسلامي خاصة في رمضان، وشارك فيها الملايين وفي مرة واحدة حضر ٣٠ ألف وهذا للتنشيط والتشجيع[2].

١٣ – أشار مسئول التثقيف في "حزب السعادة" والذي كان مسئولا عن التثقيف في "حزب الرفاه" إلي أن العقل التركي يرفض الضغط فهو يفكر بعمق وليس فوريا كما عند إخواننا العرب، فالتركي مثل الجمل لين وليس خشن يأتي من الدولة العثمانية تفكيره كبير والغرب يريد أن يغير نمط التفكير التركي العميق ليجعل منه تفكيراً فورياً عن طريق الإعلام والتربية ومن ثم يغرقه ويأكله.

(١) نفس المرجع، بدون ترقيم.
(٢) علمنا أن ضيافة القرآن لم تكن تحدث أيام الرفاه ولكنها حدثت مؤخرا كجزء من نشاط حزب السعادة الديني وهو تعبير في كل حال عن الفكر الملي وحركة الملي جوروش.

التركي يضع معنى الدين والحلال في وعيه وتفكيره ويقول هذا أفعله للخير، سبيل، طريق، مسجد، وإذا تغير هذا فهو مهدد للشخصية التركية واستدل لي بمثل تركي يقول "Haydan Gelen Hu Ya Gider" ومعناه "أي مال يأتي من غير كسب يذهب لغير مستحقه".

وهو يعتبر أن تركيا دولة مهمة في الوعي الغربي ومسألة طرح فكر إسلامي يقول "إن الإسلام يحل المشكلات" هي مسألة كبيرة جدا ولا يمكن تفويتها بسهولة، وهو يقول "إن أهم صفات التركي هي الإدارة والتنظيم، والغرب يريد تخريب هذه الصفة لدينا كأتراك ونحن نقاومها، التركي كان الرأس بالنسبة للعالم الإسلامي والغرب أخذه تحت الكتف (وخلاص).

١٤ – في لقاء لنا مع مسئول الشباب في حزب السعادة عبر عن أن "حركة الملي جوروش "هي حركة تجديدية ولكنها تجدد في الجوانب المتغيرة والتي لا تتعارض مع الثوابت المحددة بالنص والإجماع والمعلوم من الدين بالضرورة، وأي شخص أو منظمة، وأي حزب لا يستطيع أن يتجاوز الأحكام الشرعية الثابتة ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ [الملك: ١٤].

وفي حضارتنا النص المجمع عليه قرر أشياء لا يجوز العدوان عليها بالتغيير، وهذه هي الضرورات الخمس وفيما عدا الثوابت نعمل على التجديد مستندين إلى التجربة التاريخية لفعل الصحابة والخلفاء والأئمة مالك والشافعي والسلف الصالح، والتجربة التاريخية ليومنا هذا ماهي المشاكل والحلول لعصرنا مثلا صندوق النقد الدولي، الرأسمالية، الشيوعية وغيرها، والتجديد لا يكون ضد الثوابت.

إذن حزب الرفاه هو حزب سياسي مدني مستند إلى مرجعية إسلامية واضحة

يمكننا القول أنها تستند لفكر تقليدي محافظ في الجانب الديني ، ومن ثم فهو يزاوج بين الحداثة والتقليدية في سياق الفكر التركي العميق والذي يجعله كالجمل يصبر ويتحمل ولكنه يخطط ويدبر لمشروعه التغييري الذي ينطلق بلا جدال من المرجعية الإسلامية .

ثالثا : حزب الرفاه وممارساته السياسية في الحكم :

تولى "حزب الرفاه" السلطة في تركيا في ٢٩ / ٦ / ١٩٩٦ م مؤتلفا مع حزب الطريق الصحيح برئاسة "طانسو تشيلر" بعد ضغوط من العسكر لمنع "الرفاه" من الوصول إلي السلطة السياسية وهو ماخلق حالة فراغ سياسي في الدولة حتي تشكلت "حكومة يلماز" الائتلافية من حزبه الوطن الأم ANAP وحزب الطريق الصحيح DYP خلافاً للتقاليد والأعراف السياسية ونالت هذه الحكومة الهشة التي جاءت علي أسنة رماح العسكر ثقة البرلمان التركي في ١٢ / ٣ / ١٩٩٦ م ولكنها سرعان ما انهارت باستقالة رئيسها في ٦ / ٦ / ١٩٩٦ م وذلك لأن "حزب الرفاه" تقدم بمذكرة إلي رئيس الجمهورية في ١٠ / ٤ / ١٩٩٦ م يذكر فيها أن الحكومة لم تحصل علي الأصوات الكافية لتنال ثقة البرلمان حسب الدستور ، وراجع "حزب الرفاه" المحكمة الدستورية بهذا الخصوص في ١٣ / ٤ / ١٩٩٦ م وفعلا أصدرت المحكمة الدستورية قرارها بإلغاء التصويت علي الثقة في الائتلاف الحكومي في ١٤ / ٥ / ١٩٩٦ ونشر القرار في الجريدة الرسمية في ٦ / ٦ / ١٩٩٦ م أيدت فيها ما ذهب إليه حزب الرفاه" من أن الحكومة لم تحصل علي الأصوات الكافية المقررة في الدستور لنيل ثقة البرلمان ، ووجد "يلماز" الفرصة سانحة فأعلن استقالته[1] .

(١) لتشكيل الحكومة يجب علي الائتلاف المخول بذلك أن يحصل علي ثقة ٢٧٦ نائباً من مجمل العدد الكلي لنواب البرلمان (٥٥٠ نائباً) ، ولكن ائتلاف حكومة يلماز لم يكن حصل علي هذا العدد من النواب ولذا قبلت المحكمة الدستورية الطعن الذي تقدم به "أربكان" في عدم دستورية تشكيلها

لم يكن هناك مفر من تكليف "نجم الدين أربكان" بتشكيل الحكومة حتي لاتتم الدعوة إلي انتخابات برلمانية جديدة سوف يحصل فيها "الرفاه" علي الأغلبية كما تشير مؤشرات الصعود التصويتي له فقد جرت انتخابات محلية فرعية في ٢/٦/١٩٩٦ حصل فيها الرفاه علي ٣٤٪ من الأصوات بينما تراجعت حظوظ كل من حزبي اليمين "الطريق القويم" والوطن الأم بنسبة ٤٪، وبعد مفاوضات استغرقت عشرين يوماً مع رؤساء الأحزاب السياسية تم التوصل إلي اتفاق بين "أربكان" و "طانسو تشيلر" زعيمة حزب "الطريق المستقيم" لتشكيل الحكومة الرابعة والخمسين في عصر الجمهورية التركية .

أي أن الظروف السياسية التي وصل فيها "الرفاه" إلي السلطة كانت في غاية التعقيد، فهناك رفض من المؤسسات العلمانية لوصول حزب له توجهات إسلامية حقيقية وقوية ليقتحم القلعة من الداخل - والمقصود هنا القلعة العلمانية التي بناها "أتاتورك" وأحاطها - هو وخلفه - بمؤسسات متتالية كالأسوار حول المعصم تحول دون تعرض هذه القلعة للاقتحام من جانب الإسلاميين أعداء الجمهورية

للحكومة ، وكان "أربكان" نفسه قد قال عن حكومة يلماز الائتلافية والتي لم تستمر سوي أربعة أشهر أنها ولدت ميتة ، ومن قبل تشكيل حكومة يلماز الائتلافية مع تشيلر عدوته اللدود ، وكان "أربكان" قد حاول مرتين تشكيل حكومة باعتباره أكبر الأحزاب في البرلمان (١٥٨صوتاً) ولكن ضغوط العسكر منعت الأحزاب اليمينية من التعاون معه ، وكانت حكومة يلماز الائتلافية قبل تشكيل الرفاه لحكومته الرابعة والخمسين تشكلت بين خصمين لدودين بضغوط من العسكر لمنع الرفاه من المجئ إلي السلطة . وراجع في كل هذه التفصيلات: كمال خوجه ، جريدة المسلمون، لندن، ١٩/٧/١٩٩٦ وأيضا محمد نور الدين ، قبعة وعمامة ، م . س . ذ ، ص ٨٧ ، وجلال معوض ، صناعة القرار في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٥٦ ، حيث يشير إلي أن "تشيلر" صرحت أنها قدمت تنازلات لتشكيل الحكومة مع الوطن الأم من أجل قطع الطريق علي الرفاه الإسلامي للوصول إلي السلطة . ويوسف إبراهيم الجهماني ، حزب الرفاه، نجم الدين أربكان ، الإسلام السياسي الجديد، بدون بيانات نشر ، ص ٧٣ حيث يشير إلي أن ائتلاف حكومة يلماز الثالثة والخمسين حصل علي ٢٥٧ صوتا فقط ، ص ٧٣ .

والعلمانية كما يرى ممثلو "الأيديولوجية الكمالية"، وهناك حملة إعلامية قوية على "حزب الرفاه" من الصحافة العلمانية وهناك حديث عن "انقلاب عسكري" وشيك، وهناك حديث عن الخطر الأصولي باعتباره الخطر الأول الذي يهدد الأمن القومي التركي من جانب المؤسسة العسكرية ورموزها.

رغم ذلك بدا "حزب الرفاه" أكثر تمسكا بالدفاع عن المؤسسية والدستور والديموقراطية ومقاومة الفساد[1].

ففي تصريح "لأحمد تكدال" نائب رئيس الحزب قال "إذا كانت تركيا تتمتع بالديموقراطية فلا يمكن تجاهل الرفاه بصفته أكبر حزب سياسي ممثل في البرلمان"[2]، وفي صحيفة "ميللت" ذكر رئيس تحريرها "كوتكور فيكي" "أن مبادرة "الرفاه" إلى طرح قضية الانتهاكات المالية والقانونية ستزيد من شعبيته وتجعل منه في نظر الشعب المدافع الأقوى عن الديموقراطية والحريات العامة بعكس الأحزاب التقليدية التي تتستر على هذه الانتهاكات حماية لنفسها

---

(١) عن الظروف المحيطة بتشكيل حكومة الرفاه الائتلافية راجع: يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه، نجم الدين أربكان، م. س. ذ، ص ٧٦ - ٨٤ وحزمة متنوعة من المقالات والأخبار مثلا المسلمون، برغم تطمينات أربكان فإنه لايزال يثير قلق الغرب، ١٩٩٦/٧/١٩، والعالم اليوم، مع صعود الأصولية في تركيا، واشنطن تفضل اليوم في العسل والجباة، تشيلر تجدد دعوتها إلى ائتلاف علماني ولا تقفل الأبواب أمام اتفاق مع الرفاه، ١٢/ ٦/ ١٩٩٦، الشرق الأوسط، حمزة الحسن، تباشير الانقلاب والحرب، ٢٢/ ٦/ ١٩٩٦ م، والشرق الأوسط، انقلاب أبيض تنفذه العسكر ضد التفاهم بين الرفاه وتشيلر، ٢٧/ ٦/ ١٩٩٦ والشرق الأوسط، الصراع يشتد بين دعاة الإجهاز على الرفاه والمنادين باحتواله في الحكم التركي، والشرق الأوسط، دوائر يهودية وإسرائيلية ترى في الرفاه التركي ضماناً للعلمانية، والحياة تركيا حزب يميني متطرف يضع شروطاً لمنح الائتلاف الحكومي ثقته ٤/ ٧/ ١٩٩٦ والحياة تركيا: التنافس على أصوات النواب على أشده عشية جلسة الثقة وبعضهم تلقى عروضا سخية فيما عرف بسوق حقيقية للنواب حيث خصصت مبالغ تراوحت بين مليون إلى ٣٥ مليون دولار لتمويل الانشقاقات.

(٢) الشرق الأوسط، ٦/ ٦/ ١٩٩٦.

وأعوانها .

وفازت حكومة "أربكان" بثقة البرلمان بصعوبة بعد أن صوت حزب الوحدة الكبري "ذو التوجهات الإسلامية" بزعامة "محسن يازجي أوغلو" مكرها حتي لا يقال أنه وقف عائقا أمام وصول الإسلاميين إلي الحكم – لصالح الحكومة الائتلافية الجديدة[1] ، كما أن الحكومة الائتلافية جعلت من حزب "تشيلر" رقيباً علمانيا قويا علي حكومة "أربكان" بحيث لن يمكنه أن يطلق يده كما يريد في تنفيذ برنامجه ، إذ كان عليه أن يحصل علي موافقة تشيلر أولا قبل أن ينفذ أي قرار كرئيس للحكومة ، والذي يدقق في توزيع الحقائب الوزاريه يلاحظ أن وزارات السيادة في يد حزب تشيلر[2] فهي نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية ، ولحزبها وزارة الدفاع والداخلية ووزارة التعليم (التي حرص الرفاه عليها في ائتلافاته السابقة في السبعينيات) ووزارة الصناعة والتجارة بل وحتي وزارة الشئون الدينية ، أما الطاقة والمالية والعدل والإسكان والمرافق فهي للرفاه والباقي وزراء دولة (١٠ للرفاه) ، و(٩ لحزب

---

(١) فازت الحكومة الائتلافية بثقة ٢٧٨ صوتا وهي أزيد بصوتين فقط من النسبة التي تتيح لها تشكيل الحكومة مقابل ٢٦٥ صوتاً معارضا ومن هنا كانت أهمية الأصوات التي منحها حزب الوحدة الكبري للائتلاف وعددها ثمانية مقاعد مع وعد له بمقعدين في الحكومة . وامتنع خمسة أعضاء عن التصويت ولم يحضر أصلاً للتصويت الجنرال "دوجان جوريش "النائب الوحيد ذو الخلفية العسكرية في البرلمان التركي وهو ما أشار إلي ترقب المؤسسة العسكرية للتطورات الجارية غير المرغوب فيها من جانبها وراجع أحمد السيد تركي ، الأحزاب العلمانية في تركيا ، السياسية الدولية ، يناير ١٩٩٨ ، ع ١٣١ م . س . ذ ، ص ١٤٩ .

(٢) جلال معوض ، صناعة القرار في تركيا ، م . س . ذ ، ص ٦٤ واتفق علي ان يتولي "اربكان" رئاسة الوزراء لمدة عامين تعقبه بعدها تشيلر لمدة العامين التاليين ويجري التحقق من مسيرة الائتلاف بعد عام بحيث لو حدثت صعوبات فإنه يمكن لتشيلر تولي رئاسة الوزراء بعد عام . كان "اربكان" مصراً علي المشاركة في الحكومة والسلطة من أجل كسر الممنوعات في السياسية التركية العلمانية والتي تحظر علي الإسلاميين الاشتراك فيها بينما كان الجيل الأقل سنا يفضل التريث في الاشتراك في السلطة حتي لا يكتوي الرفاه بنارها وتقوم قيامة العلمانية التركية ويتم التركيز علي التأسيس الاجتماعي بين الجماهير والناس لفترة أطول .

الطريق المستقيم) .

توزيع الحقائب الوزارية بين الرفاه RF والطريق القويم DYP[1]

أهم الحقائب الوزارية	أعضاء الحكومة	الحزب
رئيس الوزراء	نجم الدين أربكان	الرفاه RF
نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية	تانسو تشيلر	الطريق الصحيح DYP
وزير الدفاع	تورهان تايان	الطريق الصحيح
وزير الداخلية	محمد اغار	الطريق الصحيح
وزير التعليم	محمد سجلام	الطريق الصحيح
وزير الصناعة والتجارة	ياليم أريز	الطريق الصحيح
وزير الصحة	يلديرم أقتونا	الطريق الصحيح
وزير السياحة	بوهاتين يوسيل	الطريق الصحيح
وزير الأحراج	هاليت دغلي	الطريق الصحيح
وزير الطاقة والمصادر الطبيعية	رجائي قوطان	الرفاه
وزير المالية	عبد اللطيف شيتر	الرفاه
وزير العدل	شوكت قازان	الرفاه
وزير الإسكان والأشغال العامة	جودت إيهان	الرفاه
وزير الثقافة	إسماعيل كهرمان	الرفاه
وزير الزراعة	موسى دمرسي	الرفاه

(١) هذا الجدول قمنا بتوليفه من عدة مصادر هي جلال معوض ، صناعة القرار في تركيا و يوسف إبراهيم الجهماني ، حزب الرفاه ، نجم الدين أربكان ، الإسلام السياسي الجديد ولكنهما معا لم يتضمنا معلومات محددة عن كل الوزارات كما هي هنا وقد استعنا بالسيد حسن يتماز أحد قيادات حزب السعادة ، كان في زيارة للقاهرة لحضور مؤتمر لا للعدوان الأمريكي على العراق وفلسطين في أواخر شهر مارس ٢٠٠٦ م .

وزير البيئة	زياد الدين توكار	الرفاه
وزير العمل	نساتي سليك	الرفاه
وزراء دولة	فهيم أداك	الرفاه

إننا أمام قلعة العلمانية التي تشعر بخطر الاختراق الإسلامي القادم، وكان هناك اتفاق أن يتولي "أربكان" رئاسة الحكومة لمدة عامين يخلفه بعدها بالتبادل "تشيلر"، ورغم هذه المخاطر فقد استطاعت حكومة "الرفاه" أن تثبت للأنواء والعواصف المحيطة بها علي النحو التالي:

١ - دشن " الرفاه " برنامجاً اقتصاديا مهما لإنقاذ البلاد من براثن الديون فميزانية الدولة كانت ٤٨ مليار دولار تم رفعها خلال ستة أشهر إلي ٥٣ مليار دولار ثم إلي ٧٨ مليار دولار قبل أن يغادر "الرفاه" السلطة، واستطاع الرفاه" خصخصة عدد من البنوك والشركات للقطاع الخاص وأولها الهاتف التركي، وهو ماوفر سيولة مالية كبيرة للدولة التي تخلصت من الخسائر التي كانت تستنزف من موارد الدولة وباعت الحكومة مايقارب من خمسين ألف دار حكومية يسكنها موظفون بأجور رمزية، كما باعت مخصصات كبار الموظفين الذي اعتبرته ترفا لا يمكن لدولة مثل تركيا أن تتحمله وتم تقليص النفقات والمصاريف والهدر الحكومي.

فقد تبين أن هناك مئات الآلاف من الموظفين الذين توجد في غرفهم تلفزيون وشرائط وفيديو فأمر "أربكان" ببيعها وتحويلها لخزانة الدولة، ومنع مصروفات التهاني والإعلانات في المناسبات العامة والتي بلغت أرقاماً خيالية، ومنع الزائد من السيارات وغيرها من النفقات التي لا معني لها.

ومنع الاستدانة من الخارج وهو ماقلل الفوائد التي كانت نسبتها تصل إلي ١٥٠٪ وبينما كان مقررا أن تدفع تركيا ٢٤ مليار دولار فوائد فإنها

حافظت علي ١٠ مليار دولار من هذه القيمة ، وتم توجيه قدرات الدولة الاقتصادية لصالح الطبقات الفقيرة من الحرفيين والموظفين والعمال والمتقاعدين وأصحاب الدخول الضعيفة ورغم أن الدولة لم ترفع الضرائب فإنها زادت ما قيمته ٥ مليار دولار في ستة أشهر .

وتم توفير ميزانية متوازنة للبلاد في عام ١٩٩٦ لأول مرة منذ خمسين عاماً حيث تراجع العجز في الميزانية إلي الصفر ، وتم تسيير ميزانية معقولة للبلاد في شهري يناير وفبراير قبل ملاحقة الحزب من العسكر والمؤسسات القانونية وتم رفع رواتب الموظفين بما يتراوح بين ٥٠٪ و ١٣٥٪ اعتباراً من الشهر التالي لتولي "الرفاه" السلطة ، وإعفاء الحد الأدني للأجور من الضرائب وإعفاء المزارعين من فوائد الديون وتأجيل المطالبة بديونهم والوعد بزيادة إضافية لرجال الأمن والقوات المسلحة والقضاة وأساتذة الجامعات لخطورة مهامهم وأهميتها .

ورفعت الدولة أسعار تذاكر الطيران الداخلي ، وفرضت الضريبة علي المتعاملين بالأوراق المالية وسندات الخزينة وقال "عبد الله جول "إن البنوك ربحت في العام الماضي ٤٥ مليار دولار ، وأنه للدولة أن تأخذ الثلث من هذه الأرباح ، وهبطت الفوائد في البنوك وهو مايشجع علي مقاومة التضخم ، وطالبت الحكومة الاتحاد الأوربي بالوفاء بالتزاماته تجاه تركيا كدولة عضو في الاتحاد الجمركي الأوروبي وهو مايعني حصولها علي ٦٠٠ مليون دولار . وتشير المعلومات إلي أن مستوي الخصخصة في الشهور التي تولي فيها "الرفاه" السلطة لم يحدث مثلها في العشر سنوات السابقة(١) .

---

(١) صباح الدين أوتشار ، أربكان والتيار الإسلامي ، ترجمة الصفصافي أحمد ، القاهرة ، إيتراك للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣ ، ط١ ، حيث ذكر أكثر من ٣٥ إنجازاً خدمياً واقتصادياً إيجابياً للمواطنين ، ص ٢٨٥ - ٢٩١ وأيضاً: أورخان محمد علي ، قصة حزب الرفاه م . س . ذ ، ص ١١ وأيضاً

٢ – أصدر وزير العدل " شوكت قازان " قراراً بإلغاء قرار وزير العدل السابق " محمد أغار " عن حزب الطريق القويم " والذي يقضي بمنع الزيارة الخاصة عن السجناء السياسيين.ومعاملتهم بقسوة وهو ماأدي إلي إضراب السجناء في ٥٤ سجناً في أنحاء تركيا عن الطعام حتي الموت أو الاستجابة لمطالبهم بتوفير الحياة الإنسانية الكريمة لهم مع السماح لعوائلهم بزيارتهم .

وقال " شوكت قازان " إن السجناء هم إخواننا وأننا سوف نقوم بمعاملتهم المعاملة الإنسانية اللائقة بهم مع توفير المأكل والمأوي المريح والمطالعة في قاعاتهم التي يجب أن لا تضم أكثر من ١٠ أشخاص ، ورجاهم الوزير إنهاء إضرابهم عن الطعام والعودة للحياة الطبيعية ، وأنهي نصف المضربين في السجون إضرابهم ، ثم أنهي الباقون جميعهم الإضراب بعد يومين ، ولاقت هذه الخطوة استحسان الجمعيات الحقوقية التركية واعتبرت أحد مصادر التفاؤل لدي الشعب بانحياز الحكومة للفقراء والمستضعفين وأنها جادة في الوفاء ببرنامجها[١] .

٣ – إعادة المهجرين من المناطق الشرقية بسبب المواجهات العسكرية بين الجيش وحزب العمال الكردي PKK – إلي منازلهم بعد اتفاق بين " أربكان " وبين رئيس أركان الجيش وأعلن " أربكان " أن قائد الجيش تعهد بالحفاظ علي أمن المواطنين الذين يرغبون بالعودة إلي بيوتهم وتعهد " أربكان " بتحمل الدولة لنفقات ترميم المساكن التي تضررت بسبب المواجهات العسكرية في المنطقة .

وثيقة ماذا يعني فكر الأمة ؟ وهي صادرة عن حزب السعادة اليوم وتحدثت عن إنجازات حكومة الرفاه الرابعة والخمسين ، بدون ترقيم للصفحات ، وفي النسخة الورقية التي حصلنا عليها راجع ص ١٣ – ١٨ .

(١) قرارات الحكومة التركية الجديدة ترفع من شعبية حزب الرفاه، الشرق الأوسط ، ١٦/ ٧/ ١٩٩٦ وعن السجن التركي الفظيع راجع محمد خليفة ، عن السجن التركي الملعون ، الحياة ، ٢٠/ ٨/ ١٩٩٦ .

ودعا "أربكان" إلي تدشين حملة التصنيع والاستثمار في المنطقة الشرقية من كبار رجال المال والصناعة، وهو مايعني أن "الرفاه" كان يأمل في الاستمرار في السلطة لاستكمال مشاريعه الاجتماعية والصناعية التي تحقق الأمن والأمان للمواطنين وتنزع فتيل التوتر المناطقي والعرقي في تركيا مع الأكراد علي وجه الخصوص.

وضمت الحكومة عددا من المنتمين للمناطق الشرقية في تركيا وغالبهم من وزراء الخدمات وكان هدف الحكومة من ذلك هو نزع الأسباب التي تقود الشباب الكردي إلي الانخراط في صفوف حزب العمال الذي يقوده "عبد الله أوجلان".

وأعلن "أربكان" عن توفير ٩٠ ألف فرصة عمل شاغرة في تلك المناطق وقال أربكان" في هذا الصدد "آن الأوان لإعادة فتح القري المهجورة لتحسن الأوضاع الأمنية" وقال "نريد أن يعيش الناس ويعملوا في مناطقهم" وذكر أحد المعلقين الأتراك معلقا علي خطط الرفاه لإعادة سكان المنطقة الشرقية إلي بلدانهم "الرفاه جاء إلي السلطة مفعما بالطاقة، وهم حريصون علي عمل أشياء تزيد من شعبيتهم في الجنوب الشرقي، وهذا في حد ذاته يحسن الوضع مقارنة مع جمود الحكومة السابقة، وأبدت رابطة حقوق الإنسان المستقلة "الرفاه" في عزمه تحسين أوضاع هذه المناطق المهمشة والفقيرة"[1].

٤ – سعي " أربكان " إلي وضع أسس لحل المشكلة الكردية وذلك بطرح خيار الحل السلمي لها عن طريق التفاوض وتأسيساً علي مبدأ الأخوة الإسلامية "إنما المؤمنون أخوة" الذي وضعه برنامج الحزب "النظام العادل" فسعي إلي

(١) تركيا: أربكان يزور قونيا معقل الإسلاميين ويتعهد بإعادة المشردين الأكراد إلي قراهم، الحياة، ١٣/ ٧/ ١٩٩٦ م. وأربكان يزور مناطق الأكراد لتشجيعهم علي عودة المهجرين إلي قراهم، ١٤/ ٧/ ١٩٩٦ ورئيس الوزراء التركي يتحرك لاحتواء حزب العمال الكردي، الشرق الأوسط ١٥/ ٧/ ١٩٩٦.

إقامة اتصالات غير مباشرة مع الزعيم الكردي "عبد الله أوجلان" لإقناعه بإلقاء السلاح ووقف العمليات ضد الجيش التركي والتي تستنزف نصف ميزانية الدولة سنويا ، وحل المشكلة الكردية في سياق ديموقراطي بعيداً عن المواجهة العسكرية أو الانفصال .

وساند "أربكان" في توجهاته ١٢٦ من رجال الأعمال الأتراك الكبار الذين أبدوا استعدادهم لتأسيس شركات باستثمارات كبيرة لتنمية منطقة جنوب شرقي البلاد ، واتصل "أربكان" في سبيل تحقيق السلام بمناطق الأكراد بالكاتب الكردي الإسلامي "إسماعيل تاجار" المتحدث باسم "لجنة السلام والأخوة والتضامن" التي تضم كافة النواب الممثلين للمنطقة الكردية ، كما اتصل بمثقفين وأساتذة جامعات ومتخصصين في الشأن الكردي مثل البروفسور "دوغو أركيل".

وعبر الاتصالات غير المباشرة والتي دشنها الرفاه "مع "أوجلان" أبدي استعداداً للحل السلمي وقال "إنني مع الحل السلمي حتى من خلال الضوء الضعيف الأخضر الذي يبدو من خرم الإبرة"، وزار المعنيون بالحل السياسي لمشكلة الأكراد بموافقة وزير العدل الرفاهي "شوكت قازان" في السجن "مراد بوزلاق" رئيس حزب الديموقراطيين الأحرار ومعه ٢٨ بتهمة التواطؤ مع "حزب العمال الكردي" وذلك لطرح صيغة ديموقراطية وسلمية وإنسانية للمشكلة الكردية المزمنة في تركيا[(١)].

(١) أربكان يبدأ اتصالات غير مباشرة مع أوغلان ، الشرق الأوسط ١٩٩٦/٨/٥ ، وكما هو معلوم فإن المشكلة الكردية تأخذ بعداً عسكريا متفاقما منذ إعلان حزب العمال الكردي عام ١٩٨٤م بدء الكفاح المسلح ضد الدولة الكمالية والمطالبة باستقلال كردستان تركيا و تشير تقديرات الضحايا إلى نحو ٣٠ ألف قتيل و١٠ مليار دولار سنويا . وبعد حرب الخليج الثانية تزايدت المشكلة تفاقما مع الحديث عن نواة لدويلة كردية في العراق يمكن أن تهدد أمن تركيا خاصة إذا علمنا أن عدد الأكراد

٥ – دشنت حكومة " الرفاه " عدداً من المشاريع الكبيرة والعملاقة في قطاعات حيوية مثل الطاقة والمواصلات ، والمناطق الحرة ، وكانت تخطط لإنفاق ١٢٠ مليار دولار لتحقيق هدف "تركيا عظيمة" وكانت الغرفة التجارية في "أنقرة" – وهي جهة محايدة نشرت دراسة اقتصادية أفادت أن حكومة "الرفاه" الرابعة والخمسين هي الأكثر نجاحاً من الناحية الاقتصادية منذ عام ١٩٨٣ م وحتى عام ٢٠٠٢ م[1] .

الإنجاز الاقتصادي لحكومة الرفاه مقارناً بالحكومات التركية منذ عام ١٩٨٣ م

ترتيب النجاح	الحكومة	عدد النقاط
١ –	حكومة "نجم الدين أربكان" الرابعة والخمسين	٣٧
٢ –	حكومة يلدرم آق بلوط السابعة والأربعين	٣٩
٣ –	حكومة تورغوت أوزال" الخامسة والأربعين	٤٠
٤ –	حكومة تورغوت أوزال السادسة والأربعين	٥١
٥ –	حكومة سليمان دميريل التاسعة والأربعين	٥٢
٦ –	حكومة مسعود يلماز الخامسة والخمسين	٥٣
٧ –	حكومة بولنت أجاويد السابعة والخمسين الأولي	٦١
٨ –	حكومة تانسو شيلر الخمسين	٧٥
٩ –	حكومة بولنت أجاويد السابعة والخمسين "كمال درويش"	٨١

في تركيا يبلغ حوالي ١٢ مليون نسمة وفق التقديرات الرسمية بينما تصل بها التقديرات غير الرسمية إلي ١٨ مليون .

(١) أربكان ، وثيقة ماذا يعني فكر الأمة؟ نقلنا عنها الإنجازات الاقتصادية للرفاه والجدول المرفق . وقد تمكنا من الحصول علي نسخة ورقية ، نجم الدين أربكان ، المؤتمر الكبير ٢٠٠٣ ، أنقرة: بلغت ، ص ١٣ – ١٨ .

المصدر: نجم الدين أربكان، المؤتمر الكبير ٢٠٠٣، حزب السعادة، ص١٧

٦ – سعت حكومة " أربكان " إلي تحسين علاقتها بالعالم العربي والإسلامي ومن هنا كان أول عمل قام به هو زيارة "إيران وباكستان وأندونسيا وماليزيا ومصر وليبيا ونيجيريا وذلك لتحقيق حلمه الكبير بإقامة "منظمة اتحاد الدول الإسلامية" و"منظمة الدول الإسلامية للتعاون الاقتصادي" و"منظمة الدول الإسلامية للتعاون الدفاعي" و"منظمة الدول الإسلامية للتعاون الثقافي".

وفي الأيام الأخيرة من عمر حكومته الائتلافية أعلن رسميا عن ميلاد رابطة الدول الإسلامية الثمانية (D8) في قصر "شيريغان" في اسطنبول بتاريخ ١٥ يونية عام ١٩٩٧ م[١]، وكان العلم الذي يمثل مجموعة الدول الثمانية الإسلامية يحتوي علي ستة نجوم تشير إلي ستة مبادئ وهي: لا للحرب نعم للسلام، لا للصراع نعم للحوار، لا للمعايير المزدوجة نعم للعدالة، لا للاستعمار نعم للتعاون، لا للاستكبار نعم للمساواة، نعم لحقوق الإنسان[٢].

وبشكل عام فإن السياسة الخارجية التي يمثلها فكر " الملي جورووش " تعبر عن ضرورة زيادة ثقل تركيا في الدائرة الإسلامية، الدول العربية والقوقاز والبلقان وبقية الدول الإسلامية وتطوير التعاون معها

(١) هذه الدول هي تركيا ومصر وباكستان وإيران وبنغلاديش ونيجيريا وماليزيا وأندونسيا، وفي كل حواراتنا مع قادة الرفاه كان الحديث عن تأسيس سياسة خارجية تستند إلي التوحد مع العالم الإسلامي انطلاقا من مفهوم الأمة الإسلامية عن طريق الأمم المتحدة الإسلامية والسوق الإسلامية المشتركة والجيش الإسلامي المشترك ومشروع العملة الإسلامية المشتركة "الدينار الإسلامي" ومنظمة الدول الإسلامية للتعاون الثقافي مثلا حوارنا مع شوكت قازان وزير العدل التركي في حكومة الرفاه حيث أشار إلي أهمية ذلك.

(٢) نجم الدين أربكان، وثيقة ماذا يعني فكر الأمة؟ م. س. ذ، ص ٣٨ وهي الكلمة التي ألقاها نجم الدين أربكان في المؤتمر الأول الكبير لحزب السعادة عام ٢٠٠٣ وكانت بعنوان ماذا يعني فكر الأمة واستطعنا الحصول عليها مكتوبة بالإضافة إلي النسخة الإليكترونية.

وخاصة دول الجوار (سوريا وإيران)، وذلك في مواجهة الرؤية الأتاتوركية العلمانية التي تعتمد على تعزيز العلاقات مع الغرب وإسرائيل الذي يرفضها "أربكان" رفضاً مطلقاً منذ تأسيسه لأول حزب له وهو حزب النظام[1].

ومع مجيء " أربكان " إلى السلطة فإن التوجه التركي ناحية العالم العربي والإسلامي قد وجد لنفسه موطأ قدم قوي في السياسة الخارجية التركية التي ظلت احتكاراً للتوجهات الغربية المراهنة على العالم الغربي[2] ووفق استطلاع للرأي أجرته وكالة المعلومات الأمريكية سنة ١٩٩٦ م أفاد ٤٧٪ من العينة أنهم يعتبرون تركيا جزءاً من المجموعة الإسلامية و٢٧ ٪ اعتبروها جزءاً من أوروبا و١٥٪ يقولون بالهويتين معاً[3].

٧ - وقعت حكومة " أربكان " الائتلافية على معاهدة عسكرية مع إسرائيل بشأن تجديد وتصليح طائرات F14 وإجراء مناورات عسكرية مشتركة وكان ذلك بضغوط أمريكية حيث رفضت "أمريكا" تزويد تركيا بقطع غيار الطائرات إلا عن طريق التفاوض مع إسرائيل، وكانت الوزارتان اللتان قامتا بتدشين هذا الاتفاق هما وزارة الدفاع والخارجية من نصيب الحزب العلماني المشارك في الائتلاف.

ولم يكن بوسع "أربكان" أن يفعل شيئاً حسب البروتوكول الموقع بين

---

(١) وعن السياسة الخارجية للرفاه ورفضه المطلق لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وموقفه الحاد من إسرائيل و أمريكا والغرب راجع محمد نور الدين ، قبعة وعمامة ، م . س . ذ ، ص ٧٦ - ٨٣ .

(٢) خورشيد دلي ، تركيا و قضايا السياسة الخارجية التركية ، دمشق ، اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٩ م ، نسخة إليكترونية حيث يشير إلى أن فئات واسعة من النخبة الفكرية والسياسية والعسكرية في المجتمع التركي ترى أن الاتجاه نحو المنطقة العربية لا يجب أن يقتصر على ما تحدده الاستراتيجية الغربية لأن ذلك يضعف الدور التركي ولا يقويه ويجعله تابعا وعميلاً ، ص ٤٠ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٥ .

الحزبين ، كما أن المؤسسة العسكرية القوية كانت تدعم مثل هذا الاتفاق ومن ثم لم يكن بإمكان "الرفاه" أن يعترض أو يوقف الاتفاق(١) .

ولإحراج "الرفاه" عمد العسكر إلي تدشين سلسلة من الاتفاقات مع إسرائيل عسكرية واقتصادية بل إن وزير الدفاع التركي "تورهان تايان" ذكر أن اتفاق التدريب العسكري بين تركيا وإسرائيل يحظي بدعم "أربكان" وأعضاء حزب "الرفاه" في البرلمان ، وحين زار وزير الخارجية الإسرائيلي "ديفيد ليفي" أنقرة في إبريل عام ١٩٩٧م أرغم "أربكان" علي مقابلته ولكنه لم يناقشه في موضوع زيارته ، وإنما تطرق لتذكيره بأهمية القدس للعالم الإسلامي ، و وضعت خطة من وراء ظهره اسمها "تقدير المخاطر" لتقدير المخاطر المحتملة من سوريا وإيران ضد تركيا وإسرائيل(٢) .

ومثل تدافع قيادات الجيش التركي تجاه اتفاقيات التعاون العسكري مع إسرائيل والتوقيع عليها دون علم "أربكان" أو بعلمه وصمته نوعاً من الضغط عليه وإحراجه أمام قواعد حزبه ، و كان ذلك أحد الأسباب المهمة للتساؤل في الشارع التركي خاصة من الاتجاهات الإسلامية المتعددة التي يزخر بها الواقع الإسلامي ، كما كانت أحد نقاط الضعف المهمة التي أثارها الإسلاميون المختلفون مع توجهات حزب الرفاه .

---

(١) أورخان محمد علي ، قصة حزب الرفاه ، م . س . ذ ، ص ١٢ وهو أشار إلي أن حكومة تشيلر الثانية والخمسين هي التي وقعت معاهدة التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا ، وتصيت أمريكا فخ التوقيع علي تجديد وإصلاح هذه الطائرات في عهد حكومة الرفاه الائتلافية لتلويث صورة الرفاه ، ولكن قياديا في حزب السعادة كان في الرفاه أكد لي أن "أربكان" نفسه لم يوقع علي أي معاهدات مع الكيان الصهيوني ، ويشير إبراهيم الجهماني إلي أن "أربكان" عبر عن امتعاضه الشديد من العلاقات بين تركيا والدولة العبرية واعتبر أن لإسرائيل أطماعا توسعية في تركيا ، ص ٩١ .

(٢) رضا هلال ، السيف والهلال ، تركيا من أتاتورك إلي أربكان ، م . س . ذ ، ص ١٧٩ - ١٨٣ وهو أورد ردودا لعبد الله جول حول العلاقة مع إسرائيل يؤكد ما ذكر من أن الاتفاقية وقعت قبل مجئ الرفاه ، وتخلي أمريكا عن التعاون مع تركيا إلا عن طريق إسرائيل

لكن "أربكان" حاول قدر جهده أن يضع الفرامل في طريق العلاقات التركية – الإسرائيلية بتأجيل توقيع الاتفاق مع تل أبيب بشأن التعاون بين الصناعات الأمنية بين البلدين، ورفض طلباً لرئيس الوزراء الصهيوني "نتنياهو" للقاء به، ولم يرد على رسالة التهنئة التي بعث بها إليه بمناسبة تنصيبه رئيساً للوزراء. وبدأ "أربكان" يبث خطاباً سياسيا جديداً في الأوساط السياسية والعسكرية التركية حول إسرائيل ودورها السلبي في استقرار الشرق الأوسط وأنها أساس عدم الاستقرار في المنطقة[1].

وبشكل عام فإن " الرفاه " في سياسته الخارجية مثل إرادة تركية جديدة لوصل ماقطعه العلمانيون مع العالم العربي خاصة والإسلامي عامة بحيث تكون تركيا كدولة مسلمة إضافة لمجمل قوة العالم العربي والإسلامي وليست خصماً منه .

٨ – لم تستطع الدوائر العلمانية في تركيا استمرار تحمل " أربكان " كرئيس وزراء لحزب ذي توجه إسلامي ومن هنا لجأت قيادات العسكر إلي مؤسسات النظام العلماني الذي يجعل من العسكر هم أصحاب اليد الطولي في النظام رغم أنهم وفق الدستور التركي ممنوعون من ممارسة السياسة .

وبحجة أن "الرفاه" والأصوليين وفق تعبير العسكريين تغلغلوا في مؤسسات الدولة بما يهدد التوجه العلماني لها فإنهم قرروا عمل انقلاب مؤسسي أو عصري أو ما يمكن أن تطلق عليه "الانقلاب اللطيف" أو كما يعرف في الأدبيات التركية "بانقلاب مابعد الحداثة"، حيث اجتمع مجلس الأمن القومي التركي الذي يتكون من رئيس الأركان وقادة الأفرع المختلفة للقوات المسلحة التركية وقرر رفع مذكرة إلي رئاسة الوزراء بتوصيات ١٨ لا بد للحكومة من تنفيذها وهذه التوصيات تصبح ملزمة للحكومة إذا

(١) ياسر الزعاترة، قراءة في إجابات أربكان على امتحانه الأول، الحياة ١٩٩٦/٨/٣٠ .

وافقت الأغلبية عليها حضر هذا الاجتماع "سليمان ديميريل" رئيس الدولة، و"نجم الدين أربكان" رئيس الوزراء ومساعدته "طانسو تشيلر" وهي وزيرة الخارجية، ووزيرا الدفاع والداخلية ورئيس الأركان والقادة الأربعة في الجيش ورئيس المخابرات العامة، وتمت الموافقة علي التوصيات من الجميع ما عدا "أربكان" ومن ثم تم اتخاذ القرار وعلي الحكومة أن تقوم بتنفيذه[1]. ظل "أربكان" لا يوقع علي القرار لمدة خمسة أيام زار فيها رؤساء الأحزاب طالباً منهم العون والوقوف معه حماية للديموقراطية التركية من تدخل الجيش والضغط علي الحكومة ولكن لم يستجب لدعوته أحد منهم، فكل الأحزاب اعتبرت أن "الرفاه" في المصيدة الآن ولا بد من الإجهاز عليه[2].

واضطر "أربكان" إلي التوقيع موضحاً أمام قواعد حزبه والقوي الاجتماعية المساندة له أنها مسألة بروتوكولية وأن أمر سن القوانين والتشريع هو بيد "البرلمان" وأن الحكومة مسئولة فقط أمام البرلمان[3]، ولكن قوة الدولة التركية بمؤسساتها العلمانية لا يمكن مقاومتها، وهنا لا بد من الإشارة إلي

---

(١) عن التفصيلات راجع: جلال معوض، صناعة القرار في تركيا، م. س. ذ، ص ٧٢ ومابعدها ورضا هلال، السيف والهلال، م. س. ذ، ص ١٩٣ ومابعدها وطارق عبد الجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، ص ١٣٠، ١٣١.

(٢) وهذه أحد مكامن الضعف في الديموقراطية التركية المرتهنة لضغوط العسكر والمؤسسات العلمانية التي تمسك بخناق الدولة التركية، وأحد المشكلات المهمة للنظام الحزبي في تركيا تتمثل في أنه صنيعة العسكر فهم صانعوه ومن ثم يتحكمون فيه، والمحاولات المتعددة للأحزاب العلمانية للتخلص من ضغوط العسكر لم تفلح كما حدث مع وزارة "يلماز" الخامسة والخمسين والتي رضخت لمطالب العسكر في خططهم لمحاربة الإسلاميين.

(٣) كان "أربكان" هنا يحاول استعادة الأرض التي اغتصبها العسكر من المؤسسات السياسية التركية، فالحكومة كما هو في أي ديموقراطية مسئولة أمام البرلمان وليست أمام أي جهة أخرى تملي التوصيات وتصبح أوامر لا يمكن عصيانها، ومن هنا فكرة الصراع بين الإسلاميين والعسكر هو في الواقع صراع حول الدولة ومشروعيتها وطريقة إدارتها بحيث يعود العسكر إلي وضعهم الطبيعي الذي يقرره لهم الدستور بعدم التدخل في السياسة وكما أراده "أتاتورك" نفسه وليست فقط مجرد صراع إسلامي - علماني.

الاجـراءات الـتي طلـبها "مجلس الأمن القومي" من الحكومة فهي تبين طبيعة الـصراع علي القـضايا والأفكـار في المجتمع التركـي وتمثل عمق أزمة الهوية وتجاذبهـا بـين التيار العلماني الذي يمثله العسكر والمشاركين في الائتلاف مع "أربكان" وبين توجهات أربكان "الإسلامية هذه الاجراءات هي:

٨/ ١ - إن مـبدأ العلمانـية المنـصوص عليه في المادة الرابعة من الدستور والـذي يعتـبر من المبادئ التي استقرت في دستور الجمهورية ، يجب أن يحمي بكـل دقـة وعـناية وخـصوصية ، ويجـب أن يطبق دون أي تعديل أو تمييز في القـوانين الموضـوعة لحمايته وإذا ما تبين أن القوانين الموجودة غير كافية عند التطبيق فيجب أن تجري تنظيمات جديدة بهذا الصدد .

٨/ ٢ - إن بـيوت الإسـكان المـرتبطة بالطـرق الـصوفية والأوقــاف والمـدارس يجب أن يتم انتقالها إلي إشراف وزارة التعليم القومي وفقاً لقانون "توحيد التدريس" وأن توضع تحت رقابة التنظيمات المختصة في الدولة .

٨/ ٣ - ومـن أجـل شـحن أدمغـة الأجـيال الـشابة مـسبقاً بحب الوطن والأمـة وأتاتـورك والجمهـورية ومـن أجـل تعلـيمهم الحقائـق المجردة بهدف التعـرف علي وسائل النظم الحضارية المعاصرة للأمة التركية ومن أجل حماية هذه الأجيال من تأثير شتي التيارات المتصارعة يجب اتخاذ التدابير التالية:

أ- يجـب أن يتم تطبيق نظام التعليم الموحد في ثمان سنوات في كل ربوع الوطن وأن يكون هذا ملزما وإلزاميا .

ب- يجـب أن تـتخذ كافـة التدابير التنظيمية والقانونية والإدارية اللازمة لإظهـار وإبـداء الـسيطرة والمـسئولية والفاعلـية لوزارة التعليم القومي علي دورات ومجمـوعات تحفـيظ القـرآن والـتي سيـستمر فيها الصبيان الذين أتموا التعليم الأساسي وأن يكون ذلك رهنا برغبة أسرة الصبي ذاتها .

٨/ ٤ - إن مؤسساتنا التعليمية القومية المنوط بها تنشئة رجال الدين التنويريين والملتزمين بالنظام الجمهوري والمبادئ والانقلابات الكمالية يجب أن تظل مرتبطة بنظام وروح الاحتياجات المنبثقة عن أصل قانون "توحيد التدريس .

٨/ ٥ - إن المنشآت الدينية التي تشيد في ربوع الوطن المختلفة يجب ألا تقام كموضوع استثمار سياسي وهي موضوعة على الأجندة بهدف توصيل رسائل معينة لأوساط محدودة ، وإذا ماكانت هناك حاجة ملحة لمثل هذه المنشآت فعلي رئاسة الشئون الدينية أن تدرس ذلك وتدققه وأن يتم التعاون مع الإدارات المحلية في تحقيقها وتنفيذها .

٨/ ٦ - إن الطرق الصوفية التي منع وجودها أصلاً بنص القانون رقم ٦٧٧ والتي تم توضيح وشرح كافة عناصرها المتعلقة بهذا الموضوع يجب أن تمنع كافة أنشطتها . . . وأن يتم الحيلولة دون زعزعة النظام القانوني والاجتماعي والسياسي للمجتمع الديموقراطي .

٨/ ٧ - إن بعض الأوساط ذات الفعاليات الرجعية حاولت أن تظهر أن القوات المسلحة قد انشغلت بالأمور الدينية مستغلة موضوع خروج بعض الأشخاص من القوات المسلحة التركية لأسباب متعددة ووفقاً لقرارات مجلس الشورى العسكري الأعلي ، وانقطاع صلتهم بالقوات المسلحة التركية ولذلك يجب أن توضع تحت الرقابة كافة المنشورات المضادة للقوات المسلحة والمنسوبين إليها .

٨/ ٨ - يجب ألا تتاح الفرصة لإمكانية التحريض علي استخدام الأفراد الذين انقطعت صلتهم بالقوات المسلحة التركية في الهيئات العامة أوفي التنظيمات والمنظمات ذات الأنشطة الرجعية والتي تعمل خارج النظام أو

خارج القانون وإلا تعطي الإمكانية لذلك .

٨/ ٩ - إن التدابير المتخذة في نطاق الموضوعات الموجودة من أجل الحيلولة دون تسرب أو توغل أحد من القطاع الديني المتشدد في القوات المسلحة التركية ، يجب أن تطبق في المؤسسات التعليمية المختلفة ، وفي كل درجات التدرج الوظيفي الإداري ، وفي الهيئات القضائية والتشريعية .

٨/ ١٠ - ولما كانت هذه المادة بكل تفرعاتها تتعلق بالعلاقات الدولية بين تركيا والدول الأخري فلذلك فإننا لن ننشرها .

٨/ ١١ - إن القطاع الديني المتشدد يعمل علي إشعال جذوة الاختلاف المذهبي في تركيا ، مما تسبب في استقطاب المجتمع وتمحور البعض حول مذهب بعينه ، مما سيفتح الطريق أمام تحول الأمة إلي معسكرات معادية لبعضها البعض ولذلك لابد من الحيلولة دون ذلك بكافة الطرق والوسائل الإدارية والقانونية .

٨/ ١٢ - إن التحقيقات الإدارية والقانونية الواجبة في حق المسئولين عن الأحداث التي جرت بشكل مخالف لدستور الجمهورية التركية وقانون الأحزاب السياسية وقانون الجنايات التركي وبخاصة قانون البلديات يجب أن تنتهي في أقصر وقت ممكن ، ويجب أن تتخذ كافة التدابير الحاسمة التي تحول دون تكرار ذلك علي كافة المستويات .

٨/ ١٣ - إن ما يجري مخالفاً لقانون الملبوسات والذي يظهر تركيا علي أنها تعيش خارج العصر الحديث ، يجب أن يمنع تطبيقه فوراً ، وأن يطبق بكل دقة في المؤسسات والهيئات العامة وبخاصة تلك التي تقوم بدور ريادي ودون أي تهاون في تطبيق قرارات المحكمة الدستورية والقانون المختص بهذا

الصدد .

٨/ ١٤ - يجب أن يعاد النظر من جديد ، وأن تتخذ كافة التدابير من قبل الشرطة و "الجندرمة" حول التراخيص الممنوحة للأسلحة ذات المدى البعيد والقصير والتي منحت لأسباب متعددة وأن تتخذ التدابير اللازمة لتحديد الطلب في هذا الخصوص ، وبخاصة يجب أن تدرس وتقيم بعناية فائقة الطلبات المقدمة ، والرغبة الفائقة للبنادق التي تطلق القنابل .

٨/ ١٥ - يجب أن يمنع منعاً باتاً جمع جلود الأضاحي من طرف المنشآت والمنظمات المعادية للنظام من بعيد ، والتي أثبتت التجارب أنها تهدف إلي تأمين مصادر مالية لأعمالها ، وألا يسمح بجمع هذه الجلود خارج نطاق السلطة التي منحها القانون .

٨/ ١٦ - يجب أن تنتهي بأسرع ما يمكن التحقيقات القانونية التي تجري بشأن الحراسة التي ترتدي زيا خاصاً بها والمسئولية المنوطة بها وأن يؤخذ بعين الاعتبار الأبعاد الوخيمة التي يمكن أن توصل إليها تلك التطبيقات المخالفة ، والخارجة علي القانون ، ويجب أن تلغي علي الفور كافة الحراسات الخاصة ، التي لم تتوافق أوضاعها مع القانون .

٨/ ١٧ - إن البعض يستخدم "مفهوم الأمة" بدلاً من "المفهوم القومي" في طرح مشكلات البلاد ، والبعض يهدف من وراء هذا الطرح في النهاية إلي التفتيت ، وتنظيم الإرهاب وعليه يجب الحيلولة دون شتي الطرق والسبل الإدارية والقانونية والمداخل التي تشجعهم علي ذلك ، وحتي الاقتراب منه .

٨/ ١٨ - يجب ألا تتاح الفرصة لاستثمار القانون ٥٨ الصادر بشأن

الجرائم التي ترتكب ضد "أتاتورك" والأعمال المنافية للاحترام الواجب تجاه "أتاتورك" المنقذ العظيم"[1].

كان هذا صعباً علي "أربكان" أن يكتب بيده ما يتناقض مع أفكاره وبرنامجه بل وجهده السياسي والاجتماعي منذ أسس حزب "النظام الوطني" عام ١٩٧٠ م، وكانت تقديرات العسكر أنه إذا لم يوقف "حزب الرفاه" عند حده لاستطاع أن يحصل علي ٦٥ ٪ من أصوات الناخبين في انتخابات عام ٢٠٠٥ م، وأنه يمكنه تشكيل الحكومة وحده في انتخابات عام ٢٠٠٠ م، وكانت تقارير غربية تحدثت عن خطر "الرفاه" في الحكم لاحتمال اختراقه بنى الدولة العلمانية التي تعتبر مع إسرائيل أحد الركائز المهمة للاستراتيجية الغربية في منطقة مهمة ومضطربة هي منطقة الشرق الأوسط[2]، رغم قبول هذه القوى مكرهة بوجوده في السلطة كضمانة لتحقيق الاستقرار السياسي وقطع حد لحالة الفراغ السياسي التي بلغت حد الفوضي لمدة ستة أشهر، وهو ما يعني أن هذه الرؤى الغربية أثرت علي الرؤى العلمانية التركية والتي كانت الأساس للانقلاب العسكري علي "حزب الرفاه".

رابعا: الانقلاب علي الرفاه وأزمة النظام السياسي التركي:

لم يكن ممكنا لما أطلقنا عليه "القلعة العلمانية" أن تدع أبوابها

---

(١) هناك العديد من المراجع العربية التي أشارت للاجراءات الثمانية عشرة التي طلبها مجلس الأمن القومي من "أربكان" ولكننا آثرنا الاعتماد علي أحد المراجع المترجمة عن التركية وراجع: صباح الدين أوزتشار، أربكان والتيار الإسلامي، م. س. ذ، ص ٣٤٠ – ٣٤٤.

(٢) خورشيد دلي، حزب الرفاه التركي: من استراتيجية التحرير والسلطة، الحياة ٢٤/ ١/ ١٩٩٦ م وأيضا مصطفي الطحان، هل جاء وقت الرفاه؟ الحياة ١٤/ ١/ ١٩٩٦ وأيضا شكوك غربية حول مستقبل القرة في ظل الحكومة الائتلافية الجديدة، ١٦/ ٧/ ١٩٩٦.

تشرع بسهولة لدخول أول رئيس وزراء إسلامي في تاريخ الجمهورية العلمانية ليتولى الحكم فيها ، وهنا بدت العلمانية بوجهها الأيديولوجي الكمالي الذي لا يعترف بالديموقراطية إلا في الحدود التي تحافظ على الأيديولجية العلمانية ، ورغم ماقيل عن تطور مجتمعي وسياسي وحوار حول العلمانية والدولة والمجتمع وحدودها فيما عرف في الأدبيات التركية "بالجمهورية الثانية" إلا أن الأيديولوجية الكمالية العسكرية تظهر أنيابها حينما تشعر بالتهديد من الديموقراطية التي يمكن أن تأتي بإسلاميين إلى السلطة ، إنما يمكن أن تسمح لحزب إسلامي بالوجود في العملية السياسية ولكنها لا تقبل بوصوله إلى الحكم والسلطة ليكون بيده مقاليد الأمور التي تغير وجه تركيا من " الكمالية الأصولية " إلى " العثمانية الإسلامية ".

خبرة "أربكان" في الحكم أثبتت أن العلمانية التركية هي أقوي من الديموقراطية المقيدة المحكومة بقوة العسكر وبدستور لا يعبر عن المجتمع ، وإذا كان هناك توازن حساس في الخبرة التركية بين ماهو مدني وعسكري حيث المجتمع له عافيته وقوته التي تحول دون انفراد العسكر بتسيير شئونه ، ولكنه أضعف من أن يلغي دور العسكر في التدخل بالحياة السياسية ، فالدولة قوية في مواجهة مجتمع يحاول أن يسترد إرادته المرتهنة لدي مؤسسات لم يكن له يد في بنائها أو تأسيسها .

وبعد تصريح رئيس محكمة الاستئناف العليا القاضي "سامي سلجوق" في افتتاح السنة القضائية عام ١٩٩٩ م ضربة موجعة للنظام الكمالي من داخله ومن صلبه قال: "إن تركيا لا يمكن ويجب ألا تدخل القرن الواحد والعشرين بدستور قاربت درجة شرعيته إلى الصفر ، والمشروعية هي التصور الأهم لعلم الاجتماع ولعلم السياسة وهي درجتان مشروعية شكلية

ومشروعية مادية ، الدستور من ناحية شكلية ليس شرعيا ، كما لم تبق له أي مشروعية مادية[1] .

ويشير إلي أن دستور ١٩٨٢م وبعد انقلاب ١٩٨٠ م لم يعد من جانب برلمان أو سلطة تأسيسية منتخبة بالإرادة الحرة للشعب ، بل من جانب بعض الأشخاص الذين عينوا حين كان البرلمان مغلقاً ومحظورا عليه العمل السياسي ، والدستور نوقش فقط خلف أبواب مغلقة وبتجاهل الشعب الذي أمطر بقوانين منع النقاش ، كما أن التصويت حصل بصوت واحد علي الدستور وعلي رئيس الدولة ولم تعد ممكنة بالتالي معرفة نسبة مانال كل منهما علي حدة ، فضلاً عن أنه لا يمكن انتخاب رئيس الدولة لأنه لم يكن يوجد سوي مرشح واحد .

وقال: "إن خروج الاستفتاءات بنسبة ٩٣٪ و ٩٧٪ أمر معيب في تركيا وبالتالي فإن دستور ١٩٨٢ م الذي أرغم الشعب علي قبوله بالاقتراع بدلاً من الرصاص هو نوع من الفرمانات وكان سبباً لأزمات سياسية واجتماعية عميقة "وأضاف "إن تركيا اليوم دولة ذات دستور ولكنها ليست دولة دستورية ، والجمهورية تدير الديموقراطية وليس العكس ، وهذا الوضع يجب أن يتغير .

في الجمهورية الدولة تنتج الحقوق ، وفي الديموقراطية الشعب ينتج الحقوق والحقوق تدير الدولة ، الجمهورية تخلق أولا المواطن ثم الفرد ، والديموقراطية تخلق أولا الفرد ثم المواطن ، وانتقد رئيس محكمة الاستئناف التركية دور الدولة قائلاً: إنه في الديموقراطيات تقف الدولة حيادية حيال مختلف الأفكار ، والقانون يستخدم للتنافس بين الأفكار في إطار سلمي وليس لمنعها ، إن

(١) محمد نور الدين ، حجاب وحراب، الكمالية وأزمات الهوية في تركيا ، رياض الريس للبحوث والنشر ، ٢٠٠١ ، ط١ ، ص٣٠٠ .

تركيا لا يمكن أن تدخل القرن الواحد والعشرين كبلد يعمل علي سحق الأفراد وكم الأفواه ، الشئ الذي يجب أن يعمل هو إلغاء الأحكام المتعلقة بالتهم الفكرية"[١] .

- بقدر مابدا " أربكان " الباشكان - أي رئيس الوزراء مختلفاً عن " اربكان- الخوجا - المجاهد " في ممارسته للسلطة ولكن هذا لم يشفع له الاستمرار في السلطة وفق البروتوكول الائتلافي بينه وبين "حزب الطريق المستقيم" فهو أكد في بيانه الوزراي علي مبادئ الجمهورية التي أسسها أتاتورك وفي مقدمتها العلمانية ، وحاول أن يظهر تقارباً مع العسكر وقال "الرفاه والجيش يداً بيد" وأن "الجيش هو جيشنا"، وقبل باستمرار "عمل قوة المطرقة الغربية" لمدة أطول ، وقبل بالتوقيع علي تسريح بعض الضباط والصف (عددهم ٦٩) من الجيش بسبب أنشطتهم الإسلامية "الرجعية" وفق تعبيرات العسكر والتي لا تتبني نمط الحياة الحديثة"[٢] .

---

(١) نفس المرجع ، ص ٣٠١ - ٣٠٣ .

(٢) عن تكيف "أربكان" وحزب الرفاه مع الواقع التركي وإعلانه انه لن يغير الدستور أو النظام السياسي وأنه سوف يحترم الدستور والقانون والعلمانية والكمالية راجع: المسلمون ، الرفاه يخلط الأوراق السياسية في تركيا، ١٩٩٦/٧/١١ حيث أشارت إلي أن "أربكان تعهد منذ تكليفه بتشكيل الحكومة في ٢٨ يونية ١٩٩٦ باحترام المبادئ الأساسية للجمهورية العلمانية والاقتصاد الحر والتوجه نحو الغرب وأيضا ، عبد الإله بلقيز ، تراجع الرفاه عن برنامجه، الحياة، ١٢/ ٧/ ١٩٩٦ حيث أشار إلي أن "أربكان" قال إنه يلتزم باحترام المبادئ الديموقراطية والعلمانية لأتاتورك واحترام الاقتصاد الحر والخصخصة والالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع الدول الأوربية وإشارته لزيارة "أربكان" لضريح "أتاتورك" مسجلا في التشريفات "إنني مملوء محبة وإيمانا وعزيمة علي تعزيز الجمهورية التركية التي أسسها"، ومحمد نور الدين ، فرصة تاريخية لمقلة سياسة العلمانيين والإسلاميين، الحياة ، ٢٨/ ٧/ ١٩٩٦ حيث أشار إلي تشديد "أربكان" في برنامج حكومته علي حماية المبادئ الكمالية والديموقراطية والعلمنة والاندماج مع أوروبا وراجع ياسر الزعاترة ، قراءة في إجابات أربكان علي امتحانه الأول ، الحياة ، م. س ، د.ذ ، حيث يشير إلي موافقة "أربكان" علي استمرار عملية "بروفايد كومفورت" - المطرقة الغربية - انطلاقا من الأراضي التركية ولكنها استغلها في مطالبته بإعادة العلاقات الطبيعية مع العراق واستثنائها من الحصار التجاري والدبلوماسي واستغل الموافقة في

- وفي افتتاح المؤتمر السنوي الخامس "لحزب الرفاه" في ١٣ أكتوبر غير "أربكان" من لهجته وغير شعاراته لكسب ود الغرب ، وافتتح رئيس الوزراء المؤتمر وهو في قمة السلطة لأول مرة كرئيس وزراء إسلامي لتركيا منذ قيام الجمهورية وتحت صورة كبيرة لأتاتورك - وهو أمر لم يحدث من قبل في مؤتمرات "الرفاه" - أكد أنه يرغب في لقاء قادة أمريكا والغرب وعزمه التعاون معهم وتوضيح أبعاد زيارته الأخيرة لليبيا التي أثارت موجة استياء داخل تركيا وخارجها وقال "رحلاتنا الخارجية لم تكن موجهة ضد حلفائنا الغربيين ولا ضد الولايات المتحدة وأضاف "نحن نعمل باتجاه تحسين الروابط الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي".

- ومن ناحية أخرى بدأ يستجيب لما يحفظ له مكانته بين القواعد العريضة التي تدعم "حزب الرفاه" فطالب بتشريع حرية ارتداء الحجاب في دوائر الدولة والسماح للحجاج الأتراك بالانتقال برا إلى مكة المكرمة وذلك توفيراً للنفقات ، وبناء جامع في منطقة تقسيم وفي قصر "تشانكايا" الجمهوري وتنظيم دوائر العمل في الدولة في شهر رمضان بحيث تتناسب مع أداء فريضة الصيام ثم أقدم بصفته الرسمية كرئيس للوزراء على استضافة بعض رؤساء الطرق الصوفية

زيارته لإيران رغم قانون داماتو "الأمريكي الذي يمنع التعامل معها وقال عبد الله جول "إن تركيا لا تطلب من الولايات المتحدة الإذن فيما يتعلق بكل علاقاتها مع الخارج . ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يوقع فيها "أربكان" على قرار بتسريح ضباط من الجيش لهم ميول إسلامية فقد اضطره العسكر للتوقيع مرة أخرى على فصل ١٦١ منهم ١٤١ ضابطاً إسلامياً و ٢٠ ضابطاً يسارياً وحينها قال ضابط كبير في الجيش التركي "إننا نشكل جيش جمهورية "أتاتورك "العلمانية وصفات جنوده واردة في النظام الداخلي الذي ينص على أن يكون لعائلات العسكريين نمط الحياة الحديثة "وراجع إبراهيم الجهماني ، حزب الرفاه، نجم الدين أربكان ، الإسلام السياسي الجديد، م . س . ذ ، ص ١٠٨ وص ١٣٥

في حفل للإفطار في رمضان رغم أن هذه الاستضافات ممنوعة منذ عام ١٩٢٥ م.

- ثم أقدم رئيس بلدية "سنجان" التابعة لأنقره بتنفيذ احتفال ديني بيوم القدس في ٣ فبراير عام ١٩٩٧م حضره السفير الإيراني ودعا الإسلاميين في تركيا إلي المضي قدما نحو مسيرة تطبيق الشريعة الإسلامية. وهو ماجعل الجيش ينزل بدباباته في شوارع "سنجان" التي شهدت الاحتفال بيوم القدس في اليوم التالي ٤ فبراير ١٩٩٧ م لإظهار عزم العسكر علي الحزم تجاه مواقفهم الرافضة للتعبيرات الإسلامية التي يقوم بها "حزب الرفاه" حتي لوكانت ذات طابع احتفالي.

وتتالت الإجراءات التي لم تتوقف من جانب العسكر منذ ذلك التاريخ لإخراج "أربكان" من السلطة بل وعقابه بحل حزبه ومنعه من ممارسة العمل السياسي، وصرح القائد الأعلي للقوات البحرية الأميرال "غوفين أركايا" "أن النشاطات الأصولية الدينية أصبحت المشكلة الرئيسية في تركيا وأضاف "التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني أصبح الآن في المرتبة الثانية وتقدمت عليه حركة التطرف الديني".

- كان "الباشبكان" يحاول المزاوجة بين الإغضاء لمطالب المؤسسة العسكرية وبين مطالب القواعد الجماهيرية لحزبه للاستمرار في السلطة، بيد إن التطورات السياسية في البلاد منذ ٢٨ فبراير كانت تشير إلي مقدمات لا رجعة فيها من جانب المؤسسة العسكرية للانقلاب علي حزب الرفاه فإلي جانب الـ ١٨ مطلبا التي تقدم بها مجلس الأمن القومي إلي "أربكان" لإقرارها، لم يتوان "مجلس الأمن القومي" أبداً عن عقد الاجتماعات المتكررة لمتابعة تنفيذه لها، وبدأ "مجلس الأمن القومي" يضع تدابير صارمة ضد المؤسسات المالية الإسلامية ودعا إلي مقاطعتها وعدم منحها اي دعم أو

إشراكها في أي مناقصات أو عمليات اقتصادية من الدولة[1].

– وظهر للوجود ماعرف باسم "مجموعة العمل الغربية "BCG – والتي بدأت جمع المعلومات ضد الرفاه والوجود الإسلامي كله في تركيا بطريقة سرية[2].

وبدأت الصحافة العلمانية تشن هجماتها التي لا تتوقف على "حزب الرفاه، وربما الإشارة إلي عناوين الصحافة التركية بعد اجتماع مجلس الأمن القومي في ٢٨ فبراير تعطينا فكرة عن طابع الاستقطاب العنيف بين " الرفاه " من ناحية والمؤسسة العسكرية ومعها أحزاب اليمين واليسار في البرلمان وقوي رأس المال

(١) عن اجراءات الجيش المتوالية ضد الرفاه راجع: جلال معوض ، الأزمة السياسية التركية واحتمالات تطورها ، السياسة الدولية، يناير ١٩٩٨ ، ع ١٣١ ، ص ١١٥ حيث أشار إلي تهديدات قادة المؤسسة العسكرية بشأن الأصولية الإسلامية كتهديد رئيسي ، وأشار إلي فرض قيود على الدعم المالي الخارجي "للرفاه" عبر الدياسبورا التركية في أوروبا ، وإغلاق المدارس الدينية غير الرسمية وحظر توظيف المفصولين من الخدمة العسكرية لنشاطاتهم الإسلامية والالتزام الكامل بالمادة ١٧٤ من الدستور المتضمنة للمبادئ الأساسية للجمهورية العلمانية ، ص ١١٥ .

(٢) مجموعة العمل الغربية B.C.G سمع عنها الرأي العام التركي لأول مرة في سياق الصراع بين العسكر والإسلاميين ولم تتضح هويتها فهي مؤسسة غامضة ولا يعرف أهي تابعة من قيادة القوات البحرية أم هي تابعة من رئاسة الأركان العامة ووفقاً للتصريحات التي أدلي بها المسئولون فإن مجموعة العمل الغربية هيئة مرتبطة برئاسة الأركان العامة استخرجت لها مهمة بعد انقلاب ٢٨ فبراير ١٩٩٧ م فوفقا للمادة ٣٥ من قانون الخدمة داخل القوات المسلحة التركية والتي تنص على أن مهام القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن والجمهورية التركية وتأمينها "فأسست هذه المجموعة التي حاولت أن تثبت أنها قانونية بينما الحكومة رأتها غير قانونية . وتهدف هذه المجموعة على جعل الاستراتيجية القومية و العسكرية غربية وعلمانية وهي معنية بتنفيذ ذلك ، وفي سبيل سعيها لذلك صدرت وثيقة سرية متعلقة باحتياجات مجموعة العمل الغربية إلي معلومات والتي صدرت في ٥ مايو سنة ١٩٩٧ م وهي تعيد تقييم وتضع تقارير وتطلب معلومات وبيانات عن جميع الجمعيات والأوقاف والتشكيلات المهنية والمؤسسات التعليمية العليا والإسكان الطلابي "يوردات" والإداريون من ذوي الرتب والدرجات العليا وأعضاء مجالس البلديات والمجالس الإقليمية والتشكيلات المحلية والإقليمية للأحزاب السياسية وهيئاتها الإدارية والمؤسسات الإعلامية كالراديو والتلفزيون وكل هذه المعلومات سرية وراجع:صباح الدين أوتشار ، أربكان والتيار الإسلامي ، ترجمة الصفصافي أحمد القطوري ، م . س . ذ ، ص ٣٤٥ – ٣٤٨ .

الصناعي والتجاري والمصرفي والإعلام وغيرها فعناوين الصحف تقول[١] "الجنرالات يرفعون البطاقة الصفراء في وجه أربكان"، و"الجيش التركي يستعرض عضلاته في أنقرة" و"رئاسة الأركان تؤكد أنها لن تنسجم مع العلمانية"، والشرطة تغلق ١٨ مركزا للتعليم الإسلامي" و"الجنرال" كنعان دينتير "يقول" تحطيم الأصولية الإسلامية في تركيا مسألة حياة أو موت بالنسبة لنا"، و"الجنرالات غير راضين عن الحكومة الإسلامية" و"مجلس الأمن القومي يتحدي "أربكان" بإصدار تقرير ٧٠ صفحة عن خطر الرجعية في تركيا العلمانية" و"تركيا تواجه إمكان انقلاب عسكري لطرد الإسلاميين من الحكم" و"الجيش يصدر لائحة سوداء بأسماء ٦٠٠ مؤسسة صناعية وتجارية ويدعو الحكومة والشعب لمقاطعتها" و"الجيش يتهم حزب الرفاه علنا بدعم الأصولية والتحريض علي العلمانية" و"محكمة عسكرية تأمر بتوقيف ثلاثة من مرافقي "أربكان"، و"الجيش يهدد باللجوء إلي السلاح لإزالة الخطر الأصولي علي العلمانية" و"الإنذار الأخير من مجلس الأمن القومي لأربكان" و"تنامي قوة الرفاه تهديد للعلمانية"

- وبينما كان "أربكان" في السلطة ورئيساً للوزراء كان المدعي العام التركي "ورال صواش" يتقدم بمذكرة اتهام إلي المحكمة الدستورية تتكون من ١٨ صفحة في ٢١ مايو تقول: إن حزب الرفاه بلغ ذروة عدائه للعلمانية، وأنه يجر البلاد إلي حرب أهلية واتهم ضمنا سياسيين ينتمون إلي الحزب بالخيانة وشملت قائمة الانتهاكات ارتداء أزياء إسلامية في الجامعات والدفاع العنيد عن المدارس الدينية ورفض إغلاقها، وقال "عبد الله غول" ردا علي الاتهامات "سنجعل رئيس الادعاء يمثل أمام القضاء، لقد قدم وثائق غير

(١) راجع هذه العناوين في: www.daawa-info.net/bio.php?id=74، من أعلام الحركة الإسلامية، أربكان.

قانونية ، وهــذه هي المرة على الإطلاق التي يقيم فيها مدعي عام دعوى من اجل إغلاق الحزب الذي يتولى السلطة وأكبر حزب في الجمهورية التركية.

وأمام محاولات الأحزاب العلمانية إحراج حكومة "أربكان" وسحب الثقة منها (١٠ مرات) وتحريض الجيش عليها بدا أمر استقالة "أربكان" مسألة وقت وانه لا يمكنه استمرار تحدي الجيش وبقية مؤسسات النظام ، وكان استطلاع للرأي في ثلاث مدن تركية هي "أنقره واسطنبول وأزمير" نشرته صحيفة "Turkish DailyNews" أفاد بأن ٢٧٪ من المشاركين يؤيدون إنهاء الائتلاف الحاكم وأكد ٦٦٪ أن انتخابات مبكرة هي طريق الخروج من الأزمة ، واعتبرت النسبة ذاتها أن المدنيين يمكنهم إدارة البلاد بصورة أفضل ، ولم تحظ حكومة وحدة وطنية بدعم أكثر من ٤٣٪ بينما رفضها نحو ٤٩٪ وقال ٦٠٪ إنهم يعتبرون النزعات المادية للعلمانية أخطر من النزعات الانفصالية لحزب العمال الكردي[1] .

وفي خضم هذا الاستقطاب الحاد والعنيف عقد طرفا الائتلاف في ١٢/٦/١٩٩٧ جلسة لمجلس الوزراء للتباحث حول شروط الطلاق الاختياري ، وطلبت "طانسو تشيللر" من "أربكان" في هذا الاجتماع أن يتخلى لها عن رئاسة الوزراء لإنهاء النزاع المتفاقم بين الحكومة والمؤسسة العسكرية واحتواء التمرد داخل حزبها وحتى اجراء انتخابات عامة مبكرة في أكتوبر أو ديسمبر عام ١٩٩٧ م .

ولكن "سليمان ديميريل" وبعد تلقيه استقالة "أربكان" في ١٨/٦/١٩٩٧ م لم يدع "طانسو تشيلر" - الذي عبر "أربكان" عن ثقته باستمرارها في الحكومة وتمسك طرفي الائتلاف بالبروتوكول بينهما لتمتعهما آنذاك بالأغلبية البرلمانية

(١) يوسف إبراهيم الجهماني ، حزب الرفاه ، نجم الدين أربكان ، م . س ، ذ ، ص ١٣٦ .

- لتسلم الحكومة كما كان متفقاً ولكنه قام بتكليف "مسعود يلماز" بتشكيل الحكومة الجديدة في ٢٠/٦/١٩٩٧ م لتتم الإطاحة بحكومة "أربكان" بوسائل غير ديموقراطية تواطأت فيها جميع الأحزاب[(١)] والمؤسسات ضد استمرار حكم الإسلاميين في تركيا والذي لم يعمر سنة واحدة بسبب الضغوط التي مورست عليه والمراوغات التي واجهها وهو ماكشف عن ثلاثة أمور أساسية هي: الوضع السياسي النافذ للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي وهشاشة الديموقراطية التركية واستمرار أزمة الهوية في المجتمع و الدولة في تركيا[(٢)].

- استمرت إجراءات دعوي إغلاق " حزب الرفاه " تجري في مساراتها القانونية رغم استقالة "أربكان" الذي قضي الصيف يعد مع الهيئة القانونية (٥٠ شخصا) التي تولت أمر الدفاع عنه وعن الحزب حتي بدأت جلساتها في ١٦ ديسمبر ١٩٩٧ م ومثل "أربكان" أمام المحكمة وأعد دفاعه عن التهم المنسوبة إليه في ٤١٥ صفحة، وطوال فترة المرافعة تم الرجوع إلي مايزيد عن ٥٠٠ مرجعاً تركيا وتمشيط مايزيد عن خمسين مصدراً باللغة الألمانية والإنجليزية والفرنسية، وجابت مجموعة العمل القانونية كل دول أوروبا وأمريكا ووضعت كل ما جمعته من معلومات ووجهات نظر في سكرتارية الهيئة القانونية التي كانت تتابع المهمة.

وبعد أن أتم الادعاء اتهاماته في ١١ ديسمبر ١٩٩٧ م في المحكمة

(١) عن هذه التفصيلات راجع: نفس المرجع، ص ١٤٧ - ١٥١ وأيضا جلال معوض، الأزمة السياسية التركية واحتمالات تطورها، م. س. ذ، ص ١١٦. حيث أشار إلي تواطأ الأحزاب اليسارية علي حكومة "أربكان" باستخدام أساليب غير ديموقراطية منحازة للعسكر وأساليب ديموقراطية شكلية، فقط حزب الوحدة ذي التوجهات الإسلامية هو الذي كان يدعم "أربكان" ص ١١٧، وأيضا جلال معوض، صناعة القرار في تركيا، م. س. ذ، ص ٧٦ - ٧٨، ص ٧٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٧٨.

الدستورية العليا بدأ "أربكان" دفاعه في ١٨ ديسمبر وأتمه في العشرين من نفس الشهر وتحدث إحدى عشرة ساعة في مرافعاته الشفهية وبعد أن حلت شفرات المناقشات والتوضيحات الشفوية لكل من المدعي العام وأربكان وتم إبلاغها لكل الأطراف .. فإن "يوسف أوزتوك" أمين سر الجلسة منذ إقامة الدعوى قد وضع في الاعتبار كل ماقاله كل من "المدعي العام" و "أربكان" وأعد تقريره في أربعمئة وسبعين صفحة وأعلن المتحدث في تقريره عن الدعوى وجهة النظر المؤيدة لإغلاق حزب الرفاه.

- وبعد شهر ونصف اتخذ قرار الإغلاق في المحكمة الدستورية العليا بأغلبية تسعة أصوات ضد صوتين برئاسة "أحمد نجدت سيزار" وذلك يوم ١٦ يناير ١٩٩٨ م وأعلن رئيس المحكمة الدستورية العليا القرار في مؤتمر صحفي ومعه كل أعضاء المحكمة، وطبقا للقرار فإن عضوية "المجلس الوطني الكبير" ستسقط عن "أربكان" الرئيس العام للحزب وعن الأعضاء "شوكت قازان" و "أحمد تكدال" و "شوقي يلماز" و "حسن حسين جيلان" و "إبراهيم خليل جليك" عقب نشر القرار في الجريدة الرسمية - بعد شهر - من إعلان الحكم - ويمنع هؤلاء الأعضاء لمدة خمس سنوات ومعهم "شكري قره تبه" رئيس البلدية الرئيسية في "قيصري" من ممارسة النشاط السياسي طوال خمس سنوات، كان قرار الإغلاق غير متوقع من جانب أعضاء "الرفاه" ولكنهم ظلوا متماسكين في مواجهته[1].

(١) هناك مراجع عدة تحدثت عن هذه التفصيلات لكنا آثرنا هذا المرجع لترجمته عن التركية ولضخامته في المتابعة والمعلومات وراجع: صباح الدين أوتشار، أربكان والتيار الإسلامي، ترجمة وتقديم الصفصافي أحمد، م. س. ذ. ص ٣٥٦ - ٣٦١ وعن إصرار حل الحزب راجع: تصريحات "أحمد نجدت سيزار" بعد توليه رئاسة المحكمة الدستورية العليا حيث قال: إنه لا يعتزم التنازل أو الأخذ بالحلول الوسط في مواجهة الأصولية وحزب الرفاه، وقال "ستواصل المحكمة العليا النهوض بواجباتها دون تقديم أي تنازلات بشأن المبادئ التي وضعها أتاتورك" للدولة الوطنية والديمقراطية

- عقب نشر قرار المحكمة الدستورية العليا بإغلاق " حزب الرفاه " في الجريدة الرسمية التي صدرت بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٩٨ م انتهى الوجود القانوني له وجاءت حيثيات إغلاق الحزب في ٣٢٩ صفحة كاملة ، بينما جاءت حيثيات عدم الإغلاق من العضوين اللذين عارضا الإغلاق ضعف حيثيات الحكم بالإغلاق وجاء نص قرار المحكمة الدستورية العليا كما يلي:

- نظراً لأعمال المخالفة لمبدأ العلمانية للجمهورية فقد تقرر إغلاق " حزب الرفاه " حسب المادة ٦٨ و٦٩ من الدستور وحسب البند ب من المادة ١٠١ والفقرة أ من المادة ١٠٣ من قانون الأحزاب السياسية بأكثرية الأصوات مع صوتين معارضين للإغلاق هما صوتي "هاشم قليج "وساجد آدالي "[1] .

- ونظراً للتصريحات والنشاطات التي قام بها " نجم الدين أربكان " نائب محافظة " قونية " و " شوكت قازان " نائب محافظة "قوجه لي " و "أحمد تكدال" نائب محافظة "أنقرة "و "إبراهيم خليل تشليك "نائب محافظة "شانلي أورفه" والتي أدت إلى إغلاق الحزب بسبب مخالفتها لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٨٤ من الدستور فقد تقرر بالإجماع إبطال عضويتهم في المجلس النيابي حال نشر هذا في الجريدة الرسمية .

- ونظراً للتصريحات والنشاطات التي قام بها أعضاء الحزب " نجم الدين

والعلمانية . وانتخب "سيزار "رئيساً للمحكمة الدستورية العليا في جولة رابعة بأغلبية ستة أصوات فقط من مجموع ١١ هم هيئة المحكمة دون رئيسها ، وهو كان عضوا في المحكمة الدستورية منذ عام ١٩٨٨ م ، وهو جاء خلفا للقاضي يكتا جونجور أوزدن "المعروف بصلابة تشيعه للكمالية وراجع الشرق الأوسط ، الرئيس الجديد للمحكمة الدستورية التركية يزايد على سلفه في الولاء للأتاتوركية ، ٧/ ١/ ١٩٩٨ وعن ردود الفعل على قرار الحل راجع الحياة ، ١٨/ ١م١٩٩٨ بعنوان الحياة في اسطنبول مدينة عادلة ولا شئ فيها يذكر بالجزائر ، أهل الرفاه يشعرون بالرضا لأن قرار المحكمة كان معتدلا والشرق الأوسط ، ١٦/ ١/ ١٩٩٨ والحياة ١٧/ ١/ ١٩٩٨ م اجراءات للجيش بعد حل الرفاه ، والمسلمون ١٩٩٨/١/٢٤ تركيا بعد حل حزب الرفاه .

(١) طارق عبد الجليل ، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة ، م . س . ذ ، ص ١٥٣

أربكـــان " و " شـــوكت قـــازان " و "أحمد تكدال" و "شوقي يلماظ" و "حسن حسين جيلان" و "إبراهيم خليل" و "شكري قره تبه" والتي أدت إلي إغلاق الحزب حسب الفقرة الثامنة من المادة التاسعة والستين من الدستور فقد تقرر بالإجماع حرمانهم من تأسيس أو عضوية أو إدارة أو رقابة أي حزب سياسي مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية .

– تقـــرر بالإجمـــاع استمرار التدبير المتخذ بتاريخ ١٩٩٨/١/١٢ م " إغلاق حـــزب سياســـي " القاضـــي بعدم تسديد مبلغ ١ تريليون و٢٣٦ مليون ليرة (٥ مليون دولار) إلي الحزب حتي نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية[١].

وعـن الأسـباب الموجبة لحظر النشاط السياسي لأعضاء الحزب المشار إلـيهم فمنها بالنسبة "لأربكان" استضافته لزعماء طرق دينية محظورة أساساً علي مائـدة الإفطار والإدلاء بتصريحات تشير إلي احتمال استخدام العنف للوصـول إلـي السـلطة حيث قال "سنصل إلي السلطة ولا نعرف ما إذا كان سيتم بشكل دموي أو غير دموي . وفيما يتصل "بشوكت قازان "نائب رئيس "حزب الرفاه" و وزير العدل سابقاً مطالبته في يوليو ١٩٩٦ م بتدريس العلوم الدينية والأخلاق داخل السجن وبالنسبة "لأحمد تكدال" (زعيم حزب الرفاه منـذ تأسيسه وحتي عام ١٩٨٧م) اعتباره أن اسم الكادر السياسي الذي يريد تأسيسـه "نظـام الحق" في تـركيا هـو "حزب الرفاه" وبالنسبة "لشوقي يلماظ" إعلانـه أنـه سيحاسـب كل من لا يأخذ صلاحياته من رسول الله "صلي الله عليه وسلم" وبالنسبة "لحسن حسين جيلان" قوله عام ١٩٩٢ م عندما كان في "هولـندا" "استولينا علي الجامعـة وخدعـنا "أجاويد" وفتحنا مدارس الأئمة والخطـباء ولـو كانـت خطتـنا بـشأن المدارس العسكرية تحققت لكانت الدنيا

(١) نفس المرجع ، ص ١٦٣ .

تغيرت "، وبالنسبة لإبراهيم خليل تشليك "قوله " إنه إذا أغلقت معاهد الأئمة والخطباء الدينية فسوف تراق الدماء وستكون تركيا أفظع من الجزائر "، وبالنسبة "لشكري قره تبه "قوله " إن هذا النظام يجب أن يتغير "(١) .

خامسا : قرار إغلاق الرفاه وأزمة الديموقراطية التركية :

لعل الإشارة إلي حيثيات قرار المحكمة الدستورية بالإغلاق وحيثيات من رفض من أعضائها قرار الإغلاق تشير إلي عمق أزمة الديموقراطية في تركيا والتي تتمثل بشكل أساسي في تنصيب الدولة لنفسها بحسياتها "نصف إله " وأنها المجسدة للأيديولوجية "الأتاتوركية " التي تعبر عن المصلحة القومية العليا للبلاد والعباد وفق دستور وضعه الجيش عام ١٩٨٢ م ولكنه لا يعبر عن الشرعية أو الدستورية .

وكما عبر "جنكيز تشاندار " علي قرار إغلاق "الرفاه " وإنهاء وجوده السياسي قائلا "بداية كنت خططت لإلقاء نظرة علي قانون الأحزاب وعلي المواد ٦٨ و ٦٩ من الدستور ثم صرفت النظر عن ذلك لأن القانون في الواقع شكلي وكل ما جري كما يعلمه الجميع أو يستشفونه أمر "سياسي " وأكد مراراً رؤساء الهيئات القضائية أنفسهم أن التحكيم غير مستقل في تركيا، والتحكيم مثل التشريع تحت إشراف التنفيذ ومقصدنا من التنفيذ ليس الحكومة أو ما شابه ذلك . . فالحكومة هي كمبارس التنفيذ الموضوع علي المسرح لكي يقوم بدورها ويحل محلها في التنفيذ كالمنفذ بلغة الموضة اليومية هو

(١) نفس المرجع، ص ١٣٦ - ١٣٨ ونص قرار الإغلاق أورده أورخان محمد علي، قصة حزب الرفاه، م . س . ذ، ص ٢١ وسنورده بنصه كملحق في نهاية الرسالة . وبذلك يكون هذا هو الحزب الذي تم إغلاقه لحركة "الملي جوروش " والحزب الثالث والعشرين الذي يتم إغلاقه في تركيا منذ العام ١٩٦٨ م . وعن الأسانيد الواهية التي تضمنتها أوراق الدعوى لغلق الحزب راجع: نفس المرجع، ص ١٨ .

" الدولة الخفية "[1] .

– ففي حيثيات قرار الإغلاق قالت المحكمة الدستورية: "الرفاه" أغلق بسبب نشاطاته المعارضة للعلمانية ، وأربكان "استمر في تصميمه علي أن يجعل استقلال الدولة معتمداً علي القوانين المنبثقة من الدين منذ تأسيسه حزب النظام عام ١٩٧٠ "و "أربكان" وكل إداريي الحزب بهدف جمع أصوات الناخبين كانوا في كل خطبهم يدعون أن الحجاب والنقاب وغطاء الرأس هي من الحقوق القانونية التي يجوز تلقي العلم والعمل بها وأن غطاء الرأس لا يعيق ذلك . . . .

وأربكان "في إحدي خطبه قال: "نريد إزالة التحكم والسيطرة ، يجب أن نعيش نظام تعدد الحقوق ، ونحن عندما نأتي إلي الحكم سنجعل المسلم يمكنه أن يعقد قرانه عن طريق المفتي أو يعقده في الكنيسة إن كان مسيحيا . . وهذا يهدد التجانس القومي . . . . والشخص الذي يحمل صفة الرئيس العام للحزب الذي يتولي مقاليد السلطة يجب عليه أن يكون حريصاً في أقواله وأفعاله أكثر من غيره عندما يرد أي أقوال تتعارض مع العلمانية والشخص الذي يكون رئيساً للوزاره والمنوط به تحقيق مبدأ العلمانية الذي استقر في الوجدان منذ أن تأسست الجمهورية التركية عندما يقوم هذا الشخص بدعوة أناس يرتدون ملابساً تتعارض مع مبدأ العلمانية هذا وتطبيقاته علي وليمة إفطار في مبني ضيافة رئاسة الوزراء فإنه بذلك يكون قد امتهن مبدأ العلمانية ويكون هو وهم قد عبروا عن رفضهم لهذا المبدأ ، ورئيس الوزراء بتصرفاته هذه يكون تصرف تصرفاً يتعارض تماماً مع العلمانية[2] .

(١) صباح الدين أوتشار ، أربقان والتيار الإسلامي ، م . س . ذ ، ص ٣٧٧ .
(٢) نفس المرجع ، ص ٣٦٢ – ٣٦٦ .

- وعن حيثيات عدم الإغلاق من جانب عضو المحكمة الدستورية العليا "هاشم قليج" فقد قال "حرية التعبير عن الفكر إحدي الركائز المهمة في المجتمع الديموقراطي حتي لو سببت إزعاجاً أو غضباً أو حتي صدمة للدولة وبدون أخذ حرية التعبير في الاعتبار لا يمكن التفكير في مجتمع ديموقراطي بأي شكل كان .

وعن الملابس وشكلها في المؤسسات التعليمية العليا قال "إنها متروكة للقيم الاجتماعية والثقافية والرؤية الشخصية والنضج والأعراف والمعتقدات الإيمانية ذلك لأن الجامعات مؤسسات ذات طبيعة استقلالية وأنه أنيط بها حرية الفكر ، والفكر الحر والبحث الحر واتخذ أساساً في بنياتها تشكيل حرية التصرف ومن هذا المنطلق فإنه يمكن أن يكون فيها بعض الأشخاص الذين من الممكن أن يرتدوا ملابس وفقاً لمعتقداتهم ولا يمكن أن يأتي هذا أو يجري وفقاً لمفهوم "انطلاقاً من الدين" . . . وأضاف "الدولة الديموقراطية هي الدولة التي يمكن أن يعيش شعبها لفترة ما في سلام بالرغم من وجود تباين وفروق بين هذا الشعب لحدما . . ولا يمكن الحديث عن الديموقراطية في بلد يعتمد علي الفكر الأحادي " .

أما عضو المحكمة الدستورية العليا "ساجد أدالي "فقد قال "إن النظام الذي يحكم علي الحزب الذي يحاول إثبات اتجاهاته بالغلق لا يمكن أن يكون مع الديموقراطية "(١) .

- إذن إغلاق "حزب الرفاه" أعاد السؤال حول مشروعية الجمهورية التركية وحول هويتها وطريقة تنظيمها من جديد حتي أضحت تعبيراً عن قلق مجتمعها الذي ضاق ذرعاً باستبدادها وصلافتها وطغيانها وتسلطها

---

(١) نفس المرجع ، ص ٣٦٧ - ٣٧٢ .

وتصلبها .

ومن هنا فإن إسلامي تركيا ممثلين في الرفاه "كانوا تعبيراً عن الرغبة في النهوض بتركيا نحو وضع يكون أكثر تعبيراً عن الديموقراطية والحداثة، بينما كانت النخب القديمة والتي كان يصفها " أربكان " بالتقليدية أكثر تعبيراً عن الاستبداد والعلمانية المتخلفة التي تعبر عن "أيديولوجية أصولية فاشية "ترفض الرأي الآخر وترفض حرية التعبير وترفض التداول علي السلطة وحق الناس في الاختيار .

كان "الرفاه "يناضل من أجل علمانية متسامحة لا تنكر علي الناس حقهم في التعبير وفي الاختيار وفي التنوع والتعدد بينما كانت النخب التقليدية أتباع "أتاتورك "تصر علي علمانية أحادية تجاوزها الزمن ترفض حق الناس في حريتهم الفكرية والاعتقادية وترفض حريتهم في اختيار ملابسهم وترفض حقهم في نوع التعليم الذي يريدونه إنها علمانية شاملة تريد نزع القيم عن الحياة وليست حتي علمانية جزئية تقبل بفصل الدين عن الدولة[1] . لقد كانت معركة إغلاق "حزب الرفاه "صراع علي الهيمنة السياسية

(١) عن موقف الرفاه من العلمانية راجع: حوارنا مع "أربكان" في أنقرة أواخر عام ٢٠٠٣ م ، حيث أشار إلي أن العلمانية الكمالية إكراهية وليست كالعلمانية الغربية محايدة ، لذا فهو يرفض العلمانية الكمالية ويطالب بعلمانية تحترم الاعتقاد وكان يطالب بإضافة احترام حق الناس في الاعتقاد إلي المادة ٢٤ من الدستور التركي ، وهو يطالب بحق المسلمين في ممارسة عقائدهم والتعبير عنها واحترامها وتنظيمها في دولة علمانية لا تسمح بهذا ، ورجائي قوطان مثلا لا يري فصلاً بين الدين والدنيا أي يرفض العلمانية الشاملة ولكنه يقبل بالفصل بين الدين والدولة علي أن تسمح الدولة للناس بالتعبير عن معتقداتهم ، حوارنا مع رجائي قوطان "رئيس حزب السعادة اليوم وأيضاً محمد نور الدين قبعة وعمامة ، م . س . ذ ، ص ٦١ - ٦٣ ، ويلاحظ أن الرفاه لا يرفض العلمانية مطلقاً ولكنها يرفضها في تطبيقها التركي الذي يحرم المسلمين هناك من حقهم في التعبير عما يعتقدون ولذا فهم يتحدثون عن تطبيقات غربية للعلمانية تدع الناس وما يدينون . فالعلمانية التركية تمنع المرأة المسلمة من ارتداء الحجاب في الجامعات والمؤسسات الرسمية وقضية "مروة قاوقجي "نائبة حزب الفضيلة والتي هزت أركان العلمانية التركية عنوان لذلك ، وتتحدث المصادر عن امتداد منع

اتخذ في المقام الأول شكل حرب ثقافية بين النخبة الإسلامية والكماليين حول استمرار نظرة الجمهورية العلمانية كما حددتها النخب القديمة .

- لم يـزعج أمـر إغلاق " حزب الرفاه " زعيم الحركة الإسلامية ذات الوجه السـياسي في تركيا فلم تكن هذه هي المرة الأولي التي يغلق فيها حزب لحركته الاجتماعية الممتدة "الملي جوروش"، فقد أغلق العسكريون "حزب النظام الوطني "بقرار من المحكمة الدستورية العليا في ٢٠ مايو ١٩٧١ م بعد الانقلاب الأول الذي قاموا به في مارس ١٩٧٠ م ، بحجة معارضته لأسس النظام العلمانية ، وكان هذا هو أقل الأحزاب التي أسسها "أربكان" عمرا ، فقد أسسه في يناير عام ١٩٧٠م .

ولكنه سرعان ما عاد من سويسرا إلي تركيا وأسس في ١١ أكتوبر ١٩٧٢ م حزب السلامة الوطني ليعبر عن رؤية أكثر صلابة وتجذرا في الواقع

الحجاب لخارج المؤسسات الرسمية في الشارع مثلا فقد منع موظفون من التعيين في دوائر الحكومة بسبب ارتداء زوجاتهم للحجاب ، هنا العلمانية بوجهها القمعي والاستبدادي تتناقض مع الديموقراطية والرفاه يريد الوجه الديموقراطي للعلمانية الذي يدع الناس وما يؤمنون ، وفي بعض أحاديث أهل الرفاه عن العلمانية اعتبروا أن الإسلام تعبيراً حقيقيا لها فهو أعطي لخالقيه كافة حرياتهم الدينية والثقافية ، وفي سياق تأمل الوضع العجيب في تركيا والذي جعل إسلاميًا يتحدث عن علمانية تحترم الدين وهو ماجعل البعض يتحدث عن "العلمانية المؤمنة" أي التي تجمع بين فصل الدين عن الشأن العام ولكنها في نفس الوقت تحترم الدين وتقر بأهميته في تحقيق النهوض الاجتماعي ، ويعد العدالة والتنمية تعبيراً عن ذلك ، فالديموقراطية المحافظة التي تعبر عن أيديولجية الحزب تقبل بالعلمانية بمعني فصل الدين عن الشأن العام ولكنها في نفس الوقت تدعو إلي أهمية الدين والقيم الدينية وعن هذا المصطلح راجع مثلا: صلاح الدين الجورشي ، الرسالة التركية: العلمانية المؤمنة مقابل الدولة الإسلامية ، الحياة ٥/ ١٢/ ٢٠٠٢ وعن مدي التباس مصطلح العلمانية وعلاقته بالدين راجع ، إبراهيم إبراش ، الأصولية والعلمانية www.sis.gov.ps/arabic/roya/archiv ، وعن فشل العلمانية التركية واعتبار الإسلام أحد أهم القضايا التي يتبقي طرحها في قضية انضمام أوروبا للاتحاد الأوربي راجع: جاكومو لوتشياني ، International Politik فبراير ، ٢٠٠٣ ترجمة عارف حجاج . وعن أفول العلمانية راجع جون لمول ، الإسلام ونهاية العلمانية ، الجزيرة نت ، ٩/ ٧/ ٢٠٠٤ ، وعن تحولات العلمانية الفرنسية راجع حسن السرات ، تجديد العلمانية الفرنسية بين الديني والسياسي ، الجزيرة نت ، ٨/ ٨/ ٢٠٠٥ .

التركي الذي اقترب وتماس بقوة من الإسلام في فترة السبعينيات ودخل حزب السلامة الانتخابات مرتين كأول حزب إسلامي يعبر عن العودة إلي الإسلام ويطالب بأن يكون للإسلام دور في الحياة العامة وفي النظام السياسي وفي المرة الأولي حقق ١١,٨٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية و١٢,٣٪ في انتخابات مجلس الشيوخ ، وفي المرة الثانية في انتخابات ٥ يونية المبكرة حصل علي ٨,٦٪ ، وشارك حزب السلامة في ٣ ائتلافات حكومية الأولي في ٢٦ يناير ١٩٧٤ م مع خصمه اللدود حزب الشعب حيث تولي "أربكان" نائب رئيس الوزراء في حكومة "بولنت أجاويد" وشارك بـ ٦ حقائب وزارية ، والثانية مع "حكومة الجبهة القومية الأولي" ٣١ مارس ١٩٧٥ م وكان "أربكان" نائباً لرئيس الوزراء وكان لحزب السلامة ٧ وزراء والثالثة مع "حكومة الجبهة القومية الثانية" في ٢١ يوليو ١٩٧٧ وكان "أربكان" نائب رئيس الوزراء ولحزب السلامة الوطني ٦ وزارات ، وأغلق حزب السلامة بعد انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨١ م بدعوي تهديد النظام العلماني ووقف الأصولية الإسلامية .

وسرعان ما عادت حركة "الملي جوروش" لتعبر عن نفسها من خلال حزب الرفاه عام ١٩٨٣ م[١] .

إغلاق حزب يعبر عن الحركة الإسلامية التركية لا يعني توقف التعبير السياسي للإسلام عن الوجود أو انتهاء تمثيله في الحياة الحزبية ولذا قال "أربكان" بعد إغلاق الرفاه: "**إن إغلاقه لا يعد في نهاية الأمر كونه نقطة بسيطة في مجري أحداث التاريخ وأنه لن يبطئ عجلته**" وعقد مؤتمراً صحفياً قال فيه "إنه يحترم قرار المحاكم حتى لو كانت قراراتها خاطئة ودعا أعضاء حزبه إلي

(١) عن تحولات حركة "الملي جوروش" والقاذفة اشكالا لتنظيمات سياسية متعددة راجع: محمد نور الدين ، قبعة وعمامة ، م . س . ذ ، ص ٨٣ – ٨٨ .

التزام الهدوء و الحذر واليقظة من محاولات شق الصفوف واختلاق الفتن، وقال: إن قضية وعقيدة الرفاه هي قضية الأمة بأسرها وأن الشعب التركي أثبت في كل مرة أنه يقف مع المظلوم، وأوضح أنه سيلجأ إلي المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان وأنه علي يقين من نقضها لحكم المحكمة الدستورية العليا التركية، وأضاف "إن إغلاق "الرفاه" لن يؤدي إلا إلي تسريع صعود الحزب الإسلامي المقبل إلي السلطة.

وأعطي "أربكان" تعليمات صريحة بعدم ردود الأفعال المتطرفة والمندفعة من جانب أنصاره[1] ووجه مصدر رفاهي بارز ما أسماه "رسالة إلي أصدقاء الرفاه العرب" قال فيها "اطمئن إخواني العرب أن لا يقلقوا علي مستقبل "الرفاه" عندما يلاحظون عدم حصول رد فعل من أنصار "الرفاه" من تظاهر وخلافه[2]، لقد شكونا أمرنا للشعب التركي وهو متضامن معنا ولن تعطي الفرصة للقوة التي تريد دفعنا للصدام والتطرف".

وبالطبع عبرت العواصم الغربية عن رفضها لحل "الرفاه" فقالت "مادلين أولبرايت "وزيرة الخارجية الأمريكية" إن هذه الخطوة ستلحق الأذي بالديموقراطية في تركيا "وأعلنت "بريطانيا" التي تترأس الاتحاد الأوروبي أنها ستبحث مع شركائها الأوربيين في اتخاذ موقف مشترك"[3].

(١) المسلمون، تركيا بعد حل حزب الرفاه / ٤٢/ ١/ ١٩٩٨.

(٢) الحياة، تركيا: اجراءات للجيش بعد حل الرفاه، ١٩٩٨/١/١٧ وكانت ندوة عن الوضع التركي عقدت في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أثار فيها المشاركون المصريون استغرابهم الشديد من رد فعل مؤيدي الرفاه تجاه قرار الحل والإغلاق وأنهم لم ينزلوا إلي الشوارع كما حدث مع جبهة الانقاذ في الجزائر حين ألغيت نتائج الانتخابات البرلمانية من قبل العسكر لمنع وصولهم إلي السلطة، ولكن الفرق هنا يعود فيما نطلق عليه "الثقافة التركية" أو "المزاج التركي" الذي يصدر عن عقل عميق وريث تقاليد عميقة هي تقاليد امبراطورية كبيرة هي الدولة العثمانية وراجع في هذا كمال حبيب، الحركة الإسلامية القلقة من أربكان إلي أردوغان، م. س. ذ.

(٣) فهمي هويدي، لماذا الأسف الغربي علي حل الرفاه، الأهرام، ٢٦ / ١ / ١٩٩٨ م.

– تحول أعضاء "الرفاه" إلي أكبر كتلة برلمانية ولكنهم مستقلون(١٥٠) نائباً وأشارت مصادر الرفاه إلي أن هناك حزب جديد سيتأسس ليعبر عن تيار الفكر الوطني "الملي جوروش"، وبالفعل تأسس "حزب الفضيلة" FP بقيادة "إسماعيل ألبكتين" قبل قرار إغلاق الرفاه في ١٧ ديسمبر ١٩٩٧م، و انتقل إليه كل أعضاء "الرفاه" وأعلن "سليمان ديميريل" أن الحزب الجديد لا يعد امتداداً للرفاه، وأن الأعضاء الذين لم يشملهم قرار حظر العمل السياسي يمكنهم الانضمام لأي حزب أو تشكيل حزب جديد، وأصبح حزب الفضيلة هو الكتلة النيابية الأكبر في البرلمان التركي"[١].

وتخلي "إسماعيل ألبكتين" عن رئاسة الحزب ليفسح المجال أمام "رجائي قوطان" الذي أصبح رئيساً لحزب الفضيلة في المؤتمر الطارئ للحزب والذي انعقد في ١٤/٥/١٩٩٨ م، ثم جدد الحزب انتخابه مرة أخري في المؤتمر المنعقد في ١٤/٥/ ٢٠٠٠ م في مواجهة "عبد الله جول" الذي كان يعبر عن جيل جديد داخل الحركة الإسلامية يري أنه قد اكتمل عوده السياسي ليتولى هو مقاليد توجيه الأمور داخل الحركة الإسلامية التركية[٢].

(١) بعد دخول حكم المحكمة الدستورية العليا حيز التنفيذ بعد نشر قرار حل "الرفاه" في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٩٨م، انتقل أعضاء الرفاه الذين أصبحوا في حكم المستقلين إلي حزب الفضيلة الذي أصبح يملك أكبر كتلة برلمانية في البرلمان التركي (١٤٠ نائبا) وراجع الأهرام، الرفاه صار تاريخا.. والفضيلة قادم مع التعديلات، ١٩٩٨/٣/٣م

(٢) كان من الواضح لدينا أنه بعد حل الرفاه وجد تيار داخل حركة "الملي جوروش" من الشباب الذين يعرفون داخل الحركات الإسلامية بجيل الوسط تكون لديهم وعي مختلف بطبيعة المشاكل التي تواجهها تركيا وأن طرائق "الرفاه" التي تعتمد علي المواجهة مع العسكر الذين يمثلون القوة الرئيسية في النظام السياسي لن تنجز للحركة الإسلامية أو لتركيا الآمال المعلقة علي نهضتها، وظل هذا التيار المهم الذي اكتسب شعبية كبيرة لدي المواطنين الأتراك عبر ممارسته في البلديات التركية منذ عام ١٩٩٤ م يحاول أن يخفي خلافاته مع الجيل القديم "جيل الآباء" بيد إن الانتخابات الداخلية لحزب الفضيلة عام ٢٠٠٠ والتي جاءت "برجائي قوطان" رئيسا للحزب عمقت القناعة لدي جيل الوسط بضرورة الانفصال عن "الملي جوروش" وتأسيس حزب جديد وجاء قرار المحكمة الدستورية

- هذا في الواقع تعبير عن طموحات جيل الوسط داخل التيار الإسلامي في أن يصبحوا هم ربان السفينة التي يعتقدون أنها بحاجة إلى ملاح من طراز أكثر وعيا وخبرة بمشاكل الواقع من جيل الشيوخ. وهم يعتقدون أن حالة تركيا ذات وضع خاص تحتاج إلى نوع مختلف من الاجتهاد السياسي الجديد عن ذلك الذي قدمه جيل الشيوخ "أربكان والذين معه"، وجاء إغلاق "حزب الفضيلة" في ٢٢/٦/٢٠٠١م ليؤكد اقتناع جيل الشباب الذين يطلق عليهم في تركيا "المجددون المعاصرون" بأن المسيرة التي قادها "نجم الدين أربكان" منذ عام ١٩٧٠م بحاجة إلى مراجعة وإعادة نظر في ظل السياق التركي المعقد والذي تعرف دولته العلمانية العتيدة "بالدولة الخفية" كما عبر "جانكيز شاندار".

تحتاج هذه الدولة إلى إعادة ترتيب قواعد اللعبة السياسية من جديد داخل الحالة الإسلامية السياسية ومن هنا كان تأسيس هذا الجيل الجديد لحزب جديد هو حزب "العدالة والتنمية" وهو الحزب الذي يحكم تركيا اليوم منذ عام ٢٠٠٢م بأغلبية لم تعرفها تركيا - ٣٦٣ مقعدا منذ الحزب الديموقراطي في الخمسينيات لتحظي لأول مرة منذ انقلاب عام ١٩٦٠ بنظام حزبي مريح حيث يوجد حزب يمثل قلب اليمين التركي ومركزه بامتياز ومعارضة يعبر عنها حزب يساري.

ويعبر حزب اليمين "العدالة والتنمية" الذي يصف نفسه بأنه تعبير عن "الديموقراطية المحافظة" ومن ثم فهو يعبر عن الإسلاميين وجمهور الرفاه القديم كما يعبر عن القطاعات المؤيدة لأحزاب اليمين القديمة التي انهارت ولم يعد لها وجود مثل "الوطن الأم" والطريق المستقيم".

العليا بإغلاق حزب الفضيلة ليجعل من ذلك أمرا محسوماً لا رجعة فيه ومن هنا كان ميلاد "حزب العدالة والتنمية" الذي يحكم تركيا اليوم.

إن حزب العدالة والتنمية استطاع أن يحقق ما كان "الرفاه" يسعى إليه وهو اختراق أحزاب اليمين التركي التي تضم داخلها دائما قطاعات متدينة ومحافظة ليصبح هو المعبر عنها . ويبدو لي أن جيل الوسط التركي ورث تفكير "شيوخ الحركة" واستوعبه ولكنه امتلك تكتيكات وإدراك للواقع ووعي به ومعرفة قيوده وحدوده التي لم يكن يمتلكها جيل الشيوخ في الحركة الإسلامية التركية .

ويظل "الفكر الملي" الذي أرسي بذوره "أربكان" متجذرا بقوة في الواقع التركي ومرشح للعودة مرة أخري ولكن ذلك مرهون بقدرة جيل الوسط الحاكم اليوم في تركيا علي الوفاء بمتطلبات المزاج التركي الحساس للفساد والإصلاحات الاقتصادية والسياسية والحرية والعدالة ، فحزب السعادة الذي لم يحقق أي إنجاز يمكنه من دخول البرلمان أو الحصول علي نصيب من البلديات لا يزال مرشحاً لأن يكون خياراً للمواطن التركي في حالة عجز "العدالة والتنمية" أن يوفي بمطالب المواطن التركي . فالتصويت العقابي يصلح بامتياز تفسيراً لسلوك المواطن التركي في الانتخابات خاصة وأن هذا المواطن الذي عاش في ظل حكم علماني طويل لا يحبذ صيغة المواجهة والاستقطاب بين الجيش الذي لا يزال يحظي بثقة المواطن التركي وبين حزب الأغلبية في البرلمان .



الفصل الرابع
العدالة والتنمية ومستقبل الإسلام السياسي في تركيا

ويتضمن خمسة مباحث

المبحث الأول : تركيا في مفترق طرق

المبحث الثاني : المعركة الدائرة في تركيا

المبحث الثالث : الوثنية السياسية - خبرة العلمانية التركية

المبحث الرابع قراءة في مستقبل تركيا بعد نتائج الانتخابات الأخيرة

المبحث الخامس : تركيا تستهل عصر الجمهورية الثالثة

خاتمة : الإسلام المقاوم في تركيا

الفصل الرابع :
حزب العدالة والتنمية
ومستقبل الاسلام السياسي في تركيا

مثلت حركة "الملي جوروش" أي الفكر الوطني التي أسسها "نجم الدين أربكان" عام ١٩٦٩ م تعبيراً عن تيار وطني يستند إلي منطلقات إسلامية ، وهي تعبير عن "حركة اجتماعية جديدة" بمعني أنها مرآة عكست وجود تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية شهدتها تركيا طوال فترة الخمسينيات والستينيات و عبرت عن نفسها في ظهور هذه الحركة الاجتماعية الجديدة التي عبرت عن الوجه السياسي للإسلام في تركيا ، وكان تأسيس هذه الحركة لأحزاب سياسية متعاقبة أولها النظام الوطني (٢٦ يناير ١٩٧٠م) ثم السلامة الوطني (١١أكتوبر ١٩٧٢م) ثم حزب الرفاه (يوليو ١٩٨٣م) ثم حزب الفضيلة (ديسمبر ١٩٩٧م) هو تأكيد علي أن هذه الحركة الاجتماعية التي تعبر عن الفكر الوطني من منطلق إسلامي لا يمكن القضاء عليها في تركيا وأن جذورها أعمق من قدرة أية قوة أن تتخلص منها أو تجهز عليها بل كلما أغلق لها حزب جاء آخر أقوي وأكبر كما كان يقول "أربكان" دائما .

بيد أن حركة "الملي جوروش" تعرضت لأول مرة في تاريخها لانقسام عبر عن نفسه في مفارقة "الإسلاميين التجديديين" لمشايخهم وآبائهم القدامي – دعنا نطلق عليهم "الإسلاميون المحافظون" – وهو ما عبر عنه "آباء الحركة الإسلامية في تركيا" بأنها مؤامرة قصد منها تفتيت الحركة من داخلها لإضعافها والقضاء عليها[1] .

(١) راجع في ذلك مثلا باللغة الإنجليزية:

ولأن حزب العدالة والتنمية بوجه من الوجوه هو تعبير عن استمرارية من نوع جديد للحركة الإسلامية في تركيا فإن التعرض لفهمه وتفسيره هو جزء لا يتجزأ من خبرة "الملي جوروش" وخبرة "حزب الرفاه" أيضا التي هي محور اهتمامنا ، وكما يقول "جان ماركو" فلم يكن وصول حزب العدالة والتنمية وزعيمه "رجب طيب أردوغان" إلى السلطة مجرد مغامرة حزبية انتخابية ، وإنما يمكن اعتباره حدثاً يتجاوز بكثير الحياة السياسية في تركيا"[1].

ونشير إلى "خبرة حزب العدالة والتنمية" في سياق النظام الحزبي التركي في الخلاصات التالية:

أولا: النظام السياسي التركي قوامه في الواقع أمران هما: الجيش الذي مثل دائما روح الدولة التركية فهو الذي استعاد لها استقلالها ، ثم النظام الحزبي الذي جعل من "حزب الشعب" تعبيراً عن الوجه السياسي للدولة القومية الجديدة .

بيد أن التحولات الاجتماعية والسياسية الداخلية التي عرفتها تركيا بعد

Mete Gundogan(and others(, Strategic Target, Ankara:January, 2005. p. 42 - 43.

ويعتقد قادة "الملي جوروش" أن الصهاينة والأمريكان وراء شق الحركة الإسلامية في تركيا ، وأن الانشقاق تم بناءً على إغواء للمجموعة التي يمثلها "أردوغان وعبد الله غول" بالسلطة ، ويستدلون على ذلك بالعديد من المقالات التي كتبها "أردوغان" في الصحف الأمريكية منها على سبيل المثال:

RecepTayyipErdogan, A Shared StrategicVision, Washingtonpost, 12April, 2003

....., Turkey IsA Faithful Ally, And a Friend. Wall Street Journal/Europe, March31, 2003.

"وهناك حوار مع مستشار الخارجية الإسرائيلية "Alon Liel" حول ضرورة شق صفوف الحركة الإسلامية في تركيا يستند إليه قيادات "الملي جوروش" في دعم ما يقولونه .

(١) جان ماركو ، الإسلام السياسي رغم ابعد الإسلام السياسي في تركيا ، في: عمرو الشوبكي ، إسلاميون وديموقراطيون ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨٤ .

الحرب العالمية الثانية جعلتها تقبل بضرورة التحول ناحية التعدد الحزبي سنة ١٩٤٦ م فبدون تعددية حزبية لا يمكن لتركيا أن تكون دولة علمانية حديثة تلاحق الغرب وتسير على نهجه كما أراد "أتاتورك".

ويشير كتاب أتراك لهم اعتبارهم إلى أن العامل الخارجي كان قويا لدفع النظام الحزبي التركي ناحية التعددية حيث يتحدثون عن استجابة "عصمت أينونو" زعيم "حزب الشعب الجمهوري" إلى نصائح الأمريكان والإنجليز بشأن "ضرورة توسيع الديموقراطية في تركيا"[٢].

ولكن الديموقراطية التركية وكما يشير "متين هيبر" كانت تعبيرا عن القطاع الرأسي في الدولة ولم تتسع لتشمل القطاع الأفقي الذي يعبر عن المجتمع، فالنخبة البيروقراطية التي ورثت الكمالية ابتدعت ما أطلقت عليه "عقلنة الديموقراطية" واعتبرت أن الساسة الذين حاولوا ممارسة الديموقراطية فعلاً هددوا مصالح الدولة ومن ثم لابد من استبدالهم بساسة يتمتعون بالمسئولية والإحساس ومستعدين للاستجابة لديموقراطية معقلنة هي تعبير عن جدل النخبة لتحديد السياسة الأفضل وليس للتوفيق بين الرؤى والمصالح المختلفة.

وحين يتدخل الجيش لإعادة رسم حدود الديموقراطية التركية فإنه لا يرى العيب أو الخطأ في النظام نفسه أو في الجماعات المجتمعية أو في نفسه كجيش ولكن في السياسيين أولئك الذين لم يتحلوا بالمسئولية كما حددتها "البيروقراطية الكمالية" وعلى رأسها الجيش، ومن ثم نحن أمام نظام سياسي يتنازعه مركزان للقوى أولهما "العسكر" و"بيروقراطية الدولة" من ناحية،

(٢) راجع هذه الدراسة الفصل الرابع "الإسلام والأحزاب السياسية قبل ظهور الرفاه"، المبحث الثاني "الإسلام والأحزاب السياسية في فترة التعددية السياسية" المطلب الأول "الانتقال إلى التعددية الحزبية وظهور الحزب الديموقراطي"، ص ٣٥٠

وثانيهما النخب السياسية والحزبية من ناحية أخري[1].

ثانيا: المهندسون السياسيون للنظام السياسي في رسمهم للنظام الحزبي التركي هدفوا إلي جعله نظاماً ثنائياً يدور الصراع فيه بين حزبين كبيرين أحدهما يميني ليبرالي والثاني يساري اجتماعي بيد إن الأحزاب الصغيرة قد عرفت طريقها للتأثير في النظام الحزبي التركي الذي عرف استقطاباً حاداً بين اليمين واليسار في السبعينيات، وكان علي رأس هذه الأحزاب "حزب السلامة الوطني "MSP الذي كان تعبيراً عن تيار جديد في الساحة التركية وهو التيار الإسلامي[2].

كان اليمين واليسار في النظام الحزبي التركي تعبيراً عن العلمانية بيد إن حزب السلامة كان يعبر عن تيار إسلامي وطني يختلف عن اليمين واليسار، وكما يقول "فيلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف" بحق "تسعي الطبقة الحاكمة لجعل النظام الذي اختارته بنفسها مناسباً لخلق هيمنتها السياسية عليه في الوقت الذي تسعي فيه لجعل هذا النظام متوازنا ومستقراً لكي يتمكن من تحقيق مصالح البرجوازية في الحياة وأثناء ذلك تقترح الأحزاب السياسية مؤيدة من المجموعات التي تتكتل معها من البرجوازية عدداً من الخيارات ابتداءً من النظم شديدة التسلط ووصولا إلي النظام الاشتراكي وحتي الديموقراطي، إلا أن أيا من هذه الخيارات السابقة الذكر لم يتمكن من الاستحواذ علي مواقع وطيدة لتأمين الاستقرار السياسي، والذي يبدو معه النظام السياسي

---

(1) Metin Heber and Jacob M. Landau, Political Parties and Democracy in Turkey London:WBC Print Ltd, Bridgend, 1991 pp. 2 - 6.

(٢) عن حزب السلامة وتأثيره في الحياة السياسية التركية راجع هذه الدراسة: الفصل الرابع بعنوان "الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا قبل ظهور الرفاه" المبحث الرابع بعنوان "أحزاب الثلي جوودوش والحياة السياسية في تركيا (١٩٧٠ - ١٩٨٠)، المطلب الرابع "حزب السلامة يشكل الحكومة مع حزبي الشعب والعدالة"، ص ٣٨٧ وما بعدها.

غير قادر على ممارسة العمل بشكل طبيعي أو فعال"[1].

وهكذا كان حال تركيا أيضا في الثمانينيات والتسعينيات قبل أن يفوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٣ نوفمبر عام ٢٠٠٢ م وحصوله على ٣٦٣ مقعداً من مقاعد البرلمان ليكنس ركام من الفساد السياسي والتنازع الحزبي الذي شل النظام السياسي التركي فيما اعتبر "ثورة صامتة" من جانب الناخبين ضد عجز النخبة السياسية التقليدية عن حل مشاكل البلاد.

فقد أسفر انتصار حزب العدالة عن تصفية طبقة سياسية كاملة فيما يمكن أن نصفه بإعادة بناء النخبة السياسية التركية، ولن نكون مبالغين إذا قلنا أننا بإزاء "انقلاب مدني" في الحياة الحزبية فبعدما كان الجيش هو الذي يتدخل لإعادة هندسة الحياة الحزبية والسياسية فإن الجماهير واختياراتها هي التي أعادت بناء هذه الحياة من جديد وهو ما يشير إلي تعزيز الخيار الديموقراطي كأداة لتجديد الحياة السياسية وليس العسكر وانقلاباتهم.

ولو تابعنا حجم الضغوط الهائلة التي مارسها العسكر على حزب العدالة والتنمية لمنع نجاحه في الانتخابات[2] لقلنا إن نجاحه كان انتصاراً حاسماً على دور العسكر في توجيه الحياة السياسية وفتح الباب أمام إمكانية استعادة النظام السياسي التركي لعافيته الديموقراطية عبر الآليات الطبيعية لها بعيداً عن "الديموقراطية المعقلنة" التي يضع شروطها النخبة العسكرية والبيروقراطية وفق هندسة خاصة تعوق التطور الديموقراطي للبلاد.

ثالثا: بتحليل نتائج التصويت لحزب العدالة والتنمية والذي حصل على ٣٤,٣٪ نجد أن الحزب عبر عن شريحة واسعة جدا من الناخبين منهم

(١) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠، ص١٠.

(٢) محمد نور الدين، تركيا: الإسلاميون في السلطة، شئون الأوسط، شتاء ٢٠٠٣، ص ١٩٤.

إسلاميون ويمينيون ويسار وفئات ساخطة على الفساد السياسي والحزبي في البلاد ومن ثم عاقبت النخبة التقليدية القديمة بإسقاطها ورموزها مرة واحدة بضربة قاضية لن تقوم لهم بعدها قائمة .

وهنا يبدو لنا حزب "العدالة والتنمية" تعبيراً عن تركيبة سياسية واجتماعية جديدة ، لا هي علمانية بالمعنى الذي يمثله يمين الوسط التركي (الطريق المستقيم والوطن الأم) ولا هي كمالية بالمعنى الذي يعبر عنه يسار الوسط التركي "حزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديموقراطي) ، ولا هي إسلامية بالمعنى الذي عبر عنه حزب "الرفاه" وحركة "الملي الجوروش" ، ولكنه تعبير عن الإسلامية واليسارية واليمينية في صيغة جديدة لا تميل للمواجهة أو الاستقطاب كما أنها لا تنزع إلى استخدام الدين كأداة في الصراع الاجتماعي والسياسي وفي نفس الوقت تحمل عنوان تغيير الطبيعة الأصولية للدولة الكمالية نحو الديموقراطية والتعددية والاعتراف بالآخر بدون إقصاء ، وهذه الصيغة الجديدة التي حملها جيل الوسط من تلامذة "أربكان" رأوا من خلال خبرتهم الذاتية أنها هي القادرة على الانتقال بمجتمعهم التركي إلى التقدم والنهضة وليس الاستقطاب والصراع الذي يعود بالحالة الإسلامية إلى أدراجها دون الحفاظ على منجزاتها[١] .

---

(١) حزب العدالة والتنمية: نهج الإسلاميين الجدد في تركيا في دليل الحركات الإسلامية في العالم ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد الأول ، ٢٠٠٥ حيث يشير الباحث إلى أن حزب العدالة ليس حزبا علمانيا ولكنه تعبير عن توليفة أيديولوجية تزاوج بين الإسلام الروحي والعلمانية السياسية وهو يشبهه بالأحزاب الديموقراطية المسيحية في أوروبا ، وعن الخلفية الإسلامية للحزب وتأثيرها على النجاح الكبير له يقول "يوكسال سويلماز" الكاتب التركي "الإجابة نعم ولا في نفس الوقت ، فالإحساس بالإسلام جزء من الثقافة التركية والأتراك مسلمون لكنهم مختلفون في درجات تدينهم وعلى الرغم من أن الكثيرين منهم يخافون الله لكن لا يمارسون شعائر الدين بشكل يومي حيث المسلمون المخلصون ليسوا أغلبية في تركيا ، لكن الأحزاب السياسية وبدرجات مختلفة تحاول استغلال الحساسيات الإسلامية للأتراك وحزب العدالة ليس حزبا إسلاميا رسميا بل إن

رابعا: فوز "حزب العدالة والتنمية" المكتسح والذي لم يكن متوقعاً بهذا الحجم – جاء عنواناً لفشل العسكر في الحملة التي دشنوها ضد ما أطلقوا عليه استئصال "الأصولية" أو "الرجعية" في حرب طويلة قد تمتد لألف عام كما عبر بعض قياداتهم، فهم شنوا حربا لا هوادة فيها إبان الحملة الانتخابية للحزب علي "رجب طيب أردوغان" و المرشحين علي قوائم الحزب ومن ثم فإنه علي العسكر أن يدركوا أن تطرفهم في مواجهة التوجهات الإسلامية في تركيا لن يقضي عليها بل سيؤدي إلي زيادة تصويت الناخبين لهم.

و لا بد من صيغة توافقيه تقوم علي فكرة الحل الوسط التاريخي الذي يحترم عقائد الإسلاميين وحقهم في التعبير واعتماد علمانية تقبل بقواعد الديموقراطية والتعددية بما في ذلك الاعتراف بالتعددية الثقافية والاجتماعية للأكراد، وتغيير قواعد إدارة الدولة علي قاعدة العودة إلي المؤسسات السياسية التي أنتجها اختيار الناس وقواعد الديموقراطية لتكون هي الفاعلة في النظام السياسي ومن ثم لا بد للحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع الأهلي من أن تستعيد مكانتها في النظام السياسي التركي بحيث لا يكون للجيش مكان في النظام السياسي كما يقرر ذلك الدستور.

فالنضال الحقيقي لحزب العدالة والتنمية يتمثل في كيف تتحول تركيا من "الدولة العميقة" إلي الدولة الشفافة" التي يمكن معرفة كل شئ داخلها وفق قواعد واضحة ومحددة كما هو الحال في الديموقراطيات الأخرى في العالم،

اسمه علماني غير أن سمعته كحزب إسلامي ذي جذور إسلامية اعتبرت ميزة في صورته العامة مما ساعده في انتصاره الانتخابي، ومن جانب آخر إذا كان عامل الإسلام حاكما في اتخاذ القرار الانتخابي فلماذا فشل حزب السعادة الإسلامي.. من المؤكد أن حزب العدالة طور شكلا أكثر تقدما واعتدالا من الإسلام، ص ٧٣، ويذهب جان ماركو إلي وصف حزب العدالة والتنمية بما بعد الإسلام السياسي راجع:جان ماركو، الإسلام السياسي ومابعد الإسلام السياسي في تركيا، م.س.ذ، ص ١٩٨ – ٢٠١.

والانتقال بالديموقراطية التركية من لحظة النشأة والميلاد - وهي قديمة فعلا - إلي لحظات الانتشار بحيث تصبح جزءاً من الثقافة السياسية التركية .

وعن طريق مقرطة الدولة التركية تنتقل من هواجسها التي ورثتها عن حرب الاستقلال وتبدو أكثر ثقة في التعامل مع مشاكلها بعيداً عن الأيديولوجية القومية التي بناها أتاتورك والتي ألغت شخصية الأكراد وبعيداً عن العلمانية التي تريد إلغاء حق المخالفين للأتاتوركية في التعبير عن أنفسهم وعلي رأسهم الإسلاميين[1] .

وكما يقول البروفسور التركي "محمد ألتان" : الجمهورية أعلنت لكن الباديشاهية مستمرة ، الدولة في تركيا اليوم كما الباديشاه عند العثمانيين ، ولقد خلفت الجمهورية الباديشاهية لكنها باديشاهية بدون باديشاه وبدلاً من الباديشاه جاءت البيروقراطية العسكرية والمدنية ، الدولة في تركيا تعمل خارج القانون "وهذا معني "الدولة العميقة" أما التزامها بالقانون والتحرر من سطوة البيروقراطية العسكرية والمدنية فمعناه أن تصبح دولة ديموقراطية طبيعية وليست دولة تصف إله أو إله . دولة تعبر عن مجتمعها وليست فوقه أو متعالية عليه[2] .

خامساً: قال لي بعض متابعي الشأن التركي أن "أربكان" كان يضع

(1) هناك هواجس سياسية مريعة لدي التيارات السياسية العلمانية والإسلامية معا حول وجود خطر داهم علي تركيا ، فالعلمانيون يدركون كيف نشأت تركيا الجمهورية في سياق توازن دولي عبرت عنه معاهدة لوزان ، والإسلاميون يدركون كيف صنعت الأيدي الخارجية الوجود المعاصر لتركيا وخاصة المنظمات الدولية والصهيونية والماسونية ويهود الدونمة ولايزال لهم الباع الأكبر في توجيه السياسة الداخلية والخارجيةومن ثم لاتزال تركيا لم تصل إلي التطور السياسي والاجتماعي الذي تشعر معه فيه أنها دولة طبيعية كبقية دول العالم تتخلص من إحساس الخطر الذي يراود تياراتها السياسية دائما ، وهنا ربما تكون الديموقراطية هي الجسر الذي تنتقل فيه من دولة تشعر بالخطر إلي دولة لديها ثقة بنفسها وربما يكون حزب العدالة والتنمية هو المرشح للقيام بذلك .

(2) محمد نور الدين ، حجاب وحراب ، م . س . ذ ، ص ٣١٨ - ٣١٩ .

الإسلام أمامه وهو يقود الصراع مع العلمانية الاستئصالية Militant Secularism في تركيا بينما قرر "أردوغان" أن يضعه في قلبه ، وبمتابعة عالم الأفكار في تركيا نلحظ تحولاً كبيراً في الأفكار وتسارعها وانتقالها بشكل واضح وهذا راجع إلى الطبيعة العملية للثقافة التركية والاهتمام بالشأن العام ، وإذا كان الرأي العام التركي تحول بهذه الحدة التي رأيناها منذ ١٩٩٩ م وهي الانتخابات التي سبقت فوز العدالة والتنمية وتشكيله للحكومة الثامنة والخمسين في تاريخ الجمهورية فإن الجيل الذي مثله "رجب طيب أردوغان" قد فهم رغبة الشعب في التأسيس لسياسة جديدة وبطريقة مختلفة عن تلك التي عرفها منذ عام ١٩٨٢ م .

ولذا أعلن أنه سيقود وجهة تركيا ناحية الانضمام للاتحاد الأوربي ، إنه يعبر عن إدراك جديد لهذا الجيل الذي مارس العمل السياسي والخدمي وسط الجماهير والناس وكما قال لنا "علي بولاج" : إنهم تعبير عن "الإسلام المدني" وليس "الإسلام السياسي" أي أنهم يدركون ضرورة وضع اختلافات الآخرين في اعتبارهم وأنهم يقفون منها موقف المحاور المتفهم المتسامح من نفس النقطة والأرضية التي يقف عليها الآخرون بدون تمييز أو تصور استخدام أدوات لفرض مايريدونه على الآخرين . أن يعيش الناس أفقيا معا ، وليس عمودياً ، أي لا يكون تعبيراً عن كمالية جديدة ترتدي ثوباً إسلاميا .

وفي الواقع هناك نقطة مهمة جدا يعبر عنها جيل "أردوغان" وهو أنهم تعبير عن تغليب فكرة "الجماعة" في النهضة أكثر من تغليبهم لفكرة "الشريعة" فنحن لدينا تعبيران ذكرناهما من قبل في عملية التجديد الأول التعبير الإحيائي (العقائدي) الذي يغلب فكرة "الشريعة" ومن ثم فلابد من وجود سلطة أو دولة لتطبيقها على الناس ، فالدولة هنا أولا ثم إيجاد الأمة التي

تحكمها الدولة ، والتعبير الإصلاحي(الواقعي) والذي يغلب فكرة "الجماعة" أي واقع الجماعة المسلمة واستصحابه في عملية النهضة والانطلاق منه ، وأربكان "ينتمي بهذا المعني للتعبير الإحيائي بينما ينتمي "أردوغان" للتعبير الإصلاحي"[1].

سادساً: ولكي نفهم معني "الديموقراطية المحافظة" Muhafazakar Demokrasi فإننا نشير إلي ماذكره "رجب طيب أردوغان" في American Enterprise institute عن مشروع حزب العدالة والتنمية حيث قال "الديموقراطية المحافظة هي نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثان ، فهي تقبل الجديد والوافد ولا ترفض القديم والمحلي وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات ، وترفض "الديموقراطية المحافظة" الخطاب السياسي والبناء التنظيمي القائم علي الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو أيديولوجية أو عرقية أو دينية واحدة تلغي ماسواها .

وتؤكد علي أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب

---

(١) عن رؤية الجيل الجديد للدخول في الاتحاد الأوربي راجع علي الشبكة:
www. qantra. de/webcom/show - article. php/ - c - 340/ - nr - 14/ - p - 1/i. htm
لكيم اغاي ، موروث أتاتورك اليوم ، الإسلام والكمالية في تركيا . ومن مجادلات متنوعة حول الدخول التركي للاتحاد الأوروبي راجع علي الموقع ذاته ملفاً كاملا حول تركيا والاتحاد الأوربي وبشكل عام فإن التيار الذي يمثله أردوغان والعدالة والتنمية والذي يراهن علي إمكانية تغير الطابع الكمالي القومي للدولة بالدخول للاتحاد الأوربي يقف في وجهه التيار القومي وحزب الشعب الجمهوري المعارض والتيار العلماني المتحكم في الدولة عبر البيروقراطية الحكومية والعسكر . وراجع أيضاً محمد نور الدين ، أربكان وأردوغان، الواقعي والأكثر واقعية، الشرق الأوسط، ٢٩ /٧/ ٢٠٠٥ فهو يشير إلي أهمية الجماعة في فكر أردوغان وأهمية الدولة عند أربكان .

أو استئثار .

وأشار "أردوغان" إلي أن تجربة حزب العدالة والتنمية أثبتت عدم التعارض بين الإسلام والديموقراطية وأن الاعتدال والوسطية والأخذ بمبادئ التعددية والديموقراطية هي التجربة التي أرساها صعود حزب العدالة وسعي لترسيخها .

وتتعدي أهداف ديموقراطية الحزب من الانتخابات ونزاهتها والبرلمانات وقدسيتها إلي تنشيط دور المجتمع المدني واحترام الحريات وضمان الحق في الاختلاف والمشاركة السياسية وتوزيع واستقلال السلطات وهي المبادئ العامة للديموقراطية المحافظة والمأمول تحقيقها من قبل حزب العدالة والتنمية في تركيا .

ويهدف مشروع الحزب إلي تخفيف الهواجس التي يثيرها صعود الأحزاب الإسلامية في تركيا من خلال التأكيد علي أن الحزب ليس قوة سياسية للتعبير عن هويات ثقافية مكبوتة تتعارض مع طبيعة النظام القائم في الدولة ولكنه يسعي للتوفيق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات دون تصادم بين الاتجاهين طالما تهيأت البنية الداخلية لذلك ورضي الفاعلون الأساسيون في هذا النظام عن نتائج النموذج الذي يمثله حزب العدالة[1] .

وكان "فكرت بلا" مدير تحرير "ملليت" التركية سأل عبد الله جول وعبد اللطيف شنر عن الجديد في حركتهم فقالوا: لن تتمحور حركتنا حول المشاعر والعقائد الدينية وإنما علي الأسس الديموقراطية والشفافية والحوار والتعاون ، وأن الحركة سوف تعتمد أسلوب العمل الجماعي وليس علاقة

(١) محمد عبد القادر ، الديموقراطية المحافظة .. طرح الإسلاميين الأتراك علي موقع: www. alwihda. com ، نقلا عن إسلام أون لاين .

الطاعة والتبعية للزعيم وأن الحركة سوف تهتم بقضايا الناس اليومية مثل البطالة وعدالة توزيع الثروة وإصلاح نظام التعليم وتحسين الخدمات، والحركة سوف تركز علي المشترك بين كل القوي السياسية والمجتمعية وليس علي الاستقطاب وتعميق النزاعات، لن تهدد النظام القائم وستتجنب الراديكالية في السياسات ومشكلة الحجاب ستحلها في سياق حق المرأة الإنساني في الاختيار ولن تعارض الحركة الكمالية ولكن ستسعي لتحقيق الجزء النهضوي فيها – أي النهوض الاقتصادي والتنموي[1]. نحن إذن أمام نموذج جديد من الفكر السياسي والممارسة العملية التي تعبر عن خصوصية الحالة التركية المعقدة، وهذا النموذج الجديد يواجه مشكلات في غاية التعقيد ولكنه وفق البرنامج الذي يقدمه ربما يكون قادرا علي تحقيق تحول حقيقي نحو صيغة للتعايش بين الديموقراطية والإسلام والحداثة في ظل نظام علماني وهو في هذه الحالة سيتجاوز مجرد كونه خبرة في تركيا إلي غيرها من بلدان العالم العربي والإسلامي[2].

سابعا: حزب العدالة والتنمية يعبر في الواقع عن تطور جديد داخل حركة اجتماعية يتجه بها نحو التيار الرئيسي بعيداً عن الاستقطاب والمواجهة، لأن القواعد التي تمثل هذه الحركة الاجتماعية تميل نحو الاعتدال والبعد عن الأفكار الحدية والمتطرفة بسبب التحولات التي جرت لهذه القواعد.

---

(١) راجع في هذه التفصيلات: إبراهيم الداقوقي، الإسلام التركي إحياء للمشروع النهضوي المؤجل في الشرق، النهار، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٢.

(٢) جراهام أي فولر، والآن النموذج التركي، مجلة نيوزويك، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٤ وهي جزء من كتابه The Future OF Political Islam ويذكر فولر أن تركيا هي الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي حلت الصراع بين الإسلاميين وقطعهم السياسية بإدماجهم في العملية السياسية وأنها هي الدولة الوحيدة التي يحكمها حزب إسلامي منتخب ديموقراطيا وناجح عمليا في العالم الإسلامي.

فالتيار الإسلامي الذي يفترض أنه يمثل حوالي ١٥٪ ممن أعطوا للعدالة والتنمية حدث تحول كبير في توجهاتهم نحو الاندماج أكثر في المجتمع ومن ثم الاتجاه ناحية الاعتدال فهؤلاء دخلوا في عمليات اقتصادية وأصبحوا من البرجوازية الجديدة ورأس المال الأخضر في تركيا، كما أن قطاعات من الإسلاميين في تركيا تحولت لتصبح أكثر اندماجاً في النظام الاجتماعي والسياسي بعيداً عن الأيديولوجية بعد أن انتقلوا من مرحلة المراهقة السياسية إلي مرحلة النضج، ومن ثم أصبح جزءا من مشروعهم الحفاظ علي الاستقرار والبعد عن المواجهة والصراع مع النظام السياسي، والقطاعات الأخري من غير الإسلاميين من اليسار أو القوميين أو يمين الوسط والذين أعطوا أصواتهم لحزب العدالة أصبحوا هم الآخرين أكثر وعيا بضرورة الانتقال من نظام علماني دولتي قومي لنظام يعترف بالتعددية والآخر ويرون أن التماشي مع أفكار العالم والدخول للاتحاد الأوربي سوف يكون أكثر تلبية لرغباتهم ومطالبهم.

لم تعد الدولة القومية التي بناها "أتاتورك" ولا العلمانية التي أرساها تعبر عن التحولات التي حدثت لهذه الفئات والتي هي أكثر مدينية (نسبة إلي المدن) وأكثر تماسا مع العالم المعاصر خاصة أوروبا عبر الجوار الجغرافي والأتراك في أوروبا، ومن ثم فنحن أمام طبقة وسطي جديدة تريد أن تتحرر من الحدود والقيود لتضع هي قواعدها وقيودها بنفسها.

وتشعر بالمشاركة في العملية السياسية التي يفترض أن تأخذ في اعتبارها صوت القاعدة إلي القمة، إذن الحراك المجتمعي في تركيا تجاوز الحركة الملية التي عبر عنها "أربكان" وتجاوز التيار القومي التقليدي والتيار الكمالي القابض علي المؤسسات البيروقراطية والعسكرية، وجاء حزب العدالة والتنمية بأفكاره التجديدية ليكون تعبيراً عن هذه التحولات التي يمثلها التيار

الرئيسي اليوم في المجتمع التركي اليوم والذي يري أن السياسة تمارس بطريقة مختلفة .

والمثير أن هناك علاقة طردية بين الحضور الإسلامي في المجتمع التركي وبين الاتجاه نحو الاعتدال والقابلية للاندماج في العملية الديموقراطية وبالعكس نجد أن ذلك يأخذ شكلا عكسيا في حالة النخبة العلمانية حيث تزداد عزلتها عن مجتمعها ويزداد تشددها وتبدو أكثر رفضا للاندماج في العملية الديموقراطية[1] .

ثامناً: في اللحظة التي يتحول فيها إدراك المؤسسة العسكرية نحو ضرورة أن تصبح تركيا دولة صناعة القرار فيها تتم داخل المؤسسات السياسية بعيداً عن سطوة العسكر وتدخلهم في الحياة السياسية واعتبارهم قوامين بالمصلحة العليا للبلاد دون غيرهم ، هنا نكون علي أبواب تحول حقيقي في النظام السياسي التركي ، فكما حولت الدولة الإسلاميين في تركيا إلى فاعلين سياسيين أصبحوا في مقدمة المدافعين عن نظام ديموقراطي في تركيا بل وعن علمانية أكثر إنسانية وحداثة تحترم الإنسان والتعددية الاجتماعية والإثنية وتكون فضاءً يتسع كل مواطني تركيا بدون تمييز أو استثناء ، هل يمكن أن تتغير طبيعة البيروقراطية العسكرية والبيروقراطية المؤسساتية العلمانية بخطوات أكثر جسارة ناحية المساهمة في أن تصبح تركيا دولة ديموقراطية تعددية حقيقية وليست دولة قومية علمانية؟ .

وهذا في الواقع هو جوهر الصراع الذي يخوضه حزب العدالة

---

(١) عن هذه الفكرة راجع علي الشبكة الموقع المهم:
http://reflectioncafe. blogspot. com, Secularism: The Turkish Experince
حيث أوردت الندوة آراء مهمة لمتخصصين أتراك دعموا للفكرة التي طرحناها في المتن وهم "فاروق بيرتك وجيني هوايت وييناز طوبراق واحمد إيفن وفؤاد كيمان .

والتنمية - الانتصار لصوت الجماهير والناس والمجتمع في مواجهة الدولة ، وهذا هو محور الصراع الحقيقي الذي يخوضه حزب العدالة والتنمية والذي سيحدد في الواقع مستقبل الإسلام السياسي بل ومستقبل تركيا ذاتها .

كيف تتغير بنية الدولة التركية بفك القيود الحريرية التي تقيد حركة المجتمع عبر دستور وضعته الانكشاريه المعاصرة؟ هل نعود للتاريخ وتقول: نحن بحاجة إلى واقعة خيرية جديدة يرسي قواعدها صدر أعظم جديد لتخليص الدولة من إرث الكمالية والعلمانية الأصولية؟ العدالة والتنمية اليوم لديه أغلبية مطلقة تمكنه من تعديل الدستور ، وتمكن أردوغان من الترشح لرئاسة الجمهورية في الانتخابات القادمة[١] ، ومن المعروف أن رئيس الجمهورية يتم اختياره من البرلمان ، وهو الذي يمسك بمؤسسات مهمة مثل المحكمة الدستورية العليا ومجلس التعليم الأعلي ويدعو مجلس الأمن القومي للانعقاد و يتولى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة[٢] ، وربما يكون الاستقطاب العلماني - الإسلامي[٣] في تركيا اليوم والخاص برفض رئيس الدولة تعيين ستة آلاف موظف في الدولة بحجة أنهم إسلاميين والخروج العلماني الكبير عقب مقتل القاضي "مصطفى يوسيل بيلجن" والذي قتله محام إسلامي بسبب منعه ارتداء الحجاب خارج المؤسسات الرسمية للمدرسات في المدارس الابتدائية[٤] ،هو جزء من المعركة الفاصلة الضارية القادمة حول منصب رئيس الجمهورية بين التيار الإسلامي والتيار العلماني .

(١) من المقرر اجراء الانتخابات الرئاسية التركية في ١٦ إبريل ٢٠٠٧

(٢) عن مهام رئيس الجمهورية المتعددة راجع: جلال معوض ، صناعة القرار في تركيا ، م. س. ذ ، ص ١٨ .

(3) Yusuf Kanali, Polarization Is Dangerous, Turkish daily news, 18May, 2006.

(4) Turkish Daily news, 18 May, 2006 And Zaman, 18May, 2006.

ورغم أنه لا يمكن القطع بالنتائج لكنه يمكننا القول إن التيار الذي يمثله حزب العدالة والتنمية وهو الذي يحاول بناء رؤية سياسية جديدة ومختلفة هو التيار الذي سيمثل عامل الجذب والثقل في السياسية التركية والتي كانت تفتقد طوال السبعينيات والثمانينات لمركز ثقل يمكن أن يعطيها معناها.

لا تزال الأسئلة كثيرة ومفتوحة والأبواب على مصراعيها والمسرح السياسي التركي حافل بالغرائب ومع أهمية الوضع الداخلي التركي فالعامل الخارجي له تأثير كبير في تشكيل السياسة التركية الداخلية.

والظاهرة التي يمثلها جيل حزب العدالة والتنمية في السياسة التركية تحتاج إلى تعمق ونحن فتحنا الباب للتصدي لهذا الظاهرة الزاخرة بالدلالات والتي يبقى السؤال حول مستقبلها سؤال مهم والجواب عليه سوف يجعل من هذه الظاهرة المحلية دلالات تتعداها إلى خارجها في العالم العربي والإسلامي.



المبحث الأول:
تركيا في مفترق الطرق

تعيش تركيا أزمة منذ أكثر من عام في الواقع تحسباً لموعد الانتخابات الرئاسة التي من المفروض أن تحسم يوم ١٦ مايو الجاري، فالجميع في تركيا يعرف أن حزب العدالة والتنمية AKP - أو الحزب الأبيض - كما يطلق عليه الأتراك - والذي يحكم البلاد منذ نوفمبر ٢٠٠٢ سوف يكون له مرشح للرئاسة، والجميع يعرف أيضا أن فرص مرشح الحزب تكاد تكون مضمونة في الوصول إلي قلب القلعة العلمانية، ومن هنا كان التوتر والخوف من مجئ رئيس ذي جذور إسلامية إلي نفس المكان الذي اعتلاه مؤسس تركيا الحديثة كمال أتاتورك وأرسي قواعد الحكم فيها من منطلق علماني يستبعد الدين كلية من الحياة الاجتماعية والسياسية والفضاء العام.

المشهد الذي نراه اليوم يعكس حساسية الدولة التركية المفرطة لأي تغير حقيقي أو اجتراح لمسار جديد مختلف عن ذلك الذي أرساه "أبو الأتراك" أو الباش معلم" كما كان يطلق عليه - فالأتاتوركية أو الكمالية تحولت لأيديولوجية صارمة لا يمكن التراجع عنها، ونصب الجيش نفسه ليكون هو حامي هذه الأيديولوجية، فالمادة ٢ في الدستور التركي تقرر علمانية الدولة والمادة ١٤ تقرر حظر النشاطات المنافية للعلمانية وكلاهما لا يمكن تغييرهما أو حتي تقديم مقترح بذلك، والمشكلة هنا هي أن الدولة التركية الجديدة التي انسلخت من ماضيها وتراثها وتاريخها العثماني علي كل المستويات تجد مجتمعا يتوق إلي هذا الماضي وذلك التراث فيما أطلق عليه "العثمانية الجديدة" وهي الصيحة التي أطلقها "أوزال" تعبيراً عن التمدد التركي للقيام

بدور إقليمي تجاه دول آسيا الوسطى التي تحررت من الاتحاد السوفيتي الغابر ، وعلمانية "أتاتورك" ألغت الدين من الحياة العامة ولكنها اختصرت الدولة في روح مؤسسها والحزب الذي أنشأه وهو حزب الشعب الجمهوري ، الذي ظل حزبا واحدا متحكما في الحياة السياسية حتى عام ١٩٤٥ م .

العلمانية بدون ديموقراطية أقلقت "أتاتورك" الذي ظل مقتنعا بأن اللحاق بالغرب لا يمكن تحقيقه بدون تعددية حزبية ، وقبل أن يموت اصطنع حزبا باسم "الحزب الجمهوري الحر" كحزب معارض ولكنه لم يتحمله وتم إغلاقه فجميع معارضيه انضموا لذلك الحزب وهاجموه ، وظلت البلاد بدون أحزاب معارضة حتى مجئ "عصمت إينونو" إلي السلطة والذي كان أشد تطرفا في التمسك بالعلمانية ، لكنه قبل بوجود حزب جديد في الحياة السياسية هو الحزب الديموقراطي الذي أسسه منشقون عن حزب الشعب الجمهوري واستطاع هذه الحزب أن يحصل علي ٦٤ مقعداً في انتخابات عام ١٩٤٦ وكان شعاره الانتخابي "كفاية .. خلاص"، وما لبث أن اكتسح انتخابات عام ١٩٥٠ حيث حصل علي ٥٣,٦٪ بينما لم يحصل حزب أتاتورك إلا علي ٤٠٪ وتحول للمعارضة ، وشهدت البلاد استقرارا سياسياً واقتصادياً غير مسبوق حتى عام ١٩٦٠ الذي شهد أول انقلاب عسكري في تركيا مرسخاً بذلك لتقاليد تدخل العسكر في الحياة السياسية .

ومنذ ذلك الوقت والأحزاب العلمانية التي تتبي الأيديولوجية الكمالية لم تتمكن من الحكم بمفردها و تواجه تراجعاً لصالح ما يمكن أن نطلق عليه "الأحزاب الديموقراطية المحافظة"، وحزب العدالة والتنمية هو استمرار لتقاليد هذه الأحزاب ويمتلك الأغلبية في البرلمان ٣٥٧ مقعدا وهو ما أعطي للسياسة التركية معناها وأبعدها عن دوامة الائتلافات الحزبية المتنافرة والحكومات المتعاقبة منذ صعوده للسلطة مع وضع اقتصادي مريح حقق نموا

اقتصاديا بلغ ٧٪ وكبح جماح التضخم وجذب قدرا كبيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغ ٢٠ مليار دولار ، وقاد قاطرة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لدخول تركيا إليه ، وتري الأحزاب العلمانية أن تمكن العدالة والتنمية من خلق قاعدة توافق عام حول مشروعه (الديموقراطية المحافظة – محافظ كار ديموقراطي سي) يمكن أن تصل به إلي سدة الرئاسة ومن ثم تهديد مكتسبات هذه الأحزاب العلمانية ، ومن هنا فإن ا لاستقطاب السياسي الحاد الذي تعيشه البلاد يعكس بعمق أزمة هوية تعيشها البلاد كما يعكس أزمة شرعية حيث إن البلاد يحكمها اليوم دستور عام ١٩٨٢ م الذي وضع تحت إشراف قادة انقلاب عام ١٩٨٠ م ومثل القوي الذي دعمته في ذلك الوقت وهي القوي الكمالية العلمانية التي يمثلها حزب الشعب ، ولكنه اليوم أصبح غير كاف لمطالب مجتمع يسعى للتحول من "الديموقراطية المعقلنة" إلي "الديموقراطية الحقيقية" التي تلتزم فيه مؤسسات الدولة جميعها بما في ذلك الجيش للقانون .

هندسة النظام السياسي التركي:

في عام ١٩٣٧ تم تعديل المادة الثانية من الدستور التركي لتقرأ علي النحو التالي "الدولة التركية هي جمهورية قومية مركزية علمانية ومتطورة ، وكما يقول "محمد ياشار" الأكاديمي التركي "من الممكن أن نتصور أنه عندما توفي "أتاتورك" عام ١٩٣٨ كانت البلد كلها قد تحولت إلي كيان علماني بحت ، وأن الإسلام اختفي من أجل الصالح العام إلا أن الوضع لم يكن كذلك فعلي الرغم من كون الجزء المسيطر من الصفوة المتعلمة تحول تماماً إلي كيان غربي إلا أن العامة ظلت محافظة وقريبة بطبعها من الإسلام"، ويقوم النظام السياسي التركي علي قاعدتين هما الجيش والنظام الحزبي وتصميم النظام الحزبي قائم علي قبول الأحزاب التي تعبر عن يمين الوسط

ويسار الوسط ، أي الوسط في اليمين واليسار مع وجود حزبين كبيرين أحدهما في الحكم والثاني في المعارضة مع استبعاد الأحزاب الصغيرة ، لكنه مع عجز الأحزاب الكبيرة وضعفها تسللت أحزاب صغيرة إلي الحياة الحزبية واستطاعت أن تحقق قدماً راسخة في الحياة السياسية علي حسابها ، هذه الأحزاب كانت تعبيراً عن حركة "الملي جوروش "او حركة الفكر الوطني وهي الحركة التي أسسها "أربكان" – الأب الروحي للإسلام السياسي في تركيا منذ عام ١٩٦٩ وأصبحت لاعباً لا يمكن تجاهله ، ودخلت هذه الحركة ممثلة في "حزب السلامة الوطني "منذ مطلع السبعينيات في عدد من الائتلافات كان أبرزها مع حزب الشعب الجمهوري العلماني الكمالي عام ١٩٧٤ وهو الائتلاف الذي قاد عملية إنزال الجيش التركي في قبرص لحماية القبارصة الأتراك ، ثم مع حزب العدالة الديموقراطي المحافظ عام ١٩٧٥ ، وعام ١٩٩٧٧ ، وهنا تقف تركيا لتعبر عن نموذج من التوافق المحير الذي تستدعيه المصلحة الوطنية بين العلمانية والتيارات الإسلامية ، وحتى هذه اللحظة كانت العلمانية التركية تقبل بتواجد للتيار الإسلامي في الفضاء العام السياسي بشرط احترامه للجمهورية وللدستور العلماني ، وبينما اقتنع التيار العلماني بأنه لا يمكن شطب التيار الإسلامي كقوة اجتماعية من الوجود السياسي ، حاول التيار الإسلامي التكيف بقدر ما يمكنه مع قواعد اللعبة السياسية ، فبقاء الجمهورية والدولة التركية هو غاية لا يمكن لأحد أن يضحي بها ومن ثم لا بد من تنحية الخلافات السياسية من أجل استمرارها ، ولكنه مع تقدم التيار الإسلامي واتساعه كانت المحكمة الدستورية العليا وهي أحد المؤسسات المعبرة عن سيادة الجمهورية وعلمانيتها تصدر قراراتها المتتالية بإغلاق أحزابه لكونها أحزاب تهدد المبادئ الكمالية وعلي رأسها العلمانية ، فهي من أصدرت قرار إغلاق حزب النظام الوطني في ٢٠ مايو

١٩٧١ بعد الانقلاب العسكري الثاني للجيش التركي في مارس ١٩٧٠ ، ثم هي من أصدرت قرار إغلاق حزب الرفاه في ١٦ يناير عام ١٩٩٨ م ، ثم قرار إغلاق حزب الفضيلة في ٢٢يونية ٢٠٠١ .

هنا تقول هندسة النظام السياسي التركي أنه يمكن قبول الإسلاميين كقوة متواجدة في الحياة السياسية ولكنه لا يمكن قبولهم في قلب مؤسسات الدولة العلمانية داخل مؤسسة مجلس الوزراء ومن هنا كان الانقلاب الرابع الذي عرف باسم "انقلاب ما بعد الحداثة" أو الانقلاب اللطيف" فهو انقلاب مؤسسي لم يتم استخدام الدبابات والقوة العسكرية فيه ولكن تم توظيف" مجلس الأمن القومي "الذي يعبر عن رغبة العسكر والذي يعطي توصيات تتحول لأوامر لا يمكن عصيانها ، فقد تقدم بمذكرة إلي رئيس الوزراء طالبه فيها بالاستجابة لمطالب الجيش التي بلغت ١٨ مطلباً لحماية تراث العلمانية الكمالية"، واضطر "أربكان" إلي الاستقالة في ١٨ يونية ١٩٩٧م ومغادرة مجلس الوزراء لغير رجعة واعتبر الجيش أن الخطر الأصولي الإسلامي هو الخطر الأول في البلاد بدرجة أكبر من النزعات الانفصالية والفوضوية .

العدالة والتنمية والتأسيس لجمهورية ثالثة:

يمثل "رجب طيب أردوغان" ورفيق كفاحه ودربه" عبد الله جول "ورئيس البرلمان التركي "بولنت أرينتج "الجيل الثاني من الحركة الإسلامية في تركيا بعد جيل الآباء الذي مثله "أربكان" ورجائي قوطان" الرئيس الحالي لحزب السعادة ، وهذا الجيل هو الذي أثبت جدارته في إدارة البلديات بعد الانتصار الكاسح لحزب الرفاه في انتخاباتها عام ١٩٩٤ م ، أطل علي السلطة من منظور المسئولية واقترب من مشاكل الناس وسعي لحلها ، ودخل إلي قلب مؤسسات الدولة واقترب منها وعرف حدود التعامل معها ، ولذا قرر هذا الجيل الذي يعرف في تركيا بجيل "المجددون المعاصرون" تجاوز حركة الأب

الروحي لهم والتأسيس لحركة جديدة تكون علي وعي بالواقع المعقد للدولة التركية والتي أطلق عليها الكاتب التركي المعروف "جنكيزشندار" الدولة الخفية "أو الدولة العميقة"، ومن هنا تأسس "حزب العدالة والتنمية" والذي يعبر عن "الديموقراطية المحافظة" والتي يعرفها "طيب أردوغان" بأنها نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثان فهي تقبل الوافد والجديد ولا ترفض القديم والمحلي وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات وترفض الخطاب السياسي والبناء التنظيمي القائم علي الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو أيديولوجية أو عرقية أو دينية واحدة تلغي ما سواها.

وتري "الديموقراطية المحافظة - محافظ كار ديموقراسي" أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار.

وتجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم أثبتت عدم التعارض بين الإسلام والديموقراطية وأن الاعتدال والوسطية والأخذ بمبادئ التعددية والديموقراطية هي ما أكده صعود الحزب في الحياة السياسية التركية وعمل علي ترسيخه، فهو سعي لتخفيف الهواجس التي يثيرها صعود الأحزاب الإسلامية في تركيا من خلال التأكيد علي أنه ليس قوة سياسية للتعبير عن هويات ثقافية مكبوتة تتعارض مع طبيعة النظام القائم في الدولة ولكنه يسعي للتوفيق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات دون تصادم بين الاتجاهين طالما تهيأت البنية الداخلية لذلك ورضي الفاعلون الأساسيون عن نتائج النموذج الذي يمثله الحزب.

وذكر "عبد الله جول" أن الحركة التي يمثلها "حزب العدالة والتنمية" لن

تتمحور حول المشاعر والعقائد الدينية وإنما على الأسس الديموقراطية والشفافية والحوار والتعاون والاهتمام بقضايا الناس اليومية مثل البطالة وعدالة توزيع الثروة وإصلاح نظام التعليم وتحسين الخدمات ، ومشكلة الحجاب ستحل في سياق الحق الإنساني للمرأة ، ولن تعارض الكمالية ولكن ستسعي لتحقيق الجزء النهضوي فيها - أي النهوض الاقتصادي والتنموي .

وإذا كان "أتاتورك" قد أسس الجمهورية الأولي التي جاءت للأتراك بالاستقلال والعلمانية ، فإن "تورجوت أوزال" هو مؤسس الجمهورية الثانية وهو أول من طرح العلمانية الكمالية على بساط البحث ودعا لانتقاد "أتاتورك" وإظهار ما له وما عليه وهو أول رئيس جمهورية ثابر علنيا وبصورة منتظمة على أداء ا لفروض الدينية وأدي فريضة الحج في أول توليه رئاسة الحكومة عام ١٩٨٣ وانتعشت الحالة الإسلامية في عهده بشكل غير مسبوق ، فالجمهورية الثانية تأخذ في اعتبارها الدين كمكون رئيسي للهوية التركية كما تسعي للتوافق مع المجتمع والتعبير عنه عبر الاعتراف بالتنوع في إطار ا لوحدة .

أما الجمهورية الثالثة والتي تشهد تركيا ملامح تكونها منذ مجئ "العدالة والتنمية" للحكم فإنها تسعي لاكتمال ملامح دولة ديموقراطية تعددية تستعيد فيها مؤسسات الدولة المنتخبة هيبتها ويتراجع دور العسكر بعيداً عن التأثير في السياسة وتوجيهها ويتمتع المواطنون كافة بحقوقهم وواجباتهم ، وإذا كان الجيش صرح في الأزمة الحالية بأنه المدافع العتيد عن العلمانية فإنه يدرك أن دوره يتراجع وأن المؤسسات المنتخبة (البرلمان ، الحكومة ، رئاسة الوزراء) ومؤسسات المجتمع المدني هي التي توجه السياسة ، وهذا يكشف عنه تصريحات رئيس الوزراء التركي بأن الدفاع عن العلمانية مسئولية الحكومة ،

فلم يعد "مجلس الأمني القومي" يملي شروطه ويفرض توصياته ، ويراهن "حزب العدالة والتنمية" علي أن الانضمام للاتحاد الأوروبي والوفاء بشروط الانضمام هي أحد وسائله لاختراق القلعة العلمانية والتي تكون الدولة فيها تعبيراً عن مجتمعها وليست تعبيراً عن أيديولوجية فاشية صلبة لا يمكنها الاستجابة لمتطلبات العصر والحياة وهي الأيديولوجية الكمالية .

وهذا جزء من المشهد الذي نراه اليوم ، فجيل العدالة والتنمية يسعى بالانتقال بتركيا إلي عالم الدول الديموقراطية التي تختفي فيها "الدولة العميقة والخفية" لصالح دولة شفافة وقرارات علنية ومؤسسات قوية ودستور حقيقي يختلف عن الدستور الحالي .

وإذا كان تاريخ تركيا منذ منتصف القرن التاسع عشر يعبر عنه تنازع القوي الإصلاحية التي تحاول اللحاق بالمدنية والحداثة الغربية ، والقوي التقليدية التي تحاول الاحتفاظ بما هو قائم خوفا علي هويتها ، وكانت القوي الإصلاحية دائماً علمانية ، والقوي التقليدية دينية ، فإننا اليوم أمام قوي الإصلاح التي تحاول استلهام الحداثة وتكييفها لخصوصية مجتمعها وهويته الثقافية والإسلامية وهي قوي لها جذور إسلامية ووجه حديث وحداثي بينما القوي المقاومة للإصلاح هي الأحزاب العلمانية والجيش والتي لها وجه قديم ورجعي ، لا يمكنه مغادرة أفكار "أتاتورك" ومبادئه التي لم تعد قادرة علي الحياة .

رئاسة الجمهورية في النظام التركي:

يظن كثيرون أن رئاسة الجمهورية التركية منصب شرفي ، ولكنه مناصب واسع السلطات وبدون مسئوليات تقريبا ، فرئيس الجمهورية يمثل وحدة الأمة وهو رمز الجمهورية ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة

الدولـة ، ويجري انتخابه لفترة واحدة مدتها سبع سنوات عن طريق البرلمان "المجلس الوطني الكبير"، ويكون من بين أعضائه ، وقد ينتخب من بين المواطنين ممن يكونوا بلغوا سن الأربعين وأكملوا تعليمهم العالي بشرط اقتراح ما لا يقل عن خمسة أعضاء المجلس ترشيحه لرئاسة الدولة ، ويتعين علي الرئيس المنتخب أن يستقيل من حزبه إن كان عضوا بحزب ومهامه وصلاحياته بموجب الدستور هي:

- دعوة المجلس الوطني (البرلمان) للانعقاد عند الضرورة .

- إلقاء خطاب افتتاح المجلس في بداية دورته التشريعية عند الضرورة .

- حق مطالبة المجلس بإعادة النظر في القوانين والمطالبة بإجراء استفتاء عام بشأن قوانين تعديل الدستور .

- دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين أو القرارات الحكومية التي لها قوة القانون علي أساس عدم دستوريتها من الناحية الشكلية أو الموضوعية .

- تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته وتعيين الوزراء وإقالتهم بناء علي اقتراح من رئيس الوزراء .

- دعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته عند الضرورة .

- الموافقة علي تعيين ممثلي تركيا لدي الدول الأخرى ، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الأخيرة لدي تركيا .

- التصديق علي الاتفاقيات الدولية .

- تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني (البرلمان) واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات ، وتعيين رئيس الأركان العامة .

- دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد ورئاسته .

- إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ وإصدار قرارات لها قوة القانون بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برئاسته والتوقيع علي القرارات .

- تعيين أعضاء المجلس الأعلي للتعليم ورؤساء الجامعات .

- تعيين أعضاء المحكمة الدستورية و٢٥٪ من أعضاء مجلس الدولة والمدعي العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا وأعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا وأعضاء المجلس الأعلي للقضاء ووكلاء النيابة العموميين .

فرئيس الدولة له سلطة كبيرة أشبه ما تكون بسلطة "الباديشاه" أيام الخلافة العثمانية ، ومن ثم فإن معركة الصراع علي مؤسسة الرئاسة لها بعد رمزي حيث إن من يتولى هذا المنصب الرفيع هو المعبر عن روح الجمهورية وهو رمزها ، ومن ثم فإن وصول مرشح العدالة والتنمية إلي هذا المنصب هو إعلان رمزي بنهاية الكمالية ، والتحول إلي علمانية لها وجه ديموقراطي وإنساني يعترف بالتعددية والديموقراطية وحقوق الإنسان وتراعي هوية الأمة الدينية وتعزز تقاليد المواطنة والاعتراف بالآخرين والعمل علي حل مشاكلهم كالأكراد .

الأزمة إلي أين:

بعد قرار المحكمة الدستورية العليا بعدم قانونية انعقاد جلسة البرلمان التي أجرت الجولة الأولي من الاقتراع علي منصب الرئيس بسبب عدم اكتمال النصاب المطلوب لانعقادها وهو ٣٦٧ صوتاً ، فإنه لا مجال لإجراء جولات اقتراع جديدة علي المرشح لمنصب الرئيس "عبد الله جول" ، فأحكام المحكمة الدستورية نهائية وعلي الحكومة الآن أن تذهب للإعداد لانتخابات نيابية

جديدة ومبكرة عدة أشهر عما كان مقررا لها ، وذلك من أجل البعد عن مظاهر العنف والاستقطاب والتوتر في الحياة السياسية والتي تؤثر علي الوضع الاقتصادي من ناحية وعلي صورة تركيا وتوجهات نظامها السياسي من ناحية أخري ، ومن المفترض أن تدعو الحكومة للانتخابات في فترة ما بين ٤٥ - ٩٠ يوما ، ومن ثم فإن نتائج الانتخابات البرلمانية الجديدة هي التي ستقرر من سيكون رئيس الجمهورية القادم .

ويبدو من خلال قراءة توجهات الرأي العام التركي أن ما حدث إلي اليوم من عدم مشاركة حزب الشعب الجمهوري في التصويت ولو بالرفض علي مرشح حزب العدالة والذهاب إلي المحكمة الدستورية في سابقة هي الأولي من نوعها في التاريخ التركي وحكم المحكمة الدستورية بعدم اكتمال نصاب الجلسة الأولي التي عقدت ، وخروج القوي العلمانية في أنقره ثم في اسطنبول في مظاهرات ضخمة وتصريحات الجيش بأنه "مدافع شرس عن العلمانية وأنه شريك في الجدال الدائر "وأداء الحكومة المتزن الذي سعي لوضع الجيش في مكانه وأن رئيس الأركان مسئول أمام رئيس الوزراء ، وأنه يتعين علي الجيش أن يبقي تحت سيطرة مدنية صارمة ، وأنه لا يصح في دولة ديموقراطية ملتزمة بالقانون أن تصدر مثل هذه التصريحات عن هيئة خاضعة لأمرة رئيس الوزراء"، كل ذلك يصب في الحياز الرأي العام التركي إلي ناحية الحكومة ، فهو عادة ما يتجه للانتصاف لمن يراه محاصراً ضعيفاً في مواجهة القوي الذي يستعرض عضلاته ونفوذه .

ومن ثم فإن القوي العلمانية في تركيا أجلت فقط مجئ عبد الله جول مرشح حزب العدالة والتنمية إلي منصب الرئاسة وعليها أن تتهيئ نفسيا لقبول رئيس كانت له جذور إسلامية ، كما قبلت من قبل رئيس وزراء له نفس الجذور .

* * *

المبحث الثاني:
المعركة الدائرة في تركيا..

تركيا التي نراها اليوم مساحتها أقل من مليون كم، ولكنها تعبر عن الموجة الكبرى الثانية من الفتح الإسلامي الذي قاده العثمانيون استكمالاً لجهود السلاجقة الأتراك في بداية القرن الثالث عشر الميلادي، ومدينة اسطنبول الضخمة التي تتوزع بين قارتي آسيا وأوروبا، ويشرف عليها في الجانب الأوروبي المسجد السليماني الضخم، كما يبدو في الأفق القصر الضخم الذي حكم العثمانيون منه العالم والمعروف "بطوب قابو"، وبها مسجد محمد الفاتح ومسجد الصحابي الجليل "أبو أيوب الأنصاري" وقبره، والسور القديم الضخم للقسطنطينية (مركز العالم الأرثوذكسي الامبراطوري" قبل أن تصبح "إسلام بول" أي مدينة الإسلام - ومسجد آيا صوفيا الذي كان كنيسة ولا يزال في غالبه متحفاً حتى اليوم بضغوط غربية، لم يستطع "أتاتورك" تحمل العبق الإسلامي القوي في المدينة، فهرب إلى أنقره التي يشعر زائرها بالضيق فليس بها سوى بعض التماثيل ومؤسسات الحكم العلمانية التي أقامها "أتاتورك".

تعبير ترك وأتراك وتركيا، لم يكن معروفا أيام الدولة العثمانية، حيث لم يكن هناك انتماء للقومية والعرق، وإنما الانتماء للدولة العثمانية باعتبارها جامعة لشعوب متعددة تحترم الإسلام ونظامه وتدين بالولاء للسلطان والخليفة والخلافة باعتبارها رمز الإسلام وعنوانه، فالتركي كان تعبيراً عن عدم التحضر في السلوك، ولم تصعد تعبيرات الترك هذه إلا مع انهيار حكم الدولة العثمانية وسقوط السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٨ م، وهو العصر

الذي بدأ بحكم الاتحاد والترقي وانتهي بقمة جبل الجليد متمثلا في كمال أتاتورك ١٩٢٣ م وهو العام الذي تأسس فيه حزب الشعب الجمهوري الذي ظل يحكم تركيا منفردا حتي عام ١٩٤٦ م .

تعرضت تركيا للاحتلال الكامل من دول الخلفاء بعد نهاية الحرب العالمية الأولي ، واحتل اليونانيون الأعداء التقليديون للعثمانيين والإسلام وتركيا منطقة أزمير ، ودخلوا عاصمة الخلافة الإسلامية في مشهد حزين أعاد للأذهان دخول التتار لعاصمة الخلافة العباسية بغداد في ١٢٥٨ م ، وكانت هناك حرب للتحرير هي التي بزغ فيها نجم "أتاتورك" الذي كان ياوران للسلطان والذي بدأ المقاومة بتحريض منه وبأموال دفعها له ، ولكنه تمرد عليه .

اتفاقية لوزان ١٩٢٣ والتي منحت تركيا الاستقلال اليوم هي معاهدة دولية كان ضمن بنودها إسقاط الخلافة العثمانية وهي رغم ضعفها من بعد السلطان عبد الحميد ولكنها كانت رمزاً يسعي مشعلو حرب "المسألة الشرقية" إلي إنهائها بإعلان إسقاط الخلافة وقام أتاتورك بذلك وكوفئ بتتويجه وكيلا للحضارة الغربية علي جسد تركيا التي كانت قلب دار الإسلام .

علمنة تركيا:

العلمنة تسللت إلي أفكار المثقفين في العالم الإسلامي من خلال التأثر بالثورة الفرنسية ، والثقافة الفرنسية هي التي كانت سائدة في الدولة العثمانية وفي حواضر ا لإسلام الكبيرة كمصر ، وظهر هذا الاتجاه بقوة داخل مؤسسة الخلافة ذاتها ، معتقداً أن الهزيمة أمام الغرب حلها يكون باتباع قيمه والتزام حضارته واتباع سننه ، وجاء "أتاتورك" ليعبر عن هذا الاتجاه ليس كتيار فكري وإنما كحاكم يمسك بالسلطة والثروة وبإرادة نافذة لا يمكن مقاومتها

أو الاعتراض عليها ، وهناك دراسات عديدة تتحدث عن الأمراض النفسية التي كان يعاني منها " أتاتورك " - وهذا ليس اسمه الحقيقي ، فاسمه مصطفي كمال - ولكن جنونه دفعه لتغيير كل الأسماء القديمة واختيار أسماء جديدة للأتراك - ومعناه أبو الأتراك ، فهو كان يعتقد أنه الباعث الحقيقي لنهضة تركيا وتقدمها ، ومن سافر لتركيا يلاحظ أن جميع تماثيل أتاتورك تشير إلي الغرب ، أي أن الغرب هو الوجهة التي علي تركيا أن تتجه إليها .

ظل نص " الدين الرسمي هو الدين الإسلامي لتركيا " حتي قبل وفاة " أتاتورك " بعام أي حتي عام ١٩٣٧ م ، وكان آخر تعديل في الدستور التركي الذي عرف حوالي ١٠ تعديلات ، وأثبت في المادة الثانية من الدستور التركي أن " تركيا دولة علمانية " واعتبر نصا لا يمكن تغييره ، وكل تعديلات الدستور التركي كانت في اتجاه حذف كل ما له صلة بالإسلام من آثار العثمانيين من أول ما تبقي من الشريعة - الأحوال الشخصية وحتي القيافة أي الأزياء - ما يرتديه الرجال والنساء ، وصارت تركيا في كل أوضاعها المؤسسية والدستورية والقانونية علمانية لا مكان للدين الإسلامي فيها مطلقاً ، ومثل ذلك كارثة كبيرة لكل العلماء والمثقفين والمدرسين والخطباء والوعاظ والقادة الذين اعتبروا الإسلام والخلافة جزءًا مهما من وجودهم وحياتهم ، فضاقت بهم تركيا الجديدة وهاجروا منها في أفواج ، تشير المعلومات إلي أن من هاجر إلي مصر وحدها بلغ أكثر من مائة من العلماء والوجهاء والمثقفين وأكابر القوم وكان علي رأسهم العلامة شيخ الإسلام " مصطفي صبري " ، والشاعر العظيم " محمد عاكف أرصوي " الذي ألف نشيد الاستقلال لتركيا والذي لايزال جزءاً من ثوابتها إلي اليوم ، وهو يمثل أحد رواد الحركة الإسلامية في تركيا .

في فترة حكم " أتاتورك " المرعبة التي تشابه حكم ستالين " في الاتحاد

السوفيتي الغابر، تعرض الكثير من العلماء للموت شنقاً، وأنا أسير مع أحد الأصدقاء حول مسجد الفاتح في حيه باسطنبول، أشار لي مرافقي إلي المواطن التي كانت تعلق فيها جثث العلماء المعارضين لهذا الطاغية، وظل حزب الشعب يحكم وحده ويرأسه "أتاتورك"، ولم يتحمل المعارضة الملكية حين جاء بصديق له اسمه "فتحي أوقيار" وجعله يؤسس حزبا اسمه "الحزب الجمهوري الحر" ودخله معارضو "أتاتورك" ومزقوا صوره وداسوها بالأقدام، ولم يتحمل فأغلقه، وجاء عصمت إينونو "من بعده وكان أكثر وحشية وعلمانية، وأدرك أنه لم يعد ممكنا لتركيا أن تظل بدون تعددية حزبية، فقبل تأسيس مجموعة من المعارضين لحزب الشعب لحزب جديد سموه "الحزب الديموقراطي" ودخل الحزب الانتخابات البرلمانية علي عجل وحقق نتائج مبهرة (حصل علي ٤٦ مقعدا)، وفي الدورة التالية عام ١٩٥٠ اكتسح البرلمان وشكل الحكومة وتحول حزب الشعب إلي المعارضة، وبدأ الإحياء الإسلامي الأول في تركيا، فأعيد الأذان بالعربية وبدأ القرآن يبث من الإذاعة وبدأت دورات تعليم الدين في الجيش، وافتتحت كلية الإلهيات ومدارس الأئمة والخطباء وهكذا بدأ استعادة الإسلام لمكانته ودوره في الحياة.

الإسلام المنتصر:

مهندس النظام التركي أقامه علي الجيش والنظام الحزبي، والنظام الحزبي يقبل بأحزاب الوسط في اليمين واليسار، والأحزاب الكبيرة هي المسيطرة والصغيرة لا مكان لها، ولم يكن للإسلاميين مكان في هذه اللعبة، ولكن بعد عام ١٩٦٠ والانقلاب الأول لم تعرف السياسة استقراراً وكان هناك أجنحة للإسلاميين في الأحزاب، ولكنه في نهاية عام ١٩٦٩ تأسست أول لبنة في الحركة الإسلامية المعاصرة في تركيا، وتأسس لها حزب مستقل هو حزب النظام الوطني الذي سرعان ما أغلق مع انقلاب ١٩٧٠ ثم جاء

حزب السلامة الوطني الذي دخل في عدد من الائتلافات مع حزب الشعب وحزب العدالة، ولكنه أغلق مع انقلاب ١٩٨٠ ثم تأسس الرفاه في عام ١٩٨٣ م، واكتسح الانتخابات المحلية حيث أدي ممثلوه أداء متميزا وتزيها وكان منهم "طيب أردوغان" الذي كان عمدة لاسطنبول، ثم اكتسح الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥ وشكل حكومة ائتلافية في عام ١٩٩٦ تولي رئاستها "أربكان" أبو الإحياء الإسلامي المعاصر في تركيا، ولكنه لم يكمل العام وتم الانقلاب عليه من الجيش فيما عرف باسم "انقلاب ما بعد الحداثة" أو الانقلاب اللطيف"، وخرج من الحكومة ثم تأسس حزب الفضيلة وأغلق من المحكمة الدستورية التي كانت كل مرة تغلق هذه الأحزاب بدعوي تحديها للعلمانية وانتهاك مبادئها، ثم جاء للحكم حزب العدالة والتنمية للسلطة في نوفمبر عام ٢٠٠٢ م مكتسحاً الحياة السياسية وطرد منها الأحزاب الكبيرة التي تربعت علي عرش السياسة التركية منذ الثمانينيات، وأصبح له الأغلبية في البرلمان التركي (٣٧٣) نائبا أصبحوا ٣٥٧، وجاء "طيب أردوغان" أحد رموز الإسلاميين الأتراك في الثمانينيات، وتبني حزبه ما عرف باسم "الديموقراطية المحافظة"، واستطاع أن يحقق نجاحات مهمة في الاقتصاد ويحقق الاستقرار للسياسة التركية التي فقدت معناها مع الأحزاب العلمانية اليمينية واليسارية معا.

هنا "أردوغان" و"عبد الله غول" وبولنت أرينتج" وغيرهم زوجاتهم محجبات، والحجاب ممنوع بحكم القانون التركي، والديموقراطيون المحافظون، ذوي الجذور الإسلامية هم اليوم في قلب رئاسة الوزراء، وهم دعم لا شك فيه للعودة الكبيرة للإسلام في تركيا، فهناك قانون اجتماعي ثابت في تركيا وفي غيرها حين يكون هناك حكومة غير يسارية أو ديموقراطية محافظة فإن الصعود الإسلامي يمضي إلي وجهته، الإسلام والصحوة الإسلامية تتعاظم

في ظل الحكومات التي لا تقمع ولا تأخذ موقف أيديولوجي من الإسلام، هناك انتصار وصعود واطمئنان للإسلام في تركيا وهو ما يفسر خروج المظاهرات المليونية في أنقرة وتركيا من جانب العلمانيين، إنهم يقطعون الطريق علي الصعود الإسلامي الذي لا يمكن إيقافه.

تغيير قواعد اللعبة:

المشهد الذي نراه اليوم، وهو ترشيح "غول" لمنصب الرئيس هو استكمال للأدوات الدستورية التي يمكن من خلالها استعادة الدولة التركية من أيدي العلمانيين والقوميين الذين يستلهمون تقاليد أتاتورك"، وإذا كان "طورجوت أوزال" هو من أسس للجمهورية الثانية التي انتقدت العلمانية وطرحتها للنقاش العام، وهو من أعلن تمسكه بالصلاة علنا، وبالقيام بأداء فريضة الحج ورفض تصنيم "أتاتورك" فإن ما يجري اليوم من توتر وصراع هو محاولة استعادة "أردوغان" والذين معه للدولة التركية من الكمالية والعسكر، بحيث يتحول البرلمان إلي مؤسسة حقيقية تتخذ قراراتها دون تأثير من "مجلس الأمن القومي" ودون تأثر بتهديد رئاسة أركان الجيش، ومن يقول إن الرئيس منصبه شرفي في تركيا فإنه لا يعرف قدر ما يستحوذ عليه الرئيس من سلطات دون أية مسئوليات، لو استطاع الإسلاميون الذي يخوضون المعركة في تركيا اليوم أن ينجحوا في محاولاتهم تغيير قواعد اللعبة وتغيير الدستور العلماني وانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب فإن هناك آفاقًا ضخمة لتحول حقيقي في المركب التركي العلماني الأتاتوركي الذي يمثل أكبر عقبة في حياة تركيا، وعندها سوف يحقق الإسلام والمسلمون تحولات اجتماعية وسياسية تستعيد لتركيا وجهها المشرق والمعبر عن الإسلام.



المبحث الثالث:
الوثنية السياسية.. خبرة العلمانية التركية

في تركيا الجديدة استطاع حزب العدالة والتنمية أن ينتزع نصراً كبيراً علي العلمانية المستبدة بإقرار البرلمان التركي لتعديل الدستور بما يعطي للطالبات المحجبات الحق في الدخول إلي الجامعات بالحجاب، وجاء هذا النصر بعد القراءة الأولي للتعديل الدستور الذي وافقت فيه الأغلبية ب ٤٠١ صوتاً في مقابل ١١٠، وفي القراءة الثانية تحققت الأغلبية ب ٤٠٣ صوتاً في مقابل ١٠٧ وهو ما يعني أن التعديل تمت الموافقة عليه بشكل نهائي، وكان حزب العدالة والتنمية عمل علي إدخال تعديلات في الدستور التركي أهمها علي الإطلاق حق الفتيات المحجبات في الالتحاق بالجامعة، والمعلوم أن الجامعات في تركيا أحد أهم معاقل العلمانية التركية، فهناك مؤسسات في النظام التركي هي عنوان العلمانية مثل الجيش والجامعات والإدارات البيروقراطية المدنية، والمحكمة الدستورية العليا، و في شهر ديسمبر الماضي تم تعيين "يوسف ضيا أوزكان" رئيساً لما يطلق عليه "YAK" بالتركية أي "مجلس الجامعات التركية"، والذي يعين رئيس مجلس الجامعات التركية هو "رئيس الجمهورية"، والرئيس الجديد للجامعة يشجع حرية التعبير في الجامعة بما في ذلك حق الطالبات المتدينات اللواتي يرتدين الحجاب في دخول الجامعة، لأن حرمانهم لأسباب متصلة بسلوكهم الديني هو نوع من التمييز الذي يجب أن تترفع عنه الجامعات التركية التي يجب أن تكون ساحة لإعلان الأفكار وتداولها بما في ذلك حق الباحثين والأساتذة في التعبير، ومن خلال متابعتنا للصحف التركية فإن هناك حوالي "دستة" من عمداء الكليات العلمانيين هم من انتفضوا ضد التعديل الدستوري الجديد الذي يدعمه"

حزب العدالة والتنمية " والحركة القومية التركية "، وهو ما يضمن لهما ثلثي المقاعد التي تتيح لهما تعديل الدستور ، وعلي الجانب الآخر من الصورة فإن أكثر من ٣٠٠ من أساتذة الجامعة وعمدائها أصدروا بياناً أعلنوا فيه إدانتهم لمنع الفتيات المحجبات من الدخول إلي الجامعات ، أي أن غالبية أساتذة الجامعات التركية هم مع حق المحجبات في إكمال تعليمهن .

ولكي نتخيل معاً " وحشية الدولة التركية " والتي أسسها " أتاتورك " فإن رئيس الأركان التركي دخل بنفسه علي الخط وأعلن أنه ضد التعديلات الدستورية التي لا تزال مشروعاً والتي تمنح بنات تركيا الحق في استمرار تعليمهن في الجامعة ، ومن المعلوم أن حكماً للمحكمة الدستورية العليا وهي أحد قلاع العلمانية التركية هي التي أصدرت حكماً بمنع الفتيات المحجبات من دخول الجامعة ، كان ذلك في الثمانينيات ومنذ ذلك الوقت والحجاب هو أحد المعضلات الكبري في تركيا حيث ترفض الطالبات الجامعيات أن يخلعن الحجاب من أجل دخول الجامعة ، واضطر معظمهن إما إلى عدم إكمال التعليم الجامعي تمسكاً بالحجاب أو الذهاب إلي بلدان مجاورة لتركيا للتعلم فيها مثل ماليزيا وسوريا ومصر وغيرها من البلدان العربية والإسلامية .

ثم بدأ العلمانيون إعلاناً لمظاهرات في ١٧ مدينة تركية ضد مشروع التعديلات الدستورية بدعوي أن فتح الباب لدخول المحجبات الجامعة سوف يؤدي إلي المزيد من المطالب الأخري والتي تقود في النهاية إلي تغيير الطابع العلماني للدولة التي أسسها " أتاتورك ".

بالطبع يمكن للمؤيدين للحجاب وهم بالملايين – فثلثي نساء تركيا مع حق الفتيات الجامعيات في ارتداء الحجاب ، وما يقرب من نصف نساء تركيا محجبات – أن يخرجوا في مظاهرات مضادة تأييداً للحجاب وهو ما يعني جر البلاد لنوع من الاستقطاب السياسي الذي يهدد وحدة المجتمع التركي

وأمنه ، ومن ثم فالمشهد الذي نراه هو نوع فقط من إثبات الوجود العلماني وليس تعبيراً عن عافية حقيقية ، إنها مرارة الروح العلمانية التي تشعر أن الرياح والعصر والقبلة والزمان ليس في صالحها ، وأن زمان تركيا استدار كهيئته يوم أن كانت مسلمة في ظل الخلافة العثمانية .

العلمانية والوثنية السياسية:

العلمانية التركية كما أرسي تقاليدها "أتاتورك" هي علمانية فاشية ضد الإنسان والتاريخ والثقافة والحضارة والطبيعة ذاتها ، وهذه العلمانية تهاوت تحت مطارق التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد والتي قادت في النهاية إلي هزيمتها أمام "الحزب الديموقراطي "الذي قاده "عدنان مندريس "بعد إعلان التعددية الحزبية في تركيا عام ١٩٤٦ م ، ثم جاء "طورجوت أوزال" في الثمانينيات ليعلن أن الجمهورية الأولي التي بناها "أتاتورك "قد جاوزها الزمن وكان هو أول رئيس وزراء ثم رئيس جمهورية يجهر بأداء الصلاة ثم يذهب لبيت الله الحرام ليحج ، وهو من فتح الباب واسعاً أمام طبقة رجال الأعمال المسلمين في تركيا ليكونوا جزءاً من المجتمع وليزاحموا لتأكيد الوجود الاقتصادي الإسلامي في تركيا ، كان "أوزال "هو من تجرأ علي نقد "أتاتورك" وهو أول من تجرأ علي "إقالة رئيس للأركان"، وكان يعتبر نفسه المؤسس الحقيقي لما أطلق عليه "الجمهورية الثانية".

العلمانيون حين ضاقت بهم السبل في أزمة الحجاب اتجهوا فورا إلي ضريح "أتاتورك "في أنقرة وهم يشكون له ما يحدث – هكذا تحدثت بعض التقارير ، ومن هنا فالوثنية والشرك ليس فقط دعاء الأولياء والصالحين كما يفعل العوام – وإنما هي أيضاً الاعتقاد السياسي أن "أتاتورك "هو الملاذ والغوث حين المدلهمات والذهاب لقبره لطلب العون السياسي والاجتماعي منه .

فالعلمانية هي أيديولوجية تفقد الإنسان قدرته علي التفكير الصحيح لأنها تفرض عليه أيديولوجية تتوحش لتصبح ديناً يطلقون عليه في العلوم الاجتماعية "الدين السياسي" وهذا الدين السياسي يحاول أن يحتل مكان الدين الإلهي فيفشل ، ومن هنا نلحظ محنة العلمانية التي هي بالضرورة أيديولجية شمولية فاشية يتم فرضها استناداً للسلطة والقوة كما حدث مع النازية والشيوعية ، ولدينا أيضاً مصطلح "الفرعونية السياسية" حيث الفرعون يعتقد أنه يتحول من الصفة الإنسانية البشرية إلي صفة جديدة يتلاشي فيها الناسوت واللاهوت ، وهذا معني يمكن أن نطلق عليه "الحلول السياسي" حيث يتجاوز الفرعون المستبد قدره ويزعم أنه إله كما في قوله تعالي: ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي ﴾ [القصص: ٣٨] وفي قوله تعالي أيضاً ﴿ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ [غافر: ٢٩] ، ومن هنا فالعلمانية بالضرورة هي ذات طبيعة حلولية تنعدم فيها الحدود والمسافات والصفات والحدود ، ومن هنا فهي تقود بالضرورة إلي نظام يختزل الإنسان وحريته في التفكير والاختيار ، وتنتج في التحليل الأخير نظاماً يفرض سطوته وجبروته واستبداده علي الإنسان حتي لو اتخذ طابعاً تعدديا ديموقراطياً ، فالعلمانية لا تقود فقط للوثنية السياسية وإنما أيضاً للتأله السياسي .

أما التوحيد حيث توجد الحدود وتعرف الصفات والمسافات وتحدد فإن الألوهية تكون لله والإنسان هو عبد لله والكون والطبيعة هما مجال الفعل الإنساني ، وهناك دائماً "الوحي" – القرآن والسنة الصحيحة – الذي يحدد للإنسان مصادر الإيمان ، ومن ثم لا يمكن أن تتلاشي المسافات بين الله والإنسان ولا يمكن في الحالة التوحيدية أن يخرج إنسان ليقول "أنا الله ، أو ما في الجبة إلا الله" كما يقول الحلوليون في الصوفية والذين كانوا بالضرورة

علمانـيين بمعنى أن المسافات والحدود بين الله والإنسان انهارت لديهم ، ونظروا لأنفـسهم بمنظار استكبار وغـرور حتى لو كان في صيغة وجد وذوبان وعرفان صـوفي كمـا يـزعمون ، كمـا لا يمكـن أن يظهـر في النسق الإسلامي ديكتاتور فـرعون يقـول: ﴿ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾ [النازعات: ٢٤] أو يقول: ﴿ مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي ﴾ [القصص: ٣٨] ، فهو هنا بالضرورة علماني أيضاً بمعنى انهيار الحدود والمسافات وسقوط ثنائية الله – الإنسان ، وثنائية الإنسان – الطبيعة .

الوثنية السياسية هـي تـضخيم مكانـة إنسان ميت في إدراك إنسان حي تجعلـه يعتقد أن بإمكانـه أن يـضر ويـنفع وأنـه يلجؤ إليه في وقت الأزمات والمـشكلات ، وهكـذا تلجأ الأيديولوجيات السياسية والشمولية لتجعل من هـذا الميت الـذي لا يضر ولا ينفع وثنا ، لقد كان مشهد العلمانيين في تركيا وهـم يلجـأون إلـي قبر "أتاتورك" تعبيراً عن العودة إلي حالة البدائية الوثنية وما قبل الحضارة التي يفتقد الإنسان فيها الرشد ويتحرر من نزعات الغواية والـضعف أمـام الـشيطان والأيديولجيات والـصيغ الوثنية الـتي تجعـل من الإنـسان عبداً لغير الله ، والإسـلام هـو الحضارة فهو الذي أعطي للإنسان حـريته وكـرامته وبلـغ معـه رشده وسراءه ، والتوحيد هو تحرير الإنسان من العـبودية إلا لـربه عـبر المسئولية والفاعلية "إنا عرضنا الأمانة علي السموات والأرض والجـبال فـأبين أن يحملـنها وأشـفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً"

مستقبل العلمانية التركية:

العلمانـية التركـية إلـي زوال ومـستقبلها إلـي أفـول ، ذلـك لأنهـا كما العلمانـية الغربية لا مستقبل لها ، لقد كان التصور الغربي يقول إن المزيد من العلمـنة سوف يؤدي للمزيد من التحديث والتقدم والديموقراطية والإنسانية والعقلانية كما أنه سيؤدي إلي تراجع الدين ، ولكن المزيد من العلمنة لم يؤد

لذلك ، فالعلمانية هي التي قادت للحروب التي راح ضحيتها الملايين "الحرب العالمية الأولى والثانية" وحروب "بوش" الأخيرة وإن اتخذت غطاءً دينيا لكنها في روحها ذات طابع علماني يقول إنه يريد أن يصبغ العالم كله بصبغة أمريكية وغربية ، والعقلانية هي التي قادت إلى الاستعمار وما قيل وقتها عن "عبء الرجل الأبيض" وهي التي قادت لاحتلال العراق والحرب الدائرة هناك وهي التي قادت لاحتلال أفغانستان والحرب الدائرة هناك ، فهي ترى الإنسان مادة استعمالية يمكن فقط توظيفها من أجل المقاصد العلمانية والتي هي في الحقيقة مصالح للأقوياء في مواجهة المستضعفين وفق المنطق الداروني الغربي .

ودعنا نسمع شهادة لأحد أبرز علماء الاجتماع الديني في الغرب وهو "رودني ستارك" يقول "لا بد من إعلان نهاية إيمان علم الاجتماع بنظرية العلمنة والإقرار بأنها لم تكن سوى محصلة لأفكار وتوجهات محببة ، فبعد ثلاثة قرون من إخفاق نبوءاته حري بمبدأ العلمنة أن يلقى في مقبرة النظريات الفاشلة "، تصور كثيرون في العالم الإسلامي أن التحديث يشترط استبعاد الدين والتمسك بالعلمنة بينما أثبتت التطورات خطأ هذه الرؤية فمن الممكن أن يكون الإنسان والنظم السياسية حديثة وفي نفس الوقت تستند لأسس أخلاقية ودينية ، والآن وبعد ما يزيد عن ثمانين عاماً من ا لعلمانية في تركيا فإن نهضة البلاد والتحولات التي تعيشها يقع في القلب منها الإسلاميون وهم ينتقلون من الهامش إلى القلب ويمثلون قاعدة تتسع كل يوم حتى أصبحت تعبر عن التيار الرئيسي في المجتمع التركي ، ومن ثم فإن عجلة التاريخ تدور باتجاه استعادة الإسلاميين للفضاء الذي سلبه منهم بالقوة وغشم السلطة "الدولة الأتاتوركية ".

وهذه هي المعركة الدائرة اليوم بين قوى تتراجع وهي القوى العلمانية

وقوي تصعد في هدوء وهي القوي الإسلامية والحجاب هو أحد عناوين المعركة التي نشهد بداياتها ، يشعر العلمانيون بالخوف والعصبية لأن العلمانية ليست مجرد أيديولوجية ولكنها تعبير عن مصالح وامتيازات ، ومن ثم فالذين يخرجون للمظاهرات اليوم يخرجون من أجل مصالحهم وامتيازاتهم التي منحتها العلمانية لهم ، والإسلاميون يقولون نحن الآن في البرلمان ومن الواجب تعديل الدستور من أجل إعادة الحق للفتيات الجامعيات في استكمال تعليمهن ، يقول المشروع المقترح أن الفتاة يجب أن تضع فوق رأسها فقط "إيشارب" صغير يربط من تحت عنقها ، لكن لا يمكنها ارتداء حجاب كامل كما لا يمكنها تغطية وجهها ، وهو ما جعل بعض الإسلاميين في تركيا يتحدثون عن ضرورة أن تكون الحكومة أكثر جرأة في المطالبة بحق هؤلاء الفتيات بحجاب كامل في الجامعات وخارجها في الإدارات المدنية والبيروقراطية .

ولم تنجح مظاهرات العلمانيين ولا تهديدات العسكر في التأثير علي البرلمان التركي الذي أقر للطالبات المحجبات الحق في دخول الجامعة بإضافة تعديلين للدستور ينص الأول علي معاملة مؤسسات الدولة للمواطنين الأتراك علي قدم المساواة والثاني علي المساواة في الحصول علي حق التعليم وهو ما يعني من الناحية العملية إلغاء حظر الحجاب في الجامعات التركية ، والحق في الحصول علي التعليم الجامعي ، ومن المقرر أن يستكمل التعديل وضعه الدستوري بموافقة رئيس الجمهورية "عبد الله غول" ، ومن ثم تغيير القانون الذي ينظم عمل الجامعات ليقبل بحق الطالبات المسلمات المحجبات بدخول الجامعة ، المشهد التركي العام أن العلمانية تتراجع وينكشف الوجه الاستبدادي لدعاتها بينما يتسع القبول العام للتوجه الإسلامي الذي يتقدم وينتقل من الهامش إلي الصدارة ، ومسألة الحجاب في الواقع هي واحدة

فقط من مظاهر التحول الاجتماعي والسياسي في تركيا والذي يؤكد أن مصير العلمانية إلي زوال بينما مستقبل تركيا هو في العودة إلي دينها وتراثها وحضارتها وثقافتها وتاريخها ، إنها العودة التي تبدي في الأفق إلي الإسلام لكي تعود الحقوق إلي أصحابها ويسترد المسلمون الأرض التي اغتصبها منها العلمانيون .



المبحث الرابع :
قراءة في مستقبل تركيا بعد نتائج الانتخابات الاخيرة

أظهرت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة في تركيا والتي جرت يوم ٢٢ يوليو اكتساحاً لحزب العدالة والتنمية الحاكم، فقد حصل علي ٤٧٪ من الأصوات محققا بذلك تقدماً كبيرا عن نتائج الانتخابات الماضية والتي جرت في نوفمبر ٢٠٠٢ م وحصل فيها الحزب علي ٣٤٪ من الأصوات، وهو الحزب الذي استطاع تحقيق تقدما في الانتخابات الثانية له في تركيا علي مدي أكثر من خمسين عاماً.

ورغم أن الحزب حقق نسبة أعلي بفارق كبير عما كان عليه الأمر عام ٢٠٠٢ (٣٦٣ مقعدا) لكنه حصل علي عدد أقل من المقاعد في ا لبرلمان الحالي (٣٤٠مقعداً)، بسبب دخول حزب الحركة القومية إلي الحلبة السياسية وتجاوزه نسبة الـ١٠٪ المطلوب الحصول عليها من أصوات الناخبين لتمثيل الحزب في البرلمان، فقد استطاع الحزب الأخير أن يحصل علي نسبة ١٤٪ ويكون له ٧١ مقعدا في البرلمان التركي، وذلك بسبب تأجج المشاعر القومية لدي المواطنين الأتراك وذلك للضغوط التي يمارسها حزب العمال الكردي علي الدولة التركية بما في ذلك إحداث تفجيرات كبيرة في العاصمة أنقرة راح ضحيتها العشرات فضلا عن الاشتباكات المتعددة علي الحدود مع العراق مع كوادر الحزب الذي يتمترسون في شمال العراق، وهناك تداع بين الأتراك جميعاً علي ضرورة القيام بعملية عسكرية ضخمة ضد قواعد الحزب وكوادره لكن أمريكا تقف ضد مثل هذه الخطط.

وتراجع نصيب حزب الشعب الجمهوري من المقاعد هو الآخر من

١٧٨ مقعداً إلي ١١٠ مقعدا(حصل علي نسبة ٢١٪) سيخسر منها عشرات المقاعد لحساب نواب حزب الوطن الأم ونواب حزب اليسار الديموقراطي الذين دخلوا الانتخابات النيابية تحت مظلة الحزب.

ويسمح الدستور التركي للمستقلين بدخول الانتخابات للمستقلين أيضاً، ولأنه غير مسموح بحزب كردي فإن الأكراد دخلوا الانتخابات مستقلين واستطاعوا أن يفوزوا بعدد كبير من المقاعد (٢٧) مقعداً وهو ما قد يمكنهم في المستقبل من تكوين كتلة برلمانية تمكنهم من تكوين حزب لهم، ومن بين النواب المستقلين "محسن يازجي أوغلو" زعيم حزب الوحدة الكبري ذو التوجهات الإسلامية، وأيضاً زعيم حزب الوطن الأم "مسعود يلماز"، ويعد حزب الشعب الجمهوري وريث الكمالية التركية والمدافع العتيد عن العلمانية وحليف الجيش في مواجهة أي توجه إسلامي لتركيا هو أكثر الحزب التي منيت بخسارة في هذه الانتخابات، ذلك أن المواطن التركي عاقب ذلك الحزب بسبب مواقفه المتصلبة من حزب العدالة والتنمية حين أراد أن يطور النظام السياسي التركي نحو اختيار الرئيس مباشرة من الشعب، فهو من أخرج المظاهرات المليونية ضد حزب العدالة والتنمية لإرهابه وهو من تحالف مع المحكمة الدستورية العليا ومع الجيش بالطبع لمنع أي تطوير في الحياة السياسية التركية للانعتاق من سيطرة العسكر والبيروقراطية المتصلبة خاصة في الجامعات والتي تمنع الطالبات المحجبات من دخول الجامعات كما أنها هي التي تمنع خريجي مدارس الأئمة والخطباء من الالتحاق بالكليات الجامعية وتحاصر هذه المدارس التي مثلت في يوم من الأيام قاعدة مهمة للتعرف علي الإسلام والتواصل مع الشريعة الإسلامية والتعرف علي العالم الإسلامي.

ومن الواضح أن حزب السعادة التركي الذي يقوده "رجائي قوطان"

وهو استمرار للأحزاب التي أسسها أبو الحركة الإسلامية المعاصرة في تركيا هو المهندس "نجم الدين أربكان" لم يستطع أن يحقق نسبة الـ ١٠٪ التي تمكنه من دخول البرلمان .

الإنجاز الرئيسي الذي شفع لحزب العدالة والتنمية لدي المواطن التركي هو الإنجاز الاقتصادي ، فقد استطاع الحزب أن يقفز بمعدلات الدخول بشكل كبير في البلاد ، كما استطاع جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد ، وآخر تصريحات أردوغان بعد الفوز أنه لا يزال أمام مشوار للوصول بدخل المواطن التركي إلي عشرة آلاف دولار ، كما أن البنك المركزي التركي أكد يوم (٧/٢٨) أنه لم يعد بحاجة إلي أية قروض من صندوق النقد الدولي ، ماذا يمكننا أن نقول؟ نصر كبير أن يتحرر الاقتصاد التركي من هيمنة المؤسسات الأجنبية الامبريالية التي تمتص خيرات الاقتصاديات الإسلامية والعربية ، وتفرض عليها أنماط محددة من التنمية الاقتصادية تضمن أن تظل فيها تابعة للاقتصاديات الغربية .

مستقبل تركيا بعد الانتخابات:

الوجهة الحضارية لتركيا وبوصلتها يبدو أنها تتحدد وتتبلور بشكل نهائي ، هذه الوجهة الحضارية هي تغيير القبلة التركية من الغرب إلي مكة ، فكل تماثيل "أتاتورك" الرجل الصنم – يشير فيها بأصبعه ناحية الغرب فهو القبلة التي يجب أن تصلي إليها تركيا ، وهناك معلومات موثوقة أن "أتاتورك" في لحظة تاريخية معينة فكر أن يتحول بتركيا إلي المسيحية ولكنها استعصت عليه .

اليوم – بحمد الله – لدينا وزراء في حزب العدالة والتنمية أغلبهم حج إلي بيت الله الحرام وعلي رأسهم "طيب أردوغان" و"عبد الله جول" ونساؤهم محجبات وعلي رأسهم زوجة أردوغان وزوجة عبد الله جول ،

ومن المعروف أن "أردوغان" لا يقيم في القصر المخصص لرئيس الوزراء بسبب أن زوجته ترتدي الحجاب ، وهو يسكن في سكن خاص به ، كما أن زوجته لا تشارك في المسائل البروتوكولية ، لكن زوجته المحجبة وزوجة غول كانا في قلب مشهد الفوز بالنجاح الكاسح لحزب العدالة والتنمية .

هناك استحقاقات تنتظر الحزب وعلي رأسها إصلاح النظام السياسي التركي الذي أسسه دستور ١٩٨٢ والذي وضعه العسكر بعد انقلاب عام ١٩٨٠ وهو دستور كان يعبر وقتها عن رؤية العسكر متحالفين مع حزب الشعب الجمهوري وهو يكرس للكمالية والعلمانية (ففيه ثمانية مواد كاملة تدعم العلمانية الكمالية وتنص علي عدم المساس بها) ، ولم تكن الكمالية العقيدة الفاشية المتصلبة العاجزة التي لا تنتمي للعصر الذي تعيشه تركيا أو العصر الذي يعيشه العالم موضعاً لأي نقد حتي جاء "تورجوت أوزال" زعيم حزب الوطن الأم ليؤسس فيما عرف بتركيا بالجمهورية الثانية ، وهذه الجمهورية ترفض العقيدة الكمالية المتخلفة وتدعو لنقدها واعتبارها غير مناسبة للعصر ، وأوزال هو أول رئيس تركي يؤدي فريضة الحج ويصلي علنا وبانتظام ، لقد كانت الأتاتوركية تعتبر الصلاة جريمة ، وهي لا تزال تري حجاب المرأة المسلمة جريمة فضلا عن بقية شعائر الإسلام وشرائعه ، ولكن اليوم تركيا تستعيد وجهها الإسلامي فتجد المساجد تكتظ بالمصلين في اسطنبول وفي قونية وفي قيصري وفي أنقرة ذاتها العاصمة التي أسسها "أتاتورك" وهرب إليها حتي لا تلاحقه أنفاس العثمانيين التي تعبق كل زاوية وجهة ومحلة ودار في عاصمة الخلافة ودار ا لإسلام .

لا تزال العلمانية تقاوم في تركيا لكنها مع الصراع الحضاري والتاريخي الدائر في تركيا بقوة اليوم ، والذي نشاهده في التنازع بين حزب العدالة والتنمية والأحزاب العلمانية الجيش والبيروقراطية العلمانية والمؤسسات

القانونية، مع هذا الصراع فإنها أيديولوجية بلا مستقبل، خاصة وأن العلمانية الكمالية لم تستطع التحرر من الوجه القمعي والاستبدادي لها والذي يحرم علي زوجة رئيس الحكومة أن تدخل أي مؤسسة حكومية تعبر عن الدولة لأنها ترتدي الحجاب، فهي عقيدة ضد الإنسان وضد التاريخ وضد السنن التاريخية.

بعد الجمهورية الثانية التي أسسها "طورجوت أوزال"، اليوم يؤسس حزب العدالة والتنمية الجمهورية الثالثة، وهذه الجمهورية ربما تنجح في تغيير الدستور التركي الذي يمثل عائقاً للتطور السياسي والاجتماعي والإنساني، كما أن هناك خطط جعل مدة البرلمان ٤ سنوات بدلا من ٥ سنوات، واختيار رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة وليس من البرلمان كما هو حاصل الآن، وجعل مدة ولايته لمرتين كل منهما ٤ سنوات بدلا من مرة واحدة اليوم مدتها ٧ سنوات والأهم من ذلك كله استعادة المؤسسات السياسية لدورها في النظام السياسي والذي يغتصبها منه الجيش عن طريق "مجلس الأمن القومي" وهو المجلس الذي يمثل إرادة العسكر ويملي الأجندة التي لا راد لها علي البرلمان وهو المجلس الذي أسس لما عرف باسم "انقلاب ما بعد الحداثة" حيث فرض علي أول رئيس وزراء إسلامي لتركيا "نجم الدين أربكان" الاستقالة لعدم قدرته علي الوفاء بشروط هذا المجلس، المعركة الكبيرة التي يقودها حزب العدالة والتنمية هي معركة استعادة النظام السياسي المختطف من الجيش والقوي العلمانية لكي يتحرر من ضغوط العسكر وهيمنة البيروقراطية العلمانية.

وهذا الاستحقاق في تقديري هو الأهم والأكبر والأخطر، وقد يساعد هذا الاستحقاق علي أن يأتي لسدة الرئاسة في تركيا رئيس مسلم وعلي عكس ما هو شائع فإن الرئيس التركي له صلاحيات هائلة وكبيرة وواسعة

لايستهان بها أبدا ولكنه في المقابل لا يتحمل أية مسئوليات ، ومن ثم مجئ رئيس من العدالة والتنمية لتركيا سوف يغير في تقديرنا المشهد القائم لصالح استعادة هوية تركيا الحضارية والإسلامية .

منهج نظر الإسلاميين لتركيا:

كيف ينظر الإسلاميون للتحولات التاريخية الكبيرة التي تحدث في تركيا اليوم؟ هذا سؤال مهم علينا أن نحمل عقلا كالعقل التركي حين نجيب عليه ، اذكر أن أحد كوادر حزب الرفاه الكبار قال لي " إن العقل التركي كما يعرفه الغرب عقل كبير ، ومن ثم فكل الجهد الذي يبذلونه هو من أجل السيطرة علي هذا العقل وتخريبه ، الحركة الإسلامية التركية ورثت تقاليد دولة امبراطورية كبيرة دخلت في حرب وفي تفاوض وفي ديبلوماسية عاتية مع العالم الغربي ، ومن يقرأ التاريخ العثماني يعرف كيف استطاع أحد الساسة الكبار " السلطان عبد الحميد ١٨٧٦ - ١٩٠٨ " أن يؤخر سقوط الدولة التي كانت قد ضعفت وتكالب عليها الغرب كما تتكالب الأكلة علي القصعة ، والتاريخ العثماني ملئ بالقدرة علي توظيف التناقضات بين الخصوم وتوظيف السياسة الغربية لصالح الدولة ، الحركة ا لإسلامية ورثت هذه التقاليد ومن ثم هي لديها تصور نحو الانتقال بتركيا من المحنة التي وضعها فيها " أتاتورك " إلي وضع تكون أملك فيه لأربها وقرارها .

وهذا شأن تغيير مصير دولة هي أحد الدولة المركزية في المنطقة ، وتغيير هذه المصير لا يتقرر بين يوم وليلة ، كما أن أصحاب المصالح العلمانيين وأصحاب المصالح الدوليين من الصعب عليهم ترك تركيا لتفلت من خيوط العنكبوت التي لفت بأحكام حول روحها وكل خلجة فيها ، ومن ثم فعلي الإسلاميين في عالمنا العربي بالذات النظر إلي تركيا من منظور السياسة الشرعية التي تقدر ريح التغير الحضاري العام وتقدر اتجاهه وبوصلته ، وإن

أكبر ما يمكن أن ينجز في بلد كبير ومهم كتركيا هو تحررها من رجس العلمانية الكمالية ، فإذا كان هذا هو الاتجاه وتلك هي الريح فهي بإذن الله ريح طيبة وهو ما قرره علماء الأصول في ذلك وهو "دفع المقاسد العليا بتحمل الأدني" ، وإذا كنا نقول أن أمر تغيير الإنسان الفرد يحتاج إلي سياسة ومناهج وصبر وأناة فما بالك بتغيير دول كبيرة وضخمة كدولة مثل تركيا .

المعيار الذي نحكم به علي التحول الجاري في تركيا هو معيار وجهة التحول والتغيير وبوصلته وقبلته ، ومعيار استعادة الوجه الإسلامي لمكانته ، ومعيار استعادة الروح الحضارية والبعث الإسلامي .

حين ذهبت لأول مرة لتركيا عام ٢٠٠٢ لجمع مادة رسالتي للدكتوراه ، كان همي الأول هو كيف سنصلي؟ وأين؟ وكان ذلك بين المغرب والعشاء وبينما أنا غارق في تساؤلاتي إذ بصوت المؤذن الرائع الجميل يهز اسطنبول ويكاد يرفعها ، كانت المساجد كلها تصدر عن صوت واحد جميل وفي أول مسجد قابلني دخلت وصليت وتعرفت علي إمامه الذي كان يتكلم العربية فهو من خريجي مدارس الأئمة والخطباء وكان خير عون لي في رحلتي الطويلة التي استمرت شهرين .

كذا تركيا اليوم هي البلد المسلم الوحيد الكبير الذي يملك تقاليد مؤسسية وسياسية واجتماعية واقتصادية تمكنه من أن يكون له دور رائد في منطقة تتعرض كل نظمها للضغوط والفوضى ، إن تركيا اليوم بتوجهها ببوصلتها ناحية محيطها الشرقي يمكن أن تلعب دورا قائدا وكبيرا ومحوريا يمكن أن توازن فيه كدولة سنية كبيرة مع إيران كما يمكن أن تكون لاعباً مهماً لدعم الحقوق السنية المهدرة في ظل الاحتلال الأمريكي والحكومات الطائفية المرتبطة به .

النهوض الاقتصادي الكبير لتركيا سوف يهيئ لها استعادة مكانتها كلاعب إقليمي في المنطقة ، ولا يجوز لنا أن ننسي أن البرلمان التركي صوت ضد استخدام الأراضي التركية لضرب العراق عام ٢٠٠٣ م ، وكان ذلك في ظل حكومة العدالة والتنمية ، ويمكن أن تكون تركيا مع العرب لاعباً مهماً للحفاظ علي وحدة العراق واستقرار المنطقة . فوز حزب العدالة والتنمية هو حدث داخلي له وجه إقليمي ، فتركيا هي الدولة الوحيدة تقريباً التي تمتلك نظاماً ومؤسسات في دول تتراجع فيها المؤسسات ومن ثم فهي قادرة علي أن يكون له دور للحفاظ علي المنطقة من خطر الفوضي التي تحيق بها .

* * *

المبحث الخامس :
تركيا تستهل عصر الجمهورية الثالثة

مجيء عبد الله جول إلي قلب القلعة العلمانية ليحتل المكان الذي تبوأه من قبله "كمال أتاتورك" مؤسس الجمهورية الأولي يضرب لنا الأمثال ، فالجمهورية الأولي كانت ضد مجتمعها تبنت العلمانية كعقيدة ثيوقراطية لا تعرف التعدد وترفض الدين الإسلامي وترى أن التقدم هو عند الغرب ، ولذا فكل التماثيل المنصوبة لأتاتورك في العاصمة السياسية للبلاد "أنقرة" أو العاصمة الثقافية "اسطنبول" تشير ناحية الغرب ، الجمهورية الأولي التي أسسها "أتاتورك" جاءت علي أسنة العنف والقسر استناداً إلي ثقافة دولتية لا تعرف الرحمة ، وكانت نموذجاً للدولة من بنات أفكار مؤسسها ولم يكن لها وجود في أرض الواقع ، إذ ظل المجتمع مغاضباً لها رافضاً لمنهجها وأسلوبها الفوقي الحاد الذي أسس لقطيعة روحية ومعرفية مع التراث السابق للجمهورية ، فحتي موت مؤسس الجمهورية الأولي عام ١٩٣٨م عرف الدستور الذي وضعه عام ١٩٢٤م أكثر من عشر تعديلات دستورية كلها كانت تسعي لإلغاء أي تعبير عن الإسلام في البني القانونية أو السياسية أو الاجتماعية للدولة بما في ذلك طبعاً الإشارة إلي أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام ، ولم يوضع نص علمانية الدولة في الدستور إلا عام ١٩٣٧ م ، ومثل "عصمت إينونو" خليفة "الباش معلم" كما كان يطلق علي "أتاتورك" استمراراً لتقاليد الجمهورية العلمانية التي أصبحت العلمانية فيها أيديولوجية فاشية متعصبة ، جعلت من "مصطفي كمال" الرجل الصنم ، وتحت الضغوط الاجتماعية والخارجية معاً اضطر "إينونو" إلي أن يقبل بالتعددية الحزبية وظهر "الحزب الديموقراطي" الذي قاده "عدنان مندريس" عام ١٩٤٦ وبذلك

انتقلت تركيا من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية ، وفي انتخابات عام ١٩٥٠ اكتسح الحزب الديموقراطي الانتخابات النيابية وتسيد المشهد السياسي حتى انقلاب عام ١٩٦٠م ، وهو الانقلاب الذي عمد التدخل العسكري في الحياة السياسية التركية .

وفي الواقع فإن الديموقراطية التركية كما أسس تقاليدها العسكر والبيروقراطية المدنية – وكما يقول "ميتن هير وجاكوب لاندو" في كتابهما المهم عن "الأحزاب السياسية والديموقراطية في تركيا" – كانت تعبيراً عن القطاع الرأسي في الدولة ولم تتسع لتشمل القطاع الأفقي الذي يعبر عن المجتمع ، فالنخبة البيروقراطية التي ورثت الكمالية ابتدعت ما أطلقت عليه "عقلنة الديموقراطية" واعتبرت أن الساسة الذين حاولوا ممارسة الديموقراطية فعلا هددوا مصالح الدولة ومن ثم لا بد من استبدالهم بساسة يتمتعون بالمسئولية والإحساس ومستعدين للاستجابة لديموقراطية معقلنة هي تعبير عن جدل النخبة لتحديد السياسة الأفضل وليس للتوفيق بين الرؤى والمصالح المختلفة .

ومهندسو النظام السياسي التركي كما أرسته تقاليد الجمهورية الكمالية جعلوه يرتكز على ركيزتين أولهما: الجيش الذي مثل دائماً روح الدولة التركية فهو الذي استعاد لها استقلالها ، ثم النظام الحزبي الذي تأسس ليكون حزبين كبيرين أحدهما يمثل اليمين التقليدي والثاني يمثل اليسار التقليدي ، ومع انقلاب عام ١٩٧١ وعام ١٩٨٠ اكتسب الجيش والبيروقراطية الدولتية صلاحيات واسعة جعلت النظام الحزبي والمؤسسات المعبرة عن الجماهير والمجتمع رهينة لرضاهما .

الجمهورية الثانية كما تعرف في الجدالات السياسية التركية تنتمي لمن أرسى تقاليدها وهو "طورجوت أوزال" الذي أسس حزب "الوطن الأم" عام ١٩٨٣ وحمل برنامجاً اقتصادياً متكاملا حرر به الاقتصاد التركي من هيمنة

الدولة والقطاع العام وهو ما فتح الباب واسعاً أمام تركيا لتصبح قوة اقتصادية إقليمية ، لقد كانت رؤية "أوزال" الثاقبة لاستعادة الوجه المدني للدولة التركية لا تعتمد علي أجراءات سياسية فقط بل علي إدخال المجتمع في دورة حياة اقتصادية ليبرالية علي النمط الغربي بحيث يستحيل تلقائياً تدخل الجيش ، وكان "أوزال" يعتبر نفسه المؤسس الثاني للدولة التركية ، وهو أول مسئول رسمي تركي يدعو علانية إلي انتقاد الكمالية وطرح العلمانية علي بساط البحث ونقدها طالما أن قطاعاً من الشعب يرفضها ، وكان أول رئيس جمهورية تركي يثابر علنا وبصورة منتظمة علي أداء الفروض الدينية وزيارة أضرحة الأولياء وأدي فريضة الحج وانتعشت في عهده موجة التدين وبروز الطرق الصوفية ، وهو من وصف الدولة التركية بأنها علمانية وإسلامية وديموقراطية ، وقال ماذا لو انتهكنا الدستور ولو لمرة واحدة؟ والعديد من الأفكار التي يحملها اليوم مؤسسو الجمهورية الثالثة "جول وأردوغان والذين معهم" مثل ضرورة تغيير الدستور وانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب هي من بنات أفكار "أوزال" الذي يحظي باحترام كبير بين النخب الاقتصادية التركية عامة والإسلامية منها خاصة فهو من فتح لهم الباب واسعاً لتأسيس أكبر الشركات التركية التي عرفت باسم "رأس المال الأخضر" ، وأوزال هو أول رئيس تركي يتحدي الجيش ويقيل رئيس الأركان واستخدم علي نطاق واسع علاقاته الدولية خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب ليحجم سطوة الجيش وتدخله في الحياة العامة والسياسة .

أهم ما طرحته الجمهورية الثانية هو أن العلمانية الكمالية ليست مقدسة وأنها لم تعد صالحة للتعايش مع حقائق العصر الجديد وأن التطور الاجتماعي والثقافي في تركيا والعالم لم يعد يقبل بأيديولوجية جامدة متصلبة

أصبحت في مقام العقيدة السياسية ومن ثم لا بد للبحث عن تأويل جديد للعلمانية يتجاوز التفسير الكمالي ويعطيها وجها إنسانيا يجعله تقبل بالتعددية والتسامح مع الآخرين المختلفين مع الكمالية خاصة الإسلاميين، ومن ثم لا بد من احترام اختيارهم وأخذ رغباتهم الدينية في الحسبان.

أما الجمهورية الثالثة التي تسجل بداية لعصر جديد في تركيا والتي يقودها حزب العدالة والتنمية (الآق بارتي "أو الحزب الأبيض - فإنها تمثل ثورة صامتة في البلاد حيث إننا أمام حزب يمثل قلب يمين الوسط التركي فهو يعبر عن تقالد التعددية السياسية والاقتصادية والمسئولية الاجتماعية تجاه الفقراء ولذا فإ ع التيار الاجتماعي الذي صوت لحزب العدالة والتنمية هو خليط من الإ لاميين والمحافظين في تقاليدهم وقيمهم والعلمانيين وأبناء الطبقة الوسطي والطلاب والشباب والمرأة وكذلك قطاع مهم من الفقراء، فقد حصل الحزب علي ٤٧٪ من الأصوات في الانتخابات الأخيرة التي جرت يوم ٢٢ يوليو محققا بذلك تقدما كبيراً مقارنة بنتائج الانتخابات الماضية التي جرت في نوفمبر ٢٠٠٢ م، ومثلت الإنجازات الاقتصادية التي حققها فريق حزب العدالة والتنمية المحفز الرئيسي لتصويت المواطن التركي له.

والحدث الأهم هو أن يعتلي سدة رئاسة الدولة "عبد الله جول" رفيق كفاح رئيس الوزراء التركي "طيب أردوغان" لتنسجم مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع معاً من أجل إنجاز المهام الملقاة علي عاتق مؤسسي الجمهورية الثالثة ذوي الجذور الإسلامية والذين يسمون أنفسهم بأنهم "ديموقراطيون محافظون"، والديموقراطية المحافظة تعبر عن استحضار التقاليد العثمانية ذات الطابع المدني التي تغلب التوافق والوئام علي المواجهة والصراع، كما ترفض الاستقطاب والثنائيات التي تلغي الآخرين وتسعي

لبناء حالة تنسجم فيها الحداثة والتراث والقيم الإنسانية والعقلانية .

والتحدي الأكبر الذي يواجهه مؤسسو الجمهورية الثالثة هو كيف تتحول الدولة التركية من "دولة عميقة" - أي دولة فيها جانب لا يمكن رؤيته أو معرفته يخترق النظام السياسي لصالح فئات معينة إلي "دولة طبيعية" يحكمها ويوجهها القانون وحده ولا شئ غيره ، والدستور الذي يحكم البلاد والذي وضع عام ١٩٨٢ هو محل سخط النخبة التركية لأن الجيش هو الذي وضعه متحالفاً مع حزب الشعب الكمالي ، وقال عنه رئيس محكمة الاستئناف "سامي سلجوق" عام ١٩٩٩ م "تركيا لا يمكن ويجب أن لا تدخل القرن الواحد والعشرين بدستور قاربت درجة شرعيته الصفر" ، ومن ثم فإن مطلب تغيير الدستور هو علي سلم أولويات مؤسسي الجمهورية الثالثة ، وهذا الدستور سيأخذ في حسبانه بالضرورة التوازن المدني - العسكري بما يسمح بتراجع تأثير العسكري علي المدني وهناك محاولات جرت في هذا السياق - لم تكتمل بعد - تمثلت في تغيير الدستور التركي بما جعل الغلبة في "مجلس الأمن القومي التركي" للمدنيين ، كما سيأخذ في حسبانه المركب العلماني - الإسلامي ، وكما يقول هاينتس كرامر في كتابه الهام "تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد: "ليس الخيار الحقيقي بالنسبة للأتراك في عملية تصميم دولة حديثة قادرة علي مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين خياراً بين كمالية علمانية من ناحية وإسلام سياسي أصولي من ناحية ثانية ، فالخيار الحقيقي هو الخيار بين أسلوب قائم علي دولة أكثر تسلطاً في تنظيم مجتمع سريع التغير ، يشكل فيه الإسلام عاملاً اجتماعياً يتعذر استئصاله من جهة وأسلوب قائم علي مجتمع مدني أكثر ديموقراطية في التعامل مع عملية التغير من جهة ثانية".

فتركيا الجديدة هي تلك التي تعتمد أسلوباً للإدارة ذات طابع مدني

ديموقراطي يأخذ في حسبانه انتقال الإسلام من الهامش الذي وضعه فيه "أتاتورك" إلي القلب الذي فتح له طريقه "أوزال"، ولم تعد الكمالية ولا حزب الشعب الجمهوري أو اليسار الديموقراطي أصواتاً صالحة لعصر تجاوز الأيديولوجيات السياسية المغلقة.

فوز "عبد الله جول" برئاسة الجمهورية - "القلعة العلمانية" - وإلي جواره "رئيس الحكومة" "طيب أردوغان" هو تعبير عما يمكن أن نصفه بالمصطلح العثماني "واقعة خيرية معاصرة" تجسر الفجوة التي أقامتها الكمالية العلمانية بين الدولة والمجتمع التركي وتفتح الباب واسعاً أمام آمال راودت الغالبية العظمى للأتراك وهي كيف تستعيد الدولة التركية ومؤسساتها السياسية والقانونية وظائفها وفعاليتها أمام تغول البيروقراطية العسكرية التي تتذرع دوماً بحماية العلمانية وتعرضها للخطر وهي ذريعة كانت مقبولة وممكنة في ظل الجمهورية الأولي أما في ظل الجمهورية الثالثة ذات الوجه المستند إلي إرادة الشعب واختياره من ناحية وإلي تمثل العقل التركي الكبير الذي يعرف كيف يصل إلي أهدافه بدون مواجهة واستفزاز فإن هناك آمال تتعاظم باستعادة دولة الخلافة لهويتها وتماسكها في الداخل و تأثيرها الإقليمي والدولي في وقت تتعاظم الحاجة إليه في الخارج.



خاتمة

الإسلام المقاوم في تركيا

نقول الإسلام المقاوم أي الذي استطاع الصمود للهجمة العلمانية الشرسة التي شنها "كمال أتاتورك" علي كل ما له صلة بالإسلام لمحاولة استئصاله من الوجود الفردي والجماعي معا في تركيا، وتشير بعض الدراسات الغربية الجادة أن "أتاتورك" فكر في لحظة (ما) من لحظات سطوته وسيطرته أن يحول تركيا للمسيحية ولكنه لم يستطع، ومن ثم سعي لتكون تركيا نسخة من الغرب المسيحي.

ظن "أتاتورك" أن استلهام القيم الغربية المسيحية سوف يأخذ بيد تركيا من التخلف إلي التقدم، وكانت أفكار العلمانية والتقدم والتحديث لها بريق وجاذبية لا يمكن مقاومتها، ومن هنا استبدت فكرة اللحاق بالغرب بمعظم دول العالم الإسلامي، وتصور العديد من الساسة والنخب المثقفة أن اللحاق بالغرب يكون بتقليده في قيمه ومفاهيمه وروحه، وكان "أتاتورك" هو الأكثر سعياً للالتحاق بهذه القيم، لذا يجد المسافر لتركيا أن تماثيل "أتاتورك" كلها المنتشرة في اسطنبول أو أنقره كلها تشير ناحية الغرب.

استند "أتاتورك" والنخبة العلمانية معه إلي ما يمكن أن نطلق عليه "استعلاء الإنتلجنسيا" علي الجماهير، فهم قرروا أن التغيير العلماني الذي يقصي الدين بشكل كامل عن الحياة العامة والفردية هو لصالح الشعب ورغما عنه في نفس الوقت، لأن الشعب لا يعرف أين مصلحته ومن ثم يتم استخدام القوة والعنف في فرض ما تقرره النخبة.

غير "أتاتورك" طوال فترة حكمه كرئيس للجمهورية ولحزب الشعب

الجمهوري الحاكم والوحيد الدستور التركي أكثر من عشر مرات كانت كلها تهدف إلى استبعاد أي إشارة ولو رمزية للإسلام ، وفي عام ١٩٣٧ أي قبل أن يموت بعام واحد أقر في متن دستور الجمهورية أن العلمانية هي عقيدة الدولة وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال استخدام الدين في الفضاء العام وأن هذه المادة في الدستور لا يمكن تغييرها ، وهنا وكما يقول محمد يشار الكاتب التركي في كتابه المهم عن "الإسلام والتعددية الحزبية في تركيا"، فإن معرفة دور الدين في الحياة العامة أو الخاصة كان أمرا أشبه بمغامرة لأنه لا يجوز استخدامه أصلا .

ألغى أتاتورك الطرق الصوفية واللغة العربية والعثمانية القديمة وفرض الكتابة اللاتينية علي الناس ، وألغي الحجاب للمرأة وفرض التبرج عليها ، وألغي الإجازة يوم الجمعة ، وأغلق المساجد وألغي تميز رجال الدين وعلماؤه بلباس الجبة والعمامة ، ونشر قوات الأمن لمهاجمة علماء الدين الذين يرتدون العمامة ، وألغي التعليم الديني وأغلق مدارسه ، وألغي الأذان باللغة العربية وفرض الصلاة لمن يصلي باللغة التركية ، وسعي لحذف أي إشارة للغة العربية في اللغة التركية اللاتينية الجديدة التي كانت نوعاً من التلفيق الساذج المثير للسخرية والإشفاق معا .

توفي "أتاتورك" عام ١٩٣٨ م ولم يعد هناك أي أثر للعالم القديم عالم الإسلام وعالم العثمانيين وعالم الحضارة الإسلامية التي أرسيت بقوة منذ السلاجقة ، وألغي التاريخ الإسلامي ومعاركه ، وقبل كل ذلك قضي علي الخلافة العثمانية التي كانت عنواناً علي وحدة الأمة .

لكن ماذا حدث؟ هل استطاعت "الكمالية" و"الأتاتوركية" المستندة إلي قوة القوانين العلمانية التي استوردها من بلجيكا وفرنسا والغرب ، والمستندة أيضا إلي بطش الدولة الرهيب الذي لا يعرف الرحمة ، هل استطاعت أن

تستأصل الإسلام كما كان يريد "أتاتورك" والذين معه؟

لا ، استطاع الإسلام الصمود والمقاومة ، وفي حياة "أتاتورك" حين أراد أن يصطنع حزباً معارضاً يترأسه أحد أصدقائه "فتحي أوقيار" ليكون ديموقراطيا ، انضم الناس إلي الحزب وصبوا لعناتهم علي "أتاتورك" ومزقوا صوره ، ولم يستطع تحمل الحزب فأغلقه ، قاومت الطريقة النقشبندية ممثلة في الشيخ "سعيد الكردي" والطريقة التيجانية التي تحدت الكمالية وسعت لتحطيم تماثيل "أتاتورك" ، وحين اضطر خليفته "عصمت إينونو" ليعلن التعددية الحزبية عام ١٩٤٦ استعاد الإسلام مكانته بسرعة ففي عصر الحزب الديموقراطي الذي ترأسه "عدنان مندريس" وحكم البلاد باختيار شعبي مطبق منذ عام ١٩٥٠ - ١٩٦٠ عاد الأذان يرفع باللغة العربية وعادت إذاعة القرآن تتلو القرآن وعادت المساجد لتفتح أمام المصلين ، وظهر الشباب الإسلامي المتعطش للإسلام في الجامعات ، وظهرت الترجمات المتعددة لما يكتبه المفكرون الكبار في العالم الإسلامي خاصة العربي ، وبدأ مفكرون أتراك يعلنون عن هويتهم الإسلامية مثل "نجيب فاضل" و "أشرف اديب" وسزائي قراقوج" ، وظهرت "الجماعة النورسية" التي تدعو للإسلام وتدعو لمقاومة العلمانية والتمسك بالعقيدة الإسلامية ، وأعيد الاعتبار للإسلام مرة اخري وهذا ما نصفه بأنه "الإحياء الإسلامي الأول" في تركيا .

ورغم الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠ لكن ظل الإسلام أقوي من أن يهزمه بشر مهما كان أو تهزمه دولة أو عقيدة بشرية ، بدأ الإدراك التركي يكتشف أن الإسلام هو صمام الأمان للشباب التركي في مواجهة العقائد الشيوعية والإلحادية والعدمية ، ومن هنا استمر الحضور الإسلامي بقوة بين الشباب في الجامعات وبدأت تترجم علي نطاق واسع كتب المفكرين الإسلاميين من مصر وباكستان ، وظهرت الأجنحة الإسلامية في الأحزاب

العلمانية المختلفة وبدأ الوجود الإسلامي يتعمق في المؤسسات الاقتصادية ، وبدت العلمانية المستعلية بالقوة تتراجع وتدخل في أزمة ، ذلك لأن المنظومة التي كانت تقوم عليها تعرضت للاهتزاز ، فهي تقول أن المزيد من التحديث والعلمنة يعني تراجعًا للدين ومع توسع عملية العلمنة هذه أكثر فأكثر سوف يختفي الوجود الديني وينقطع الناس عن تاريخهم ودينهم وحضارتهم وثقافتهم وولاءاتهم القديمة ليصبحوا خلقا حداثيا جديدا .

بيد أن ماحدث كان أنه مع محاولة العلمنة المتزايدة بالقوة والعنف من جانب الدولة والنخبة فإن الجماهير كانت تذهب بقوة إلي دينها وحضارتها وتاريخها وخاصة الفئات المتعلمة والتي أخذت بأكبر قدر من معطيات التحديث والحداثة .

وهنا ظهرت أطروحة تركية بديلة وهي "أسلمة الحداثة" وليس "تحديث الإسلام" كما كان يريد "أتاتورك" والعلمانيون ، ومع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ظهر في تركيا لأول مرة مؤسسات مستقلة للإسلاميين ، فظهر "حزب النظام الوطني" الذي أسسه أبو الاحياء الإسلامي المعاصر في تركيا "نجم الدين أربكان" ، ولكن الحزب أغلق بعد انقلاب عام ١٩٧١ ، وعاد الإسلاميون مرة أخري إلي الحياة بقوة مع "حزب السلامة الوطني" الذي تحالف مع حزب الشعب العلماني وبدأ يؤسس لما يطلق عليه حملة العودة للأخلاق ، وعادت مدارس الأئمة والخطباء للوجود بقوة وسافر الطلاب لمصر للتعلم في الأزهر ، وذهب بعضهم لباكستان وبعضهم للسعودية ، وبدأت روح الشرق والعودة للأمة تهب نساء مها بقوة علي شباب تركيا ، وبدأت المرأة تعود للحجاب في المدن الكبري "أنقرة" واسطنبول" والمساجد بدأت تمتلئ عن آخرها من الشباب والفتيات الصغار مشيرة إلي أن المستقبل لهذا الدين العظيم الإسلام .

وفي الثمانينيات كان عصر "الإحياء الإسلامي الثاني حيث جاء إلي الحكم رجل السياسة والاقتصاد الكبير "طورجوت أوزال" الذي أسس لعالم الاقتصاد الإسلامي قواعده، فظهرت المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الكبيرة في كافة مجالات الحياة وارتبطت بقوة باقتصاد العالم العربي خاصة منطقة الخليج، وبدت تحيزات الناس للإسلام في اختياراتهم الاقتصادية وتأسس في البلاد الجمعيات الأهلية باسم الأوقاف لحد أن أصبح هناك عشرات الآلاف من الجمعيات الأهلية الإسلامية في كافة مناحي الحياة، وكان "أوزال" هو رئيس وزراء ثم جمهورية يطرح العلمانية والأتاتوركية علي نطاق البحث والنقد العام، فهو أول من انتقد "أتاتورك" وهو من أسس الجمهورية الثانية التي تقول إن علمانية "أتاتورك" غير قادرة علي الحياة، وأن الإسلام هو هوية الدولة وثقافتها ولا يمكن لنا أن نعيش بدونه، وفي منتصف التسعينيات ظهر "حزب الرفاه" واكتسح الانتخابات المحلية والعامة وحكم "أربكان" لأول مرة كرئيس وزراء مسلم لدولة علمانية، ولكن الجيش انقلب عليه ولما يمض في الحكم أقل من عام وعرف هذا الانقلاب "بانقلاب ما بعد الحداثة" لأنه لم يستخدم القوة لمباشرة.

ومع عام ٢٠٠١ تأسس حزب "العدالة والتنمية" الذي يعرف بالحزب الأبيض - آق بارتي" أسسه "عبد الله جول" وطيب أردوغان" وبولنت أرينج"، ومعهم صفوة العقول المفكرة في تركيا مثل "أحمد داوود أوغلو" صاحب كتاب "العمق الاستراتيجي" المهم والخطير معا، واكتسح الحزب الإسلامي الأحزاب العلمانية القديمة فيما يشبه "الثورة الصامتة" عام ٢٠٠٢ ثم عاد فاكتسح الانتخابات في إبريل عام ٢٠٠٧، ثم استطاع "عبد الله جول" أن يصل إلي قلب العلمانية ويحتل مركز رئيس الدولة، وهاهو الإسلام وأبناؤه يستعيدون مكانتهم مرة أخري، ويعيدون البلاد لهويتها في صمت ودون

جلبة ، والـيوم تجـد الإسلام يكتسح كل المجالات فقد انتقل من الهامش إلي المركـز والقلـب ، وهـو الذي يحرك قلب تركيا نحو التقدم ، فممثلو البلديات الإسـلاميين يحققـون نجاحـات هائلة في مواجهة الفساد ، ومن أجل ما يطلق عليه " ثقافة المعاش " أي تحسين أحوال الناس المعيشية .

الحجـاب والمساجد والصلوات والأوقـاف والعمـل الأهلي والمثقفون الإسـلاميون والطـلاب ورجال الأعمال الكبار والساسة ، كلهم يؤكدون أن كلمة الإسلام أقوي من أية نزوة جنونية لحاكم مهما كانت سطوته ، الإسلام المقـاوم في تـركيا يقـدم نموذجاً حقيقيا للمزاوجة بين الإسلام والعصر ، وبين الإسـلام والحداثة وبين الإسلام والغرب وبين الإسلام والقدرة علي الإنجاز وبين الإسلام والحياة المعاشة .

تـركيا التي كان يراد لها أن تكون نموذجاً لانتصار العلمانية والحداثة علي الإسـلام إذا بهـا تـستدير إلي قبلتها الحقيقية ومرفأها السرمدي الأول لتقول إن الإسـلام أقـوي وأبقـي ، وأن تـركيا ستكون هي النموذج لانتصار كلمة الإسلام: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر: ٩] .



الفهرس

